

# غَايَةُ الْوُضُوءِ

سَرَح

## لِبَلِّ الْأَصُولِ

كلاهما تأليف

شيخ الاسلام أبي يحيى زكريا الأنصارى الشافعى

من أعلام علماء الشافعية فى القرن السابع الهجرى

وقد وضع بأسفل الصحائف حواشى العلامة الفاضل

الشيخ محمد الجوهرى مفصلاً بينهما بمجدول

وبهامشه التّن المذكور المسمى بلب الأصول

وهو ملخص جمع الجوامع فى الأصول لابن السبكي

الطبعة الثانية



مطبعة مصطفى البابى الحلبي وأولاده بمصر

١٣٥٤ هـ / ١٩٣٦ م / ٣٣٣

لِكُلِّ مُجْتَهِدٍ نَصِيبٌ

[ حديث شريف ]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله ، والصلاة والسلام على سيدنا ومولانا محمد وعلى آله وصحبه . قال سيدنا ومولانا الشيخ الامام العالم العامل العلامة ، الحبر البحر الفهامة ، صدر المدرسين ، زين الملة والدين ، أبو يحيى زكريا الأنصارى الشافعى تغمده الله برحمته ، وفقنا ببركته وبركة علومه بمحمد وآله .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذى أظهر بدائع مصنوعاته على أحسن نظام ، وخص من بينها من شاء بمزيد الطول والانعام ووفقه وهداه إلى دين الاسلام ، وأرشده إلى طريق معرفة الاستنباط لقواعد الأحكام ، لمباشرة الحلال وتجنب الحرام . وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ذو الجلال والاكرام ، وأشهد أن سيدنا محمد عبده ورسوله المفضل على جميع الأنام . صلى الله وسلم عليه وعلى آله وصحبه الغر الكرام .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

[ وبعد ] فهذا شرح لمختصرى المسمى [ بلب الأصول ] الذى اختصرت فيه جمع الجوامع بين حقائقه ، ويوضح دقائقه ويذلل من اللغظ صعبه ، ويكشف عن وجه المعانى نقابه ، سالكا فيه غالبا عبارة شيخنا العلامة ، المحقق الفهامة الجلال المحلى لسلاستها وحسن تأليفها ، وروما لحصول بركة مؤلفها . وسميته « غاية الوصول . إلى شرح لب الأصول » والله أسأل أن ينفع به وهو حسبي ونعم الوكيل .

( بسم الله الرحمن الرحيم ) أى أولف أو أبتدى تأليفى والباء للمصاحبة ليكون ابتداء التأليف مصاحبا لاسم الله تعالى المتبرك بذكره وقيل للاستعانة نحو كتبت بالقلم والاسم من السمو وهو العلو وقيل من الوسم وهو العلامة والله علم للذات الواجب الوجود المستحق لجميع الصفات الجلية والرحن الرحيم صفتان بفتا

( قوله بسم الله الخ ) هذه البسملة من ولده محب الدين الذى شاركه فى الأخذ على شيوخه وقد مات فى حياته شهيدا بالفرق وقد كف بصره حزنا عليه وهو الذى ترجم الشيخ فى جميع كتبه ولم يعقب وأما الذى أعقب فولده جمال الدين وبسمل ترجمته لأنها من ذوات البال وقال أصله قول بالفتح وليس بالكسر والالكان مضارعه يقال نحو يخاف ولا بالضم وإلا لكان لازما ولا بالسكون لأنه ليس من أوزان الفعل الثلاثى كما هو ظاهر انتهى ( قوله سيدنا ) أى مفزعنا الذى نفرع إليه فى المهمات ومولانا : أى ناصرنا

للمبالغة من رحمهم والرحمن أبلغ من الرحيم لأن زيادة البناء تدل على زيادة المعنى كما في قطع وقطع الحمد لله  
 الذي وفقنا ( أى خلق فينا قدرة ) للوصول إلى معرفة الأصول ) فيه براعة الاستهلال والحمد لغة التناء  
 باللسان على الجبل الاختيارى على جهة التمجيل والتعظيم وعرفا فعل بنى عن تعظيم المنعم من حيث أنه  
 منهم على الحمد أو غيره وابتدأت بالبسملة والحمدلة اقتداء بالكتاب العزيز وعملا بخبر أبى داود وغيره  
 كل أمر ذى بال لا يبدأ فيه بيسم الله الرحمن الرحيم وفي رواية بالحمد لله فهو أجزم أى مقطوع الركة  
 وقدمت البسملة عملا بالكتاب والاجماع والحمد مختص بالله كما أفادته الجملة سواء جعلت أَل فيه للاستغراق  
 أم للجنس أم للعهد كما بينت ذلك في شرح الهجعة وغيره ( ويسر لنا سلوك ) أى دخول ( مناهج )  
 جمع منهج أى طرق حسنة ( بسبب ) ( قوة أودعها في العقول ) جمع عقل وهو غريزة يتبعها العلم  
 بالضروريات عند سلامة الآلات وقد بسطت الكلام عليه في شرح آداب البحث ( والصلاة ) وهى  
 من الله رجة ومن الملائكة استغفار ومن الآدمى تضرع ودعاء ( والسلام ) بمعنى التسليم ( على محمد )  
 نبينا ومحمد علم منقول من اسم مفعول المضعف تسمى به نبينا بالهام من الله تعالى نقول بأنه يكثر جرد  
 الخلق له لكثرة صفاته الجميلة ( وآله ) هم مؤمنو بنى هاشم وبنى المطلب ( وصحبه ) هو عند سيديوه اسم  
 جمع لصحابة بمعنى الصحابى وهو كما سيأتى من اجتماع مؤمننا بنينا صلى الله عليه وسلم وعطف الصحب  
 على الآل الشامل بعضهم لتشمل الصلاة والسلام باقبيهم وجلنا الحمد والصلاة والسلام على من ذكر خبريتان  
 انشا اثنتان معنى إذا قصد بالأولى البناء على الله بأنه مالك لجميع الحمد من الخلق وبالثانية إيجاد الصلاة  
 والسلام لا الاعلام بذلك وان كان هو المقصد بهما فى الأصل ( الفائزين ) أى الناجين والظافرين ( من الله )  
 متعلق بقولى ( بالقول ) قدم عليه هنا وفيما يأتى رعاية للسجع ويجوز تعلقه بما قبله ( وبعد ) يؤتى  
 بها للانتقال من أسلوب الى أسلوب آخر وأصلها أما بعد دليل لزوم الفاء في حيزها غالبا لتضمن أما معنى  
 الشرط والأصل مهما يكن من شيء بعد البسملة والحمدلة والصلاة والسلام على من ذكر ( فهذا ) الموات  
 الحاضر ذهنا ( مختصر ) من الاختصار وهو تقليل اللفظ وتكثير المعنى ( فى الأصلين ) عبر به دون  
 الأصولين أى أصول الفقه وأصول الدين إثارة للتخفيف والاختصار ( وما معهما ) من المقدمات  
 والتقليد وآداب الفتيا وخاتمة التصوف ( اختصرت فيه جمع الجوامع للعلامة ) شيخ الاسلام  
 والبصر بعد الفزع فناسب تأخيرها والشيخ أى بالغ رتبة الفضل على مشايخ الاسلام وله جوع أحد  
 عشر . منها مشيخة بكسر الميم كفى القاموس وآثر الاسلام لأنه الظاهر لنا ( قوله طرق ) جمع طريق  
 وفي بعض النسخ أى طريق تفسير لمنهج وفي المختار الطريق السبيل يذكر ويؤتى تقول الطريق  
 الأعظم والطريق النظمى والجمع أطرقة وطرق وطريقة القوم أمثالهم وخيارهم وطريقة الرجل مذهبه  
 يقال مارال فلان على طريقة واحدة أى على حالة انتهى مع حذف ( قوله والصلاة الخ ) قال السهلبلى إنما  
 يقال صليت عليه فى معنى الخنو والرحمة والتعطف لأنها فى الأصل انعطاف من الصاوين ومن أجل ذلك  
 عدت فى اللفظ بعلى انتهى من التقريب وفى الأساس للزمخشري وضرب الفرس صلو به بذنبه ماعن  
 يمينه وشماله وكل أتى اذا ولدت اقربت صلوها ومنه المصلى السابق الخ ولم يذكر الصلاة بمعنى الدعاء  
 فى الحقائق فليتامل انتهى من خط شيخنا محمد الجوهري ( قوله نبينا ) مأخوذ من النبوة بمعنى الارتفاع  
 قال فى التقريب نبا ارتفع والبصر عن الشيء والسيف عن الضربة رجعا والفراس لم يستقر عليه الضاجع  
 ونبأ فلان جفانى والنبوة الارتفاع والجفوة والاقامة والنبي المسكان المرتفع والطريق والأنبياء طرق  
 الهدى والنبوة طلب الشرف الى آخر ما قاله انتهى من خط شيخنا العلامة محمد الجوهري ( قوله من اسم  
 مفعول المضعف ) أى المضعف العين بأن نقل المجرد الى باب التفعيل لا المضعف الذى لم تسلم حروفه الأصول

الحمد لله الذى وفقنا  
 للوصول الى معرفة الأصول  
 ويسر لنا سلوك مناهج  
 بقوة أودعها فى العقول  
 والصلاة والسلام على  
 محمد وآله وصحبه الفائزين  
 من الله بالقول .

[ وبعد ] فهذا مختصر  
 فى الأصلين وما معهما  
 اختصرت فيه جمع  
 الجوامع للعلامة

عبد الوهاب (التاج) ابن الامام شيخ الاسلام تقي الدين (السبكي رحمه الله) وتقدمه بغفرانه وكساه حلي رضوانه (وأبدلت منه) أى من جمع الجوامع (غير المعتمد والواضح بهما) أى بالمعتمد والواضح (مع زيادات حسنة) ستقف عليها إن شاء الله تعالى (ونبت على خلاف المعتزلة) ولومع غيرهم (بعندنا) على خلاف (غيرهم) وحده (بالأصح غالباً) فيهما (وسميته اب الأصول راجياً) أى مؤملاً (من الله) تعالى (القبول وأسأله النفع به) لمؤلفه وقارئه ومستمعه وسائر المؤمنين (فانه خير مأمول) أى مرجو (وينحصر مقصوده) أى اب الأصول (في مقدمات) بكسر الدال كمقدمة الجيش من قدم اللازم بمعنى تقدم وفتحتها على قلة كمقدمة الرجل في لغة من قدم المتعدى : أى في أمور متقدمة أو مقدمة على المقصود بالذات للانتفاع بهافيه مع توقفه على بعضها كتعريف الحكم وأقسامه إذ يقبها الأصولى تارة وينفيها أخرى كإساجىء (وسبعة كتب) في المقصود بالذات خمسة في مباحث أدلة الفقه الكتاب والسنة والاجماع والقياس والاستدلال . والسادس في التعادل والتراجيح . والسابع في الاجتهاد وما يتبعه من التقليد وأدب الفتيا وماضى اليه من علم الكلام المفتوح بمسئلة التقليد في أصول الدين المحتتم بما يناسبه من خاتمة التصوف ، وهذا الحصر من حصر الكل في أجزائه لا الكل في جزئياته .

### المقدمات

أى مبعضها افتتحتها كالأصل بتعريف أصول الفقه ليتصوره طالبه بما يضبط مسائله الكثيرة ليكون على بصيرة في طلبها إذ لو تطابها قبل ضبطها لم يأت من فوات ما يرجيه وصرف المهمة الى ما لا يعنيه فقلت (أصول الفقه) أى الفن المسمى بهذا اللقب المشعر بمدحه بإبقاء الفقه عليه . إذ الأصل ما يبنى عليه غيره (أدلة الفقه الاجالية) أى غير المعينة كطلاق الأمر والاجماع من حيث إنه يبحث عن أولهما بأنه للوجوب حقيقة وعن ثانيهما بأنه حجة (وطرق استفادة جزئياتها) التى هى أدلة الفقه التفصيلية المستفاد هومنها والمراد بالطرق المرجحات الآتى أ كثرها في الكتاب السادس (وحال مستفيدها) أى صفات مستفيد جزئيات أدلة الفقه الاجالية وهو المجتهد لأنه الذى يستفيدها بالمرجحات عند تعارضها دون المقلد والمراد بصفاته شرائطه الآتية في الكتاب السابع

من التضعيف كس وظل اه حاشية المحلى للشارح (قوله حلى) بضم الحاء وكسرهما مقصورا جمع حلية وهى الصفة والمعنى كساه الصفة التى تشملها كالثوب من الرحمة الناشئة عن الرضوان على ما يؤخذ من المصباح وأما قراءة حلى بالنشيد فلا يناسب لفظ كساه كما هو ظاهر انتهى شيخنا محمد جوهرى (قوله أى المقصود منه بالذات) فلاندخل الخطبة ونحوها وهو أعم من المقصود من الفن بالذات اشموله المقدمات بخلاف المقصود بالذات من الفن فليتما مل (قوله المقصود بالذات) أى من الفن فلا يرد أن المقدمات من المقصود بالذات فيلزم تقدمها على نفسها وذلك لأنها من المقصود بالذات من الكتاب لامن الفن فليتبدر (قوله بالذات) أى من علم الأصول كسابقه فليتما مل (قوله افتتحتها الخ) لا بد فيه من تأويل الافتتاح بالعرف دون الحقيقى أو تقدير مضاف أى افتتحت مقصودها إذ مفتحتها الحقيقى هو قوله أصول الفقه وليس من التعريف وقوله ليتصوره طالبه الخ مقصوده أن الكون على بصيرة علم مقتضية لسبق تصور طالبه له بما يضبط مسائله وهذا التصور علم مقتضية لسبق افتتاح المقدمات بالتعريف والاقتضاء الأول مسلم والثانى ممنوع إذ تصور المذكور إنما يقتضى سبق التعريف على الشروع في أصول الفقه والمقدمات ليست منه وعدها منه تغليب كالمصوغ عليه انتهى (قوله يضبط) بابه ضرب كما في المختار اه (قوله حقيقة) ذكر هذا القيد تنبيها على عمل الخلاف فان كون الأمر مطلق الوجوب على

التاج السبكي رحمه الله  
وأبدلت منه غير المعتمد  
والواضح بهما مع زيادات  
حسنة. ونبت على خلاف  
المعتزلة بعندنا وغيرهم  
بالأصح غالباً. وسميته :  
[ لب الأصول ] راجياً  
من الله القبول وأسأله  
النفع به فانه خير مأمول  
وينحصر مقصوده في  
مقدمات وسبعة كتب  
﴿ المقدمات ﴾  
أصول الفقه أدلة الفقه  
الاجالية وطرق استفادة  
جزئياتها وحال مستفيدها



ويعبر عنها بشروط الاجتهاد وخرج بأدلة الفقه غير الأدلة كالفقه وأدلة غير الفقه كأدلة الكلام و بعض أدلة الفقه وبالاجالية التفصيلية وان لم يتغير إلا بالاعتبار كأقيموا الصلاة ولا تقر بوا الزنا وصلاته صلى الله عليه وسلم في الكعبة فليست أصول الفقه وإنما يذكر بعضها في كتبه للتمثيل (وقيل) أصول الفقه (معرفتها) أى معرفة أدلة الفقه وما عطف عليها ورجح الأول لأن الأدلة وما عطف عليها إذا لم تعرف لم تخرج عن كونها أصولاً والأصل قال أصول الفقه دلائل الفقه الاجالية وقيل معرفتها ثم قال والأصولى العارف بها و بطرق استفادتها ومستفيدا مخالفاً في ذلك الأصوليين باعترافه وقرره في منع الموانع بما لا يشق وقرره شيخنا العلامة الجلال المحلى بما لا مزيد عليه واستبعده أيضاً شيخه العلامة الشمس البرماوى وقال لا يعرف في المنسوب زيادة قيد من حيث النسبة على المنسوب اليه وعدلت عن قوله دلائل إلى قولى أدلة لأن الموجود هنا جمع قلة لاجمع كثرة ولما قيل إن فاعل لم يأت جمعا لاسم جنس بوزن فاعيل وان رد بأنه أتى نادرا كوصائد جمع وصيد . واعلم أن اسكل علم مبادئ وموضوعا ومسائل . فبإدائه ما يتوقف عليه المقصود بالذات من تعريفه وتعر يف أقسامه وفائدته وهى هنا العلم بأحكام الله وما يستمد منه وهو هنا علم الكلام والعربية والأحكام أى تصوورها . وموضوعه أى ما يبحث في ذلك العلم عن عوارضه الذاتية كأدلة الفقه هنا . ومسائله ما يطلب نسبة محموله إلى موضوعه في ذلك العلم كعلمنا هنا بأن الأمر للوجوب حقيقة والنهى للتحريم كذلك (والفقه علم بحكم) أى نسبة تامة فالعلم باصديق بتعلقها لا تصوورها لأنه من مبادئ أصول الفقه ولا تصديق بثبوتها لأنه من علم الكلام (شرعى) أى مأخوذ من الشرع المبعوث به النبي الكريم (عملى) أى متعلق بكيفية عمل قلبى أو غيره كالعلم بوجوب النية في الوضوء وبندب الوتر (مكتسب) ذلك العلم المكتسبه (من دلائل تفصيلي) للحكم فالعلم كالجنس وخرج بالحكم العلم بالذات والصفة والفعل كتصور الانسان والبياض والقيام وبالشرعى العلم بالحكم العقلى والحسى والغوى والوضعى كالعلم بأن الواحد نصف الاثنين وأن النار محرقة دأ النور الضياء وأن الفاعل

وقيل معرفتها والفقه علم  
بحكم شرعى على مكتسب  
من دلائل تفصيلي .

وفاق انتهى برلى على المحلى (قوله بكيفية عمل الخ) مراد الشارح بكيفية العمل ، إما الوجوب والحرمة ونحوهما وهو الظاهر . ويان ذلك في قولنا النية واجبة أن العمل هو النية أى القصد وكيفيته هو الوجوب والحكم هو ثبوت الوجوب للنية ولا شك أن ثبوت الوجوب للنية متعلق بالوجوب الذى هو كيفية العمل ، وإما الهيئة المخصوصة للفعل المعتبرة شرعا وعلى الوجهين فالحكم في الاعتقادات قد يتعلق بالكيفية أى كيفية العمل أى الاعتقاد مثلا قولنا يجب اعتقاد أن الله يرى في الآخرة فيه حكم وهو ثبوت الوجوب الاعتقاد المذكور ولا شك أن الوجوب كيفية لذلك الاعتقاد فهذا الحكم متعلق بكيفية ذلك الاعتقاد لأن الثبوت المضاف للوجوب متعلق به هذا على الوجه الأول وعلى الوجه الثانى فلا شك أنه اعتبر كون ذلك الاعتقاد على وجه مخصوص فثبوت الوجوب للاعتقاد على الوجه المخصوص حكم متعلق بكيفية اعتقاد . إذا تقرر ذلك فليتنظر في كلام الشارح من أن الحكم المتعلق بكيفية اعتقاد ليس من الفقه وقول السكال ان الحكم في الاعتقادات يتعلق بحصول العلم فيه نظر بأنه قد بان أنه قد يتعلق بكيفية العلم فان أراد بتعلقه بحصول العلم أن المقصود من وجوب الاعتقاد حصوله فيه أن المقصود من وجوب النية حصولها فليتنامل انتهى من خط العلامة الجوهرى الكبير (قوله وبالشرعى الخ) اعلم أن جعلهما قيدين مستقلين حتى يحتز بكل واحد منهما عن شىء هى طريقة الامام في الحصول وتابعيه والتحقيق أنهما لفظ مفرد علم على ماسياتى تعريفه من الخطاب المنقسم إلى الإيجاب والتحريم وغيرهما وقد صرح امام الحرمين في البرهان بأن المراد بهما في حد الفقه ذلك فليفتن له فانه من النزائس كما في شرح الزركشى على الأصل وقول العلامة المحلى

مرفوع وبالعلمي العلم بالحكم الشرعي العلمي أي الاعتقادي كالعلم في أصول الفقه بأن الاجماع حجة والعلم في أصول الدين بأن الله واحد وبالمكتسب علم الله وجبريل بما ذكر وكذا علم النبي به الحاصل بوحى وعلمنا به بالضرورة بأن علم من الدين بالضرورة كاجاب الصلاة والزكاة والحج وتحريم الزنا والسرقه وبالذليل التفصيلي العلم بذلك للمقلد فانه من المجتهد بواسطة دليل اجالي وهو أن هذا الحكم أفتاه المفتي وكل ما أفتاه به المفتي فهو حكم الله في حقه فعلمه مثلاً بوجوب النية في الوضوء كذلك ليس من الفقه وعبروا عن الفقه هنا بالعلم وإن كان لظنية أدلته فانما كما عبروا به في كتاب الاجتهاد لأنه ظن المجتهد الذي هو لقوته قريب من العلم ونسكت العلم والحكم وأفردتهم بما تبعاً للعلامة البرماوى لأن التحديد انما هو للمساهمة من غير اعتبار كمية أفرادها ولأن في تعبيرى بحكم لا بالأحكام الذي عبر به الأصل كغيره سلامة من ورود أن العلم بجميع الأحكام يناق قول كل من أ كابر الفقهاء في مسائل سئلوا عنها لا أدري وإن أجب عنه بأنهم متهمون للعلم بأحكامها بمعاودة النظر واطلاق العلم على مثل هذا التهمؤ شائع عرفاً يقال فلان يعلم النحو ولا يراى أن جميع مسائله حاضرة عنده مفصلة بل إنه منتهى لذلك (والحكم خطاب الله) تعالى أى كلامه النفسى الأزلئ المسمى في الأزل خطاباً على الأصح كما سيأتى (المعلق) إما (بفعل المكلف) أى البالغ العاقل الذى لم يتمتع تكليفه تعلقاً معنوياً قبل وجوده أو بعد وجوده قبل البعثة وتنجزياً بعد وجوده بعد البعثة إذ لا حكم قبلها كما سيأتى ذلك (اقتضاء) أى طلباً للفعل وجوباً أو ندباً أو حرمه أو كراهة أو خلاف الأولى (أو تخيراً) بين الفعل وتركه أى إباحة فيشمل ذلك الفعل القلبي الاعتقادي وغيره والقولى وغيره والكف والمكلف الواحد كالنبي صلى الله عليه وسلم في خصائصه والأكثر من الواحد (و) إما (بأعم) من فعل المكلف (وضعا وهو) الخطاب (الوارد) بكون الشيء (سبباً وشرطاً وما ناعاً وصحیحاً وفاسداً) وسيأتى بيانها فيشمل ذلك فعل المكلف كالزنا سبباً لوجوب الحد وغير فعله كالزوال سبباً لوجوب الظهور وإتلاف غير المكلف كالسكران سبباً لوجوب الضمان وخطاب كالجنس وخرج باضافته إلى الله خطاب غيره وانما وجبت طاعة الرسول والسيد مثلاً بإيجاب الله تعالى إياها وبفعل

والحكم خطاب الله المتعلق  
بفعل المكلف اقتضاء أو  
تخييراً أو بأعم وضاعوا هو  
الوارد سبباً وشرطاً وما ناعاً  
وصحیحاً وفاسداً

ان جعلها قيداً واحداً خلاف الظاهر هو بالنسبة إلى تدقيقات المتأخرين من أن مسائل العلوم اما اقتضاي أو النسبة التى بين الطرفين كما وقع فيه خلاف بين السعد والسيد وأما بالنسبة لماعليه مشايخ لأصول من أن أسماء العلوم موضوعة بازاء المحمولات المحكوم بها فجلهما قيداً واحداً هو الظاهر كما أشار اليه سبط الطيلاوى فيما كتبه على الكمال انتهى من خط شيخنا العلامة محمد الجوهرى (قوله وكذا علم النبي الخ) أما الحاصل عن اجتهاد فانحط كلام الكمال تبعاً للبرماوى على أنه يسمى فقها وكتب عليه سم مانصه اعلم أنه آله تقرير الشارح إلى أن المراد بالعلم بالأحكام المذكور هو التهيؤ لذلك العلم ولا خفاء في أنه لا أحد من الخلق له من ذلك التهيؤ ما للسيد الخلق صلى الله عليه وسلم فلا يمكن اخراجه من التعريف وإن منعناه الاجتهاد وأما جبريل عليه السلام فلا مانع من التزام خروجه بناء على أن علوم الملائكة ضرورية وأنهم ليس فيهم قوة الاكتساب فليتأمل انتهى وكتب عليه العلامة الجوهرى مانصه ويحاج بأن الذى أفاده ماسيأتى أن الاستغراق في المكتسب بمعنى التهيؤ لا أن العلم مطلقاً هو التهيؤ وحيفئذ فالعلم الحاصل له صلى الله عليه وسلم ضرورى من حيث أنه باغته عن الوحى وإن كان هو صلى الله عليه وسلم ممن له ذلك التهيؤ والمملكة الكاملة والاستعداد والحاصل أن المراد التهيؤ الحاصل من الاكتساب فمن كان علمه ضرورياً ليس عنده تهيؤ أصلاً من خطه (قوله بالذليل التفصيلي الخ) الصواب أن القيدتين للبيان كما ذكره الكمال وفي ظنى أن السيد في حوائى العضد ذكر ذلك ومعلوم أن البيان من جملة الأغراض بالقيود كما تقرر في محله اه من خط العلامة الجوهرى الكبير

المكاف خطاب الله تعالى المتعلق بذاته وصفاته وذوات المكافين والمجادات كمدلول الله لإله الإله وخالق كل شيء واقد خلقناكم ويوم نسير الجبال وبالاقتضاء والتخيير والوضع مدلول وماتعملون من قوله والله خلقكم وماتعملون فانه متعلق بفعل المكاف لا باقتضاء والتخيير ولاوضع بل من حيث الاختيار بأنه مخلوق لله ولايتعلق الخطاب التكليفي بفعل غير المكاف ووليه مخاطب بأداء ماوجب في ماله منه كما مخاطب صاحب البهيمة بضمان ماأنفقته حيث فرط في حفظها لتنزل فعلها حينئذ منزلة فعله وصحة عبادة الصبي كصلاته المثاب عليها ليس لأنه مأمور بها كما في البالغ بل ليعتادها فلا يتركها وبما تقرر علم أن خطاب الوضع حكم شرعي متعارف وهو مااختاره ابن الحاجب خلافا لما جرى عليه الأصل وذلك لأنه لايعلم إلا بوضع الشرع كالخطاب التكليفي بل قيل إنه لا حاجة لذلك لأنه داخل في الاقتضاء والتخيير إذ لا معنى لكون الزوال مثلا سببا لوجوب الظهور إلا بإيجابها عنده ولا لكون الطهارة شرطا للاقدام على البيع إلا بإباحة الاقدام عندها وتحريمه عند فقدها وقيل إنه ليس بحكم حقيقة لأنه ليس بإنشاء بل خبر عن ترتب آثار هذه الأمور عليها قال البرماوى وليس لهذا الخلاف كبير فائدة بل هو خلاف لفظي وإذا ثبت أن الحكم خطاب الله ( فلا يدرك حكم إلا من الله ) فلا يدرك العقل شيئا مما يأتى عن المعتزلة المعبر عن بعضه بالحسن والقبح بالمعنى الآتى على الأثر ( وعندها ) أيها الأشاعرة ( أن الحسن والقبح ) لشيء ( بمعنى ترتب ) المدح و ( الذم حالا ) والثواب ( والعقاب مآلا ) كحسن الطاعة وقبح المعصية ( شرعيان ) أى لا يحكم بهما إلا الشرع المبعوث به الرسل أى لا يدرك إلا به ولا يؤخذ إلا منه أما عند المعتزلة فعقليان أى يحكم بهما العقل بمعنى أنه طريق إلى العلم بهما يمكن ادراكه به من غير ورود سمع لما في الفعل من مصلحة أو مفسدة يتبعها حسنه أو قبحه عند الله أى يدرك العقل ذلك اما بالضرورة كحسن الصدق والنافع وقبح الكذب الضار أو بالظن كحسن الكذب النافع وقبح الصدق الضار وقيل العكس والشرع يؤكده ذلك أو باعانة الشرع فيما خفي على العقل كحسن صوم آخر يوم من رمضان وقبح صوم أول يوم من شوال وترك كالأصل المدح والثواب للعلم بهما من ذكر مقابلتهما الأنسب بأصول المعتزلة إذ العقاب عندهم لا يتخلف ولا يقبل الزيادة والثواب يقبلهما وإن لم يتخلف أيضا وخرج معنى ترتب ما ذكر الحسن والقبح بمعنى ملامة الطبع ومنافرتة كحسن الحلو وقبح المر وبمعنى صفة الكمال والنقص كحسن العلم وقبح الجهل فعقليان أى يحكم بهما العقل اتفاقا ( و ) عندها ( أن شكر المم ) وهو صرف العبد جيع ماأنعم الله به عليه من السمع وغيره إلى ما خلق له ( واجب بالشرع ) لا بالعقل فمن لم يبلغه دعوة نبي لا يأثم بتركه خلافا للمعتزلة ( و ) عندها ( أنه لا حكم ) متعلق بفعل تعلقا تنجيزيا ( قبله ) أى الشرع أى بعثة أحد من الرسل لا تنفاه لازمه حينئذ من ترتب الثواب والعقاب بقوله تعالى وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا أى ولا مثييين فاغتنى عن ذكر الثواب بذكر مقابله الأظهر في تحقيق معنى التكليف والقول بأن الرسول في الآية العقل وتخصيص العذاب فيها بالدينيوى خلاف

( قوله بمعنى الخ ) قال العلامة الزركشى في بحره في المسئلة ثلاث مذاهب . أحدها أن حسن الأشياء وقبحها والثواب والعقاب عليها شرعيان وهو قول الأشعرية . والثاني عقليان وهو قول المعتزلة . والثالث أن حسنهما وقبحهما ثابت بالعقل والثواب والعقاب متوقف على الشرع ففسميه قبل الشرع حسنا وقبحا ولا يترتب عليه الثواب والعقاب إلا بعد ورود الشرع وهو الذى ذكره أسعد بن علي الزنجاني من أصحابنا وأبو الخطاب من الحنابلة وذكره الحنفية وحكوه عن أبي حنيفة نصا وهو المنصور لقونه من حيث النظر وآيات القرآن المجيد وسلامته من التناقض واليه إشارات محقق متأخري الأصوليين والكلاميين فليتفطن له اه بالحرف .

فلا يدرك حكم إلا من الله  
وعندها أن الحسن  
والقبح بمعنى ترتب الذم  
حالا والعقاب مآلا  
شرعيان وأن شكر المم  
واجب بالشرع وأنه لا حكم  
قبله

الظاهر (بل) انتقالية لا إبطائية (الأمس) أى الشأن فى وجوب الحكم (موقوف الى وروده) أى الشرع فلا مخالفة بين من عبر منافى الأفعال قبل البعثة بالوقف ومن نفى من الحكم فيها أنما عند المعتزلة فالحكم متعلق به تعلقاً تنجيزياً قبل البعثة فانهم جعلوا العقل حاكماً فى الأفعال قبل البعثة فما قضى به فى شيء منها ضرورى كالتنفس فى الهواء أو اختيارى لخصوصه بأن أدرك فيه مصلحة أو مفسدة أو اتقاءها فأمر قضائه فيه ظاهر وهو أن الضرورى مقطوع باباحته والاختيارى لخصوصه ينقسم الى الأقسام الخمسة الحرام وغيره لأنه ان اشتمل على مفسدة فعلة غرام كالظلم أو تركه فواجب كالعدل والإفان اشتمل على مصلحة فعلة فمندوب كالأحسان أو تركه فمكروه وان لم يشتمل على مفسدة ولا مصلحة فباح فان لم يقض العقل فى شيء منها لخصوصه بأن لم يدرك فيه شيئاً مما مكره كل الفاكهة فاختلف فى قضائه فيه لعموم دليله على ثلاثة أقوال . أحدها أنه محذور لأن الفعل تصرف فى ملك الله تعالى بغير إذنه إذ العالم كله ملك له تعالى . وثانيها أنه مباح لأن الله تعالى خلق العبد وما يفتن به فلولم يسمح له كان خلقهما عبثاً أى خالياً عن الحكمة . وثالثهما الوقف عنهما أى لا يدري أنه محذور أو مباح مع أنه لا يخلو عن واحد منهما إما ممنوع منه فمحذور أو لأفباح وذلك لتعارض دليلهما وقد علم بطلان الثلاثة مما صرح من قوله تعالى - وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا - (تمة) لو وقع بعد البعثة صورة لاحكم فيها فثلاثة أقوال الخطرية يستلونها ماذا أحل لهم فانها تدل على سبق التحريم والاباحة لقوله تعالى - خلق لكم مافى الأرض جميعاً - والوقف لتعارض الدليلين (والأصح امتناع تكليف الغافل) وهو من لا يدري كالتائم والساهى لأن مقتضى التكليف بشيء الاتيان به امتثالاً وذلك يتوقف على العلم بالمكلف به والغافل لا يعلم ذلك ومنه السكران وان أجرى عليه حكم المكلف تغليظاً عليه كما أوفخته فى حاشية شرح الأصل وغيرها (و) امتناع تكليف (الملجأ) وهو من يدري ولا مندوحة له عما ألجئ إليه كالمساقط من شاق على شخص يقتله لا مندوحة له عن الوقوع عليه القاتل له فيمتنع تكليفه بالملجأ إليه وبنقيضه لعدم قدرته على ذلك لأن الأول واجب الوقوع والثانى تمتعه ولا قدرة له على واحد منهما وقيل يجوز تكليف الغافل والملجأ بناء على جواز التكليف بما لا يطاق كحمل الواحد الصخرة العظيمة ورد بأن الفائدة فى التكليف بذلك من الاختبار هل يأخذ فى المقدمات منتفية فى تكليف من ذكر وظاهر أن من ذكر يمتنع أن يتعلق به خطاب غير وضعى بغير الواجب والحرام أيضاً وان أوهم التعبير بالتكليف قصوره عليهما (لا المكروه) وهو من لا مندوحة له عما أكره عليه إلا بالصبر على ما أكره به فلا يمتنع تكليفه بالمكروه عليه وان خالف داعى الاكراه داعى الشرع ولا يمتنع وان وافقه على الأصح فيهما لا مكان الفعل لكن لم يقع الأول مع المخالفة لخبر رفع عن أمتى الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه ولا الثانى مع الموافقة قياساً على الأول وانما وقعاً مع غير ذلك لقدرة على امتثال ذلك بأن يأتى بالمكروه عليه لداعى الشرع كمن أكره على أداء الزكاة فنواها عند أخذها منه أو بنقيضه صابراً على ما أكره به وان لم يكلف الصبر عليه كمن أكره على شرب خمر فامتنع منه صابراً على العقوبة وقيل يمتنع تكليفه بذلك لعدم قدرته على امتثاله إذ الفعل لا كراه لا يحصل الامتثال به ولا يمكن الاتيان معه بنقيضه

(قوله امتناع تكليف الغافل) أى استحالاته عقلاً كما فى الكمال وحاشية الشارح على المحلى أى بناء على أن التكليف بالشىء مقارن للاتيان به على جهة الامتثال للآمر ولا يخفى أن كونه غافلاً أو ملجأً حيفئذ مناف لذلك عقلاً فليتدبر انتهى شيخنا الجوهري (قوله لقدرة على امتثال ذلك) علة لقوله لا مكان الفعل وامم الإشارة راجع الى التكليف بالمكروه أو نقيضه وقوله بأن الخ تصوير لامثال التكليف بهما على ألف المرتب مع قطع النظر عن الوقوع وعدمه فليأمل اه (قوله لعدم قدرته)

بل الأمس موقوف الى  
وروده والأصح امتناع  
تكليف الغافل والملجأ  
لا المكروه



والقول الأول للأشاعرة والثاني للمعتزلة وصححه الأصل ورجع عنه إلى الأول آخره وأدرج فيما صححه امتناع تكليف المكروه على القتل فاحتاج إلى الجواب عن إثم القاتل المجمع عليه بأنه ليس لاكره بل لا يثارة نفسه بالبقاء على قتيله وعلى ما رجحناه لا يحتاج إلى الجواب ثم ما ذكر في تكليف المكروه هو كلام الأصوليين أما الفقهاء فأضطربت أجوبتهم فيه بحسب قوة الدليل فمرة قطعوا بما يوافق عدم تكليفه كعدم صحة عقوده وحلها والتلفظ بكلمة الكفر وقلبه مطمئن بالإيمان ومرة قطعوا بما يوافق تكليفه كما كراه الحربي والمرتد على الإسلام ونحوه مما هو كراه بحق ومرة رجحوا ما يوافق الأول كما كراه الصائم على الفطروا كراه من حلف على شيء فإنه لا يفطر ولا يحنث بفعل ذلك على الراجح ومرة رجحوا ما يوافق الثاني كالا كراه على القتل فإنه يأثم بالقتل اجماعا ويلزمه الضمان قودا أو مالا على الراجح لا يقال التعبير بالتكليف قاصر على الوجوب والحرمة بناء على أن التكليف الزام مافيه كلفة لأننا منع ذلك فإن ما عدا ما لازم للتكليف إذ لا وجوده لم يوجد ما عدا ما لا ترى إلى انتفائه قبل البعثة كانتفاء التكليف (و يتعلق الخطاب) من أمر أو غيره فهو أعم من قوله ويتعلق الأمر (عندنا) أيها الأشاعرة

أي حال مباشرة فعل الاكره كما يدل عليه قوله فإن الفعل لا كراه الخ والتكليف عند عدم القدرة محال عند المصنف لأن التكليف لا يكون الا عند مباشرة فعل الامتثال وعند المعتزلة لأنه لا فائدة فيه حينئذ فيكون عبثا وهو محال وعند الأشاعرة لكون المكلف به غير مقدور للمكلف حينئذ بناء على امتناع التكليف بما لا يطاق اهـ (قوله والثاني للمعتزلة الخ) قال العلامة المحلى في شرحه ومن توجيههما يعلم أنه لا خلاف بين الفريقين وأن التحقيق مع الأول فليتأمل الخ. اعلم أولا أن في تعلق التكليف بفعل المكلف ثلاثة مذاهب أحدها أنه قبل مباشرة الفعل وينقطع عندها وثانيها أنه قبلها ويستمر عندها وثالثها أنه عندها فقط والأول لجمهور المعتزلة والثاني لجمهور الأشاعرة والثالث اقوم منهم الامام الرازي قال المصنف فيما سيأتي وهو التحقيق. اذا علمت ذلك مع ما تقدم من أن في تكليف المكروه قولين أحدهما استحالة حال المباشرة لفعل الاكره وثانيهما جوازه قبل المباشرة فاعلم نانيا أن أصحاب المذهب الأول كما يقولون بالقول الأول وهو الاستحالة حال المباشرة يقولون بالثاني وهو الجواز قبلها لعدم منافاته لمذهبهم المقرر وكذلك أصحاب المذهب الثاني وهم الأشاعرة كما يقولون بجواز تكليف المكروه قبل المباشرة يقولون باستحالة عندها لعدم القدرة حينئذ كما تقدم من أنه لا قدرة له حينئذ على الامتثال فلا خلاف بين الفريقين أعني المعتزلة والأشاعرة في هذين القولين بوجه ما وأما أصحاب المذهب الثالث وهم القوم الذين منهم الرازي وتبعهم المصنف فلا يتأتى لهم موافقة الأشاعرة في القول بجواز التكليف قبل المباشرة لمنافاته لمذهبهم من أن التكليف لا يكون الا حال المباشرة بل يقولون بالاستحالة حال مباشرة المكروه كما تقول المعتزلة لكن لا يوافقونهم على موافقة مذهب الأشاعرة في الجواز قبل فذلك كان أصحاب التحقيق مع القول بالاستحالة فقط نظرا لذاته وبهذا تعلم السر في قول الشارح مع الأول دون أن يقول هو الأول لأن المراد بالتحقيق ماسيأتي وهو متوافق مع الفريق الأول على الاستحالة لأنه عينه بل لا يوافق على القول بالجواز قبل المباشرة فلا كراه عنده مناف للتكليف مطلقا أما حال المباشرة فلعدم القدرة وأما قبلها فلا من مذهب أن لا تكليف حينئذ والخلف بينه وبين الأشاعرة بل والمعتزلة في القول بالجواز قبل المباشرة معنوى ولذلك صح رجوعه إلى مذهب الأشاعرة في كتابه الأشباه والنظائر حيث قال والقول الفصل أن الاكره ينافي التكليف انتهى أي نظرا لما قبل المباشرة بخلاف مذهب الأول فإنه يناهيه مطلقا. فالحاصل أن رجوع المصنف نظرا لمناواة مذهب الجواز التكليف وعدم خلف المعتزلة والأشاعرة بالنظر لموافقة مذهبيهما للقولين هنا وكون التحقيق

ويتعلق الخطاب عندنا

(بالمعذور تعلقا معنويا) بمعنى أنه إذا وجد بصفة التكليف يكون مخاطبا بذلك الخطاب النفسى الأثرى لاتعلقا تنجيزيا بأن يكون حال عده مخاطبا أما المعتزلة فنقوا التعلق المعنوى أيضا لنفيهم الكلام النفسى (فإن اقتضى) أى طلب الخطاب الذى هو كلام الله النفسى (فعلا غير كف) من المكلف (اقتضاء جازما) بأن لم يحز تركه (فإيجاب) أى فهذا الخطاب يسمى لإيجابا (أو) اقتضاء (غير جازم) بأن يجوز تركه (فندب أو) اقتضى (كفا) اقتضاء (جازما) بأن لم يحز فعله (فتحريم أو) اقتضاء (غير جازم بنهى مقصود) لشيء كالنهي فى خبر الصحيحين إذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس حتى يصلى ركعتين (فكراهة) أى فالخطاب المدلول عليه بالمقصود يسمى كراهة ولا يخرج عن المقصود دليل المكروه إجماعا أو قياسا لأنه فى الحقيقة مستند الالجاج أو دليل المقيس عليه وذلك من المقصود وقد يعبرون عن الإيجاب والتحريم بالوجوب والحرمه لأنهما أثرهما وقد يعبرون عن الحسة بمتعلقاتها من الأفعال كالعكس تجوزا فيقولون فى الأول الحكم إما واجب أو مندوب الخ وفى الثانى الفعل إما إيجاب أو ندب الخ (أو بغير مقصود) وهو النهى عن ترك المندوبات المستفاد من أوامرها إذا أمر بشئ يفيد النهى عن تركه (خلاف الاول) أى فالخطاب المدلول عليه بغير المقصود يسمى خلاف الأولى كما يسميه متعلقه فعلا غير كف كان كفطر مسافر لا يتضرر بالصوم كما سيأتى أو كفا كترك صلاة الضحى والفرق بين قسمي المقصود وغيره أن الطلب فى المقصود أشد منه فى غيره والقسم الثانى وهو واسطة بين الكراهة والاباحة زاده جماعة من متأخري الفقهاء منهم إمام الحرمين على الأصوليين وأما المتقدمون فيطابقون المكروه على القسمين وقد يقولون فى الأول مكروه كراهة شديدة كما يقال فى قسم المندوب سنة مؤكدة وعلى ما عليه الأصوليين يقال أو غير جازم فكراهة (أو خير) الخطاب بين الفعل المذكور والكف عنه (فاباحة) وتعبيرى بخبر سالم مما يرد على تعبيره بالتخير من أنه يقتضى أن فى الاباحة اقتضاء وليس كذلك وإن كان عن اليراد

بالمعذور تعلقا معنويا فإن  
اقتضى فعلا غير كف  
اقتضاء جازما فإيجاب  
أو غير جازم فندب أو كفا  
جازما فتحريم أو غير  
جازم بنهى مقصود  
فكراهة أو بغير مقصود  
خلاف الأولى أو خير  
فاباحة

الآتى مع الأول الذى هو الاستحالة نظرا لذاته لا لما يجوز بهما من التكليف قبل الفعل إذا دخل له فى القول الأول وإن كان متعلقا بقاتله نظرا لمذهبه من أن التكليف قبل الفعل فلا تنافى بين كون مذهب التحقيق مع القول الأول متفقين فى الاستحالة حال المباشرة وعدم الخلاف بين المعتزلة والأشاعرة فى القولين معا نظرا لعدم تنافى كل من مذهبيهما لكل من القولين كما يظهر بالتأمل الصادق فى كلام الشارح انتهى من خط العلامة محمد الجوهري (قوله بمعنى أنه الخ) متعلق بمحذوف والتقدير فيكون مأمورا بالقوة بمعنى أنه الخ وليس تفسيرا للتعلق المعنوى كما هو ظاهر انتهى كاتبه (قوله أيضا) أى كما نقوا التعلق التنجيزى للخطاب وتقديم أيضا هو الذى فى عبارة المحلى وكتب عليها الشارح وفى النسخ الصحيحة من هذا الكتاب فليتنبر انتهى كاتبه (قوله فعلا كان الخ) لا يقال فيه تقسيم الشئ إلى نفسه وغيره لأن مقتضى النهى وهو ترك الشئ متعلقه وقد قسمه إلى فعل وترك لا شأن قول لا نسلم أن مقتضاء متعلقه بل هو ترك الشئ ومتعلقه الشئ وهو إما فعل أو ترك فمتعلقه فى الثانى ترك ومقتضاء ترك هذا الترك فى مثاله ترك صلاة الضحى متعلقه وترك هذا الترك مقتضاء وإن لم يحصل إلا بصلاة الضحى انتهى حاشية الشارح على المحلى وكتب سم قوله كما يسمى متعلقه هو صادق بالمتعلق بواسطة غاية الأمر أنه محتاج لقربة على إرادته لتبادر المتعلق بلا واسطة أو أهمله والقربة موجودة وهى قول الشارح فعلا كان كفطر مسافر الخ فتمثيله بذلك الذى هو متعلق المتعلق دليل على أنه المراد بالمتعلق فلا يقال إن الخطاب المذكور متعلق بترك الشئ والمسمى بذلك الشئ لا الترك الذى هو متعلق الخطاب انتهى باختصار وبخط شيخنا العلامة الجوهري مانصه قوله متعلقه أى هو الكف المقابل للفعل المطلوب حصوله لا مطلق الكف فيصدق بالفعل المطلوب تركه فصح تقسيمه إلى الفعل والكف انتهى بحروفه (قوله وليس كذلك) أى ومن ثم حكم العلامة المحلى عليه بالسهو وأجابوا عنه بأن الاقتضاء يأتى بمعنى



جوابه وزدت غير كف لأسلم من مقابلة الفعل بالكف الذي عبر عنه الأصل بالترك وهو لا يقابل به  
إذ الكف فعل والترك فعل هو كف كإسأتى (و) بما ذكر (عرفت حدودها) أى حدود المذكورات  
من أقسام خطاب التكليف عند الإيجاب مثلا الخطاب المقتضى لفعل غير كف اقتضاء جازما وأما  
حدود أقسام خطاب الوضع فتعرف من حده المشهور الذى قدمته وهو الخطاب الوارد بكون الشيء سببا  
الحل عند السبب منه مثلا الخطاب الوارد بكون الشيء سببا لحكم شيء وأما حدود السبب وغيره من  
أقسام متعلق خطاب الوضع فسيأتى وكذا حد الحد بالجمع للمانع الدافع للاعتراض بأن ما عرف رسوم  
لا حدود لأن المميز فيها خارج عن الماهية (والأصح ترادف) لفظى (الفرض والواجب) أى مساهما  
واحد وهو كاعلم من حد الإيجاب الفعل غير الكف المطلوب طلبا جازما ولا ينافى هذا ما ذكره أئمتنا من  
الفرق بينهما فى مسائل كما قالوا فى من قال الطلاق واجب على تطلق أو فرض على لا تطلق إذ ذلك ليس  
للفرق بين حقيقتيهما بل لجرىان التعريف بذلك أو لاصطلاح آخر كما بينته مع زيادة تحقيق فى الحاشية  
ونفت الخفية ترادفهما فقالوا هذا الفعل ان ثبت بدليل قطعى كالقرآن فهو الفرض كقراءة القرآن فى  
الصلاة الثابتة بقوله تعالى فاقروا ما تيسر من القرآن أو بدليل ظنى كخبر الواحد فهو الواجب كقراءة  
الفاتحة فى الصلاة الثابتة بخبر الصحيحين لاصلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب فيأثم بتركها ولا نفسيه  
صلاته بخلاف ترك القراءة (كالمندوب) أى كما أن الأصح ترادف ألقاظ المندوب (والمستحب والتطوع  
والسنة) والحسن والنفل والمرغب فيه أى مساهما واحد وهو كاعلم من حد الندب الفعل غير الكف  
المطلوب طلبا غير جازم ونفى القاضى حسين وغيره ترادفهما فقالوا هذا الفعل ان واظب عليه النبي صلى الله  
عليه وسلم فهو السنة وإلا كان فعلة مرة أو مرتين فهو المستحب ولم يفعله وهو ما ينشئه الانسان باختياره  
من الأوراد فهو التطوع ولم يتعرضوا للبقية لعمومها للأقسام الثلاثة (والخلف) فى المسئلتين (لفظى)  
أى عائد إلى اللفظ والتسمية إذ حاصله فى الثانية أن كلامنا من الأقسام الثلاثة كما يسمى باسم من الأسماء الثلاثة

وعرفت حدودها والأصح  
ترادف الفرض والواجب  
كالمندوب والمستحب  
والتطوع والسنة والخلف  
لفظى

الاعلام والتأدية والافادة فيكون فيه تضمين أو استعمال المشترك فى معنيه أو يقال انه على حذف  
المضاف أى اعتقاد التخخير من المكلف إذ المباح يجب اعتقاد اباحته أو أنه غلب الأقسام المتقدمة وأطلق  
عليه كونه مقتضيا له تعليلها أو لأنه يقتدر فى التابع ما لا يقتدر فى المتبوع انتهى ما ذكره  
الشارح فى الحاشية مع زيادة فتراجع (قوله أو لاصطلاح آخر) أى كما فى الحج فانهم فرقوا فيه بينهما  
بأن الواجب ما يجبر تركه بفساد الركن بخلافه والفرض يشملهما فهو أعم من الواجب اهـ من حاشية الشارح  
على المحلى (قوله تحقيق فى الحاشية) أى حيث قال فيها والتحقيق أن للواجب اصطلاحا إطلاقين ما يقابل  
الركن وما يأتى تاركه ويعبر عنه بما يمدح فاعله ويذم تاركه وللغرض كذلك إطلاقا منها الركن ومنها  
ما لا بد منه ومنها ما يأتى تاركه وهو بهذا المعنى مرادف للواجب بمعناه الثانى انتهى شارح على المحلى (قوله  
كما يسمى الح) ظاهره أنه متعلق بقوله يسمى التى بعدها واستشكل بأن هل لها الصدارة فلا يعمل  
مابعدا فيما قبلها . وأجيب بأن محل منع عمل ما بعد ذى الصدارة فيما قبله إذا كلن واقعا فى مركزه أما  
إذا كان معموله مقدما من تأخير كما هنا فلا كما قرره المنوفى ، سلمنا لكن محله فى غير هل اضعفها فى باب  
الاستفهام وقد نظم العلامة الدنوشرى فى هذا بيتا مرتجلا فقال :

وهل فى الاستفهام قبل قد وجد معمول ما بعد اضعف فاعتقد

سلمنا تميم المنع هل لكن محله فى غير التقريرية لأنها فى معنى الطرح فكأنها ليست موجودة وقد  
نظم شيخنا العلامة محمد الجوهرى هذه الأجوبة فى ثلاثة أبيات ، فقال :

ما بعد هل يعمل فيما قبلها مهما يرى التقرير فى استفهامها

كما ذكر هل يسمى بغيره منها فقال القاضي وغيره لا إذ السنة الطريقة والعادة والمستحب المحبوب والتطوع الزيادة والأكثر يتم ويصدق على كل من الأقسام أنه طريقة وعادة في الدين ومحبوب للشارع وزائده على الواجب وفي الأولى أن ما ثبت بقطعي كما يسمى فرضا هل يسمى واجبا وما ثبت بظني كما يسمى واجبا هل يسمى فرضا فعند الحنفية لا أخذا للفرض من فرض الشيء حزه أى قطع بعضه وللواجب من وجب الشيء وجبة سقط وما ثبت بظني ساقط من قسم المعلوم وعندنا نعم أخذا من فرض الشيء قدره ووجب الشيء وجوباً ثبت وكل من المقدر والثابت أعم من أن يثبت بقطعي أو ظني ومأخذنا أكثر استعمالاً مع أنهم نقضوا أصلهم في أشياء منها جعلهم مسح ربيع الرأس والقعدة في آخر الصلاة والوضوء من الفصد فرضاً مع أنها لم تثبت بدليل قطعي وما مر من أن ترك الفاتحة من الصلاة لا يفسدها عندهم أى دوننا لا يضر في أن الخلف لفظي لأنه حكم فقهي لا دخل له في التسمية (و) الأصح (أنه) أى المندوب (لا يجب) بالشروع فيه (اتمامه) لأن المندوب يجوز تركه وترك اتمامه المبطل لما فعل منه ترك له وقالت الحنفية يجب اتمامه لقوله تعالى ولا تبطلوا أعمالكم حتى يجب بترك الصلاة والصوم منه إعادتهما وعورض في الصوم بخبر الصائم المتطوع أمير نفسه إن شاء صام وإن شاء أفطر رواء الترمذي وغيره وصحح الحاكم إسناده ويقاس بالصوم الصلاة فلا تشملهما الآية جمعا بين الأدلة (ووجب) اتمامه (في النسك) من حج أو عمرة (لأنه كفره نية) فانها في كل منهما قصد الدخول في النسك أى التلبس به (وبغيرها) ككفارة فانها يجب في كل منهما بالوطء المفسدة وكاتفلة الخروج بالفساد فان كلا منهما لا يحصل الخروج منه بفساده بل يجب المضي في فاسده وغيبر النسك ليس نفله كفره فينادى كرفالنية

وأنه لا يجب اتمامه ووجب في النسك لأنه كفره نية وبغيرها

وأطلق الدنوشري لضعفها والنفوي أحكم بهذا أصنفها

في كل ما يصحكون بالتأخير أحق فأخصص ضابط التصدير

قال وإنما قلنا ظاهره لأنه يحتمل أن يكون متعلقاً بمحذوف يدل عليه ما بعدهل وأما قولهم إن ما لا يعمل لا يفسر عاملاً فخاص بباب الاشتغال وأما الحذف لدليل جائز مطلقاً فليستدبر اه من أملاء شيخنا المذكور (قوله ومأخذنا أكثر استعمالاً) أى إن استعمال فرض بمعنى قدر أكثر منه بمعنى حرز واستعمال وجب بمعنى ثبت أكثر منه بمعنى سقط فاصطلاحنا أولى اه شيخ الإسلام على الهلبي (قوله وقالت الحنفية الخ) إنما لم يقل وقال أبو حنيفة على نسق أصله في قوله خلافاً لأنى حنيفة للمنازعة في النقل عنه حتى قال بعضهم انه يرى جواز الخروج من صوم التطوع وجع بعضهم بقوله إن خرج بقصد القضاء جاز وإلا فلا افطر الزركشي (قوله وعورض الخ) أى عارض قولهم الشافعي والمعارض أن يورد الخصم في مقابلة دليل المستدل دليلاً لا على تقيض مطلوبه ومطلوبه هنا موجبة كلية تقديرها كل نفل يجب بالشروع وتقيضها سالبة جزئية هي بعض النفل لا يجب بالشروع لحديث الصائم المتطوع الخ . ويحجب من جهة الحنفية بأن هذا خبر آحاد فلا يعارض القطعي وإن كانت دلالة ظنية فيمنع وعلى التسليم لما المانع من أن يقاس على الصوم الصلاة وتجعل الآية من قبيل العام المراد به الخصوص بقرينة الحديث فلا تتناولهما الأعمال في الآية جمعا بين الأدلة وعلى هذا فقول الشارح ويقاس الخ ترقى في المناقشة لأن تمام المعارضة لأنه يكفي فيها جزئية ما وللايراد أنه لا يصح حينئذ قوله ولا تتناولهما الأعمال الخ إلا بتأويل أى لا تتناول حكمها وأنه يوهم أن عموم الأعمال إنما يخص بالصوم والصلاة فقط وأنه لا حاجة إلى ذكر الصلاة ولاذ كعدم تناول ولا إلى التعليل بقوله جمعا الخ لأنه يكفي ذكر الصوم وأن مبنى المعارضة على تناول لا على عدمه وأن المعارض لا يعمل وإن أوجب عن ذلك بأنه باقل ما صرح به القوم من غير تصرف فإن ذلك وإن أغنى عنه لا يغني عنهم إلا محمل فليستدبر اه شيخنا الجوهرى (قوله ووجب اتمامه في النسك)

في نفل الصلاة والصوم غيرهما في فرضهما والكفارة في فرض الصوم دون نفلها ودون الصلاة مطلقا ونفسادهما يحصل الخروج منهما مطلقا ففارق النسك المندوب غيره من باقي المندوب في وجوب اتمامه وتعييرى بالنسك أهم من تعبيره بالحج ثم أخذت في بيان متعلق خطاب الوضع من سبب وغيره فقلت (والسبب) الشرعي هنا (وصف) وجودى أو عدى (ظاهر منضبط معرف للحكم) الشرعي لا مؤثر فيه بذاته أو باذن الله أو باعث عليه كما قال بكل قائل كإسائتي بيانه في معنى العلة وهذا التعريف مبين لمفهوم السبب وبه عرف المصنف في شرح المختصر كالآمدي وعرفه في الأصل بما يبين خاصته ولذلك عدلت عنه إلى الأول والمبر عنه هنا بالسبب هو المبر عنه في القياس بالعلة كالزنا لوجوب الجلد والزوال لوجوب الظهر والاسكار لحرمه الخمر ومن قال لا يسمى الوقت السببي كالزوال علة فنظر إلى اشتراط المناسبة في العلة وسيأتي أنها لا يشترط فيها بناء على أنها المعرف وهو الحق وخرج بمعرف الحكم المانع وسيأتي (والشرط ما يلزم من عدمه العدم) للعشروط (ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم) له خرج بالقييد الأول المانع إذ لا يلزم من عدمه شيء وبالثاني السبب إذ يلزم من وجوده الوجود وزاد الأصل ككثير في تعريفه لذاته ليدخل الشرط المقارن للسبب فيلزم الوجود كوجود الحول الذي هو شرط لوجوب الزكاة مع النصاب الذي هو سبب للوجوب والمقارن للمانع كالدين على القول بأنه مانع من وجوب الزكاة فيلزم العدم فلزوم الوجود والعدم في ذلك لوجود السبب والمانع لاقتادات الشرط وحذفه لعدم الاحتياج إليه فيما ذكر إذ مقتضى لزوم الوجود والعدم إنما هو السبب والمانع لا الشرط . ثم هو علقى كالحياة للعلم وشرعي كالطهارة للصلاة وعادى كنصب السلم لصعود السطح ونفوى كإفأ كرم فلانا ان جاء أى الجاني وسيأتي في مبحث التخصيص وتعريف هنا للشرط بما ذكر وان شمل للنفوى أنسب من تأخير الأصل له إلى مبحث التخصيص (والمانع) المراد عند الإطلاق كما هنا وهو مانع الحكم (وصف وجودى) لا عدى (ظاهر) لاخفى (منضبط) لا مضطرب (معرف تقيض الحكم) أى حكم السبب (كالقتل في) باب (الارث) فانه مانع من وجود الارث المسبب عن القرابة أو غيرها للحكمة وهي عدم استعجال الوارث موت مورثه بقتله أمامانع السبب والعلة ولا يذكروا إماميدا بأحد هما في مبحث العلة (والصحة) الشاملة لصحة العبادة وصحة غيرها من عقود وغيره (موافقة) الفعل (ذى الوجهين) وقوعا (الشرع في

والسبب وصف ظاهر  
منضبط معرف للحكم  
والشرط ما يلزم من عدمه  
العدم ولا يلزم من وجوده  
وجود ولا عدم والمانع  
وصف وجودى ظاهر  
منضبط معرف تقيض  
الحكم كالقتل في الارث  
والصحة موافقة ذى  
الوجهين الشرع في

هذا جواب سؤال مقدر تقديره ان من تلبس بحج تطوع فعليه اتمامه ولا يجوز قطعه عندنا ولم يخص الجواب أن الحج إنما خرج عن القاعدة خصوصية فيه وهو أن حكم نفله كحكم فرضه في النية والكفارة وغيرهما . وأجاب عنه الشافعي في الأم باختصاص الحج فأحكام منها لزوم المضى في فاسدة بخلاف نحو الصلاة ومعناه أنه يجب في فاسده فكيف في صحته وهذا أحسن من جواب المصنف وذكر الماوردي الفرقين في الخاوى وظاهر كلام المصنف أنه لم يخرج من القاعدة غير الحج لكن استثنى بعضهم الأنحية أيضا فانها سنة وإذا ثبت لزمت بالشروع كما ذكره الباجي في نصوص الشافعي انتهى من شرح الزركشى ملخصا (قوله والصحة الخ) عرفها المصنف في مجمع البحرين بأنها استتباع الغاية ثم قال وبازائها البطلان وهو الفساد وغاية العبادة موافقة الأمر عند المتكلمين وسقوط القضاء عند الفقهاء صلاة من ظن أنه متطهر صحيح على الأول لا الثاني وقال العلامة ابن الساعاتي في نهاية الوصول : فصل الأحكام الثابتة بخطاب الوضع أصناف الأول الحكم على الوصف بالسبية إلى أن قال الرابع الحكم بالصحة في العبادات عند المتكلم موافقة الأمر وعند الفقيه سقوط القضاء بالفعل وفي العوامل ترتيب ثمرة العقد عليه الخامس الحكم بالبطلان والباطل مالم يشرع بأصله ولا وصفه والفساد عند الشافعي مرادف له وعندنا مغاير للباطل والصحيح السادس الرخصة وهي ما شرع لعذر مع المحرم انتهى من خط شيخنا العلامة الجوهري (قوله الشاملة لصحة العبادة) قال الزركشى في البحر الصحة في العقود ثبوتها على

(الأصح) والوجهان موافقة الشرع ومخالفته أى للفعل الذى يقع تارة موافقا للشرع وتارة مخالفا له عبادة كان كصلاة أو غيرها كبيع صحته موافقة الشرع بخلاف ما يقع لإمواقفه كعرفة الله تعالى إذ لو وقعت مخالفة له أيضا لكان الواقع جهلا لا معرفة فلا يسمى الموافق له صحيحا فصحة العبادة أخفا مما ذكر موافقة العبادة ذات الوجهين وقوعا للشرع وإن لم يسقط قضاؤها وهذا منسوب للمتكلمين وقيل صحته سقوط قضاؤها وهذا منسوب للفقهاء فما وافق منها الشرع ولم يسقط القضاء كصلاة من ظن أنه متطهر ثم تبين له حدثه يسمى صحيحا على الأول نظرا إلى ظن المكلف دون الثانى نظرا إلى ما فى نفس الأمر قال ابن دقيق العيد وفى هذا البناء نظرا لأنه إن أريد بموافقة الأمر الأمر الأصلى فلم يسقط أو الأمر بالعمل بالظن ففساد الظن فيلزم أن لا يكون صحيحا بالتقديرين واستظهره البرمائي ويحاج بأن تبين فساد الظن وإن اقتضى عدم تسمية ذلك صحيحا بالنظر إلى نفس الأمر لا يمنع

موجب الشرع ليرتب آثارها كالمالك المرتب على العقود أى يثبت به الحكم المقصود من التصرف كالحل فى النكاح والمالك فى البيع والهبة وأما الصحة فى العبادات فاختلف فيها فقال الفقهاء هى وقوع الفعل كافيا فى سقوط القضاء كاصالة إذا وقعت بجميع واجباتها مع انتفاء موانعها فكونه لا يجب قضاؤها هو صحته وقال المتكلمون هى موافقة أمر الشارع فى ظن المكلف لنفس الأمر وبه قطع القاضى والامام فى التلخيص فكل من أمر بعبادة توافق الأمر ففعلها كان قدا فى بها صحيحا وإن أدخل شرط من شروطها أو وجد مانع وهذا أعم من قول الفقهاء لأن كل صحة هى موافقة الأمر وليس كل موافقة الأمر صحة عندهم واصطلاح الفقهاء أنسب فإن الآنية متى كانت صحيحة من كل الجوانب الامن جانب واحد فهى مكسورة لغة ولا تكون صحيحة حيث يتطرق إليها الخلل من جهة من الجهات وهذه الصورة يتطرق إليها الخلل من جهة ذكر الحدث فلا تكون صحيحة بل المستجمع لشروطه فى نفس الأمر هو الصحيح وبنو على ذلك الخلاف صلاة من ظن أنه متطهر ثم تبين حدثه فانها صحيحة عند المتكلمين دون الفقهاء قال وما حكيناه عن الفقهاء من أن الصحة إسقاط للقضاء تبعافيه الأصوليين لكن كلام الأصحاب مصرح بخلافه فانهم جعلوا الصحيح ينقسم إلى ما يغنى عن القضاء وما لا يغنى ولم يجعلوه ما يغنى فقط وزعم الغزالي فى المستصفى وتبعه القرافي أن النزاع افضى وهو أنه هل تسمى هذه صحيحة أم لا اه من البحر ملخصا (قوله قال ابن دقيق العيد) عبارته كفى بالبحر وفى هذا البناء نظرا لأن هذه الصلاة انما وافقت الأمر بالعمل بمقتضى الظن الذى تبين فساداه وليست توافق الأمر الأصلى الذى توجه التكليف به ابتداء فعلى هذا انفسروا نقول ان أردتم بالصحيح ما وافق أمرا ما فهذا الفعل صحيح بهذا الاعتبار لكنه لا يقتضى أن يكون صحيحا مطلقا عدم موافقة الأمر الأصلى وإن أردتم ما وافق الأمر الأصلى فهذه غير موافقة فلا تكون صحيحة اه بحروفة (قوله الأمر الأصلى) هو على حذف مضاف وهونائب الفاعل فى أريد والتقدير ان أريد بموافقة الأمر موافقة الأصل الخ وحينئذ فالأولى قراءة الأمر بالجبر ليكون قرينة على ذلك ويصح بالرفع على اقامة المضاف إليه مقام المضاف كما يرشد إليه المعنى إذ لا يراد بالموافقة الأمر كما هو ظاهر وقوله فلم يسقط يعنى وإذا لم يسقط فلا تكون العبادة الواقعة موافقة له أى مستجمعة لشروطه إذ لو كانت موافقة له لسقط عن المكلف أى انتهى تعلقه التنجيزى به وقوله أو الأمر بالعمل الخ فيه ما تقدم والتقدير أو أريد بموافقة الأمر فى تعريف الصحة موافقة الأمر بالعمل بالظن أى ظن المكلف فانه مأمور بالعمل بمقتضى ظنه فكون الصحة على هذا موافقة الأمر بالعمل المذكور مع أنها لا تصح تلك الارادة فانه قد بان فساد ذلك الظن فلا تعتبر موافقة الأمر بالعمل به حتى تفسر الصحة بها وإذا لم يصح تفسيرها بها كما لم يصح بالأول فيلزم أن لا يكون ذلك

الأصح

تسميته صحيحا بالنظر إلى الظن والسبكي وغيره هنا كلام ذكروه في الحاشية (و بصحة للعبادة) خبر لقولي (اجزاؤها أى كفايتها في سقوط التعبد) أى الطلب وان لم يسقط القضاء (في الأصح) وقيل اجزاؤها سقوط قضائها كصحتها على القول المرجوح فالصحة منشأ الاجزاء على القول الراجح فهما وصحة له على الموجوح فهما (و) بصحة (غيرها) التى هى أخذها مما صر موافقة الشرع (ترتب اثره) أى أثر غيرها وهو ما شرع الغيرة كحل الانتفاع في البيع والتمتع في النكاح فالصحة منشأ الترتب لانفس الترتب كما زعمه الآمدى وغيره بمعنى أنه حينما وجدت فهو ناشئ عنها لا بمعنى أنها حينما وجدت نشأ عنها حتى يرد البيع قبل انقضاء الخيار فانه صحيح ولم يترتب عليه أثره وتعبيرى بغيرها أعم من تعبيرة بالعقد (ويختص الاجزاء بالمطلوب) من واجب ومنسوب لا يتجاوزهما إلى غيرهما من عقد وغيره (في الأصح) وقيل يختص بالواجب لا يتجاوزهما إلى غيره من المندوب وغيره ومنشأ الخلاف

العمل صحيحا بالتقديرين يعنى تقدير ارادة موافقة الأمر الأصلي لما تقدم وتقدير ارادة موافقة الأمر الثانى لتبيين فساد ذلك الظن فلا تفسر الصحة بموافقة الأمر بالعمل به كما سلف فلا يقال ان موافق ولم يسقط القضاء يسمى صحيحا بناء على تفسير الصحة الأول والترديدان المذكوران على تفسيرها بموافقة الأمر وهو مساو لتفسيرها بموافقة الشرع اذ المراد موافقة أمره كما هو ظاهر . وحاصل جواب الشارح اختيار الشق الثانى من الترديد ومنع اقتضاء تبين فساد ذلك الظن عدم تسمية ذلك العمل بالنظر اليه صحيحا وان اقتضى منع تسميته صحيحا بالنظر لنفس الأمر وقد يختلف الشق الأول ويمنع كون الأمر الأصلي لم يسقط عن المكاف بالمعنى المتقدم وكذا يمنع كون القضاء بأمر جديد كما صرح به المتكلمون والأصوليون ولا يخفى ما فى العبارة من القلاقة والغموض فليتأمل تدبر اه ملخصا وأملأه شيخنا العلامة محمد الجوهري (قوله ذكرته في الحاشية) أى حيث قال فيها قال السبكي تسمية الفقهاء لها باطلة ليس لاعتبارهم سقوط القضاء فى حد الصحة كما ظنه الأصوليون بل لأن شرط الصلاة عندهم الطهارة فى نفس الأمر والصلاة بدو شرطها باطلة وغير ما مور بها وذلك لأنهم قالوا من صحت صلاته وكانت مقبنة عن القضاء جاز الاقتداء به والا فلا جعلوا من الصحيحة ما لا يغنى عن القضاء وصححو أيضا صلاة فاقد الطهورين مع أنها لا تغنى عن القضاء ثم قال فالصواب حد الصحة عند الفريقين بموافقة الأمر أى كما عبر به المتكلمون غير أنهم يقولون ان ظان الطهارة غير ما مور بها والفقهاء يقولون إنه ما مور بها مرفوع عنه الائم بتركها فلذلك كانت صلاته صحيحة عند المتكلمين لا للفقهاء انتهى ثم قال فى الحاشية قال القرافى وغيره والخلاف فى المسئلة لفظى لاتفاقهم على أنه فى صلاته المذكورة موافق للأمر وأنه يثاب عليها وأنه يجب القضاء ان تبين حدته والا فلا ورده الزركشى فقال بل هو معنوي والمتكلمون لا يوجبون القضاء ووصفهم اياها بالصحة صريح فى ذلك فان الصحة هى الغاية من العبادة ولا يتنكر هذا فلا شافعى فى القديم مثله فيماوصلى بنجس لم يعلمه نظر الموافقة الأمر وكذا من صلى إلى جهة ثم تبين الخطأ فله فى القضاء قولان بل الخلاف بينهم مفرع على أصل وهو أن القضاء هل يجب بالأمر الأول أو بأمر جديد فعلى الأول بنى الفقهاء قولهم انها سقوط القضاء وعلى الثانى بنى المتكلمون قولهم انها موافقة الأمر فلا يوجبون القضاء ما لم يرد نص جديد به اه ملخصا من ملشية الشارح على المحلى (قوله موافقة الشرع) إنما لم يقل موافقة ذى الوجهين منه الشرع لأنه لا يكون إلا ذوا وجهين بخلاف العبادة فان منها ذات الوجهين ومنها ذات الوجه الواحد كما تقدم اه شيخنا (قوله وغيره) كابن الساعاتى فى نهاية الأصول اه شيخنا الجوهري (قوله لا بمعنى أنها حينما وجدت الخ) هذا جواب للمصنف دفع به الايراد بانها لو كانت منشأ الترتب لكانت متى وجدت قارنها الترتب وحاصله أن ما ذكرناه هو فى

وبصحة العبادة اجزاؤها  
أى كفايتها فى سقوط  
التعبد فى الأصح وغيرها  
ترتب أثره ويختص الاجزاء  
بالمطلوب فى الأصح

خبر ابن ماجه وغيره أر بع لانجزى في الأصاحي فاستعمل الاجزاء في الأضحية وهي مندوبه عندنا واجبة عند غيرنا كأني حنيقة (ويقابلها) أى الصحة (البطلان) فهو مخالفة الفعل ذى الوجهين الشرع . وقيل في العبادة عدم اسقاطها للقضاء (وهو) أى البطلان (الفساد في الأصح) فكل منهما مخالفة ماذ كر الشرع وان اختلفا في بعض أبواب الفقه كالخلع والكتابة لاصطلاح آخر وقالت الحنفية مخالفتها الشرع بأن كان منها عنة ان كانت لسكون النهى عنه لأصله فهمى البطلان كما في الصلاة الفاقدة شرطا أو ركنا وكما في بيع الملاقح لفقد ركن من البيع أو لوصفه فهمى الفساد كما في صوم يوم النحر للاعراض بصومه عن ضيافة الله للناس بلحوم الأصاحي التي شرعها فيه وكما في بيع الدرهم بدرهمين لاشتتاله على الزيادة فيأثم به ويفيد بالقبض ملكا خبيثا أى ضعيفا ولونذر صوم يوم النحر صرح نذره لأن الاثم في فعله دون نذره ويؤمر بفطره وقضائه ليتخلص عن الاثم وينى بالنذر ولوصامه وفي بنذره لأنه أدى الصوم كما التزمه فقد اعتد بالفساد أما الباطل فلا يعتد به وضعف ذلك بأن التفرقة ان كانت شرعية فأين دليلها بل يبطلها قوله تعالى - لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا - حيث سمى الله تعالى ما لم يثبت أصلا فاسدا وان كانت عقلية فالعقل لا يحتج به في مثل ذلك (واختلف لفظي) من زيادتي أى عائد الى اللفظ والقسمية إذ حاصله أن مخالفة ماذ كر الشرع بالنهى عنه لأصله كما تسمى بطلانا هل تسمى فسادا أو لوصفه كما تسمى فسادا هل تسمى بطلانا فعندهم لا وعندنا نعم (والأصح أن الأداء فعل العبادة) صوما أو صلاة أو غيرهما (أو) فعل (ركعة) من الصلاة (في وقتها) مع فعل البقية بعده واجبة كانت أو مندوبة وتعيرى بالركعة هنا وبدونها في القضاء أولى من تعيرى البعض لما لا يخفى وخبر الصحيحين من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة أى مؤداة وقيل الأداء فعل العبادة في وقتها ففعل بعضها فيه ولور كعة وبعضها بعده لا يكون أداء حقيقة كما لا يكون قضاء كذلك بل يسمى بأحدهما مجازا ببقية ما في الوقت لما بعده أو بالعكس وهذا ما عليه الأصوليون واعتبار الركعة في الأداء ودونها في القضاء كما سيأتى ذكره الفقهاء وانما ذكرته هنا لتبعا للأصل والخبر المذكور قد لا يدل على ما ذكره لاحتمال أنه فيمن زال عذره كجنون وقد بقي من الوقت ما يسع ركعة فيجب عليه الصلاة (وهو) أى وقت العبادات المؤداة (زمن مقدر لها شرعا) موسعا كان كزمن الصلوات المكتوبة وسننها أو مضيقا كزمن صوم رمضان أو الأيام البيض فالحال يقدر له زمن شرعا كمنذر ونفل مطلعين وغيرهما وان كان فوزيا كالإيمان لا يسمى فعله أداء ولا قضاء اصطلاحا وان كان الزمن ضروريا لفعله ومن ذلك ما وقته العمر

ويقابلها البطلان وهو الفساد في الأصح . واختلف لفظي والأصح أن الأداء فعل العبادة أو ركعة في وقتها وهو زمن مقدر لها شرعا

السبب التام ونحن نزيد السبب بالمعنى الأعم فلا يضر عدم المقارنة كما يرمى إلى ذلك التعير بالمنشأ على أنالو نزلنا وأردنا السبب التام لصح ذلك وتوقف الترتب على انقضاء الخيار المانع منه لا يقدح في سببيتها التامة للترتب لأنه يشترط في تقارن السبب لسببه التام انتفاء الموانع ووجود الشروط وهنالك فلا يرد نقضا كما أشار إلى ذلك المحقق المحلى اه شيخنا الجوهري (قوله إذ حاصله الخ) فاب الشارح أن يبين أن الاعتداد بالفساد دون الباطل لا ينافي كون الخلاف له ظاهريا كما فعل نظير ذلك في الكلام على الفرض والواجب وقد يقال إنه تركه للعلم به مما سلف اه شيخنا محمد الجوهري (قوله في وقتها) أى في وقتها المقدر لها شرعا وما ألحق به من وقت الأداء لذات الركعة كما تقدم فيدخل أعادتها والباقي قدر ركعة كما نبه عليه الشارح في حاشية المحلى وحينئذ فيخرج ما فعل بعد الوقت لخلل في الأول وقد نازع الزركشي في ذلك حيث قال في شرح الأصل مانصه وفي اعتبار الوقت فيها اختلاف عبارات المصنفين من الأصوليين ومقتضى كلام الفقهاء أنها لا علم من ذلك الوقت وبعده إذا كان مسبوقا بأداء مختل كصلاة فاقد الطهورين والعارى والمحبوس في موضع نجس لا يجذب غيره ومن عليه نجاسة لا يقدر على إزالتها والمرىض لا يجذب من يحوله إلى القبلة ونحوه مع أنهم يطلقون على الثانية لفظ الاعادة وان فعلت خارج الوقت فعلم أن الاعادة لا يشترط فيها الوقوع في الوقت بل هي عبارة عن فعل مثل



كالج وسمية بعضهم لوقته موسعا مجازا إذ الموسع ما يعلم المكلف آخره وآخر العمر لا يعلمه فلا يسمى فعلة أداء ولا قضاء اصطلاحا بل يسماهما مجازا أولغة كأداء الدين وقضائه نبه على ذلك العلامة البرماوى (و) الأصح (أن القضاء فعلها) أى العبادة (أو) فعلها (إلا دون ركعة بعد وقتها) والفرق بين ذى الركعة ومادونها أنها تشتمل على معظم أفعال الصلاة إذ معظم الباقي كالتركيز لها جعل ما بعد الوقت تابعا لها بخلاف مادونها وقيل القضاء فعل العبادة أو بعضها ولودون ركعة بعد وقتها وبعض (الفقهاء حقق فسمى ما فى الوقت أداء وما بعده قضاء) (تداركا) بذلك الفعل (لما سبق لفعله مقتضى) وجوبا أو ندبا سواء كان المقتضى من المتدارك كفى قضاء الصلاة المتروكة بلا عذر أم من غيره كفى قضاء النائم الصلاة والحائض الصوم فإنه سبق لفعلها مقتضى من غير النائم والحائض لا منهما وإن انقضى سبب الوجوب أو التنب في حقهما وخروج بالتدارك إعادة الصلاة المؤداة في الوقت بعده (و) الأصح (أن الإعادة فعلها) أى العبادة (وقتها ثانيا مطلقا) سواء أ كان لعذر من خلل في فعلها أولا أو حصول فضيلة لم تكن في فعلها أولا لكون الامام أعلم أو أروع أو أجمع أكثر أو المكان أشرف أم لغير عذر ظاهر بأن استوت الجماعتان أو زادت الأولى بفضيلة وقيل الإعادة مختصة بخلل في الأول وعليه الأكثر وقيل بالعذر الشامل للخلل والحصول فضيلة لم تكن في الأول وذكر الأول من زبادى وهو ما اختاره الأصل في شرح المختصر ويمكن حل أول كلامه هنا عليه كما بينته في الحاشية وبما ذكر علم تعريف المؤدى والمقتضى والمعاد بأن يقال على الأصح

وأن القضاء فعلها أو  
الإدرون ركعة بعد وقتها  
تداركا لما سبق لفعله  
مقتضى وأن الإعادة  
فعلها وقتها ثانيا مطلقا

ما مضى سواء كان الماضى صحيحا أو فاسدا وعلى هذا فبين الإعادة والأداء عموم وخصوص من وجه ينفرد الأداء في الفعل الأول وتنفرد الإعادة فيما إذا قضى صلاة وأفسدها ثم أعادها ويحتمل في الصلاة الثانية في الوقت اه والمراد منه وأمله شيخنا العلامة محمد الجوهري (قوله لعذر من خلل) تحت قسمين وهما فوات الركن أو الشرط بعذر كالسهو وقوله أو حصول فضيلة أى قطعاً وتحت قسمين أيضاً وهما ما إذا كانت الأولى فرادى أو فى جماعة أدون من الثانية وقوله أم لغير عذر تحت قسمين أيضاً كما صرح به الشارح وهما ما إذا استوت الجماعتان وكانت الأولى أفضل فدخل تحت الإعادة المصطلح عليها عند الأصوليين على ما اختاره ابن السبكي والشارح ستصور اثنان الإعادة فيهما واجبة واثنان متفق على دخولهما واثنان دخولهما على الأصح ودخلت الإعادة المصطلح عليها عند الفقهاء أى بصورها الأربع كما هو ظاهر اه من أملاء شيخنا العلامة محمد الجوهري (قوله لعذر من خلل في فعلها الخ) أى ولا بد أن يكون وقوع ذلك الخلل منه لعذر من سهو أو عجز بأن عجز عن إزالة النجاسة مثلا . وأما لو فعل ذلك الخلل عمدا مع القدرة فلا اعتداد بفعله الأول . وحينئذ فلا يسمى الفعل الثانى في الوقت إعادة كما نبه عليه الآمدى فى الأحكام ودرج عليه الشارح والكمال فى حاشية الجلال . وانظر هل الصلاة التى أعيدت فى الوقت لمراعاة الخلاف داخلة فى المعادة لخلل بناء على أن المراد بالخلل الخل ولو احتمالا أو داخلة فى المعادة لعذر إذ هى أكمل من الأولى أو داخلة فى المعادة لغير عذر بناء على تخصيصه بفضيلة الجماعة الأكمل من الأولى كما درج عليه الشرح فليتبر اه شيخنا العلامة محمد الجوهري (قوله الشامل الخ) قد يقال ان من خصها بالعذر ففسره بما لا يشمل الخلل فكيف يجعل شاملا قال الزركشى فى شرح الأصل وقيل لعذر والمراد به ما تكون الثانية فيه أكمل من الأولى وإن كانت الأولى صحيحة اه وبه تعلم ما فى عبارة الشرح فليراجع (قوله) ويمكن حل أول كلامه هنا عليه) أى بأن يقال انه لما ضعف التقييد علم أن المرجح عنده الإطلاق لاسيما وقد اختاره فى شرح المختصر ولو عطف بأن قال وقيل لخلل وقيل لعذر لكان صريحا فيما ذكر فلي تأمل اه كتابه (قوله كما بينته فى الحاشية) أى حيث قال فيها وإعله أراد هنا بأول كلامه ما اختاره ثم يعنى فى شرح المختصر ويكون قوله قبل لخلل وقيل لعذر حكاية لغير ما اختاره اه

المؤدى مثلا ما فعل مما سرى في الأداء في وقته وقس به الآخرين وأن الاعادة قسم من الأداء فهي أخص منه وعليه الأكثر وقيل قسم له وعليه مشى البيضاوى حيث قال العباد إن وقعت في وقتها المعين ولم تسبق بأداء مختل فأداء والافاعادة لكن كلامه في المرصاد يخالفه وقد ذكرته في الحاشية مع زيادة (والحكم) أى الشرعى إذا الكلام فيه (إن تغير) من حيث تعلقه من صعوبة له على المكلف (إلى سهولة) كأن تغير من حرمة شيء إلى حله (لعذر مع قيام السبب للحكم الأصلي) المتخلف عنه للعذر (فرخصة) أى فالحكم السهل المذكور يسمى رخصة وهي باسكان الخاء أكثر من ضمها لغة السهولة (واجبة) مندوبة ومباحة وخلاف الأولى) هذه الصفات اللازمة بيان لأقسام الرخصة الممثل لها على هذا الترتيب بقولى (كأكل ميتة) لمضطر (وقصر) من مسافر بقيد زدته بقولى (بشرطه) بأن كره القصر أو شك في جوازه وكان سفره يبلغ ثلاث مراحل فأكثر ولم يختلف في جواز قصره كما هو معلوم من محله (وسلم) وهو بيع موصوف في الذمة بلفظ سلم (وفطر مسافر) في زمن صوم واجب أصالة أو بنذر أو قضاء ما فات بلا تمتد (لا يضره الصوم) فإن ضره فالفطر أولى والمعنى أن الرخصة كحل المذكورات من وجوب وتنب وإباحة وخلاف الأولى وحكمها الأصلي الحرمة وأسبابها الحب في الميتة ودخول وقتي الصلاة والصوم في القصر والفطر لأنه سبب لوجوب الصلاة تامة والصوم والغفر في السلم وهي قائمة حال الحل وأعدا الحل الاضطراب ومشقة السفر والحاجة إلى عن الغلات قبل إدراكها وسهولة الوجوب في أكل الميتة موافقته غرض النفس في بقائها وقيل إنه عزيمة لصعوبته ومن الرخصة المباحة إباحة ترك الجماعة في الصلاة لمرض أو نحوه وحكمه الأصلي الكراهة وسببها قائم حال الإباحة وهو الانفراد فيما يطلب فيه الاجتماع من شعائر الاسلام وقد بينت في الحاشية كمية أقسام الرخصة الحاصلة بالانتقال من حكم إلى آخر وقضية ما ذكر

والحكم ان تغير الى  
سهولة لعذر مع قيام  
السبب للحكم الأصلي  
فرخصة واجبة ومندوبة  
ومباحة وخلاف الأولى  
كأكل ميتة وقصر  
بشرطه وسلم ومضطر مسافر  
لا يضره الصوم

وعبارة الأصل والاعادة فعله في وقت الأداء قيل لخلل وقيل لعذر الخ ولو عطف الأول لكان صريحا اه  
(قوله) وقيل قسم له الخ أى واليه مال السعدى في حاشية شرح المختصر حيث قال ولم نطلع على ما يوافق كلام الشرح يعنى العضد صريحا واختار السبكي الأول وصوبه قال وهو مقتضى كلام الفقهاء والأصوليين لكن الامام لما أطلق ذلك ثم قال انه إن فعل ثانيا بعد خلل سمي إعادة ظن صاحب الحاصل والتحصيل أن هذا مخصوص للاطلاق المتقدم فقيدها وتبعهما البيضاوى وليس لهم مساعد من إطلاق الفقهاء ولان كلام الأصوليين اه من حاشية الشارح (قوله) مشى البيضاوى أى في منهاجه وعليه فتكون الثلاثة مباينة أعنى الأداء والقضاء والاعادة اه كاتبه (قوله) وقد ذكرته في الحاشية الخ أى حيث قال فيها وفى المرصاد للبيضاوى كما قال الأبهري التصريح بأن الاعادة قسم من الأداء حيث قال وهو أى الواجب أداء ان فعل في وقته المعين وقضاء إن فعل في غيره والأداء إن كان مسبوقا بأداء مختل فاعادة فينبى أن يؤول كلامه هنا عليه ويؤخذ من كونها أقساما منها أنها تطلب وتكون إعادة اصطلاحية على الصحيح وإن لم يبق من الوقت ما لا يسع إلا ركعة اه وقد بين فيها سبب غلط المحقق البيضاوى في ذلك قبله فانظر اه (قوله) والحكم إلى آخره) لما فرغ مما يتعلق بأقسام خطاب الوضع شرع في تقسيم الحكم إلى رخصة وعزيمة واختلف هل هما من أقسام خطاب التكليف أو الوضع أو من أقسام فعل المكلف أو من أقسام الحكم الشرعى وعليه الجمهور وتبعهم ابن السبكي والشارح كما هو ظاهر اه شيخنا الجوهري من لفظه (قوله) وقد بينت في الحاشية الخ أى حيث قال فيها وعلى ظاهر كلام الماوردى فأقسام الرخصة خمسة عشر حاصلة من الانتقال من حرام إلى الخمسة الباقية ومن واجب إلى ما عداه والحرام ومن مندوب إلى مباح ومن مكروه إلى خلاف الأولى إلى مباح إلى مندوب ومن خلاف الأولى إلى مباح إلى مندوب وعلى ما قاله المصنف ثلاثة عشر هكذا أفهم ولا تغتر بما يخالف ذلك اه والمراد بما قاله المصنف أنها لا توصف الرخصة بالكراهة فيسقط

أن الرخصة لا تكون محرمة ولا مكروهة وهو كما قال العراقي ظاهر خبر أن الله يحب أن تؤتى رخصه . وما قيل من أنها تكون كذلك حيث قيل إن الاستنجاء بذهب أو فضة يحزى مع أنه حرام وأن القصر لنون ثلاث مراحل جائز مع أنه مكروه كما قاله الماوردي . أجيب عن أولهما بأن الاستنجاء بماء كجائز على الصحيح أى فى غير مناطق أوهى لذلك . أما فيه فيجيب بأن هذه الحرمة ليست لخصوص الاستنجاء حتى تكون رخصة بل لعموم الاستعمال وعن ثانيهما بأن الماوردي أراد أنه مكروه كراهة غير شديدة وهى بمعنى خلاف الأولى ولك أن تقول الرخصة إنما لم توصف بالحرمة لصعوبة تباهمطلقا وهذا منتف فى الكراهة كخلاف الأولى لأنهما سهلان بالنسبة إلى الحرمة ( وإلا أى وإن لم يتغير الحكم كما ذكر بأن لم يتغير كوجوب المكتوبات أو تغير إلى صعوبة كحرمة الاصطياب بالأحرام بعد إباحته قبله أو إلى سهولة لا لغيره كترك الوضوء لصلاة ثانية مثلا لن لم يحدث بعد حرمة بمعنى أنه خلاف الأولى أولعذر لأمع قيام السبب للحكم الأصلي كإباحة ترك ثبات واحد من العشرة من الكفار فى القتال بعد حرمة وسبها قلنا ولم يبق حال الإباحة لكثرتنا حينئذ وعذر الإباحة مشقة الثبات المذكور لما كثرتنا ( فعزيمة ) أى فالحكم غير المتغير أو المتغير إليه الصعب أو السهل المذكور أنفا يسمى عزيمة وهى لغة القصد المصمم من عزمت على الشيء جزمته به وصممت عليه عزما وعزما وعزما وعزيمة لأنه عزم أمره أى قطع وحتم فوضع على المكلف أو سهل وظاهر كلام كثير انقسامها إلى الأحكام الستة وبه صرح الشافعي البرماوى لكن الامام الرازى خصها بغير الحرمة والنزاهة والآمدى وغيرهما بالوجوب والقوافى بالوجوب والتدب واعتراض تعريف الرخصة والعزيمة بوجوب ترك الصلاة والصوم على الحائض فانه عزيمة وصدق به تعريف الرخصة . وأجيب بمنع الصدق فان الحيض وإن كان عذرا فى الترك مانع من الفعل ومن مانعته نشأ وجوب الترك وتقسيم الحكم إلى الرخصة والعزيمة كما ذكر أقرب إلى اللغة من تقسيم الامام الرازى وغيره الفعل الذى هو متعلق الحكم اليهما ( والدليل ) لغة المرشد وما به الارشاد واصطلاحا قسما وهما المكروه المنتقل إليه من الحرام أو الواجب فيبقى ثلاثة عشر كما هو ظاهر وإلى جميع ذلك أشرت فقلت :

لدى الماوردي رخصتهم تناهت إلى خمس وعشر إذ تباح  
حرام الأصل واجبه كراهه خلاف الأولى مندوب مباح  
ولابن السبك ثلاث بعد عشر فلا كره بذلك ولا جناح

وطريق الأخذ منه أن تعتبر الانتقال من كل إلى ما بعده يبلغ خمسة عشر وعلى ما قاله المصنف يسقط الانتقال من الحرام والواجب إلى المكروه فيكون الباقي ثلاثة عشر وأما على ما قاله الجمهور فأقسامها أربعة عشر قسمها ووجهها أن تضرب الأحكام الخمسة فى نفسها تبلغ خمسة وعشرين يخرج منها الانتقال من حكم لثلاثة وذلك خمسة أقسام ويخرج منها الانتقال من الإباحة إلى الأربعة الباقية إذ لا سهل منها ويخرج منها الانتقال من المكروه إلى الحرام ومن المندوب إلى الواجب إذ هما أخف من الحرام والواجب فتبقى الأقسام أربعة عشر اه وأما شيخنا محمد الجوهري من لفظه ( قوله فعزيمة ) عرفها البدر الزركشى فى بحره فقال هى لغة القصد المؤكد ومنه قوله تعالى - ولم نجد له عزما - وشرعا عبارة عن الحكم الأصلي السالم من وجبه عن المعارض كالصلوات الخمس من العبادات ومشروعية البيع وغيرها من التكليف فدخل فيها الإباحة والأحرام خلافا لما يقتضيه كلام الآمدى والنزاهة من اختصاصها بالواجبات ومثال دخول الإباحة فيها قولهم من عزائم السجود ومثال دخول الحرام تحريم الميتة عند عدم المحصنة لأن حكمها ثبت بدليل خلى من المعارض فاذا وجدت المحصنة حصل المعارض لدليل التحريم وهو راجع عليه حفظا للنفس فجاز الأكل اه وبه يتصرف شيخنا العلامة محمد الجوهري ( قوله من عزمت على الشيء الخ )

والا فعزيمة : والدليل

(ما) أى شئ ( يمكن التوصل ) أى الوصول بكلفة ( بصحيح النظر فيه الى مطلوب خبرى ) بأن يكون النظر فيه من الجهة التى من شأنها أن ينتقل الذهن بها إلى ذلك المطلوب المسماة وجه الدلالة بفتح الدال أفصح من كسر ها والخبرى ما يخبر به ومعنى الوصول اليه بما ذكر علمه أو اعتقاده أو ظنه فالنظر هنا الفكر لا بقيد المؤدى إلى علم أو ظن كما سيأتى حذرا من التكرار والفكر حركة النفس في المعقولات بخلافها في المحسوسات فإنها تخيل لا فكر وكأنهم ضمنوا الحركة اعتبار قصدتها فيخرج الحدس وما يتوارد على النفس في المعقولات بلا قصد كما في النوم والنسيان ويطلق الفكر أيضا على حركة النفس من المطالب إلى المبادئ ثم الرجوع منها اليها وشمل التعريف الدليل القطعى كالعالم لوجود الصانع والظنى كالنار لوجود الدخان وأقيموا الصلاة لوجوبها بناء على طريقة الأصوليين والفقهاء من أن مطلوبهم العمل وهو لا يتوقف على العلم بخلاف طريقة المتكلمين والحكماء فان مطلوبهم العلم ولهذا زادوا لفظة في التعريف فقالوا إلى العلم بمطوب خبرى فبالنظر الصحيح في الأدلة المذكورة أى بحركة النفس فيما تعقل منها مما من شأنه أن ينتقل به إلى تلك المطالبات كالحديث في الأول والآخر فى الثانى والأصرب الصلاة فى الثالث يصل إلى تلك المطالبات بأن ترتب هكذا . العالم حادث وكل حادث له صانع فالعالم له صانع . النار شئ محرق وكل محرق له دخان فالنار لها دخان . أقيموا الصلاة أمر بها وكل أمر بشئ لوجوبه حقيقة فأقيموا الصلاة لوجوبها حقيقة وقالوا يمكن التوصل دون يتوصل لأن الشئ يكون دليلا وإن لم يوجد النظر المتوصل به فالدليل مفرد ويقال له المادة والامكان يكون قبل الفكر فيه أما بعده فلا بد من قضيتين صغرى مشتملة على موضوع المطلوب كما رأيت . وأما الدليل عند المناطقة فقضيتان فأكثر تكون عنهما قضية أخرى فهو عندهم مركب ويقال له المادة والصورة وخرج بصحيح النظر فاسده فلا يمكن التوصل به إلى المطالب لا تنفاه وجه الدلالة عنه وإن أدى اليه بواسطة اعتقاد أو ظن كما إذا نظر في العالم والنار من حيث البساطة فانهما ليسا من شأنهما أن ينتقل بهما إلى وجود الصانع والدخان لكن يؤدى إلى وجودهما هذان النظران ممن اعتقد أن العالم بسيط وكل بسيط له صانع ومن ظن أن كل مسخن له دخان كذا قيل وهو ظاهر في المطالب الاعتقادي والظنى لالعلمنى لمسياتى أن العلم لا يقبل النقص وظاهر أن الحاصل بذلك يقبله إذ اتين فساد النظر . وبالحبرى المطلوب التصورى فيتوصل اليه بالحد بأن يتصور بتصوره كالحىوان الناطق حدا للإنسان وسيأتى حد الحد الشامل لذلك ولغيره (والعلم بالمطالب الحاصل (عندنا) أيها الأشاعرة (عقبه) أى عقب صحيح النظر عادة عند الأشعرى وغيره فلا يتخلف إلا خروفا للعادة كتخلف الاحراق عن عماسة النار أولزوما عند الامام الرازى وغيره فلا ينفك أصلا كوجود الجوهر لوجود العرض (مكتسب) للناظر (فى الأصح) لأن حصوله عن نظره المكتسب له وقيل لا لأن حصوله اضطرارى لا قدرة على دفعه فلا خلاف إلا فى التسمية وهى بالمكتسب أنسب والتصحيح من زىادتي وكالعلم فها ذكر الظن وإن لم يكن بينه وبين أمر ما ارتباط بحيث يمتنع تخلفه عنه عقلا أو عادة لأن النتيجة لازمة للقضيتين وإن كانتا ظنيتين وزواله بعد حصوله لا يمنع حصوله لزوما أو عادة وخرج بعندنا المعتزلة فقالوا النظر يولد العلم كتوليد حركة اليد لحركة المفتاح عندهم وعلى وزانه يقال الظن الحاصل متولد عن النظر عندهم (والحد) لغة المنع واصطلاحا عند الأصوليين (ما يميز الشئ عن غيره) ولا يميز كذلك إلا ما لا يخرج عنه شئ من أفراد الحدود ولا يدخل فيه شئ من غيرها والأول وهو من زىادتي مبين لمفهوم الحد ولهذا زادته والثانى لخاصته وهو بمعنى قول القاضى أبى بكر الباقلانى عبارة القاموس عزم على الأمر يعزم عزمًا ويضم وعزمًا كجهد ومجلس وعزمًا بالضم وعزمًا وعزيمة وعزمه واعتزمه وعليه وتعزم أراد فعله وقطع عليه أوجت فى الأمر وعزم الأمر نفسه عزم عليه وعلى الرجل أقسم اه بحروفه وفى المختار عزم من باب ضرب اه .

ما يمكن التوصل بصحيح  
النظر فيه الى مطلوب  
خبرى والعلم عندنا عقبه  
مكتسب فى الأصح . والحد  
ما يميز الشئ عن غيره

المذكور بقولي (ويقال) الحد (الجامع) أي لافراد المحدود (المانع) أي من دخول غيرها فيه (و) يقال أيضا الحد (المطرود) أي الذي كلما وجد وجد المحدود فلا يدخل فيه شيء من غير أفراد المحدود فيكون مانعا (المنعكس) أي الذي كلما وجد المحدود وجد هو فلا يخرج عنه شيء من أفراد المحدود فيكون جانعا فتؤدى العبارتين واحد والأولى أوضح فيصدقان بالحيوان الناطق حدا للإنسان بخلاف حده بالحيوان الكاتب بالفعل فإنه غير جامع وغير منعكس وبالحيوان الماشي فإنه غير مانع وغير مطرود وتفسير المنعكس بما ذكره الموافق للعرف واللغة حيث يقال كل إنسان ناطق وبالعكس وكل إنسان حيوان ولا عكس أظهر في معنى الجامع من تفسير ابن الحاجب وغيره له بأنه كلما اتقى الحد اتقى المحدود اللازم لذلك التفسير وبما ذكره علم أنه قد يكون للشيء حدان فأكثر كقولهم الحركة نقلة وزوال وذهاب في جهة وهو المختار كما نقله الزركشي عن القاضي عبد الوهاب بعد نقله عن غيره خلافاً (والكلام) النفسى (في الأزل يسمى خطاباً) حقيقة في الأصح بتزويل المعلوم الذي سيوجد منزلة الموجود وقيل لا يساه حقيقة لعدم من يخاطب به إذ ذاك وانما يساه حقيقة فيما لا يزال عند وجود من يفهم واسماها إياه إما بلفظ كالقرآن أو بلا لفظ كما وقع لموسى عليه الصلاة والسلام خوفاً للعادة وقيل اسمه بلفظ من جميع الجهات لذلك (و) الكلام النفسى في الأزل (يقنوع) إلى أمر ونهى وخبر وغيرها (في الأصح) بالتزويل السابق وقيل لا يقنوع اليها لعدم من يتعلق به هذه الأشياء إذ ذاك وانما يقنوع اليها فيما لا يزال عند وجود من يتعلق به فتكون الأنواع حادثة مع قدم المشترك بينها وهذا يلزم محال وهو وجود الجنس مجرداً عن أنواعه إلا أن يراد أنها أنواع اعتبارية أي عوارض له يجوز خلوها عنها تحدث بحسب العلاقات كما أن تنوعها اليها على الأول بحسب العلاقات أيضاً لكونه صفة واحدة كالعلم وغيره من الصفات فمن حيث تعلقه في الأزل أو فيما لا يزال بشيء وعلى وجه الاقتضاء لفعله يسمى أمراً أو نكراً يسمى نهياً وعلى هذا القياس وأخرت كلاً من هاتين المسئلتين عن الدليل لأن موضوعهما مندلوله في الجملة والمندلول متأخر عن الدليل وانما قدمنا على النظر المتعلق بالدليل أيضاً لأن موضوعهما أشد ارتباطاً منه بالدليل لأنه مقصود من الدليل والنظر من آلات تحصيله (والنظر) لغة يقال لمعان منها الاعتبار والرؤية واصطلاحاً (فكر) وتقديم تفسيره (يؤدى) أي يوصل (إلى علم أو اعتقاد) والتصريح به من زيادتي (أو ظن) بمطلوب خبري فيها أو تصوّر في العلم والاعتقاد فخرج الفكر غير المؤدى إلى ذلك كما ذكر حديث النفس فليس بنظر وشمل التعريف للنظر الصحيح من قطعي وظني والفاقد فإنه يؤدى إلى ذلك بواسطة اعتقاد أو ظن كما مر بيانه وإن لم يستعمل بعضهم التأكيدية إلا فيما يؤدى بنفسه كذا قيل وظاهر أنه خاص بتأديته إلى الاعتقاد أو الظن لا إلى العلم لما مر في تعريف الدليل (والادراك) لغة الوصول واصطلاحاً وصول النفس إلى تمام المعنى من نسبة أو غيرها (بإحكام) معه من ادراك وقوع النسبة أو لا وقوعها (تصور) ساذج ويسمى علماً أيضاً كما علم مما مر أما وصول النفس إلى المعنى لإتمامه فيسمى شعوراً (وبه) أي بالحكم أي والادراك للنسبة وطرفها مع الحكم المسبوق بذلك (تصور بتصديق) أي معه كادراك الإنسان والكاتب وثبوت الكتابة له وأن النسبة واقعة أولاً في التصديق بأن الإنسان كاتب أو أنه ليس بكاتب الصادق في الجملة (وهو) أي التصديق (الحكم) وهذا من زيادتي وهو رأى المحققين وقيل التصديق التصور مع الحكم وعليه جرى الأصل فالتصورات السابقة على الحكم على هذا شطر منه وعلى الأول شرط له وتفسيره له بأنه إدراك وقوع النسبة أو لا وقوعها هو رأى متقدمى المناطقة قال القطب الرازى وغيره من المحققين وهو التحقيق وأما متأخروهم ففسروه بإيقاع النسبة أو انتزاعها وقدمائهم قالوا الإيقاع والانتزاع ونحوهما عبارات وألفاظ أي توهم أن للنفس بعد تصور النسبة وطرفها فعلاً وليس كذلك فالحكم عندهم من مقولة الانفعال وعند متأخريهم من مقولة الفعل

ويقال الجامع المانع  
والمطرود المنعكس والكلام  
في الأزل يسمى خطاباً  
ويقنوع في الأصح والنظر  
فكر يؤدى إلى علم أو  
اعتقاد أو ظن والادراك  
بإحكام تصور وبه تصور  
بتصديق وهو الحكم

(وجازمه) أى الحكم أى والحكم الجازم (ان لم يقبل تغيرا) بلن كان لموجب من محس ولو بلظنا أو عقل أو عادة فيكون مطابقا للواقع (فعلم) كالحكم بأن به جوعا أو عطشا أو بأن زيدا متحرك بمن رآه متحركا أو بأن العالم حادث أو بأن الجبل من حجر (والا) أى وان قبل التغير بأن لم يكن لموجب مما ذكر طابق الواقع أولا إذ يتغير الأول بالشك والآخر بالثاني به أو بالاطلاع على ما في نفس الأمر (فاعتقاد) وهو اعتقاد (صحيح ان طابق) الواقع كاعتقاد المقلد سنية الضحى (والا) أى وان لم يطابق الواقع (ففساد) كاعتقاد الفيلسوف قدم العالم (و) الحكم (غير الجازم ظن ووهم وشك لانه) أى غير الجازم اما (راجع) لرجحان المحكوم به على نقيضه فالظن (أو مرجوح) لرجوحية المحكوم به بالنقيضه فالوهم (أو مساو) لمساواة المحكوم به من كل من النقيضين على البديل للآخر فالشك فهو بخلاف ما قبله حكمان كما قال إمام الحرمين والغزالي وغيرهما الشك اعتقاد أن يتقاوم سببهما وقال بعض المحققين ليس الوهم والشك من التصديق أى بل من التصور إذ الوهم ملاحظة الطرف المرجوح والشك التردد في الوقوع واللاوقوع لما أريد مما مر من أن العقل يحكم بالمرجوح أو المساوى عنده ممنوع على هذا وقد أوفقت ذلك في الحاشية وقد يطلق العلم على الظن كعكسه مجازا فالأول كقوله تعالى - فان علمتموهن مؤمنات - أى ظنتموهن والثاني كقوله تعالى - الذين يظنون أنهم ملاقوا ربهم - أى يعلمون ويطلق الشك مجازا كما يطلق لغة على مطلق التردد الشامل للظن والوهم ومن ذلك قول الفقهاء من يثق طهرا أو حدا وشك في ضده عمل ييقنه (فالعالم) أى القسم المسمى بالعلم التصديقي من حيث تصوّره بحقيقته بقرينة السياق (حكم جازم لا يقبل تغيرا) فهو نظري يحد في الأصح واختار الإمام الرازى أنه ضرورى أى يحصل بمجرد التفات النفس اليه من غير نظر واكتساب لأن علم كل أحد بأنه عالم بأنه موجود مثلا ضرورى بجميع أجزائه ومنها تصوّر العلم بأنه موجود بالحقيقة وهو علم تصديقي خاص فيكون تصوّر مطلق العلم التصديقي بالحقيقة ضروريا وهو المادى . وأجيب بمنع أنه يتعين أن يكون من أجزاء ذلك تصور العلم المذكور بالحقيقة بل يكفي تصوّره بوجه فالضرورى تصور مطلق العلم التصديقي بالوجه لا بالحقيقة الذى النزاع فيه وعلى ما اختاره فلا يحد إذ لا فائدة في حد الضرورى لحصوله بغير حد قال نعم قد يحد للضرورى لافادة العبارة عنه أى فيكون حده حيفا حدا لفظيا لا حقيقيا . وقال إمام الحرمين هو نظري لكنه عسر أى لا يحصل إلا بنظر دقيق خلفائه ومال اليه الأصل حيث قال فالرأى المسالك لمن تعريفة أى المسبوق بذلك التصور العسر صونا للنفس عن مشقة الخوض في العسر قال الامام ويميز عن غيره من أقسام الاعتقاد بأنه اعتقاد جازم مطابق ثابت فليس هذا حقيقته عنده والترجيح من زيادتي (قال المحققون ولا يتفاوت) العلم (إلا بكثرة المتعلقات) أى لا يتفاوت في جزئياته فليس بعضها ولو ضروريا أقوى من بعضها ولو نظريا وانما يتفاوت بكثرة المتعلقات في بعض جزئياته دون بعض فيتفاوت فيها كما في العلم بثلاثة أشياء والعلم بشيئين بناء على اتحاد العلم مع تعدد المعلوم كما هو قول بعض الأشاعرة قياسا على علم الله تعالى والأشعري وكثير من المعتزلة على تعدد العلم بتعدد المعلوم وأجابوا عن القياس بأنه خال عن الجامع وعلى هذا لا يقال يتفاوت بما ذكر وقيل يتفاوت العلم في جزئياته إذ العلم مثلا بأن الواحد نصف الاثنين أقوى في الجزم من العلم بأن العالم حادث وأجيب بأن التفاوت في ذلك ونحوه ليس من حيث الجزم بل من حيث غيره كالف النفس بأحد المعلومين دون الآخر (والجهل انتفاء العلم بالمقصود

وجازمه ان لم يقبل تغيرا  
فعلم وإلا فاعتقاد صحيح  
ان طابقه إلا ففساد وغير  
الجازم ظن ووهم وشك  
لأنه راجح أو مرجوح أو  
مساو . فالعلم حكم جازم  
لا يقبل تغيرا فهو نظري  
يحد في الأصح . قال  
المحققون ولا يتفاوت إلا  
بكثرة المتعلقات . والجهل  
انتفاء العلم بالمقصود

(قوله قال الامام) أى امام الحرمين كما أفصح به الغزالي حيث قال قال امام الحرمين ويميز الخاء شيخنا قال الكمال واعلم أن القائل بأن العلم لا يتفاوت قائل بأن الايمان بمعنى التصديق لا يزيد ولا ينقص والمصنف تابع لامام الحرمين في النقل عن المحققين وامام الحرمين قائل بأن الايمان لا يزيد ولا



في الأصح) أي بملمن شأنه أن يقصد لي علم بأن لم يدرك ويسمى الجهل البسيط أو أدرك على خلاف هيئته في الواقع ويسمى الجهل المركب لتركبه من جهلين جهل المدرك بما في الواقع وجهله بأنه جاهل به كاعتقاد الفيلسوف أن العالم قديم وقيل الجهل ادراك المعلوم على خلاف هيئته فالجهل البسيط على الأول ليس جهلا على هذا واستغنى بانتفاء العلم عن التقييد في قول بعضهم عدم العلم عما من شأنه العلم لاجراج الجاد والبهيمة عن الاتصاف بالجهل لأن انتفاء العلم انما يقال فيما من شأنه العلم بخلاف عدم العلم وخرج بالمقصود غيره كاسفل الأرض وما فيه فلا يسمى انتفاء العلم به جهلا اصطلاحا والتعبير به أحسن كما قال البرماوى من تعبير بعضهم بالشئ لأن الشئ لا يطلق على المعلوم بخلاف المقصود ولأنه يشمل غير المقصود (والسهو الغفلة عن المعلوم) الحاصل فينتبه له بأدنى تنبيه بخلاف النسيان فهو زوال المعلوم فيستأنف تحصيله وعرفه المكرمانى وغيره بزوال المعلوم عن القوة الحافظة والمدركة والسهو بزواله عن الحافظة فقط وذلك قريب مما ذكر وجعلهما البرماوى من أقسام الجهل البسيط حيث قسمه إليهما وإلى غيرهما ثم فرق بينهما بأنه ان قصر زمن الزوال سمي سهوا وإلا فسيانا قال وهذا أحسن ما فرق به بينهما.

### (مسئلة)

هي إثبات عرض ذاتي الموضوع (الأصح أن الحسن ما) أى فعل (يمدح) أى يؤمر بالمدح (عليه) وهو الواجب والمنسوب وفعل الله تعالى (والقيح ما يذم عليه) وهو الحرام (فمالا) يمدح (ولا) يذم عليه من المكروه الشامل لخلاف الأولى والمباح (واسطة) بين الحسن والقيح وهذا ما قاله امام الحرمين في المكروه صريحا وفي المباح وفعل غير المكاف لزوما ورجحه الأصل في شرح المختصر في المكروه وتبعه البرماوى فيه وألحق به المباح بحثا. وقيل الحسن فعل المكاف المأذون فيه من واجب ينقص وهو خلاف المنصور لأصحنا في الكلام اه بالحرف (فائدة) ذكر ابن مكي في قصيدته الصلاحية

حد الجهل فقال : وان أردت أن تحد الجهلا من بعد حد العلم كان سهلا  
فهو انتفاء العلم بالمقصود فاحفظ فهذا أوجز الحدود  
وقيل في تحديده ما أذكر من بعد هذا والحدود تكثر  
تصور المعلوم هذا حرفه وحرفه الأخير يأتي وصفه  
مستوعبا على خلاف هيئته فافهم فهذا التقييد من تتمته

(قوله ذاتي للموضوع الخ) والعرض الذاتي عند المناطقة ما يكون عروضه للذات أو لجزئها المساوى أو لمساويها غير الجزء كالعلم فان عروضه للانسان لأجل ذاته وكالكتابة فان عروضها له لأجل جزئها المساوى لها كالتهج بمعنى الهيئة العارضة للانسان بواسطة العلم بما خفي سببه فهذه كلها أعراض ذاتية وأما العرض الغريب فهو ما كان عروضه لغير ما ذكر بأن يكون لأجل شئ أعم كالتهج للماء فانه يعرض له لأجل كونه حادثا والظهورية فانها تعرض له لأجل كونه مطلقا وهو أخص والحرارة فلها تعرض له لأجل النار وهي مبينة له وقد أشرت لذلك في أبيات فقلت :

والعرض الذاتي والغريب مفترقان أيها اللبيب  
فماله الشدة في التعلق ذاتي وإلا فغريب المنطق  
بأن يرى عروضه للذات أو لمساو جزء أم لا ذاتي  
كالعلم والكتابة والتهج تعرض للانسان للذات انسب  
أما الغريب فالذى للغير من أعم أو أخص أو مابين  
نحو التعبير والظهورية كذا حرارة للماء قادر المأخذا

في الأصح . والسهو الغفلة  
عن المعلوم .

### (مسئلة)

الأصح أن الحسن ما يمدح  
عليه والقيح ما يذم عليه  
فمالا ولا واسطة

ومندوب ومباح والقبيح ما نهى عنه شرعا ولو كان منهياعنه بعموم النهي المستفاد من أوامر الندب كما  
مر في شمل الحرام والمكروه وخلاف الأولى وهذا ما رجحه الأصل هنا فيهما ولا يحابنا فيهما عبارات أخرى  
وللمعتزلة فيهما بناء على تحكيمهم العقل عبارات أيضا منها أن الحسن مالم يقدر عليه العالم بحاله أن يفعله  
والقبيح بخلافه فيدخل فيه الحرام فقط وفي الحسن ماسواه ومنها أن الحسن هو الواقع على صفة توجب  
المدح والقبيح هو الواقع على صفة توجب الذم فيدخل فيه الحرام فقط أيضا وفي الحسن الواجب والمندوب  
فالمكروه والمباح واسطة بين الحسن والقبيح (و) الأصح (أن جائز الترك) سواء كان جائزا للفعل أيضا  
أم لا (ليس بواجب) وإلا لامتنع تركه والفرض أنه جائز وقال بعض الفقهاء يجب الصوم على الخائف  
والمرضى والمسافر مع جواز تركهم له لقوله تعالى - فمن شهد منكم الشهر فليصمه - وهم شهدوه  
ولو جوب القضاء عليهم بقدر ما فاتهم فكان المأثم به بدلا عن الغائت . وأجيب بأن شهود الشهر موجب  
عند انتفاء العذر لا مطلقا وبأن وجوب القضاء إنما يتوقف على سبب الوجوب وهو هنا شهود الشهر  
وقد وجد لاعلى وجوب الاداء وإلا لما وجب قضاء الظهر مثلا على من نام جميع وقتها وقيل يجب الصوم  
على المسافر دون الخائف والمرضى لقدرته عليه دونهما وقيل يجب عليه دونهما أحد الشهرين  
الحاضر أو آخر بعده (واختلف لفظي) أي راجع إلى اللفظ دون المعنى لأن ترك الصوم حال العذر  
جائز اتفاقا والقضاء بعد زواله واجب اتفاقا (و) الأصح (أن المندوب مأمور به) أي مسمى به حقيقة  
كما نص عليه الشافعي وغيره وقيل لا والخلاف مبنى على أن أم ر حقيقة في الإيجاب كصفة أفعال  
أو في القدر المشترك بينه وبين الندب أي طلب الفعل والترجيح من زيادته وعليه جرى الآمدي  
أما أنه مأمور به بمعنى أنه متعلق الأمر أي صفة أفعال فلا نزاع فيه سواء أقلنا إنها مجاز في الندب  
أم حقيقة فيه كالايجاب خلاف يأتي (و) الأصح (أنه) أي المندوب (ليس مكلفا به كالمكروه)  
فالأصح أنه ليس مكلفا به وقيل مكلف بهما كالواجب والحرام ورجحوا الأول (بناء على أن التكليف)  
اصطلاحا (إلزام مافيه كلفة) أي مشقة من فعل أو ترك (لاطلبه) وبه فسر القاضي أبو بكر الباقلاني  
أي لاطلب مافيه كلفة على وجه الإلزام أولا فعلى تفسير التكليف بالأول يدخل الواجب والحرام فقط  
وعلى تفسيره بالثاني يدخل جميع الأحكام إلا المباح لكن أدخله الأستاذ أبو اسحق الاسفرايني من  
حيث وجوب اعتقاد اباحته تقبلا للأقسام وإلا فغيره مثله في ذلك والحق المكروه بالمندوب هو الوجه  
لإلحاق المباح به كاسلكه الأصل إذ لا إلزام فيه ولا طلب فلا يتأتى فيه القول بأنه مكلف به إلا على  
مأسلكه الأستاذ (و) الأصح (أن المباح ليس بجنس للواجب) بل هما نوعان لجنس وهو فعل المكلف  
الذي يتعلق به حكم شرعي وقيل إنه جنس له لأنه مأذون في فعله وتحت أنواع الواجب والمندوب والتحريم  
فيه والمكروه الشامل لخلاف الأولى واختص الواجب بفصل المنع من الترك قلنا واختص المباح أيضا  
بفصل الاذن في الترك على السواء واختلف لفظي إذا المباح بالمعنى الأول أي المأذون فيه جنس للواجب  
اتفاقا وبالمعنى الثاني أي التحريم فيه وهو المشهور غير جنس له اتفاقا (و) الأصح (أنه) أي المباح (في  
ذاته غير مأمور به) فليس بواجب ولا مندوب وقال الكعبي إنه مأمور به أي واجب إذ ما من مباح  
إلا ويتحقق به ترك حرام ما فيتحقق بالسكوت ترك القذف والسكون ترك القتل وما يتحقق  
بالشيء لا يتم إلا به وترك الحرام واجب وما لا يتم الواجب إلا به واجب كما سيحكيه في المباح واجب ويأتي  
ذلك في غيره كالمكروه واختلف لفظي فإن الكعبي قائل بأنه غير مأمور به من حيث ذاته ومأمور  
به من حيث ما عرض له من تحقق ترك الحرام به وغيره لا يخالفه فيهما فقولي في ذاته قيد للقول بأن المباح  
غير مأمور به لا لحل الخلاف وسيأتي ما له بذلك يتعلق (و) الأصح (أن الإباحة حكم شرعي) لأنها التخيير

وأن جائز الترك ليس  
بواجب واختلف لفظي  
وأن المندوب مأمور به  
وأنه ليس مكلفا به  
كالمكروه بناء على أن  
التكليف إلزام مافيه  
كلفة لا طلبه وأن المباح  
ليس بجنس للواجب  
وأنه في ذاته غير مأمور به  
وأن الإباحة حكم شرعي

بين الفعل والترك المتوقف وجوده كبقية الأحكام على الشرع كما هو . وقال بعض المعتزلة لا لأنها انتفاء  
الخرج عن الفعل والترك وهو ثابت قبل ورود الشرع مستمر بعده ( والخلف ) في المسائل الثلاث  
( لفظي ) أى راجع إلى اللفظ دون المعنى . أما في الأوليين فلما هو وأما في الثالثة فلأن الدليلين لم يتواردا  
على محل واحد فتأخري لهذا عن الثلاث أولى من تقديم الأصل له على الأخيرة . واعلم أن ماسلكته في  
مسئلة الكعبي تبعت فيه هنا أكثر وأولى منه ماسلكته في الحاشية أخذنا من كلام بعض المحققين من  
تحريم الكلام فيها بوجه آخر ومن رد دليل الكعبي بما يقتضي أن الخلاف معنوي وإن خالف ذلك ظاهر  
كلام الكعبي ( و ) الأصح ( أن الوجوب ) لشيء ( إذا نسخ ) كأن قال الشارع نسخت وجوبه  
أو حرمة تركه ( بقى الجواز ) له الذى كان فى ضمن وجوبه من الإذن فى الفعل بما يقومه من الإذن  
فى الترك وقال الغزالي لا يبقى لأن نسخ الوجوب يجعله كأن لم يكن ويرجع الأمر إلى ما كان قبله من تحريم  
أو إباحة أو براءة أصلية فالخلف معنوي ( وهو ) أى الجواز المذكور ( عدم الخرج ) فى الفعل  
والترك من الإباحة أو الندب أو الكراهة بالمعنى الشامل لخلاف الأولى ( فى الأصح ) إذ لا دليل على تعيين  
أحدها وقيل هو الإباحة فقط إذ بارتفاع الوجوب ينتفى الطلب فيثبت التخخير وقيل هو الندب فقط  
إذا المتحقق بارتفاع الوجوب انتفاء الطلب الجازم فيثبت الطلب غير الجازم . والحاصل أنه يعتبر فى الجواز  
المذكور رفع الخرج عن الفعل والترك فى الأقوال الثلاثة لكنه مطلق فى الأول منها ومقيد باستواء  
الطرفين فى الثانى و بترجح الفعل فى الثالث فالخلف معنوي هكذا أفهم .

( مسألة ) فى الواجب والحرام المخيرين ( الأمر بأحد أشياء ) معينة كإحدى كفارة اليمين ( يوجب ) أى الأحـ  
( مبهما عندنا ) وهو القدر المشترك بينهما فى ضمن أى معين منها لأنه المأمور به وقيل يوجه معيناً عند الله تعالى  
فإن فعل المكلف المعين فذاك أو فعل غيره منها سقط بفعله الواجب وقيل يوجه كذلك وهو ما يختاره المكلف  
بأن علم الله منه أنه لا يختار سواه وإن اختلف باختيار المكلفين . وقيل يوجب الكل فيشأ بفعلها  
ثواب واجبات ويعاقب بتركها عقاب ترك واجبات ويسقط الكل الواجب بواحد منها لأن الأمر يتعلق بكل  
منها بخصوصه على وجه الاستثناء بواحد منها . قلنا إن سلم ذلك لا يلزم منه وجوب الكل المرتب عليه ذلك  
والقول الأخير والثانى للمعتزلة فهم متفقون على نفي إيجاب واحد منهم كنفهم تحريره كما سيحجى لما قالوا  
من أن إيجاب الشيء أو تحريمه لما فى تركه أو فعله من المفسدة التى يدركها العقل وإنما يدركها فى المعين  
والثالث يسمى قول التراجع لأن كلاماً من الأشاعرة والمعتزلة نفسه إلى الأخرى فاتفق الفريقان على  
بطلانه ( ف ) على الأصح ( إن فعلها ) كلها ( فالتحتم ) أنه ( إن فعلها مرتبة فالواجب ) أى  
المتأب عليه ثواب الواجب الذى هو كشواب سبعين مندوبا ( أو لها ) وإن تفاوتت لتأدى الواجب  
به من حيث أنه مبهم ( أو ) فعلها كلها ( معاً فأعلاها ) ثوابا الواجب لأنه لو اقتصر عليه لأتبع

( قوله يوجه كذلك ) أى معيناً عند الله تعالى بأن علم الله منه أنه لا يختار سواه . قال الزركشى  
واعلم أن تعبير المصنف يعنى ابن السبكي عنه بقوله ما يختاره المكلف غير مطابق والذى تحققته أنه قول  
خلاف الذى قبله ولهذا قال الشيخ تقي الدين فى شرح الإمام اختلفوا فى الواجب المخير . فقيل الكل  
واجب على البدل . وقيل الواجب واحد لا بعينه يتعين باختيار المكلف وقيل يتعين بالفعل لا بالاختيار  
أه غيظت نصير المذاهب خمسة ولا يقال إن هذا هو القول الأول الصحيح لأن مذهب أصحابنا أنه مبهم  
لم يزل وإذا فعل فتعلق الوجوب مسمى أحدها لذلك المفعول بخصوصه أه بالحرف وأملأه شيخنا  
العلامة محمد الجوهرى ( قوله لأنه لو اقتصر عليه الخ ) هذا تعليل للقول المرجوح الناظر للخصوصيات  
وقد اعتمد المصنف هنا وعبارة الأصل مع شرحه فإن فعل الكل فقيل الواجب أعلاها ثوابا لأنه

والخلف لفظي وأن  
الوجوب إذا نسخ ببقى  
الجواز وهو عدم الخرج  
فى الأصح .

( مسألة )  
الأمر بأحد أشياء يوجه  
مبهما عندنا فإن فعلها  
فالتحتم أن فعلها مرتبة  
فالواجب أولها أو معاً  
فأعلاها

عليه ثواب الواجب الأكمل فضم غيره إليه لا ينقصه عن ذلك (وان تركها) كلها (عوقب بأدناها) عقابا  
ان عوقب لأن لو فعله فقط من حيث انه مبهم لم يعاقب فان تساوت وفعلت معا وتركت فتواب الواجب والعقاب  
على واحد منها وقيل الواجب فيما اذا تفاوتت أعلاها ثوابا وفيما اذا تساوت أخذها وان فعلت مرتبة فيهما  
لما سر فان تركت فحكمه موافق للمختار ويثاب ثواب المندوب في كل قول على غير ما ذكر لثواب الواجب  
وذكر حكم التساوي في المرتبة مع الترجيح في البقية من زيادتي المقضية من حيث الترجيح لابدال قوله  
في المرتبة أعلاها بقولي أوّلها وبما قررته علم أن محل ثواب الواجب والعقاب أحدهما مبهم لا من حيث  
خصوصه حتى ان الواجب ثوابا في المرتبة أوّلها من حيث انه مبهم لا من حيث خصوصه وكذا يقال في كل  
من الزائد على ما يتأدى به الواجب منها أنه يثاب عليه ثواب المندوب من حيث انه مبهم لا من حيث خصوصه  
(ويجوز تحريم واحد مبهم) من أشياء معينة (عندنا) نحول تناول السمك أو اللبن أو البيض فعلى  
المكلف تركه في أي معين منها وله فعله في غيره إذ لا مانع من ذلك ومنعه المعتزلة كمنعهم إيجابه لما صرعهم  
فيهما وزعمت طائفة منهم أنه لم ترد به اللغة وهذا (ك) الواجب (الخير) فيما صرفه فالتبهي عن واحد  
مبهم بما ذكر يحرمه مبهما وقيل يحرمه معينا عند الله تعالى ويسقط تركه الواجب بتركه أو ترك غيره  
منها فالتارك لبعضها ان صادف المحرم فذاك والا فقد ترك بدله وقيل يحرمه كذلك وهو ما يختاره المكلف  
وقيل يحرمها كلها فيعاقب بفعلها عقاب فعل محرمات ويثاب بتركها امتثالا لثواب ترك محرمات ويسقط  
تركها الواجب بترك واحد منها فعلى الأول ان تركها كلها امتثالا وتفاوتت فالتحتمل أنه يثاب على ترك  
أشدها عقابا وان فعلها مرتبة عوقب على آخرها وان تفاوتت لارتكاب المحرم به أو فعلها معا عوقب  
على أخفها عقابا فان تساوت وفعلت معا أو تركت فالمعتبر أحدها . وقيل المحرم فيها إذا فعلت ولو  
مرتبة أخفها عقابا ﴿ تنبيه ﴾ المندوب كالواجب والمكروه كالحرام فيما ذكر .

وان تركها عوقب بأدناها  
ويجوز تحريم واحد مبهم  
عندنا كالخير .

﴿ مسألة ﴾

فرض الكفاية مبهم يقصد  
جزما حصوله من غير نظر  
بالات لفاعله

﴿ مسألة فرض الكفاية ﴾ المنتقسم اليه والى فرض العين مطلق الفرض السابق حده (مبهم يقصد) شرعا (جزما)  
من زيادتي (حصوله من غير نظر بالذات لفاعله) وانما ينظر اليه بالتبع للفعل ضرورة أنه لا يحصل بدون فاعل

لواقتصر عليه لأن ثواب الواجب فضم غيره إليه معا أو مرتبة لا ينقصه عن ذلك وان تركها قليل  
يعاقب على أدناها عقابا إن عوقب لأنه لو فعله فقط لم يعاقب فان تساوت فتواب الواجب والعقاب على  
واحد منها فعلت معا أو مرتبة وقيل في المرتبة الواجب ثواب أوّلها تفاوتت أو تساوت لتأدى الواجب به  
قبل غيره وهذا كله مبنى كما ترى على أن محل ثواب الواجب والعقاب أحدهما من حيث خصوصه الذي  
يقع نظرا لتأدى الواجب به والتحقيق المأخوذ مما تقدم أنه أحدهما من حيث انه أحدها لا من حيث ذلك  
الخصوص والا كان من تلك الحيثية واجبا وكذا يقال في كل من الزائد على ما يتأدى به الواجب أنه يثاب  
عليه ثواب المندوب من حيث انه أحدها لا من حيث خصوصه اه مع بعض اختصار وحذف وبه تعلم  
أن ما في بعض النسخ من قوله أنيب عليه من حيث انه مبهم ليس بسديد والنسخة الصحيحة هي هذه  
ووجهه أن القول المرجوح الذي رجحه الشارح في منته ينظر الى الخصوصيات لا إلى القدر المشترك المبهم  
فليتأمل اه من تلخيص شيخنا العلامة محمد الجوهري من لفظه (قوله لا ينقصه) عبارة المصباح نقص  
نقصا من باب قتل ونقصانا وانتقص ذهب منه شيء بعد تمامه ونقصته وانتقصته يتعدى ولا يتعدى  
هذه اللغة الفصيحة وبها جاء القرآن في قوله تعالى ننقصها من أطرافها وغير منقوص وفي لغة ضعيفة  
يتعدى بالهمزة والتضعيف ولم يأت في كلام فصيح ويتعدى أيضا بنفسه الى مفعولين فيقال نقصت زيدا حقه  
ودرهم ناقص غير تام الوزن اه بالحرف (قوله جزما) احتز به عن سنة الكفاية كما سيأتي في الشارح

وشمل الحد الديني كصلاة الجنازة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والصنائع وخرج عنه السنة إذ لم يجزم بقصد حصولها وفرض العين فانه منظور بالذات لفاعله حيث قصد حصوله من كل عين أى واحد من المكلفين أو من عين مخصوصة كالنبي صلى الله عليه وسلم فيما خص به (والأصح أنه دون فرض العين) أى فرض العين أفضل منه كما نقله الشهاب ابن العماد عن الشافعي رضى الله عنه قال ونقله عنه القاضي أبو الطيب وذلك لشدة اعتناء الشارع به بقصد حصوله من كل مكلف في الأغلب ويدل له تحليل الأصحاب تبعاً للإمام الشافعي كراهة قطع طواف الفرض لصلاة الجنازة بأنه لا يحسن ترك فرض العين لفرض الكفاية وقال امام الحرمين وغيره فرض الكفاية أفضل لأنه يسان بقيام البعض به جميع المكلفين عن أهمهم المترتب على تركهم له وفرض العين إنما يسان بالقيام به عن الأهم الفاعل فقط وترجيح الأول من زيادتي (و) الأصح (أنه) أى فرض الكفاية (على الكل) لأنهم يتركه كما في فرض العين ولقوله تعالى قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله وهذا ماعليه الجمهور ونص عليه الشافعي في الأم (ويسقط) الفرض (بفعل البعض) لأن المقصود كما مر حصول الفعل لا ابتلاء كل مكلف به ولا بعد في سقوط الفرض عن الشخص بفعل غيره كسقوط الدين عنه بأداء غيره عنه وقيل فرض الكفاية على البعض لا الكل ورجحه الأصل وفقاً بزعمه للإمام الرازي للاكتفاء بحصوله من البعض ولآية - ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير - وأجيب عن الأول بما مر من أن المقصود حصول الفعل لا ابتلاء كل مكلف به وعن الثاني بأنه في السقوط بفعل البعض جمعاً بين الأدلة وعلى القول الثاني فالمختار كما في الأصل البعض مبهم فمن قام به سقط الفرض بفعله وقيل معين عند الله تعالى يسقط الفرض بفعله وبفعل غيره كسقوط الدين فيما مر وقيل معين كذلك وهو من قام به لسقوطه بفعله ثم مداره على الظن فقل قول الكل من ظن أن غيره فعله أو يفعله سقط عنه ومن لا فلا وعلى قول البعض من ظن أن غيره لم يفعله ولا يفعله وجب عليه ومن لا فلا . واعلم أن الكل لو فعلوه معاً وقع فعل كل منهم فرضاً أو مرتباً فكذلك وإن سقط الحرج بالأولين نعم إن ولو اعتبر العهد في إضافة الحصول إلى الضمير أغناء عن ذلك إذ الحصول المعهود هو المطلوب طلباً جازماً كما تقدم في تعريف مطلق الواجب المرادف للفرض وكذا يقال في سنة الكفاية إذ الحصول المعهود فيها هو المطلوب طلباً غير جازم كما سلف في تعريف مطلق المندوب المرادف لها والجب من حواشي المحلى كيف غفلوا عن ذلك بل والشارح فتكلفوا ما تكلفوا اهـ وأملاء شيخنا العلامة الجوهرى (قوله وخرج عنه السنة) أى بقوله جزمنا قال العلامة المحلى ولم يقيد بقصد الحصول بالجزم احترازاً عن السنة لأن الفرض تميز فرض الكفاية عن فرض العين وذلك حاصل بما ذكر . واعتراض بأن التعريف يصير غير مانع . وأجيب بأنه تعريف بالأعم وهو جائز كالتعريف بالأخص بناء على أن الفرض من التعريف إما بيان الماهية أو تصوورها بوجه ما لا يميزها عن جميع ما عداها كما هو رأى المتأخرين من المناطق حتى اشتراطوا في التعريف أن يكون جامعاً مانعاً وهو خلاف ماعليه المحققون من قدمائهم كما نبه عليه السيد في شرح المواقف وقال المحقق الدواني في حواشي التهذيب واشترط المساواة في مطلق التعريف ليس مذهب المحققين إذ هم قالوا المقصود من التعريف التصور سواء كان بوجه مساو أو بوجه أعم أو أخص نعم يشترط في المعرفة التام أى لا الناقص اهـ من إملاء شيخنا العلامة محمد الجوهرى (قوله وفقاً بزعمه للإمام الرازي) فيه شيء فانه يروى أن الرازي لا يقول بذلك عند التحقيق وليس كذلك فقد قال الزركشى في بحره مانعه وكلام الامام في الحصول مضطرب في المسئلة والظاهر أنه يقول على البعض لأنه جعله متناولاً لجماعة على سبيل الجمع ومراده بالجمع أعم من

والأصح أنه دون فرض  
العين وأنه على الكل  
ويسقط بفعل البعض

حصل المقصود بتمامه كفصل الميت لم يقع غير الأول فرضا (و) الأصح (أنه) أى فرض الكفاية (لا يتعين بالشروع) فيه لأن القصد به حصوله في الجملة فلا يتعين حصوله ممن شرع فيه (إلا جهادا وصلاة جنازة وحجا وعمرة) فتعين بالشروع فيها لشدة شبهها بالعنى ولما في عدم التعيين في الأول من كسر قلوب الجند وفي الثاني من هتك حرمة الميت وهذا تبع في الغزالي وغيره وقيل يتعين فرض الكفاية بالشروع فيه أى يصير به كفرض العين في وجوب تمامه بجامع الفرضية وهذا ما صححه الأصل تبعاً لابن الرفعة وهو بعيد إذ أكثر فروض الكفايات لا يتعين بالشروع فيها كالخرف والصنائع وصلاة الجماعة (وسقتها) أى سنة الكفاية المنقسم إليها إلى سنة العين مطلق السنة السابق حذره (كفرضها) فيما مر لكن (بإبدال جزماً بضده) فيصدق ذلك بأنها مهم يقصد بلا جزم حصوله من غير نظر بالذات لفاعله كابتداء السلام والتسمية للأكل كل من جهة جماعة وبأنها دون سنة العين وبأنها مطلوبة من الكل وبأنها لا يتعين بالشروع فيها أى لا تصير به كسنة العين في تأكد طلب آتمامها على الأصح في الثلاث الأخيرة .

(مسئلة: الأصح أن وقت الصلاة المكتوبة) كالظهر (جواز وقت لأدائها) ففي أى جزء منه أوقعت فقد أوقعت في وقت أدائها الذى يسعها وغيرها ولهذا يعرف بالواجب الموسع وقولى جوازاً راجع إلى الوقت لبيان أن الكلام في وقت الجواز لا في الزائد عليه أيضاً من وقته الضرورة والحرمة وإن كان الفعل فيهما أداء بشرطه وقيل وقت أدائها أول الوقت فإن أخرت عنه فقضاء وإن فعل في الوقت حتى يأم بالتأخير عن أوله وقيل هو آخر الوقت فإن قدمت عليه فتقدمتا تحجیل وقيل هو الجزء الذى وقعت فيه من الوقت وإن لم تقع فيه فوقت أدائها الجزء الأخير من الوقت وقيل إن قدمت على آخر الوقت وقعت واجبة بشرط بقاء الفاعل مكافاً إلى آخر الوقت فإن لم يبق كذلك وقعت نقلاً وهذه الأقوال الأربع منكرة للواجب الموسع (و) الأصح (أنه) أى الشأن (يجب على المؤخر) أى مرید التأخير عن أول الوقت الذى هو سبب الوجوب (العزم) فيه على الفعل في الوقت كما صححه النووي في مجموعه ونقله غيره عن أصحابنا ليشتمل به التأخير الجائز عن غيره وتأخير الواجب الموسع عن المندوب في جواز التأخير عن أول الوقت وقيل لا يجب اكتفاء بالفعل ورجحه الأصل وزعم أن الأول لا يعرف إلا عن القاضي أبى بكر الباقلاني ومن تبعه وأنه من هفوات القاضي ومن العظام في الدين . فإن قلت يلزم على الأول تعدد البدل والمبدل واحد . قلنا ممنوع إذ لا يجب إعادة العزم بل يفسح على آخر الوقت كانسحاب النية على أجزاء العبادة الطويلة كما قاله إمام الحرمين وغيره . فإن قلت العزم لا يصلح بدلاً عن الفعل إذ بدل الشيء يقوم مقامه والعزم ليس كذلك . قلت لا يخفى أن المراد بكونه بدلاً عنه أنه بدل عن إيقاعه في أول وقته لا عن إيقاعه مطلقاً والعزم قائم مقامه في ذلك (ومن آخر) الواجب الموسع بأن لم يشغل به أول الوقت مثلاً (مع ظن فوته) بموت أو حيض أو نحوهما وهذا أعم من قوله مع ظن الموت (عصى) لظنه فوت الواجب بالتأخير (و) الأصح (أنه إن بان خلافه) بأن تبين خلاف ظنه (وفعله) في الوقت (فأداء) فعله لأنه في الوقت المقدر له

التعميم والاجتماع بدليل أنه قسمه إليهما فقال في التناول على سبيل الجمع أنه يمكن أنه قد يكون فعل بعضهم شرطاً في فعل البعض وقد لا يكون وما ليس على سبيل الجمع ينبغى أن لا يكون على الجميع لاجتماعهم ولافرادى وانما هو على البعض ويؤيده قوله فمضى حصل ذلك بالبعض لم يلزم الباقي ولو كان على الجميع لما قال لم يلزم الباقي بل كان يشول سقط عن الباقي غير أنه استعمل لفظ السقوط بعد ذلك فينبغى تأويله ليجتمع كلاماه بالخرف (قوله بزعمه) أشار به لما ذكره في الحاشية من أن الأصل تبع في ذلك المراعى والذى في محصول الامام انما هو وجوبه على الكل كما فهمه الأسنوى وغيره

وأنه لا يتعين بالشروع إلا جهاداً وصلاة جنازة وحجاً وعمرة وسقتها كفرضها بليدال جزماً بضده .

(مسئلة)

الأصح أن وقت المكتوبة جوازاً وقت لأدائها وأنه يجب على المؤخر العزم ومن أخر مع ظن فوته عصى وأنه إن بان خلافه وفعله فأداء .



شرعا وقبل فعله قضاء لأنه بعد الوقت الذي تضيق بظنه وإن بان خطؤه و يظهر أثر الخلاف في نية الأداء أو القضاء وفي أنه لو فرض ذلك في الجمعة تصلي في الوقت على الأول وتقضى ظهرا لاجتماع على الثاني (و) الأصح (أن من أخر) الواجب المذكور (مع ظن خلافه) أي عدم فوته فبان خلاف ظنه ومات مثلا في الوقت قبل الفعل (لم يعص) لأن التأخير جائز له والفوت ليس باختياره وقيل يعصى وجواز التأخير مشروط بسلامة العاقبة هذا إن لم يكن عزم على الفعل وإن عصى بترك العزم والافلا يعصى قطعاً قاله الآمدي (بخلاف ما) أي الواجب الذي (وقته العمر كحج) فإن من أخره بعد أن أمكنه فعله مع ظن عدم فوته كأن ظن سلامته من الموت إلى مضى وقت يمكنه فعله فيه ومات قبل فعله يعصى على الأصح والا لم يتحقق الوجوب وقيل لا يعصى لجواز التأخير له وعصيانه في الحج من آخر سني الأماكن على الأصح لجواز التأخير إليها وقيل من أولها لاستقرار الوجوب حينئذ وقيل غير مسند إلى سنة بعينها .

**(مسئلة) الفعل (المقدور) للكف (الذي لا يتم) أي يوجد عنده (الواجب المطلق الإبه واجب) بوجوب الواجب (في الأصح) سببا كان أو شرطاً إذ لو لم يجب لحاز ترك الواجب المتوقف عليه وقيل لا يجب بوجوبه لأن الدال على الواجب ساكت عنه وقيل يجب أن كان سببا كالنار لاحتراق بخلاف الشرط كالوضوء للصلاة لأن السبب أشد ارتباطاً بالنسب من الشرط بالشروط وقيل يجب أن كان شرطاً شرعياً كالوضوء للصلاة لاعقليا كترك ضد الواجب ولا عادي كغسل جزء من الرأس بغسل الوجه ولا أن كان سبباً شرعياً كصيغة الاعتاق له أو عقلياً كالنظر للعلم عند الامام وغيره أو عادي كحز الرقبة للقتل إذ لا وجود لمشروطه عقلاً أو عادة ولا مسببه مطلقاً بدونه فلا يقصدهما الشارع بالطلب بخلاف الشرط الشرعي فإنه لولا اعتبار الشرع لوجد مشروطه بدونه وخرج بالمقدور غيره كقدرة الله وإرادته إذ الاتيان بالفعل يتوقف عليهما وهما غير مقدورين للكف وبالمطلق المقيد وجوبه بما يتوقف عليه كالزكاة وجوبها متوقف على ملك النصاب فلا يجب تحصيله فالمطلق مالا يكون مقيداً بما يتوقف عليه وجوده وإن كان مقيداً بغيره كقوله تعالى - أقم الصلاة لمدوك الشمس - فإن وجوبها مقيد بالمدوك لا بالوضوء والتوجه للقبلة ونحوهما (فلو تعذر ترك محرم الإبرك غيره) من الجائز قيل كماء قليل وقع فيه بول (وجب) ترك ذلك الغير متوقف ترك المحرم الذي هو واجب عليه (أو اشتبهت حلية) لرجل من زوجة أو أمة فتعبرى بذلك أولى وأعم من قوله أو اختلطت منكوعة (بأجنبية) منه (حرمتا) أي حرم قربانها عليه أما الأجنبية فأصالة وأما الحلية فلائنه لا يعلم الكف عن الأجنبية إلا بالكف عنها (و كالأطلاق معينة) من زوجته مثلاً (ثم نسبها) فإنهما يحرمان عليه لما سر وقدي يظهر الحال في هذه والتي قبلها فترجع الحلية وغير المطلقة إلى ما كانتا عليه من الحل فلم يتعذر فيهما ترك المحرم وحده فلم يشملهما ما قبلهما ولو شملهما لكان الأولى ابدال أو بكان ليكونا مثاليين له **(مسئلة: مطلق الأمر)** بما بعض جزئياته مكروهة كراهة تحريم أو تنزيه (لا يتناول المكروه) منها الذي له جهة أو جهتان بينهما لزوم (في الأصح) وقيل يتناوله وعزى للحنفية . لنا لتناوله لكان الشيء الواحد مطلوب الفعل والترك من جهة واحدة وذلك تناقض (فلا تصح الصلاة في الأوقات المكروهة)**

أه كاتبه (قوله قيل كماء قليل الخ) قائله شيخه الهلي وكتب عليه الشارح مانصه قوله كماء قليل وقع فيه بول تبع في الثبيل به المحصول ونوقش فيه بأنه لا يناسب مذهبن من تنجس الجميع فليس معناه ظهور وتعذر استعماله وإنما يناسب مذهب الحنفية من أن الماء باق على طهوريته لأنه جوهر والأعيان لا تقب و إنما تعذر استعماله لأنه إنما يمكن استعماله باستعمال النجاسة قال العراقي فلا ينبغي أن يكون هذا من المقدمة الأعلى مذهبهم اه ومن ثم مثل بعضهم باشتباه طاهر بنجس لكنه لا يناسب التعذر بل هذا مما يأتي في المسئلة اه بالحرف قال شيخنا العلامة محمد الجوهري ويمكن توجيه المثال على مذهب الشافعية بأن يكون

وأن من أخر مع ظن خلافه لم يعص بخلاف ما وقته العمر كحج .

**(مسئلة)**

المقدور الذي لا يتم الواجب المطلق إلا به واجب في الأصح فلو تعذر ترك محرم إلا بترك غيره وجب أو اشتبهت حلية بأجنبية حرمتا كالأطلاق معينة ثم نسبها

**(مسئلة)**

مطلق الأمر لا يتناول المكروه في الأصح فلا تصح الصلاة في الأوقات المكروهة

أى التى كرهت فيها صلاة النفل المطلق بشرطه كعند طلوع الشمس حتى ترتفع كرح وعند اصفرارها حتى تقرب (ولو) قلنا ان كراهتها فيها (كرهه تنزيهه فى الأصح) كما قلنا انها كراهة تحريم وهو الأصح عملا بالأصل فى النهى عنها فى خبر مسلم وإنما لم تصح على واحدة منهما إذ لو صححت أى وافقت الشرع بأن تناولها الأمر بالفعل المطلق لزم التناقض فتكون على كراهة التنزيه مع جوازها فاسدة لا يتناولها الأمر فلا يثاب عليها وقيل تكون صحيحة يتناولها الأمر فيثاب عليها والنهى عنها راجع إلى أمر خارج عنها كوافقة عباد الشمس فى سجودهم عند طلوعها وغروبها وبهذا الموافق لما يأتى فى الصلاة فى الأمكنة المكروهة انفصل الحنفية أيضا فى قولهم فيها بالصحة مع كراهة التحريم وهو مردود كما بينته فى الحاشية ولا يشكل ما ذكر بصحة صوم نحو يوم الجمعة مع كراهته لأن النهى عنه خارج وهو الضعف عن كثرة العبادة فى يوم الجمعة يخرج بمطلق الأمر المقيد بغير المكروه فلا يتناولها جزما وبالأوقات المكروهة الأمكنة المكروهة فالصلاة فيها صحيحة والنهى عنها لخارج جزما كالتعرض بها فى الحمام لوسوسة الشياطين وفى أعطان الأبل لنفارها وفى قارعة الطريق لمرور الناس وكل من هذه الأمور يشغل القلب عن الصلاة فالنهى عنها فى الأمكنة ليس لنفسها ولا لازمها بخلافها فى الأزمنة (فان كان له) أى للمكروه (جهتان لا لزوم بينهما) كالصلاة فى الأمكنة المكروهة وتقدم بيانها كالصلاة فى المغصوب فانها صلاة وغصب أى شغل ملك الغير عدوانا وكل منهما يوجد بدون الآخر (تناوله) مطلق الأمر لا تنافى المحذور السابق (قطعا فى نهى التنزيه) كفى المثال الأول (وعلى الأصح فى) نهى (التحريم) كفى الثانى وقيل لا يتناولها فى نهى التحريم نظرا لجهة التحريم (فالأصح صحة الصلاة فى مغصوب) فرضا كانت أو نفلا نظرا لجهة الصلاة

عنده اناء فيه ماء واتصل به نجاسة حكمية واناء ثان فيه ماء وقع فيه بول وحصل له شدة عطش ووصل إلى حالة يبيع له استعمال ذلك الماء فانه يستعمل ما اتصل به الحكمية ويجب عليه ترك الماء الذى وقع فيه البول لحرمة تناول النجاسة فى هذا وتوقف اجتنابها على اجتناب الماء الذى وقعت فيه بخلاف ذلك فانه متنجس فقط اه من لفظه والمثال الخالى عن المناقشة اختلاط طعام مائع لشخص بطعام مائع لغيره أو اختلاط مائه بماء غيره فهنا يتعذر ترك المحرم الا بترك غيره اه (قوله أيضا كإفليل) قال الرز كشيء فى البحر بعد نحو ما تقدم ويقرب من هذا القسم ما لو وقعت النجاسة فى الماء فان من أحبا بنامن أجرا على هذا الأصل وقال الماء طاهر فى عينه ولم يصير نجسا بحال وإنما النجاسة مجاورة فلم ينع عن استعمال الطاهر وإنما نهى عن استعمال النجس إلا أن استعمال الطاهر لا يتأتى إلا باستعمال النجس فكان تحريم استعمال الطاهر من ضروراته استعمال النجس إلا أن هذا لا يليق بأصول الشافعى بل هو أشبه بمذهب أبى حنيفة لأن قاعدته أن الماء جوهر طاهر والطاهر لا يتصور أن يصير نجسا فى عينه بالنجاسة لأن قلب الأعيان لا يدخل تحت وسع الخلق بل هو باق على أصل الطهارة وإنما هو نهى عن استعمال النجاسة ويستدل على هذا بفصل المكثرة فانه لو كوثر عاد طهور بالاجاع ولو صار الماء عينه نجسا بالمخالطة لما تصور انقلابه طاهرا بالمكثرة قال أى ابن برهان وهو باطل فان المانع اللطيف إذا وقعت فيه نجاسة خالطت أجزاءه أجزاءها وامتزجت به لا يمكن التمييز فوجب الحكم بنجاسة الكل لأن النجاسة لا معنى لها إلا الاجتناب ولا شك أن وجوب الاجتناب ثابت فى الكل وقد وافقه على حكاية هذا الخلاف ابن السمعاني فى القواطع فقال فمنهم من قال يصير كله نجسا وهو اللائق بمذهبنا وقيل إنما حرم الكل لتعذر الاقدام على المباح قال وهو يليق بمذهب أبى حنيفة . قلت وهو الذى أورده الامام فى المحصول وما أورده ابن برهان فى الاعتراض عليهم رده الاصفهاني بأن وجوب الاجتناب عند اختلاط النجاسة بالماء متفق عليه وإنما الكلام فى علة الاجتناب ماهى وقال أبو الحسين فى المعتمد اختلفوا فى اختلاط النجاسة بالماء الطاهر

ولو كراهة تنزيهه فى الأصح  
فان كان له جهتان لا لزوم  
بينهما تناوله قطعا فى نهى  
التنزيه وعلى الأصح فى  
التحريم فالأصح صحة  
الصلاة فى مغصوب

المأمور بها وقيل لا تصح نظرا لجهة الغضب المنهى عنه وعليه فقليل يسقط طلبها عندها لاجها وقيل لا يسقط (و) الأصح (أنه) أي فاعلها على القول بصحتها (لا يثاب) عليها عقوبة له عليها من جهة الغضب وقيل يثاب عليها من جهة الصلاة وان عوقب من جهة الغضب فقد يعاقب بغير حرمان الثواب أو بحرمان بعضه (و) الأصح (أن الخارج من) محل (مغضوب تائب) أي نادما على الدخول فيه عازما على أن لا يعود إليه (آت بواجب) لتحقيق التوبة الواجبة بخروجه تائبا وقال أبو هاشم من المعتزلة هو آت بحرمان لأن ذلك شغل ملك غيره بغير إذنه كالماكت (و) الأصح (أن الساقط) باختياره أو بدونه (على نحو جريح) (ين جرحي) (يقتله) ان استمر عليه (أو) يقتل (كفوؤه) في صفات القود ان لم يستمر عليه لعدم محل يعتمد عليه إلا بدن كف (يستمر) عليه ولا ينتقل الى كفوئه لأن الضرر لا يزال بالضرر ولأن الانتقال استئناف فعل باختياره بخلاف المكث نعم لو كان أحدهما نيبا اعتبر جانبه وكذا لو كان وليا أو إماما عادلا كما قاله ابن عبد السلام في نظيره من المضطرين وقيل يتخير بين الاستمرار عليه والانتقال الى كفوئه لتساويهما في الضرر وقيل لاحكم فيه من إذن أو منع لأن الإذن له في الأمرين أو أحدهما يؤدي إلى القتل المحرم والمنع منهما لاقدرة على امتثاله وتوقف الغزالي فقال يحتمل كل من المقالات الثلاث وخروج بالكف غيبه ككافر ولو معصوما فيجب الانتقال عن المسلم اليه لأن قتله لا مفسدة فيه أو مفسدته أخف والبرجيج مع ذكر نحو من زيادتي .

(مسئلة : الأصح جواز التكليف) عقلا (بالحال) أي الممتنع بمعنى جواز تعلق الطلب النفسي بإيجاده (مطلقا) أي سواء أكان محالا لذاته أي ممتنعا عادة وعقلا كالجمع بين السواد والبياض أم لغيره أي ممتنعا عادة لعقلا كالشي من الزمن قال جمع أوعقلا لاعادة كإيمان من علم الله أنه لا يؤمن وقال المحققون يمنع كون الشيء ممتنعا عقلا ممكنا عادة ولهذا قال السعد التفتازاني كل ممكن عادة ممكن عقلا ولا ينعكس فالتكليف بإيمان من علم الله أنه لا يؤمن كما يأتي تكليف بالممكن لا بالحال عند المحققين وقد بسطت الكلام على ذلك في الحاشية مع بيان أن الخلف لفظي ومنع جمع منهم أكثر المعتزلة التكليف بالحال الذي لغير تعلق العلم بعدم وقوعه دون الحال الذي لتعلق العلم بذلك إذ لا فائدة في طلب الأول من المكلفين لظهور امتناعه لهم وأجيب بأن فائدته اختبارهم هل يأخذون في المقدمات فيترتب عليها الثواب أولا فالعقاب وأيضا توجيه الخطاب فيه ليس طلبا في الحقيقة بل علامة على شقاوته وتعذبه وفي الجواب الأول كلام ذكرته في الحاشية ومنع معتزلة بعداد التكليف بالحال لذاته دون الحال لغيره (و) الأصح (وقوعه) أي التكليف (بالحال لتعلق علم الله تعالى) (بعدم وقوعه فقط) أي دون الحال لذاته والحال

فقليل يحرم استعماله على كل حال ومنهم من جعل النجاسة مستهلكة واختلفوا في الأمانة الدالة على استهلاكها فمنهم من قال هي عدم تغير الماء ومنهم من قال هي كثرة الماء واختلف هؤلاء فمنهم من قدر الكثرة بالقلتين ومنهم من قدرها بغير ذلك اه بالحرف (قوله) وقد بسطت الكلام على ذلك في الحاشية أي حيث قال ووجهه أن دائرة العقل أوسع من دائرة العادة وتوجيهه باستحالة اجتماع وصفي الاستحالة والامكان منتقض باجتماعهما في الممتنع عادة لعقلا ولأن الاستحالة بالغير لا تنافي الامكان بالذات إذ يصح وصف الشيء بوصفين متناقضين باعتبارين فيصح وصفه بأنه ممكن ذاتا محال عرضا وهو هنا تعلق العلم بعدم وقوعه نعم يؤخذ من هذا توجيه ما سلكه الشارح المحلى تبعاً لغيره وبه يعلم أن الخلف لفظي لأن الأول نظر إلى إثبات المحال عرضا والثاني إلى نفيه ذاتا بحروفيه (قوله وأجيب الخ) أي ان سلمنا أنه لا بد في أفعال الله تعالى من

وأنه لا يثاب وأن الخارج من مغضوب تائبا آت بواجب وأن الساقط على نحو جريح يقتله أو كفوؤه يستمر .

### (مسئلة)

الأصح جواز التكليف بالحال مطلقا ووقوعه بالحال لتعلق علم الله بعدم وقوعه فقط

لغيره عادة لا عقلا قال تعالى - لا يكلف الله نفسا إلا وُسْعها - وهذا أن ليسا في وسع المكلفين بخلاف الأول. وهذا قول الجمهور ورجحه الأصل في شرح المنهاج فلم أن التكليف بالمحال لتعلق علم الله بعدم وقوعه جائز وواقع اتفاقا وقيل يقع بالمحال لغيره لآلذاته ورجحه الأصل هنا وقيل يقع بالمحال مطلقا وخرج بالتكليف بالمحال التكليف بالمحال فلا يجوز والفرق بينهما أن الخلل في الأول يرجع إلى المأمور به وفي الثاني إلى المأمور كتكليف ميت وجاد (و) الأصح (جوازه) أي التكليف (بما لم يحصل شرطه الشرعي) فيجوز التكليف بالمشروط حال عدم الشرط (كالكافر) يجوز تكليفه (بالفروع) مع انتفاء شرطها في الجملة من الإيمان المتوقف عليه النية إذ لو توقف على حصول شرط ما كلف به لم تجب صلاة قبل الظهر والنية لا انتفاء شرطها واللازم باطل بالضرورة وقيل لا يجوز إذ لا يمكن امتثاله لو وقع . وأجيب بإمكان امتثاله بأن يأتي بالمشروط بعد الشرط (و) الأصح (وقوعه) فيعاقب على ترك امتثاله وإن سقط عن الكافر الأصلي بإيمانه ترغيبا فيه قال تعالى - يتساءلون عن المحرمين - الآية وقال - وويل للمشركين الذين لا يؤتون الزكاة - وقال - والذين لا يدعون مع الله الها آخر - الآية وتفسير الصلاة في الآية الأولى بالإيمان والزكاة في الثانية بكلمة التوحيد وكذلك في الثالثة بالشرك فقط كما قيل بعيد وقيل ليس بواقع إذا المأمورات مما كلف به الكافر مثلا لا يمكن مع الكفر فعلها ولا يؤمر بعد الإيمان بقضائها والمنهيات محمولة عليها حذرا من تبعض التكليف وقيل واقع في المنهيات فقط لا يمكن امتثالها مع الكفر لعدم توقفها على نية بخلاف المأمورات وقيل واقع في المرتد دون غيره من الكفار استمرارا لما كان والمراد بالشرط ما لا بد منه فيشمل السبب وخرج بالشرعي اللغوي كان دخلت المسجد فصل ركعتين والعقل كالحياة للعلم والعمادى كغسل جزء من الرأس لغسل الوجه والمراد بالتكليف ما يشمل خطاب الوضع مطلقا وللسبكي فيه تفصيل رده الزركشي كما بينته في الحاشية .

(مسألة : لا تكليف) صحيح (إلا بفعل) أما الأصل فظاهر لأنه طلب فعل وأما النهي (فالتكليف به في النهي الكف) الذي هو فعل النفس (أي الانتهاء) عن المنهي عنه وإن لم يقصد امتثالا (في الأصح) وذلك فعل يحصل بفعل ضد المنهي عنه وقيل المكلف به في النهي فعل ضد المنهي عنه وقيل هو انتفاء المنهي عنه وهو مقدور للمكلف بأن لا يشاء فعله فاذا قيل لا تتحرك فالمطلوب منه على الأول الانتهاء عن التحرك الحاصل بفعل ضده من السكون وعلى الثاني فعل ضده وعلى الثالث انتفاؤه بأن يستمر عدمه من السكون وقيل يشترط في الاتيان بذلك قصده امتثالا حتى يترتب العقاب إن لم يقصده قلنا ممنوع وإنما يشترط لحصول الثواب لخبر إنما الأعمال بالنيات (والأصح أن التكليف) الشامل للأمر والنهي فهو أعم من قوله والأمر (يتعلق بالفعل قبل المباشرة) له (بعد دخول وقته إلزاما وقبله إعلاما) والمراد بالتعلق الإلزامي الامتثال وبالاعلامى اعتقاد وجوب إيجاد الفعل ولا يحصل الامتثال إلا بكل من الاعتقاد والإيجاد وقيل لا يتعلق به إلا عند المباشرة وقول الأصل أنه التحقيق إذ لا قدرة عليه إلا حينئذ مردود كما بينته في الحاشية (و) الأصح (أنه)

وجوازه بما لم يحصل شرطه الشرعي كالكافر بالفروع ووقوعه .

(مسألة)

لا تكليف إلا بفعل فالتكليف به في النهي الكف أى الانتهاء فى الأصح والأصح أن التكليف يتعلق بالفعل قبل المباشرة بعد دخول وقته إلزاما وقبله إعلاما وأنه

ظهور فائدة للفعل فاذا لم نسلم ذلك لأنه لا يسئل عما يفعل فله أن لا يظهرها إذ لا يلزم الحكيم اطلاع من دونه على وجه كما قاله القفال في محاسن الشريعة اه وهذا أشار إليه بقوله فيما بعد وفي الجواب الأول كلام ذكرته في الحاشية اه شيخنا العلامة محمد الجوهري (قوله وخرج بالشرعي) أى فان حصول الأولين شرط لصحة التكليف اتفاقا وحصول الثالث ليس شرطاً لها اتفاقا كما في حاشية الشارح على المحلى (قوله كما بينته في الحاشية الخ) قال في الأصل قال الشيخ الامام والخلاف في خطاب التكليف وما يرجع إليه من الوضع لا الائتلاف والجنايات وترتب آثار العقود أى فالكافر في ذلك كالسلم اتفاقا قال في الحاشية وماتقوله المصنف عن والده من التفصيل الذى ذكره تبعه عليه البرماوى

أى تعلقه الإلزامى به ( يستمر حال المباشرة ) له وقيل ينقطع حالها وإلّا يلزم طلب تحصيل الحاصل .  
قلنا الفعل كالصلاة إنما يحصل بالفراغ منه لا تنفائه بانتفاء جزء منه . **( مسألة )**

( الأصح أن التكليف ) بشئ . ( يصح مع علم الأمر فقط انتفاء شرط وقوعه ) أى وقوع المأمور به ( عند وقته ) إذ لا مانع ( كأمر رجل بصوم يوم علم موته قبله ) للأمر فانه علم من ذلك انتفاء شرط وقوع الصوم المأمور به من الحياة والتمييز عند وقته وقيل لا يصح التكليف مع ما ذكر لا انتفاء فائدته من الطاعة أو العصيان بالفعل أو الترك وخروج بعلم الأمر جهله ولومع علم المأمور انتفاء الشرط بأن كان الأمر غير الشارح كأمر السيد عبده بخياطة ثوب غدا وبفقط علم الأمر والمأمور بذلك فيصح التكليف فى الأول بصورتيه اتفاقا ويمتنع فى الثانى اتفاقا لا تنفائه فائدته الموجودة حال الجهل بالعزم وشذ بعضهم فقال بصحته فيه لوجود فائدته بالعزم بتقدير وجود الشرط وتبعه الأصل عليه ومحمده ورد توجيهه بأنه لا يتحقق العزم على ما لا يوجد شرطه بتقدير وجوده ( و ) ( الأصح ) أنه أى التكليف ( يعلمه المأمور اثر ) بفتح أوله وثانيه وبكسر أوله وإسكان ثانيه أى عقب ( الأمر ) المسموع له الدال على التكليف من غير توقف على زمن يمكن فيه الامتثال وقيل لا يعلمه حينئذ لأنه قد لا يتمكن من فعله لموت قبل وقته أو عجز عنه . وأجيب بأن الأصل عدم ذلك وبتقدير وجوده ينقطع تعلق الأمر الدال على التكليف كالوكيل فى البيع غدا إذ أمات أو عزل قبل العقد ينقطع التوكيل وكالأمر والمأمور فيما ذكر الناهى والمنهى .

يستمر حال المباشرة .

**( مسألة )**

الأصح أن التكليف يصح مع علم الأمر فقط انتفاء شرط وقوعه عند وقته كأمر رجل بصوم يوم علم موته قبله وأنه يعلمه المأمور اثر الأمر .

**( خاتمة )**

الحكم قد يتعلق على الترتيب أو البدل فيحرم الجمع أو يباح أو يسن . **( الكتاب الأول )**

فى الكتاب ومباحث الأقوال الكتاب القرآن وهو هنا اللفظ المنزل على محمد صلى الله عليه وسلم المهج بسورة منه المتعبد لتلاوته

**( خاتمة : الحكم قد يتعلق على الترتيب أو )** على ( البدل فيحرم الجمع ) كأكل المذكى والميتة فى الأول فان كلاً منهما يجوز أكله لكن جواز أكل الميتة عند العجز عن غيرها فيحرم الجمع بينهما لحزمة الميتة حيث قدر على غيرها الذى من جلته المذكى وكترويج المرأة من كفؤين فى الثانى فان كلاً منهما يجوز التزويج منه بدلا عن الآخر أى ان لم تزوج من الآخر ويحرم الجمع بينهما بأن تزوج بينهما ( أو يباح ) الجمع كالوضوء والتميم فى الأول فان التيمم إنما يجوز عند العجز عن الوضوء وقد يباح الجمع بينهما كأن تيمم بخوف بطء بره من عم عذره محل الوضوء ثم توضأ متحملا مشقة بطء البره وان بطل بوضوئه تيممه وكسرة العورة بثوبين فى الثانى فان كلاً منهما يجب الستر به بدلا عن الآخر ويباح الجمع بينهما ( أو يسن ) الجمع كخصال كفارة الوقاع فى الأول فان كلاً منها واجب لكن وجوب الاطعام عند الهجر عن الصيام وجوب الصيام عند الهجر عن الاعتاق ويسن الجمع بينهما فينوى بكل الكفارة وان سقطت ظاهرا بالأولى كما قيل ينوى بالصلاة المعادة الفرض وان سقط بالفعل أولا وكخصال كفارة العيى فى الثانى فان كلاً منهما واجب بدلا عن غيره أى ان لم يفعل غيره منها نظرا إلى الظاهر وان كان التحقيق ماسر من أن الواجب القدر المشترك بينهما فى ضمن أى معين منها ويسن الجمع بينهما .

**( الكتاب الأول )**

من الكتب السبعة ( فى الكتاب ومباحث الأقوال ) المشتمل عليها من الأمر والنهى والعام والخاص والمطلق والمقيد ونحوها ( الكتاب ) هنا ( القرآن ) غلب عليه من بين الكتب فى عرف أهل الشرع كما غلب على كتاب سيبويه فى عرف أهل النحو ( وهو ) أى القرآن ( هنا ) أى فى أصول الفقه ( اللفظ ) ولو بالقوة كالمتكوب فى المصاحف ( المنزل على محمد ﷺ ) المهج بسورة منه المتعبد بتلاوته ( يعنى ) ما يصدق به هذا الحد من أول سورة الفاتحة إلى آخر سورة الناس المحتج بأبعاضه خلاف القرآن فى أصول

واستحسنه لكن رده شيخه الزركشى بأنه لا وجه له وأنه لا يصح دعوى الاجماع فى الاتلاف والجناية قال بل الخلاف جار فى الجميع وأطال فى بيانه وقول المصنف للاتلاف والجنايات قصد به الايضاح بتقرير الأمثلة والإفاحدها مغن عن الآخر بلارب ومن ذلك قول الشارح متلفه ومجنه اه بالحرف وقرره

الدين فانه اسم لدلول ذلك وهو المعنى النفسى القائم بذاته تعالى وانما حدوا القرآن مع تشخيصه بما ذكر من أوصافه ليميز عن غيره مما يسمى كلاما فخرج عن أن يسمى قرآنا بالمتزل على محمد غيره كالأحاديث غير الربانية والتوراة والانجيل وبالمعجز أى مظهر صدق النبي في دعواه الرسالة المستعار من مظهر معجز المرسل إليهم عن معارضته المستعار من مثبت معجزهم الأحاديث الربانية كحديث أنا عند ظن عبدي بي وبسورة منه بعضها إذا شتم على أقل من أقصر سورة منه وهى سورة الكوثر ثلاث آيات وفى الحاشية ما ينافى ذلك وأفاد ذكرها بضادفع إيهام أن المعجز كل القرآن فقط وبالمعبد بتلاوته أى أبدا ما نسخت تلاوته نحو الشيخ والشيخ إذا زينا فارجوهما البتة . واعلم أن القرآن كما يطلق علما لمجموع ما ذكر يطلق اسم جنس للقدر المشترك بين المجموع وكل بعض منه . فان قلت إن أريد الأول اقتضى أن بعضه ليس قرآنا ولا قائل به أو الثاني وهو الأنسب بفرض الأصولى فكل كلمة بل كل حرف من القرآن قرآن فيكون الحد لهامية فيلغويده المعجز لأن الكلمة والحرف لا اعجاز فيهما قطعا . قلنا نختار الأول ولا نسلم أنه يقتضى أن بعضه ليس قرآنا وانما يقتضى أنه ليس القرآن وهو كذلك إذا الحد إنما هو للقرآن المعروف بلام العهد ولذلك نص الشافعى على أنه لو قال لعبد إن قرأت القرآن فأت حرا لا يعق إلا بقراءة الجميع وقول من قال إنه يحث ببعضه فيما لو حلف لا يقرأ القرآن محمول على أنه أراد لام الجنس وتعبيرى كالأصل هنا باللفظ أولى من التعبير بالقول وإن كان أخص من اللفظ لما قاله من أن المراد التنصيص على أن بحثنا عن الألفاظ والقول لا يفهمها لأنه كما يطلق على اللسانى يطلق على النفسانى وقولى المعجز أولى من قوله الاعجاز لأن الاتزال لا ينحصر فى الاعجاز فانه نزل لغيره أيضا كالتدبر لآياته والتذكر بمواعظه (ومنه) أى القرآن (البسملة أول كل سورة فى الأصح) لأنها مكتوبة كذلك بخط السور فى مصاحف الصحابة مع مبا لغتهم فى أن لا يكتب فيها ما ليس منه وقبل ليست منه مطلقا عند غيرنا وفى غير الفاتحة عندنا وإعماهى فى الفاتحة لا ابتداء الكتاب على عادة الله تعالى فى كتبه وفى غيرها للفصل بين السور وهى منه فى أثناء سورة النمل إجماعا (غير) أول سورة (براءة) أما أولها فليست بالبسملة من القرآن فيه جزما لتزولها بالقتال الذى لاتناسبه البسملة المناسبة للرجة والرفق وحيث قلنا إنها أول السور من القرآن فهى على الصحيح قرآن حكما لا قطعا بمعنى أن السورة لاتتم إلا بقراءتها أولها حتى لاتصح الصلاة بتركها أول الفاتحة وإعماهم فكفر جاحدها للخلاف فيها (لا الشاذ) وهو ما نقل قرآنا أحادا ولم يصل إلى رتبة القراءة الصحيحة الآتى بيانها كأيمانها فى قراءة والسارق والسارقة فاقطعوا أيمانها فانه ليس من القرآن (فى الأصح) لأنه لم يتواتر ولا هو فى معنى المتواتر وقيل إنه منه جلا على أنه كان متواترا فى العصر الأول لعدالة ناقله (و) القراءات (السبع) المروية عن القراء السبعة أى عمرو ونافع وابن كثير وعاصم وحزرة والكسائى (متواترة) من النبى إنا أى نقلها عنه جمع بمنع عادة تواطؤهم على الكذب مثلهم وهم والمراد كما قال الامامان أبو شامة وابن الجزرى التواتر فيما اتفقت الطرق على نقله عن السبعة دون ما اختلفت فيه بمعنى أنه نفيت نسبته إليهم فى بعض الطرق (ولو فيها هو من قبيل الأداء) بأن كان هيئة اللفظ يتحقق بدونها (كالمدة) الزائد على المد الطبيعى المعروف أنواعه فى محله وكالامالة محضة كانت أو بين وبين وكثخفيف الهمزة بنقل

ومنه البسملة أول كل سورة فى الأصح غير براءة لا الشاذ فى الأصح والسبع متواترة ولو فيها هو من قبيل الأداء كالمدة

شيخنا العلامة الجوهري (قوله أى أبدا) نسب الإخراج الى هذا القيد فى الحاشية وغبارته هاندا على أن الإخراج لمجموع المتعبد بعبده المد كوروى على كل فقد يقال ان كان التعريف لمطلق القرآن لم يصح إخراج ما نسخت تلاوته لأنه كان قرآنا حقيقة وإن كان تعريف القرآن الذى استقر عليه الحال بعد وفاة النبى صلى الله عليه وسلم أو قبلها بعد استكمال الدين فلا حاجة إلى قيد الأبدية إذا المنسوخ ليس متعبدا بتلاوته حيثئذ وقد تبين الشارح فى ذلك الجلال المحلى وهو منتقد بما تقدم فليتأمل اه من املاء شيخنا محمد الجوهري



أو إبدال أو تسهيل أو إسقاط أو كالمشدد في نحو إياك نعبد زيادة على أقل التشديد من مبالغة أو توسط خلافا لابن الحاجب في إنكاره تواتر ما هو من قبيل الأداء فقد قال عمدة القراء والمحدثين الشمس ابن الجزرى لانعلم أحدا تقدم ابن الحاجب في ذلك قال وقد نص الأئمة الأصول على تواتر ذلك كله وكلام الأصل يميل إليه لكنه وافق في منع الموانع ابن الحاجب على عدم تواتر المد أى مطلقه وتردد في تواتر الامالة وجزم بتواتر تخفيف الهمزة واستظهره في غير ذلك مما هو من قبيل الأداء أيضا كالمشدد في نحو إياك نعبد بما مر (وتحرم القراءة بالشاذ) في الصلاة وخارجها لأنه ليس بقرآن على الأصح كما مر وتبطل الصلاة به ان غير معنى أو زاد حرفا أو نقصه وكان عامدا علما بالتحريم كما قاله النووى (والأصح) وفاقا للقراء وجاعة من الفقهاء ومنهم بغوى (أنه) أى الشاذ (ماوراء العشر) أى السبع السابقة وقرا آت يعقوب وأبى جعفر وخلف وقيل ماوراء السبع وهو ما عليه الأصوليون وجاعة من الفقهاء ومنهم النووى فالثلاثة الزائدة على هذا تحرم القراءة بها وعلى الأول هي كالسبع يجوز القراءة بها بالصدق تعريف القراءة الصحيحة الآتى عليها ولأنها متواترة على ما قاله في منع الموانع ووافقه تلميذه الامام ابن الجزرى في موضع وقال فى آخر المقروء به عن القراء العشرة قسمان متواتر ومصحح مستفيض متلقى بالقبول والقطع حاصل بهما إذا عدل الضابط إذا انفرد بشئ تحتمله العربية والرسم واستفاض وتلقى بالقبول قطع به وحصل به العلم وعلى هذا فالقراءة متواترة ومصححة وشاذة وقد بينها ابن الجزرى بأبسط مما مر فقال فالتواترة ما وافقت العربية ورسم أحد المصاحف العثمانية ولو تقديرا وتواتر نقلها ومعنى ولو تقديرا ما يحتمله الرسم كالك يوم الدين فإنه رسم بلا ألف في جميع المصاحف فيحتمل حذف ألفه اختصارا كما فعل في مثله من اسم الفاعل كقادم وصالح فهو موافق للرسم تقديرا والصحيحة ما صح سنده بنقل عدل ضابط عن مثله إلى منتهاه ووافق العربية والرسم واستفاض نقله ونقلته الأئمة بالقبول وان لم يتواتر فهذه كالتواترة في جواز القراءة والصلاة بها والقطع بأن المقروء بها قرآن وان لم يبلغ مبلغها والشاذة ماوراء العشرة وهو ما نقل قرآنا ولم تتلقه الأئمة بالقبول ولم يستفيض أو لم يوافق الرسم فهذا لا يجوز القراءة ولا الصلاة به وان صح سنده عن أبى الرداء وابن مسعود وغيرهما وقراءة بعض الصحابة بها فيما صح سنده كانت قبل إجماع من يعتد به على المنع من القراءة بالشاذة مطلقا انتهى ملخصا وعليه فظاهر أن مراده بالصحيحة قراءة الثلاثة الزائدة على السبع (و) الأصح (أنه) أى الشاذ (يجرى مجرى) الأخبار (الآحاد) في الاحتجاج لأنه منقول عن النبي ولا يلزم من انتفاء خصوص قرآنيته عموم خبريته وقيل لا يحتج به لأنه إنما نقل قرآنا ولم تثبت قرآنيته وعلى الأول احتجاج كثير من أئمتنا على قطع عيين السارق بقراءة أيماهما وإنما لم يوجبوا التابع في صوم كفارة اليمين بقراءة متابعات لما صحح الدارقطني إسناده عن عائشة رضي الله عنها نزلت - فصيام ثلاثة أيام - متابعات فسقطت متابعات أى نسخت تلاوة وحكما ولأن الشاذ إنما يحتج به اذا ورد لبيان حكم كما في أيماهما بخلاف ما اذا ورد لابتداء الحكم لا يحتج به كما في متابعات على أنه قيل إنها لم تثبت عن ابن مسعود (و) الأصح (أنه لا يجوز ورود ما) أى لفظ (لا معنى له في الكتاب والسنة) لأنه كالمذيان فلا يليق بعامل فكيف بالله وبرسوله . وقالت الحشوية يجوز ورودها في الكتاب لوجوده فيه كالحروف المقطعة أوائل السور كطه ونون وفي السنة بالقياس على الكتاب . وأجيب بأن الحروف المذكورة لها معان منها أنها أسماء للسور والأكثر على جواز أن يقال في الكتاب والسنة زائد كفوق في قوله تعالى ٥ فان كنّ نساء ففرق اثنتين - وقوله - فاضربوا فوق الأعناق - بناء على تفسير الزائد بما لا يحتمل الكلام بدونه لإجماع المعنى لقاملا (و) الأصح أنه (لا) يجوز أن يرد فيهما (ما يعنى به غير ظاهره) أى معناه الخفى لأنه بالنسبة إليه كالمحمل

وتحرم القراءة بالشاذ  
والأصح أنه ماوراء العشر  
وأنه يجري مجرى الآحاد  
وأنه لا يجوز ورود ما  
لا معنى له في الكتاب والسنة  
ولا ما يعنى به غير ظاهره

(إلا بدليل) بين المراد منه كافي العام المخصوص وقالت المرجئة يجوز وروده فيهما من غير دليل حيث قالوا المراد بالآيات والأخبار الظاهرة في عقاب عصاة المؤمنين الترهيب فقط بناء على معتقدهم أن المعصية لا تنصر مع الإيمان كما أن الكفر لا تنفع معه طاعة (و) الأصح (أنه لا يبق) فيهما (بجمل كلف بالعمل به) بناء على الأصح الآتي من وقوعه فيهما (غير مبين) أي باقيا على إجماله بأن لم يتضح المراد منه إلى وفاته صلى الله عليه وسلم للحاجة إلى بيانه حذرا من التكليف بما لا يطاق بخلاف غير المكلف بالعمل به وقيل لا يبق كذلك مطلقا لأن الله أكمل الدين قبل وفاته لقوله اليوم أكملت لكم دينكم وقيل يبق كذلك مطلقا قال تعالى في متشابه الكتاب وما يعلم تأويله إلا الله إذ الوقف هنا كما عليه جمهور العلماء وإذا ثبت في الكتاب ثبت في السنة إذ لا قائل بالفروق (و) الأصح (أن الأدلة النقلية) قد تفيد اليقين بانضمام غيرها (من تواتر ومشاهدة كما في أدلة وجوب الصلاة فإن الصحابة علموا معانيها المرادة بالقرائن المشاهدة ونحن علمناها بواسطة نقل القرائن لنا تواترا وقيل تفيد مطلقا وعزى للحشوية وقيل لا تفيد مطلقا لتفاء العلم بالمراد منها قلنا يعلم بما ذكر آنفا .

### (المنطوق والمفهوم)

أي هذا مبنيهما (المنطوق ما) أي معنى (دل عليه اللفظ في محل النطق) حكما كان كتحريم التأنيف للوالدين بقوله تعالى فلا تقل لهما أف أو غير حكم كزيد في نحو جاء زيد بخلاف المفهوم فإن دلالة اللفظ عليه في محل السكوت لافي محل النطق كما سيأتي (وهو) أي اللفظ الدال في محل النطق (ان أفادما) أي معنى (لا يحتمل) أي اللفظ (غيره) أي غير ذلك المعنى (كزيد) في نحو جاء زيد فإنه مفيد للذات المشخصة من غير احتمال لغيرها (فنص) أي يسمى به (أو) أفاد (ما يحتمل بدله) معنى (مرجوحا كالأسد) في نحو رأيت اليوم الأسد فإنه مفيد للحيوان المفترس محتمل للرجل الشجاع وهو معنى مرجوح لأنه معنى مجازي والأول حقيقي (فظاهر) أي يسمى به أما المحتمل لمعنى مساو للآخر كالجون في نحو ثوب زيد جون فإنه محتمل لمعنيه أي الأسود والأبيض على السواء فيسمى بمجالسياتي واعلم أن النص يقال لما لا يحتمل تأويله كما هنا ولما يحتمله احتمالا مرجوحا وهو بمعنى الظاهر ولما دل على معنى كيف كان ولدليل من كتاب أوسنة كإسائتي في القياس (ثم) اللفظ ينقسم باعتبار آخر إلى مركب ومفرد لأنه (ان دل جزؤه) الذي به تركيبه (هل جزء معناه مركب) تركيبا اسناديا كزيد قائم أو اضافيا كغلام زيد أو تقييدا كالحيوان الناطق (والا) أي وان لم يدل جزؤه على جزء معناه بأن لا يكون له جزء كهمزة الاستفهام أو يكون له جزء غير دال على معنى كزيد أو دال على معنى غير جزء معناه كعبد الله علما (فمفرد) وقدم على تعريفه تعريف المركب لأن التقابل بينهما تقابل العدم والملكية والاعدام إنما تعرف بملكانها (ودلالته) أي اللفظ (على معناه مطابقة) وتسمى دلالة مطابقة لمطابقة أي موافقة الدال للمدلول (وعلى جزئه) أي جزء معناه (تضمن) وتسمى دلالة تضمن لتضمن المعنى لجزئه المدلول (و) على (لازمة) أي لازم معناه (الذهني) سواء ألزمه في الخارج أيضا أم لا (التزام) وتسمى دلالة التزام لالتزام المعنى أي استلزامه للمدلول كدلالة الإنسان على الحيوان للناطق في الأول وعلى الحيوان أو للناطق في الثاني وعلى قابل العلم في الثالث اللازم خارجا أيضا وكدلالة العمى أي عدم البصر عما من شأنه البصر على البصر اللازم للعمى ذهنا المنافي له خارجا لوجود كل منهما فيه بدون الآخر ودلالة القيام على بعض أفراد كجاء عبيدي مطابقة لأنه في قوة قضاي بعدد أفراد كإسائتي ذلك في مبحث العلم فسقط ما قيل إنها خارجة عن الدلالات الثلاث وقد أوفقت ذلك في شرح إيساغوجي والدلالة كون الشيء بحالة يلزم من العلم به العلم بآخره خارجا بضافتها للفظ الدلالة الفعلية كدلالة

الإبدليل وأنه لا يبق مجمل كلف بالعمل به غير مبين وأن الأدلة النقلية قد تفيد اليقين بانضمام غيرها (المنطوق والمفهوم) المنطوق ما دل عليه اللفظ في محل النطق وهو ان أفاد ما لا يحتمل غيره كزيد فنص أو ما يحتمل بدله مرجوحا كالأسد فظاهر ثم ان دل جزؤه على جزء معناه مركب والا فمفرد ودلالته على معناه مطابقة وعلى جزئه تضمن ولازمه الذهني التزام

الخط والاشارة ويزيد في الوضعية دلالة اللفظ العقلية غير الالتزامية كدلالته على حياة لافظه والطبيعية كدلالة الأئين على الوجع (والأوليان) أى دلالتا المطابقة والتضمن (لفظيتان) لأنهما تمحص اللفظ ولا تغاير بينهما بالذات بل بالاعتبار إذ الفهم فيهما واحد ان اعتبر بالنسبة الى مجموع جزئى المركب سميت الدلالة مطابقة وألى كل جزء من الجزئين سميت تضمنا (والأخيرة) أى دلالة الالتزام (عقلية) لتوقفها على انتقال الذهن من المعنى الى لازمه وفارقت التضمنية بما مر وبأن المدلول في التضمنية داخل فيها ووضعه له اللفظ بخلافه في الالتزامية وهذا ما عليه الآمدى وابن الحاجب وغيرهما من المحققين وجرى عليه شيخنا الكمال بن الهمام والأصل تبع صاحب المصنوع وغيره في أن المطابقة لفظية والأخرى ان عقليتان وتبعهم في شرح ايساغوجي وما هنا أقعد وأكثر المناطقة على أن الثلاث لفظيات (ثم هي) أى الأخيرة (ان توقف صدق المنطوق أو صحته) عقلا أو شرعا (على اضمار) أى تقدير فيما دل عليه (فدلالة اقتضاء) أى فدلالة اللفظ الالتزامية على معنى المضمر المقصود تسمى دلالة اقتضاء في الأحوال الثلاثة فالأول كما في الحديث الآتى في مبحث الجمل رفع عن أمي الخطأ والفسيان أى المؤاخذه بهما لتوقف صدقه على ذلك لوقوعهما والثاني كما في قوله تعالى - واسئل القرية - أى أهلها إذ القرية وهى الأبنية المجتمعة لا يصح سؤالها عقلا والثالث كما في قولك لمالك عبد أعنتى عبدك عنى ففعل فانه يصح عنك بتقدير ملكه لى فأعنته عنى لتوقف صحة العنتى شرعا على الملك (والا) أى وان لم يتوقف صدق المنطوق ولا الصحة له على اضمار (فان دل) اللفظ المفيد له (على مالم يقصد) به (فدلالة اشارة) أى فدلالة اللفظ على مالم يقصده تسمى دلالة اشارة كدلالة قوله تعالى - أحل لكم ليلة الصيام الرفث الى نسائكم - على صحة صوم من أصبح جنبا للزومها للمقصود به من جواز جماعهن بالليل الصادق بآخو جزء منه (والا) بأن دل اللفظ على ما قصده ولم يتوقف على اضمار (فدلالة ايماء) أى فدلالة اللفظ على ذلك تسمى دلالة ايماء وتسمى نفسها وسيأتى بيانه مع مثاله في القياس في الملك الثالث من مسائل العلة وذكره هنا من زيادى وعلم من تعبيرى بهى دون تعبيره بالمنطوق أن هذه الدلالات الثلاث من قسم دلالة الالتزام إذ المنطوق ينقسم الى صريح وغيره فالصريح دلالتا المطابقة والتضمن وغيره دلالة الالتزام وهى التى تنقسم الى الدلالات الثلاث . فان قلت دلالة الانسان على قابل العلم مثلا من أى الدلالات . قلت من دلالة الاشارة فيما يظهر (والمفهوم ما) أى معنى (دل عليه اللفظ لافى محل النطق) من حكم ومحله معا كتحريم كذا كما سيأتى (فان وافق) المفهوم (المنطوق) به (فموافقة) ويسمى مفهوم موافقة (ولو) كان (مساويا) للمنطوق (فى الأصح ثم) هو (غوى الخطاب) أى يسمى به (ان كان أولى) من المنطوق (ولحنه) أى لحن الخطاب (ان كان مساويا) للمنطوق والمفهوم الأولى كتحريم ضرب الوالدين الدال عليه نظرا للمعنى قوله تعالى - فلا تقل لهما أف - فهو أولى من تحريم التأفيف المنطوق لكونه أشد منه فى الإيذاء والمساوى كتحريم احراق مال القيم الدال عليه نظرا للمعنى آية - ان الذين يأكلون أموال اليتامى ظلما - فهو مساو لتحريم الأكل لمساواة الاحراق للأكل فى الاتلاف وقيل لا يسمى المساوى بالموافقة وان كان مثل الأولى فى الاحتجاج به وعليه مفهوم الموافقة هو الأولى ويسمى الأولى بفحوى الخطاب وبلحن الخطاب وغوى الكلام ما يفهم منه قطعاً ولحنه معناه وما يطلق فيه المفهوم على محل الحكم كالمنطوق قولهم المفهوم اما أولى من المنطوق بالحكم أم مساو له فيه ومن المعنى المعلوم به موافقة المسكوت للمنطوق نشأ خلاف فى أن الدلالة (قوله وسيأتى بيانه الخ) أى بأنه اقتران الوصف الملقب بحكم لولم يكن للتعليل كان بعيدا كحكمه بعد سماع وصف كما فى حديث الأعرابي واقعت أهلى فى نهار رمضان فقال أعنتى رقية أى فأمره بالاعتناق عند ذكر الوقاع يدل على أنه علة لهو الإخلا السؤل عن الجواب وذلك بعيد فيقدر السؤل فى الجواب فكانه

والأوليان لفظيتان  
والأخيرة عقلية ثم هي ان  
توقف صدق المنطوق أو  
صحته على اضمار فدلالة  
اقتضاء وإلا فان دل على  
مالم يقصد فدلالة اشارة  
والافدلالة ايماء والمفهوم  
مادل عليه اللفظ لافى  
محل النطق فان وافق  
المنطوق فموافقة ولو  
مساويا فى الأصح ثم غوى  
الخطاب ان كان أولى  
ولحنه ان كان مساويا

على الموافقة مفهومية أو قياسية أو لفظية وقد ينتها بقول (فالدلالة) على الموافقة (مفهومية) أى بطريق  
 الفهم من اللفظ لا في محل النطق (على الأصح) والتصریح بهذا القول من زيادنى وقيل قياسية أى  
 بطريق القياس الأول أو المساوى المسمى ذلك بالقياس الجلى كإساقى لصدق تعريف القياس عليه والعلة  
 فى المثال الأول لا يذاء وفى الثانى الاتلاف وقيل الدلالة عليه لفظية لفهمه من اللفظ من غير اعتبار قياس  
 لكن لا بمجرد اللفظ بل مع السياق والقرائن فتكون الدلالة عليه مجازية من إطلاق الأخص على الأعم  
 فالمراد من منع التأفيف منع الإيذاء ومن منع أكل مال اليتيم منع اتلافه وقيل لفظية لكن ينقل اللفظ  
 عرفا الى الأعم فتكون الدلالة عليه حقيقة عرفية وعلى هذين القولين تحريم ضرب الوالدين وتحريم  
 احراق مال اليتيم من المنطوق وان كانا بقرينة على الأول منهما (وان خالفه) أى المفهوم أى المنطوق به  
 (فمخالفة) ويسمى مفهوم مخالفة ودليل خطاب قيل ولحن خطاب (وشرطه) أى مفهوم المخالفة لیتحقق  
 (أن لا يظهر لتخصيص المنطوق بالذکر فائدة غير نفى حكم غيره) أى حكم المسكوت (كأن خرج)  
 المذكور (لغالب فى الأصح) كما فى قوله تعالى - وربائكم الاتى فى حجوركم - إذ الغالب كون  
 الربائب فى حجور الأزواج أى ترى بينهم وقيل لا يشترط انتفاء موافقة الغالب لأن المفهوم من مقتضيات اللفظ  
 فلا يسقطه موافقة الغالب وهو مندفع بما يأتى (أو تخوف تهمة) من ذكر المسكوت كقول قريب عهد  
 بالاسلام لعبد بحضرة المسلمين تصديق بهذا على المسلمين ويريد وغيرهم وتركه خوفا من تهمة بالنفاق  
 (أو موافقة الواقع) كما فى قوله تعالى - لا يتخذ المؤمنون الكافرين أولياء من دون المؤمنين - نزل  
 فى قوم من المؤمنين والوا اليهود دون المؤمنين (أو) لجواب (سؤال) عن المذكور (أول) بيان حكم  
 (حادثة) تتعلق به (أو لجهل بحكمه) دون حكم المسكوت (أو عكسه) أى أو لجهل بحكم المسكوت  
 دون حكم المنطوق وذلك كما لو سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم هل فى الغنم السائمة زكاة أو قيل  
 بحضرة لفلان غنم سائمة أو خاطب من جهل حكم الغنم السائمة دون المعافاة أو كان هو عالما بحكم  
 السائمة دون المعافاة فقال فى الغنم السائمة زكاة وإنما لم يجعلوا جواب المشؤل والحادثة صارفين للعام  
 عن عموم كنه نظيره هنا لقوة اللفظ فيه بالنسبة إلى مفهوم المخالفة حتى عزى إلى الشافعى والخنفية أن  
 دلالة العام على كل فرد من أفرادها قطعية وإنما اشترطوا للمفهوم انتفاء المذكورات لأنها فوائد  
 ظاهرة وهو فائدة خفية فأخرج عنها وبذلك اندفع توجيه الوجه السابق والمقصود بما مر أنه لا مفهوم  
 للمذكور فى الأمثلة المذكورة ونحوها ويعلم حكم المسكوت فيها من خارج بالمخالفة كما فى الغنم المعافاة  
 لماساقى أو بالموافقة كما فى آية الريبة للمعنى وهو أن الريبة حرمت للتأيقع بينها وبين أمها التباغض  
 لو أصبحت نظرا للعادة فى مثل ذلك سواء أكانت فى حجر الزوج أم لا وتقدم خلاف فى أن الدلالة فى مفهوم  
 الموافقة على حكم المسكوت قياسية أولا وقد حكته هنا مع ما يترتب عليه بقولى (ولا يمنع) ما يقتضى  
 تخصيص المذكور بالذكر (قياس المسكوت بالمنطوق) بأن كان بينهما علة جامعة لعدم معارضته له  
 (فلا يعمه) أى المسكوت المشتمل على العلة (المعروض) للمذكور من صفة أو غيرها لوجود  
 المعارض وإنما يلحق به قياسا (وقيل يعمه) إذ عارضه بالنسبة الى المسكوت كأنه لم يذكر فيمتنع  
 القياس وإنما عبرت بالأصل بالمعروض أى اللفظ دون الموصوف لئلا يتوهم كمال قال فى منع الموانع  
 اختصاص ذلك بمفهوم الصفة وليس كذلك (وهو) أى مفهوم المخالفة بمعنى محل الحكم  
 (صفة) أى مفهوم صفة والمراد بها لفظ مقيد لآخر وليس بشرط ولا استثناء ولا غاية لالذات فقط  
 قال واقعت فاعتق انه ملخصا من حاشية الشارح (قوله والمراد بها الخ) أى عندهم والا فالشارح  
 لم يرتض هذا الاستثناء كما صرح به فى الحاشية وعليه درج فى المتن حيث قال ومنها العلة والطرف والحال

فالدلالة مفهومية على  
 الأصح وان خالفه فمخالفة  
 وشرطه أن لا يظهر  
 لتخصيص المنطوق بالذكر  
 فائدة غير نفى حكم غيره  
 كأن خرج للغالب فى  
 الأصح أو تخوف تهمة أو  
 لموافقة الواقع أو سؤال أو  
 لحادثة أو لجهل بحكمه أو  
 عكسه ولا يمنع قياس  
 المسكوت بالمنطوق فلا  
 يعمه المعروض وقيل يعمه  
 وهو صفة

( كاتعم السائمة وسائمة الغنم ) أى الصفة كالسائمة فى الأول من فى الغنم السائمة زكاة وفى الثانى من فى سائمة الغنم زكاة قدم من تأخير وكل منهما يروى حديثا ( وكالسائمة ) من فى السائمة زكاة ( فى الأصح ) المعز وللجمهور له دلالة على السوم الزائد على الذات بخلاف اللقب وقيل ليس من الصفة ورجحه الأصل لاختلال الكلام بدونه كاللقب ودفع بما سار آتفا ( والمنفى ) عن محلية الزكاة ( فى ) المتألفين ( الأولين معلوفة الغنم على المختار ) فيهما وهو ما رجحه الامام الرازى وغيره ( وفى ) المثال ( الثالث معلوفة النعم ) من إبل وبقر وغنم وقيل المنفى فى الأولين معلوفة النعم ولم يرجع الأصل منهما شيئا بل قال وهل المنفى غير سائمتها أو غير مطلق السوائم قولان فالترجيح فى المنفى فى الأولين مع ذكره فى الثالث من زياتى وقد بينت ما فى الثالث وما ذكرته من الجمع بين الأولين كالأصل هنا أولى من فرقه فى منع الموانع بينهما بأن الخلاف خاص بأولهما وبأن المنفى فى الثانى سائمة غير الغنم لا غير السائمة بناء على أن الصفة فيه لفظ الغنم على وزان مطلق الغنى ظم ( ومنها ) أى من الصفة بالمعنى السابق ( العلة ) نحو أعط السائل لحاجته أى المحتاج دون غيره ( والظرف ) زمانا أو مكانا نحو سافر غدا أى لا فى غيره واجلس أمام فلان أى لا فى غيره من بقية جهاته ( والحال ) نحو أحسن إلى العبد مطيعا أى لا عاصيا ( والشرط ) نحو - وإن كن أولات حمل فأنفقوا عليهن - أى فغيرهن لا يجب الاتفاق عليهن ( وكذا الغاية ) فى الأصح نحو - فإن طلقها فلا تحمل له من بعد حتى تسكن زوجا غيره - أى فإذا نسكته تحمل الأول بشرطه وقيل الغاية منطوق أى بالإشارة لتبادره إلى الأذهان وأجاب الأول بأنه لا يلزم من ذلك أن يكون منطوقا ( وتقديم المعمول ) بقيد زديته بقولى ( غالبا ) فى الأصح نحو إياك نعبد أى لا غيرك وقيل لا يفيد الحصر وإنما أفاده فى إياك نعبد للقرينة وهى العلم بأن قائله أى المؤمن لا يعبدون غير ذلك ( والعدد ) فى الأصح نحو فاجلدوهم ثمانين جلدة أى لا أكثر ولا أقل وهذا ما نقله الشيخ أبو حامد وغيره عن الشافعى وامام الحرمين عنه وعن الجمهور وقيل لبس منها وعزاه النووي إلى جاهل بالأصولين لكن تعقبه ابن الرفعة وتعجب منه مع أن ما نقله معارض بما صرح عن الامام ( ويفيد الحصر انما بالكسر فى الأصح ) لاشتمالها على نفى واستثناء تقديرنا نحو انما الحكم الله أى لا غيره والاله المعبود بحق ونحو انما زيد قائم أى لا قاعد مثلا وقيل ليست للحصر لأنها إن المؤكدة وما الزائدة السكافة فلان فى فيها وقيل للحصر منطوقا أى بالإشارة أما انما بالفتح نحو اعلموا انما الحياة الدنيا لعب ولهو وزينة الآخرة فليست للحصر بناء على بقاء أن فيها على مصدر يتهامع كفها بما والمعنى اعلموا احقارة الدنيا فلا تؤثر وهى على الآخرة الجلية فبقاء أن فى الآية على المصدرية كاف فى حصول المقصود بهما من تحقير الدنيا وقيل للحصر كأصلها انما بالكسر والمراد أن الدنيا ليست الا هذه الأمور المحقرات أى لا القرب فانها من أمور الآخرة لظهور ثمرتها فيها فقولى من زياتى فى الأصح راجع إلى المسائل الأربع ( د ) نحو ( ضمير الفصل ) نحو فأن الله هو الولي أى غيره ليس بولى أى ناصر ( و ) نحو ( لا والا الاستثنائية ) نحو لا عالم إلا زيد وما قام إلا زيد منطوقهما نفى العلم والقيام عن غير زيد ومفهومهما إثبات العلم والقيام لزيد وما يفيد الحصر نحو العالم زيد وصدق زيد وذلك مفاد من زياتى نحو وقد يفاد أيضا من قولى كالأصل ومنها ورتبه قبل الشرط ( وهو ) أى الأخير وهو نحو لا والا الاستثنائية ( أعلاها ) أى أنواع مفهوم المخالفة إذ قيل انه منطوق أى صراحة لسرعة تبادره إلى الأذهان وبه يعلم أن فى كون هذا من الصفة خلافا أيضا ( فمقابل ) فيه انه ( منطوق ) أى إشارة كسنت والشرط الخ وكان الاتق منه حيث درج على ذلك أن يتعقب هذه العبارة بقوله والأصح أنه لاستثناء كما مشى عليه إمام الحرمين ودرجت هنا عليه أو يقول ولو شرطا الخ بدل قوله وليس بشرط كما لا يخفى على ذى مسكة فتدبر اه كاتبه ( قوله والشرط الخ ) هذا بناء منه على طريقة إمام الحرمين من التعبير عن المفاهيم كلها إلا التقديم بالصفة وهو خلاف ما ذكره الشارح فى تعريف الصفة فليست أم

كالغنم السائمة وسائمة الغنم  
وكالسائمة فى الأصح والمنفى  
فى الأولين معلوفة الغنم  
على المختار وفى الثالث  
معلوفة النعم . ومنها العلة  
والظرف والحال والشرط  
وكذا الغاية وتقديم  
المعمول غالبا والعدد .  
وفيد الحصر انما بالكسر  
فى الأصح وضمير الفصل  
ولا إلا الاستثنائية وهو  
أعلاها فما قيل منطوق

وحال وظرف وعلة مناسبات (كالغاية وإنما) والعد (فالشروط) إذ لم يقل أحد انه منطوق (فصفة أخرى مناسبة) للحكم لأن بعض القائلين بالشروط خالف في الصفة (و) صفة (غير مناسبة) كالمذكورات الغير المناسبة فهو سواء (فالعديد) لانكار كثيره دون ما قبله كما مر (فتقديم المعمول) آخر المفاهيم لأنه لا يفيد الحصر في كل صورة كما مر (والمفاهيم) المخالفة (حجة لغة في الأصح) لقول كثير من أئمة اللغة بها فقال جمع منهم في خبره مطل الغنى ظم انه يدل على أن مطل غير الغنى ليس بظلم وهم إنما يقولون في مثل ذلك ما يعبرونه من لسان العرب وقيل حجة شرعا المعرفة ذلك من موارد كلام الشارع وقيل حجة معنى وهو أنه لو لم ينف المذكر كور الحكم عن المسكوت لم يكن لذكره فائدة وأنكر بعضهم مفاهيم المخالفة كلها مطلقا وإن قال في المسكوت بخلاف حكم المنطوق فلا مراً آخر كما في انتفاء الزكاة عن المعلوفة قال الأصل عدم الزكاة وردت في السائمة فبقيت المعلوفة على الأصل وأنكرها بعضهم في الخبر نحو في الشام الغنم السائمة فلا ينفى المعلوفة عنها لأن الخبره خارجي يجوز الاخبار ببعضه فلا يمتنع التقيده للنفى بخلاف الانشاء نحو زكوا عن الغنم السائمة وما في معناه مما مر فلا خارجي له فلا فائدة للتقيده إلا للنفى وأنكرها بعضهم في غير الشرع من كلام المؤلفين الواقفين لغلبة الذهول عليهم بخلافه في الشرع من كلام الله تعالى ورسوله واعتمده السبكي والبرماوى قال وهو ظاهر المذهب وأنكر بعضهم صفة لاتناسب الحكم كأن يقول الشارع في الغنم العفر الزكاة فهي كاللقب بخلاف المناسبة كالسوم خلفه مؤنة السائمة فهي كالعلة وظاهر أن محل العمل بمفهومات المذكورات إذا لم يعارضه معارض أقوى والاقدم الأقوى كخبري إنما الربا في النسيئة وإنما الولاء لمن أعتق فانهما معارضان بالاجماع أما مفهوم الموافقة فاتفقوا على حجتيه وإن اختلفوا في طريق الدلالة عليه كما مر (وليس منها) أى من المفاهيم المخالفة (اللقب) علما كان أو اسم جنس أو اسم جمع (في الأصح) كما قال به جماهير الأصوليين وقيل منها نحو على زيد حجج أى لا على غيره إذ لا فائدة لذكره إلا لنفى الحكم عن غيره . وأجيب بأن نفى الحكم عن غيره إنما كان للقرينة وبأن فائدة ذكره استقامة الكلام إذ باسقاطه تختل الصفة .

(مسئلة : من الألفاظ) جمع لطف بمعنى ملطوف أى من الأمور الملطوف بالناس بها (حدوث الموضوعات اللغوية) باحداث الله تعالى وإن قيل واضعها غيره من العباد لأنه الخالق لأفعالهم وفائدتها أن يعبر كل أحد من الناس عما في نفسه مما يحتاجه غيره ليعاونه عليه لعدم استقلاله به (وهي) في الدلالة على ما في النفس (أفيد من الاشارة والمثال) أى الشكل لأنها تم الوجود والمعدوم وهما يخصان الوجود المحسوس (وأيسر) منهما أيضا لموافقتهما للأمر الطبيعي دونهما لأنها كصفات تعرض للنفس الضروري (وهي ألفاظ) ولومقدرة أو مركبة ولو تركيبا اسناديا (دالة على معان) خرج بالألفاظ الدوال الأربعة وهي الخطوط والعقود والاشارات والنصب وبما بعدها الألفاظ المهملة (و) إنما (تعرف بالنقل) تواترا كالأسماء والأرض والحروب والبرد لعانيها المعروفة أو أحيادا كالقرء للحيض وللطهر (وباستنباط العقل منه) أى من النقل نحو الجمع المعروف باللام عام فإن العقل يستنبطه مما نقل أن هذا الجمع يصح الاستثناء منه بأن يضم إليه وكل ما صح الاستثناء منه مما لا حصر فيه فهو عام للزوم تناوله للمستثنى فعلم أنها لا تعرف بمجرد العقل إذ لا مجال له في ذلك (ومدلول اللفظ) اما (معنى جزئى أو كلى) لأنه إن منع تصوره من الشركة فيه كمدلول زيد بدخلى وإن لم يمنع منها كمدلول الانسان فكل (أو لفظ مفرد) اما مستعمل كمدلول الكلمة بمعنى ما صدقها كرجل وضرب وهل أو مهمل كمدلول أسماء حروف الهجاء كحروف جلس أى جهله سه (أو) لفظ (مركب) اما مستعمل كمدلول لفظ الخبر أى ما صدقه كقام زيد أو مهمل كمدلول لفظ الهذيان وسيأتى ذلك في مبحث الاخبار مع زيادة وإطلاق المدلول على الماصدق كاهنا شائع والأصل إطلاقه على المفهوم وهو ما وضع له اللفظ (والوضع) الشامل للتوى والعرفى والشرعى (جعل اللفظ دليل المعنى) فيفهمه منه العارف لوضعه له (وإن لم يناسبه في الأصح) لأن اللفظ علامة للمعنى بطريق الوضع ولأن الموضوع للضدين كالجنون للأسود والأبيض لا يناسبهما واشترط عباد الصيمرى من

كالغاية وإنما فالشروط  
فصفة أخرى مناسبة  
وغير مناسبة فالعدد  
فتقديم المعمول والمفاهيم  
حجة لغة في الأصح  
وليس منها اللقب في  
الأصح .

(مسئلة)

من الألفاظ حدوث  
الموضوعات اللغوية وهي  
أفيد من الاشارة والمثال  
وأيسر . وهي ألفاظ دالة  
على معان وتعرف بالنقل  
وباستنباط العقل منه  
ومدلول اللفظ معنى جزئى  
أو كلى أو لفظ مفرد أو  
مركب والوضع جعل  
اللفظ دليل المعنى وإن  
لم يناسبه في الأصح



المعتزلة مناسبة له قال والألف مختص به وعليه فقل أراد أنها حاملة على الوضع على وفقها فيحتاج إليه  
وقيل أراد أنها كافية في دلالة اللفظ على المعنى فلا يحتاج إلى الوضع يدرك ذلك من خصه الله به كلفى القافة  
ويعرفه غيره منه . **حكي** أن بعضهم كان يدعي أنه يعلم المسميات من الأسماء فقل له ما مسمى أدغاج وهو من  
لغة البربر فقال أجد فيه ببسا شديدا وأراه اسم الحجر وهو كذلك قال الأصمهانى والثاني هو الصحيح  
عن عباد (واللفظ) الدال على معنى ذهني خارجي أى له وجود في الذهن بالادراك ووجود في الخارج  
بالتحقق كالإنسان بخلاف المعدوم لوجوده في الخارج كبحر من زئبق (موضوع للمعنى الذهني على  
المختار) وفاقا للامام الرازى وغيره لأننا إذا رأينا جسما من بعيد وظنناه صخرة سميناها بها فإذا دنونا منه  
وعرفنا أنه حيوان وظنناه طيرا سميناها به فإذا دنونا منه عرفنا أنه إنسان سميناها به فاختلف الاسم  
لاختلاف المعنى الذهني وذلك يدل على أن الوضع له والجواب بأن اختلاف الاسم لذلك اظن أنه في  
الخارج كذلك فال موضوع له ما في الخارج والتعبير عنه تابع لادراك الذهن له حسبما أدركه محدود بأنه  
لا يلزم من كون الاختلاف اظن ما ذكر أن يكون اللفظ موضوعا للمعنى الخارجي وقيل موضوع للمعنى  
الخارجي لأن به تستقر الأحكام ورجحه الأصل وقيل موضوع للمعنى من حيث هو من غير تقييد  
بذهني أو خارجي واختاره السبكي قال ابنه في منع الموانع والاختلاف في اسم الجنس أى في النسبة إذ  
المعرفة منه ما وضع للخارجي ومنه ما وضع للذهني كما سيأتي وهذا التقييد يؤيد ما اخترته إذ النسبة  
موضوعة لفرد شائع من الحقيقة وهو كلى لا يوجد مستقلا إلا في الذهن كما أوضحته في الحاشية  
(ولا يجب) هو أولى من قوله وليس (لكل معنى لفظ بل) إنما يجب (لمعنى محتاج للفظ) إذ أنواع  
الروائع مع كثرتها ليس لها ألفاظ لعدم انضباطها ويدل عليها بالتقييد كرايحة كذا فليست محتاجة  
إلى الألفاظ بل هذا انتقالية لإبطالية (والمحكم) من اللفظ (المتضح المعنى) من نص أو ظاهر  
(والمتشابه) منه (غيره) أى غير المتضح المعنى ولو للراسخ في العلم (في الأصح) بناء على أن الوقف  
في الآية المشار إليها بعد على إلا الله (وقد يوضحه الله لبعض أصفائه) مجزة أو كرامة وقيل هو غير  
متضح المعنى غير الراسخ في العلم بناء على أن الوقف في الآية على والراسخون في العلم والاصطلاح  
المدكور مأخوذ من قوله تعالى منه آيات محكمات إلى آخره وذكر الخلاف من زيادتي، وتعريف  
للمتشابه بما ذكر أولى من قوله والمتشابه ما استأثر الله بعلمه لأن ذلك تعريف بالملزوم (واللفظ  
الشائع) بين الخواص والعوام (لا يجوز وضعه لمعنى خفي على العوام) لامتناع تخاطبهم بما هو خفي  
عليهم لا يدركونه وإن أدركه الخواص (كقول مثبتى الحال) أى الوسطة بين الموجود والمعدوم  
كما سيأتي أو آخر الكتاب (الحركة معنى يوجب تحرك الذات) أى الجسم فإن هذا المعنى خفي  
التعقل على العوام فلا يكون معنى الحركة الشائعة بين الجميع ومعناها الظاهر تحرك الذات أو انتقالها .  
**(مسألة : المختار)** ما عليه الجمهور (أن اللغات توقيفية) أى وضعها الله تعالى فعبروا عن وضعها لها  
بالتوقيف لا ذرا كه (علمها الله) عباده (بالوحى) إلى بعض أنبيائه وهو الظاهر لأنه المعتاد في  
تعليم الله (أو بخلق أصوات) في أجسام بأن تدل من يسمعها من العباد عليها (أو) خلق (علم ضرورى)  
في بعض العباد بها واحتج للقول بالتوقيف بقوله تعالى وعلم آدم الأسماء كلها أى الألفاظ  
الشاملة للأسماء والأفعال والحروف لأن كلامها اسم أى عال بمسماها إلى الذهن أو علامة عليه وتخصيص  
الاسم ببعضها عرف طرا وتعليمه تعالى دال على أنه الواضع دون البشر وقيل هى اصطلاحية  
لا توقيفية أى وضعها البشر واحد أو أكثر وحصل عرفاتها منه لغيره بالاشارة والقرينة كالطفل  
إذا عرف لغة أبويه بهما واحتج لهذا القول بقوله تعالى وما أرسلنا من رسول إلا بلسان قومه أى بلغتهم  
فهى سابقة على البعثة ولو كانت توقيفية والتعليم بالوحى لتأخرت عنها وقيل القدر المحتاج إليه

واللفظ موضوع للمعنى  
الذهني على المختار ولا يجب  
لكل معنى لفظ بل  
لمعنى محتاج للفظ والمحكم  
المتضح المعنى والمتشابه  
غيره في الأصح وقد  
يوضحه الله لبعض  
أصفائه واللفظ الشائع  
لا يجوز وضعه لمعنى خفي  
على العوام كقول مثبتى  
الحال الحركة معنى يوجب  
تحرك الذات .

**(مسألة)**

المختار أن اللغات توقيفية  
علمها الله بالوحى أو بخلق  
أصوات أو علم ضرورى

في التعريف بها للغير توقفي لدعاء الحاجة اليه وغيره محتمل وقيل القدر المحتاج اليه في التعريف اصطلاحى وغيره محتمل والحاجة الى الأول تندفع بالاصطلاح وتوقف كثير من العلماء عن القول بواحد من هذه الأقوال لتعارض أدلتها (و) المختار (أن التوقيف مظنون) لظهور دليله دون دليل الاصطلاح إذ لا يلزم من تقدم اللغة على البعثة أن تكون اصطلاحية لجواز أن تكون توقيفية ويتوسط تعليمها بالوحى بين النبوة والرسالة (وأن اللغة لا تثبت قياسا) أى به بقيد زدته بقولى (فيما في معناه وصف) فإذا اشتمل معنى اسم على وصف مناسب للقسمية كان لغير أى المسكر من ماء العنب لتخميره أى تغطيته للعقل ووجد ذلك الوصف في معنى اسم آخر كالنيذ أى المسكر من غير ماء العنب لم يثبت له بالقياس ذلك الاسم لغة فلا يسمى النيذ خرا إذا من شىء إلا أنه اسم لغة فلا يثبت له اسم آخر قياسا كما إذا ثبت لشيء حكم بنص لم يثبت له حكم آخر قياسا وقيل يثبت به فيسمى النيذ خرا فيجب اجتنابه بآية - إنما الخمر والميسر - لا بالقياس على الخمر فإن قلت ينبغي ترجيحه فقد قال به الشافعى حيث قاس النباش بالسارق فأوجب القطع وقاس النيذ بالخمر فأوجب الحد قلنا قاس شرعا لالغة إذ زوال العقل وأخذ مال الغير خفية وصف مناسب للحكم لأنه قاس وصف النباش ووصف النيذ بوصف السارق ووصف الخمر وقيل ثبت به الحقيقة دون المجاز لأنه أخفض رتبة منها وقيل غير ذلك والترجيح من زيادتي وبما تقرر علم أن محل الخلاف في غير الاعلام وفيما لم يثبت تعميمه باستقراء فالاعلام لا قياس فيها اتفاقا ومأبث تعميمه باستقراء كرفع الفاعل ونصب المفعول لاحاجة في ثبوت ما لم يسمع منه الى قياس حتى يختلف في ثبوته مع أنه لا يتحقق في جزئياته أصل وفرع لأن بعضها ليس أولى من بعض بذلك وخرج بما في معناه وصف غيره فلا قياس فيه اتفاقا لا انتفاء الجامع .

(مسئلة : اللفظ) المفرد (والمعنى ان اتحد) بأن كان كل منهما واحدا (فان منع تصور معناه) أى معنى اللفظ المذكور (الشركة) فيه من اثنين مثلا (جزئى) أى فذلك اللفظ يسمى جزئيا حقيقيا كزيد (والا) أى وان لم يمنع تصور معناه الشركة فيه (فكلى) سواء امتنع وجود معناه كالجمع بين الضدين أم أمكن ولم يوجد منه فرد كبحر زئبق أو وجد وامتنع غيره كالاله أى المعبود بحق أو أمكن ولم يوجد كالشمس أى الكوكب النهارى المضيء أو وجد كالانسان أى الحيوان الناطق وما من تسمية المدلول جزئيا وكليا هو الحقيقة وما هنا مجاز من تسمية الدال باسم المدلول (متواطىء) ذلك السكى (ان استوى) معناه في أفراده كالانسان فانه متساوى المعنى في أفراده من زيد وعمرو وغيرهما سمي متواطىءا من التواطؤ أى التوافق لتوافق أفراد معناه فيه (والا) فان تفاوت معناه في أفراده بالشدة أو التقدم كالبياض فان معناه في الثلج أشد منه في العاج وكالوجود فان معناه في الواجب قبله في الممكن (فمشكك) سمي به لتشكيكه الناظر فيه في أنه متواطىء نظرا إلى جهة اشتراك الأفراد في أصل المعنى أو غير متواطىء نظرا الى جهة الاختلاف (وان تعددا) أى اللفظ والمعنى كالانسان والفرس (فباین)

(قوله أن التوقيف مظنون) فديقال لاحاجة إلى هذا بعد قوله في صدر المبحث المختار أن اللغات توقيفية وأما الأصل فلم يذكرا الاختيار الأول فاحتاج الى هذا اه كاتبه (قوله بين النبوة والرسالة الخ) فديقال ان هذا انما يمتشى على القول بأنهما غير مقترتين أما على القول باقترانهما وهو الراجح عنده فلا يتأتى لكن يمكن أن يقال ان الوحى بها يكون سابقا عليها فكان الأثبت في العبارة أن يقول لجواز أن يسبق الوحى بها على البعثة فيكون جاريا على القولين اه كاتبه (قوله لا تثبت الخ) أى لأنها نقل محض فلا يدخلها قياس . فان قلت ما الفرق بين هذا وما من أن الموضوعات اللغوية تعرف باستنباط العقل من النقل . قلت الغرض هنا استنباط اسم لآخر بقياس أصولي مختلف فيه وثم استنباط وصف لاسم بقياس منطقي متفق عليه ولا يلزم من جواز الاثبات به جوازه بالأول وبتقدير تسليم تساويهما لا يلزم

وأن التوقيف مظنون  
وأن اللغة لا تثبت قياسا  
فيما في معناه وصف .

(مسئلة)

اللفظ والمعنى ان اتحد  
فان منع تصور معناه  
الشركة جزئى والافكلى  
متواطىء ان استوى والا  
فمشكك وان تعددا فباین

أى كل من اللفظين للاخرسمى مابيننا له لمباينة معنى كل منهما لمعنى الآخر (أو) تعدد (اللفظ فقط) أى دون المعنى كالانسان والبشر (فمرادف) كل من اللفظين للاخرسمى مرادفا له لمرادفته له أى موافقته له فى معناه (وعكسه) وهو أن يتعدد المعنى دون اللفظ كأن يكون للفظ معنيان (إن كان) أى اللفظ (حقيقة فيها) أى فى المعنيين كالقمر والحيز والطهر (لمشترك) لاشتراك المعنيين فيه (وإلا حقيقة ومجاز) كالأسد للحيوان المفترس وللرجل الشجاع وإعالم يقولوا أو مجازان أيضا مع أنه يجوز أن يتجاوز فى اللفظ من غير أن يكون له معنى حقيقى كما هو الأصح الآتى كأنه لأن هذا القسم لم يثبت وجوده (والعلم ما) أى لفظ (عين مسماه) خرج النكرة (بوضع) خرج بقية المعارف فان كلامها لم يعين مسماه بالوضع بل بأمر آخر فأت مثلاً إنا يعين مسماه بقرينة الخطاب لا بوضعه فانه إنا وضع لما يستعمل فيه من أى جزئى وما ذكرته أولى من قوله ما وضع لمعنى لا يتناول غيره (فان كان تعيينه) أى المسمى (خارجيا فعلم شخص) فهو ما عين مسماه فى الخارج بوضع فلا يخرج العلم العارض الاشتراك كز يدعى به كل من جماعة (وإلا) بأن كان تعيينه ذهنيا (فعلم جنس) فهو ما عين مسماه فى الذهن بوضع بأن يلاحظ وجوده فيه كأسماء علم السبع أى لما هيته الحاضرة فى الذهن . وأما اسم الجنس ويسمى المطلق فهو عند جمع من المحققين ما وضع لشائع فى جنسه وسيأتى إيضاحه فى بحث المطلق وعند الأصل تبعاً لجمع وهو المختار ما وضع لما هيته المطلقة أى من غير أن تعين فى الخارج أو فى الذهن كالأسد اسم لما هيته السبع واستعماله فيها كأن يقال أسد أجراً من ثعلب كما يقال أسامة أجراً من ثعالة ويدل على اعتبار التعيين فى علم الجنس اجراء الأحكام اللفظية لعلم الشخص عليه كنعى الصرف مع تاء التأنيث وإيقاع الحال منه نحو هذا أسامة مقبلاً واستعمال علم الجنس أو اسم الجنس على القول الثانى معروفاً أو منكراً فى الفرد المعين أو المبهم . من حيث اشتماله من جواز اثبات الوصف جواز اثبات الاسم لكونه أصلاً والوصف فرعاً اه من حاشية المحلى (قوله) فان كان تعيينه (الح) تبع أصله شرعاً ومتنا ولا يخفى أن المتن أعنى متن جمع الجوامع ناظر إلى فرق بين علم الشخص وجنسه ذكره الزركشى فى بحره حيث قال وأحسن ما قيل فيه أن اللفظ إذا كان موضوعاً بازاء الحقيقة فلا بد أن تتصور الحقيقة ويحضر فرد من أفرادها فى الذهن متشخصاً فالواضع تارة يضع للحقيقة لا بقيد الشخص الخاص فى ذهنه فيكون ذلك اسم جنس كمن أحضر فى ذهنه حقيقة الأسد وتشخص فى ذهنه فرداً من أفرادها فوضع للحقيقة لذلك الفرد وتارة يضع للشخص الحاضر فى ذهنه بقيد ذلك الشخص الذى هو حاصل فى أفراد كثيرة خارجية فهذا علم الجنس وتارة يضع للشخص الخارجى فهو علم الشخص وسمى هذا علماً لأن الوضع فيه للشخص فيكون الشخص للوضع الذهنى والخارجى والشارح المحلى يميل كلامه لفرق الخسر وشاهى الذى ملخصه أن الواضع إذا استحضر صورة الأسد ليضع لها فذلك الصورة الثابتة فى ذهنه جزئية بالنسبة إلى مطلق صورة الأسد فان هذه الصورة واقعة فى هذا الزمان ومثلها يقع فى زمان آخر وفى ذهن شخص آخر فان وضع لها من حيث خصوصها فهو علم الجنس أو من حيث عمومها فهو اسم الجنس وهى من حيث عمومها وخصوصها تطلق على كل أسد لأننا إنما أخذناها فى الذهن مجردة عن جميع الخصوصيات فتتطبق على الجميع بلا جرم فيقع الفرق بين اسم الجنس وعلمه بخصوص الصورة وعمومها إذا علمت ذلك ظهرك أن ما فى المتن إشارة إلى فرق مخصوص وأن ما فى الشارح إشارة إلى فرق الخسر وشاهى ولا يخفى ما بينهما من الفرق الدقيق وإن أمكن أرجاعهما إلى شىء واحد بشكك ولعل الشارح رأى ذلك كشيخه المحلى والظاهر أن للمصنف أعنى ابن السبكي مذهبا غير هذين ذكره العلامة التمامي فى بحث آل من شرح المعنى فليراجع وهناك فروق أخر كثيرة مذكورة فى البحر وغيره فمن أراد فليراجع اه قاله شيخنا العلامة محمد الجوهري (قوله) نحو هذا أسامة (الح) ذكر ستة أمثلة الثلاثة الأولى منها أمثلة استعمال علم الجنس

أو اللفظ فقط مرادف  
وعكسه ان كان حقيقة  
فيهما مشترك والا حقيقة  
ومجاز . والعلم ما عين  
مسماه بوضع فان كان  
تعيينه خارجيا فعلم  
شخص والا فعلم جنس .

على الماهية حقيقى نحو هذا أسلمة أو الأسد أو أسد أو إن رأيت أسامة أو الأسد أو أسدا ففر منه  
 (مسئلة : الاشتقاق) هو لغة الاقطلع ، واصطلاحا من حيث قيامه بالفعل (رد لفظ إلى) لفظ (آخر)  
 وإن كان الآخر مجازا (للمناسبة بينهما فى المعنى) بأن يكون معنى الثانى فى الأول (و) فى (الحروف الأصلية)  
 بأن تكون فيهما على ترتيب واحد كما فى الناطق من النطق بمعنى التكلم حقيقة وبمعنى الدلالة مجازا  
 كما فى قولك الحال ناطقة بكذا أى دالة عليه وقد لا يشتق من المجاز كما فى الأمر بمعنى الفعل مجازا كما سياتى  
 وقضية الرد ما صرح به الأصل أنه لا بد فى تحقيق الاشتراك من تغيير بين اللفظين تحقيقا كما فى ضرب  
 من الضرب أو تقديره كما فى طلب من الطلب وحلب من الحلب فتقدر فتحة اللام فى الفعل غيرها فى المصدر  
 كما قدروا ضم النون فى جنب جمعا غيرها فيه مفردا ثم ما ذكر تعريف للاشتقاق المراد عند الاطلاق  
 وهو الصغير أما الكبير فليس فيه الترتيب كما فى الجذب والجذب والأكبر ليس فيه جميع الأصول كما فى  
 الثلم والثلث ويقال فيها أيضا أصغر وصغير وكبير وأصغر وأوسط وأكبر (وقد يطرد) المشتق (كاسم  
 الفاعل) نحو ضارب لكل من وقع منه الضرب (وقد يختص) بشئ (كالقارورة) من القوار  
 للزجاجة المعروفة دون غيرها مما هو مقر للمائع ككور (ومن لم يقم) أى يتعلق (به) من الأشياء  
 (وصف لم يشتق له منه) أى من الوصف أى لفظه (اسم عندنا) خلافا للمعتزلة فى تجوزهم ذلك  
 حيث نفوا عن الله تعالى صفاته الذاتية المجموعة فى قول القائل :

حياة وعلم قدرة وإرادة وسمع وإبصار كلام مع البقا

ووافقوا على أنه عالم قادر مرید مثلا لكن قالوا بذاته لا بصفات زائدة عليها تكلم لكن بمعنى أنه خالق  
 الكلام فى جسم كالشجرة التى سمع منها موسى عليه السلام بناء على أن الكلام عندهم ليس إلا بالحروف  
 والأصوات المتنوعة اتصافه تعالى بها فى الحقيقة لم يخالفوا فيها هنا لأن صفة الكلام بمعنى خلقه ثابتة له  
 تعالى وكذا ببقية الصفات الذاتية وإنما ينفون زيادتها على الذات ويؤمنون أنها نفس الذات فرارا بذلك  
 من تعدد القدماء على أن تعددها إنما هو محذور فى ذوات لا فى ذات وصفات وبنوا على تجوزهم المذكور  
 ما ذكره الأصل هنا وغيره فى مسألة النسخ قبل الفعل من اتفاقهم على أن إبراهيم ذابح ابنه إسماعيل عليه  
 الصلاة والسلام حيث أمرهم عندهم آلة الذبح على محله منه واختلافهم هل إسماعيل مذبح أولا فقبل  
 نعم والتأم ما قطع منه وقيل لا فالقائل بهذا أطلق الذابح على من لم يقم به الذبح لكن بمعنى أنه مرآة له على  
 محله فما خالف فى الحقيقة وعندنا لم يمرها عليه لنسخ الذبح قبل التحمك منه لقوله تعالى - وفديناه بذبح  
 عظيم - (فان قام به) أى بالشئ (ما) أى وصف (له اسم وجب) الاشتقاق لغة من ذلك الاسم لمن قام به  
 الوصف كاشتقاق العالم من العلم لمن قام به معناه (والا) أى وإن لم يقم به ذلك بأن قام به ما ليس له اسم  
 كأشياء الروائح إذ لم يوضع لها أسماء استغناء عنها بالتقيد كرائحة كذا كاص (ولم يجوز) أى الاشتقاق  
 لاستحالة وهذا أولى من قوله لم يجب (والأصح أنه يشترط بقاء) معنى (المشتق منه) فى المحل (فى كون  
 المشتق) المطلق عليه (حقيقة إن أمكن) بقاء ذلك المعنى كالقيام (وإلا فآخر جزء) أى وإن لم يمكن  
 بقاؤه كالتكلم لأنه بأصوات تنقضى شيئا فشيئا فالمشترط بقاء آخر جزء منه فإذا لم يبق المعنى أجزؤه الأخير  
 فى المحل يكون المشتق المطلق عليه مجازا كالمطلق قبل وجود المعنى نحو إنك ميت وإنهم ميتون وقيل

واسمه معروفا ومنكرا بهذا الترتيب فى الفرض المعين والثلاثة الأخيرة أمثلة له كذلك فى الفرض  
 المبهم اه من حاشية الشارح على المحلى (قوله من تغيير بين اللفظين الخ) يتعين قراءته ببيان لأنه  
 الذى صرح به الأصل وهو حاك له فيتعين ملاقاه وإن كان معترضا بزعم الشارح المحلى واعتراض وتبعه  
 الشارح فى حاشيته وقد أجاب عند العلامة سم فراجع ان شئت (قوله وحلب من الحلب) بالحاء  
 المهملة أو الجيم المحجمة فيهما وهو صحيح على ما فى المختار وعبارته فى فصل الحاء الحلب بفتح اللام اللين

### (مسئلة)

الاشتقاق رد لفظ إلى آخر  
 المناسبة بينهما فى المعنى  
 والحروف الأصلية وقد  
 يطرد كاسم الفاعل وقد  
 يختص كالقارورة ومن  
 لم يقم به وصف لم يشتق  
 له منه اسم عندنا فان  
 قام به ماله اسم وجب  
 وإلا لم يجوز والأصح أنه  
 يشترط بقاء المشتق منه  
 فى كون المشتق حقيقة  
 أن أمكن وإلا فآخر جزء

لا يشترط ما ذكر فيكون المشتق المطلق بعد انقضاء حقيقة استصحابا للإطلاق وقيل بالوقف عن الاشتراط وعدمه لتعارض دليلهما وإنما عبرت بالأصل بالبقاء الذي هو استمرار الوجود الكافي في الاشتراط ليتأتى حكاية مقابله وإنما اعتبر في الشق الثاني آخر جزء لتمام المعنى به وفي التعبير فيه بالبقاء تسمح احتمال لما مر وقيل ما حاصله محل الخلاف إذا لم يطرأ على المحل وصف يضاد الأول فإن طرأ عليه ذلك كالسواد بعد البياض والقيام بعد القعود لم يسم المحل بالأول حقيقة إجماعا وهذا القول مأخوذ من كلام الآمدي في رده دليل القول بعدم اشتراط البقاء الذي لا يلزم الراد فيه مذهبا والأصح جريان الخلاف وقد بينت ما في كلام الآمدي في الحاشية وعلى اشتراط ما ذكر بل وعلى عدمه أيضا (قاسم الفاعل) من جملة المشتق (حقيقة في حال التلبس) بالمعنى أوجزه الأخير مطلقا (لا حال) (النطق) بالمشتق أيضا فقط خلافا للقرافي حيث قال بالثاني وبنى عليه سؤاله في آيات الزانية والزاني فاجلدوا. والسارق والسارقة فاقطعوا. فاقتلوا المشركين ونحوها أنها إنما تناول من اتصف بالمعنى بعد نزولها الذي هو حال النطق مجازا والأصل عدم المجاز قال والاجماع على تناولها له حقيقة وأجاب بأن المسئلة محال في المشتق المحكوم به بخور يد ضارب فإن كان محكوما عليه كما في هذه الآيات حقيقة مطلقا وقال السبكي وتبعه ابنه في دفع السؤال أن المعنى بالخال حال التلبس بالمعنى وإن تأخر عن النطق بالمشتق لأحال النطق به الذي هو حال التلبس بالمعنى أيضا فقط أي فالاجماع إنما هو في التناول لمن ذكره حال التلبس لأحال النطق قاسم الفاعل مثلا حقيقة في من هو متصف بالمعنى حين قيامه به حاضر عند النطق أو مستقبلا ومجاز في من سيستصف به وكذا في من اتصف به فيما مضى على الصحيح (ولا اشعار للمشتق بخصوصية الذات) التي دل هو عليها من كونها جسما أو غيره لأن قولك مثلا الأسود جسم صحيح ولو اشعر الأسود فيه بالجسمية لكان قولك الجسم ذو السواد جسم وهو غير صحيح لعدم إفادته (مسئلة: الأصح أن) اللفظ (المترادف) لآخر (واقف) في الكلام جواز مطلقا كيث وأسد وقيل لا وما يظن صرافا كالإنسان والبشر فبان باصفة الأول باعتبار النسيان وأنه يأنس والثاني باعتبار أنه بآدى البشرية أي ظاهر الجلد وقيل لا في الأسماء الشرعية لأنه ثبت على خلاف الأصل للحاجة إليه في نحو النظم والسجع وذلك منتف في كلام الشارع (و) الأصح (أن الحد والمحدود) كالحيوان الناطق والإنسان (ونحو حسن بسن) أي الاسم وتابعه كعطشان نطشان (ليسانته) أي من المترادف أما الأول فلا لأن الحد يدل على أجزاء المساهية تفصيلا والمحدود يدل عليها إجمالا فهما متغايران ولأن المترادف من عوارض المفردات وقيل منه بقطع النظر عن الأجل والتفصيل وأما الثاني فلا أن التابع لا يفيد المعنى بدون متبوعه وقيل منه وقائله يمنع ذلك (والتابع) على الأول (يفيد التقوية) للمتبوع والالم يكن له كره فائدة (و) الأصح (أن كلام المترادفين) ولومن لعتين (يقع) جوازا (مكان الآخر) في الكلام مطلقا إذ لا مانع من ذلك وقيل لا إذ لو أتى بكلمة فارسية مكان كلمة عربية في كلام لم يستقم لغة الكلام لأن ضم لغة إلى أخرى كضم مهملة ومستعمل وإذا عقل ذلك في لعتين عقل مثله في لغة وقيل لا إن كانا من لعتين لما صوب على الأصح إنما امتنع ذلك فيما تعبد بلفظه كتكسيرة الاحوام عندنا للقادر عليها لعارض شرعي والبحث إنما هو انوى فلا حاجة إلى التقييد بذلك وإن قيد به الأصل .

(مسئلة: الأصح أن المشترك) بين معنيين مثلا (واقف) في الكلام (جوازا) كالقرء للطهر والحيض المحلوب وهو أيضا المصدر نقول منه حلب يحلب بالضم حلبا وفي فصل الجيم جلب المتاع وغيره من باب ضرب ويحلب جلبا أيضا بوزن يطلب طلبا مثله الخ اه (قوله يضاد الأول) أي ولا بد من كونه وجوديا أما العدمي كالسكوت بمعنى ترك الكلام فلا يشترط عدم طريانه وكونه مضادا كالسواد بعد البياض أما إذا كان محالفا كالقيام بعد التكلم فلا يشترط عدم طريانه اه آيات .

قاسم الفاعل حقيقة في حال التلبس لا النطق ولا اشعار للمشتق بخصوصية الذات (مسئلة)

الأصح أن المترادف واقع وأن الحد والمحدود ونحو حسن بسن ليسا منه والتابع يفيد التقوية وأن كلا من المترادفين يقع مكان الآخر .

(مسئلة) الأصح أن المشترك واقع جوازا

وعسس لأقبل وأدبر والباء للتبعض والاستعانة وغيرهما وقيل لا وما يظن مشتركاً فهو إما حقيقة أو مجاز أو متواطئ كالعين حقيقة في الباصرة مجاز في غيرها كالذهب لصفائه وكالقرء موضوع للقدر المشترك بين الطهر والحيض وهو الجمع من قرأت الماء في الخوض أى جمعه فيه والدم يجتمع في زمن الطهر في الجسد وفي زمن الحيض في الرحم وقيل لا في القرآن والحديث لأنه لو وقع فيهما لوقع إمامينا في طول بلا فائدة أو غير مبين فلا يفيد القرآن والحديث ينزهان عن ذلك . وأجيب باختصار الثاني وبفيد إرادة أحد معنييه التى سئلين وإن لم يبين حمل على معنييه كإسيأتى وقيل يجب وقوعه لأن المعانى أكثر من الألفاظ الدالة عليها . وأجيب بمنع ذلك إذ ما من مشترك الأول كل من معنييه مثلاً لفظ يدل عليه وقيل هو ممنوع لاختلافه بفهم المراد المقصود من الوضع . وأجيب بأنه يفهم بالقرينة والمقصود من الوضع الفهم التفصيلي أو الاجالى المبين بالقرينة فإن اتفت حمل على المعنيين وقيل ممنوع بين النقيضين فقط إذ لو وضع لهما لفظ لم يقد سماعه غير التردد بينهما وهو حاصل في العقل . وأجيب بأنه قد يعقل عنهما فبدستحضرهما بسماعه ثم يبحث عن المراد منهما (و) الأصح (أنه) أى المشترك (يصح لغة إطلاقه على معنييه) مثلاً (معاً) بأن يراد به من متكلم واحد في وقت واحد كقولك عندى عين وتر يد الباصرة والجارية مثلاً وقرأت هند وتر يد طهرت وحاض (مجازاً) لأنه لم يوضع لهما معاً بل لكل منهما منفرداً بأن تعدد الواضع أو وضع الواحد نسبياً للآخر وعن الشافعى أنه حقيقة نظراً لوضعه لكل منهما وأنه ظاهر فيهما عند التجرد عن القرائن وعن القاضي أبى بكر الباقلانى أنه حقيقة وأنه مجمل لكن يحمل عليهما احتياطاً وقيل يصح أن يراد به المعنيان عقلاً لا لغة وقيل يصح ذلك فى التنى نحو لا عين عندى ويراد به الباصرة والذهب مثلاً دون الاثبات نحو عندى عين لأن زيادة التنى على الاثبات معهودة ورد بأن التنى لا يرفع إلا ما يقتضيه الاثبات والخلاف فيها إذا أمكن الجمع بينهما فإن امتنع كفى استعمال صيغة افعل فى طلب الفعل والتهديد عليه على القول الآتى انهما مشتركة بينهما فلا يصح قطعاً (و) الأصح (أن جمعه باعتبارهما) أى معنييه بناء على جواز جمعه وهو ما رجحه ابن مالك كقولك عندى عيون وتر يد مثلاً باصرتين وجارية أو باصرة وجارية وذها (بنى عليه) أى على ما ذكر من صحة اطلاق اللفظ المشترك المفرد عليهما معاً كما أن المنع مبنى على المنع وقيل لا يبنى عليه فقط بل يأتى على القول بالمنع أيضاً لأن الجمع فى قوة تكرر المفردات بالعطف (و) الأصح (أن ذلك) أى ما ذكر من صحة اطلاق اللفظ على معنييه معاً مجاز الى آخره (أت فى الحقيقة والمجاز) كما فى قولك رأيت الأسد وتر يد الحيوان المفترس والرجل الشجاع فيكون مجازاً وقيل حقيقة ومجازاً وضع القاضي ذلك على ما نقله عنه الأصل لما فيه من الجمع بين متنافيين حيث أريد باللفظ الموضوع له أولاً وغيره معاً . وأجيب بمنع التناقى (و) آت (فى المجازين) كقولك والله لأشترى وتر يد السوم والشراء بالتوكيل فيه وقيل لا يأتى فيهما لما مر وإذا علم صحة اطلاق اللفظ على حقيقته ومجازه (فنحو افعلاوا الخيريم الواجب والمندوب) جلا لصيغة افعل على الحقيقة والمجاز من الوجوب والندب بقرينة كون متعلقهما كالخير شاملاً للواجب والمندوب وقيل يختص بالواجب بناء على أنه لا يراد بالمجاز مع الحقيقة . وقيل هو للقدر المشترك بين الواجب والمندوب أى مطلوب الفعل بناء على القول الآتى ان الصيغة حقيقة فى القدر المشترك بين الوجوب والندب أى طلب الفعل وإطلاق الحقيقة والمجاز على المعنى كما هنا مجازى من اطلاق اسم الدال على المدلول . (الحقيقة لفظ مستعمل) خرج اللفظ المهمل ما وضع ولم يستعمل (فما وضع له) خرج الغلط كقولك خذ هذا القوس مشيراً الى حمار (أولاً) خرج المجاز (وهى لغوية) بأن وضعها أهل اللغة بتوقيف أو اصطلاح كالأسد للحيوان المفترس (وعرفية) بأن وضعها أهل العرف العام كالذابة لذات الخوافر كالجمار وهى لغة لكل ما يدب

وأنه يصح لغة إطلاقه على معنييه معاً مجازاً وإن جمعه باعتبارهما مبنى عليه وأن ذلك آت فى الحقيقة والمجاز وفى المجازين فنحو افعلاوا الخيريم الواجب والمندوب الحقيقة لفظ مستعمل فيها وضع له أولاً وهى لغوية وعرفية



على الأرض أو الخاص كالفاعل للاسم المعروف عند النحاة (ووقعنا) أى اللغوية والعرفية خلافا لقوم في العامة (وشرعية) بأن وضعها الشارع كالصلاة للعبادة المخصوصة فالشرع مالم يستفد وضعه الا من الشرع (والمختار وقوع الفرعية منها) أى من الشرعية كالصلاة (لا الدينية) أى المتعلقة بأصول الدين فانها في الشرع مستعملة في معناها اللغوي كالإيمان فانه كذلك ومعناه اللغوي تصديق القلب وان اعتبر الشارع في الاعتداد به التلفظ بالشهادتين من القادر كما سيأتى ونفى قوم إمكان الشرعية بناء على أن بين اللفظ والمعنى مناسبة مانعة من نقله إلى غيره وقوم وقوعها محتجين بأن لفظ الصلاة مثلا مستعمل في الشرع في معناه اللغوي أى الدعاء بخير لكن اعتبر الشارع في الاعتداد به أمورا كالركوع وغيره وقال قوم وقعت مطلقا وقوم وقعت الا لإيمان فانه في الشرع مستعمل في معناه اللغوي كما مر (والمجاز) في الافراد وهو المراد عند الإطلاق (لفظ مستعمل) فيم وضع له لغة أو عرفا أو شرعا (بوضع) خرج المهمل ومالم يستعمل والفظ (ثان) خرج الحقيقة (لعلاقة) بفتح العين وكسر هاء أى علة بين ما وضع له أولا وما وضع له ثانيا بحيث ينتقل إليه الذهن بواسطتها خرج العلم المنقول كالفضل وفي تقييد الوضع دون الاستعمال بالثاني إشارة إلى وجوب تقدم الوضع دون الاستعمال وهو ما ذكرته مع زيادة بقولى (فيجب سبق الوضع) للمعنى الأول (جزما لا) سبق (الاستعمال) فيه فلا يجب في تحقيق المجاز (في الأصح) إذ لا مانع من أن يتجاوز في اللفظ قبل استعماله فيما وضع له أولا فلا يستلزم المجاز للحقيقة كعكسه وقيل يجب سبق استعمال في ذلك والا لمرى الوضع الأول عن الفائدة . وأجيب بخصوصها باستعماله فيما وضع له ثانيا وصح الأصل من عندياته أنه لا يجب ذلك الا في مصدر المجاز بمعنى أنه لا يتحقق في المشتق مجاز اذا سبق استعمال مصدره حقيقة وان لم يستعمل المشتق حقيقة كالرجح لم يستعمل الا في الله تعالى وفي حجة ما صححه وقفة بينتها في الحاشية (وهو) أى المجاز (واقع) في الكلام مطلقا (في الأصح) ونفى قوم وقوعه مطلقا قالوا وما يظن مجازا نحو رأيت أسدا برى حقيقة ونفى قوم وقوعه في الكتاب والسنة قالوا لأنه بحسب الظاهر كذب نحو قولك في البليد هذا حمار وكلام الله ورسوله منزّه عن الكذب . وأجيب بأنه لا كذب مع اعتبار العلاقة وهى في ذلك المشابهة في الصفة الظاهرة أى عدم الفهم (و) انما (يعدل اليه) عن الحقيقة التى هى الأصل (لثقل الحقيقة) على اللسان كالخفيف في الداهية يعدل عنه إلى الموت مثلا (أو يشاعتها) كالخراة بكسر الخاء يعدل عنها إلى الغائط وحقيقته المكان المظلم (أو جهلها) للمتكلم أو المخاطب دون المجاز (أو بلاغته) نحو زيد أسد فانه أبلغ من شجاع (أو شهرته) دون الحقيقة (أو غير ذلك) كإخفاء المراد عن غير المتخاطبين الجاهل بالمجاز دون الحقيقة وكقائمة وزن وقافية وسجع به دون الحقيقة (والأصح أنه) أى المجاز (ليس غالبا على الحقيقة) في اللغات وقيل غالب عليها في كل لغة لأنك تقول مثلا رأيت زيدا والمرئى بعنه وهذا لا يدل على

(قوله بينتها في الحاشية) أى حيث قال فيها ثم ما صححه المصنف فيه وقفة إذ لا يلزم من كون المشتق مجازا وجوب سبق استعمال مصدره حقيقة وقوله لا يجب لماعدا المصدر ليس المراد به فهو أنه المصدر اذا استعمل مجازا يجب سبق استعماله حقيقة بل انه اذا استعمل مشتقه مجازا يجب ذلك كما نبه عليه الشارح المحلى بقوله ويجب لمصدر المجاز الخ اه بحروفه (قوله وقيل غالب) قائله ابن جنى كما في الأصل وعبرة الزركشى في ش قال في الحصول ادعى ابن جنى أن المجاز غالب على كل لغة سواء لغة العرب وغيرها فان قولنا قام زيد يفيد المصدر وهو جنس يقنول جميع أفراد القيام وهو غير مراد بالضرورة قال وهذا ركيك فان المصدر لا يدل على أفراد الماهية بل على الفرد المشترك قال وقولك ضربت زيدا مجاز فانك انما ضربت بعنه لا كله واعتراض عليه تلميذه عبد الله بن متوية بأن المتألم بالضرب كله لا بعنه وهو عيب لأنه انما التزم المجاز في لفظ الضرب لا في لفظ التألم والضرب امساس جسم بعنف والامساس حكم يرجع الى الأعضاء لا الى الجملة

ووقعنا وشرعية والمختار  
وقوع الفرعية منها  
لا الدينية . والمجاز لفظ  
مستعمل بوضع ثان لعلاقة  
فيجب سبق الوضع جزما  
لا الاستعمال في الأصح  
وهو واقع في الأصح  
ويعدل اليه لثقل الحقيقة  
أو يشاعتها أو جهلها أو  
بلاغته أو شهرته أو غير  
ذلك والأصح أنه ليس  
غالبا على الحقيقة

المدهى كما بينته في الحاشية (ولا) أى وأنه ليس (معتمدا) عليه (حيث تستحيل) الحقيقة بل لا بد من قرينة تدل له وخالف أبو حنيفة حيث قال فيمن قال لعبده الذى لا يولد مثله مثله هذا انى أنه يعتق عليه وان لم ينو العتق اللازم للنبوة صونا للسلام عن الالغاء قلنا لا ضرر ورة إلى تصحيحه بذلك وفارق هذا ما مر من أن الحقيقة إذا جهلت يعدل إلى المجاز بأن ذاك في الاستعمال وهذا في الحل وبأن ذلك بالنظر تعدد اللفظ واتحاد المعنى وهذا بالعكس أما إذا كان مثله يولد مثله فيعتق عليه اتفاقا ان لم يكن معروف النسب من غيره والا فذلك على الأصح مؤاخذه له باللازم وان لم يثبت المزموم (وهو) أى المجاز (والنقل) المعلوم من ذكر كل من الحقيقة الشرعية والعرفية (خلاف الأصل) الراجح فإذا احتمل لفظ معناه الحقيقي والمجازى أو المنقول عنه وإليه فالأصل جملة على الحقيقي لعدم الحاجة فيه إلى قرينة أو على المنقول عنه استحبابا للموضوع له أو لا مثله مارأيت أسدا وصلت أى حيوانا مفترسا ودعوت بخبر أى سلامة منه ويحتمل الرجل الشجاع والصلاة الشرعية (و) المجاز والنقل (أولى من الاشتراك) فإذا احتمل لفظ هو حقيقة في معنى أن يكون فى آخر حقيقة ومجازا أو حقيقة ومنقولا لجملة على المجاز أو المنقول أولى من جملة على الحقيقة المؤدى إلى الاشتراك لأن المجاز أغلب من المشترك والمنقول لا يمنع العمل به لافرا من قوله قبل النقل وبعده بخلاف المشترك لا يعمل به إلا بقرينة تعين أحد معنييه مثلا إلا إذا قبل بحمله عليهما فالأول كالنكاح حقيقة فى العقد مجاز فى الوطاء وقيل العكس وقيل مشترك بينهما فهو حقيقة فى أحدهما محتمل للحقيقة والمجاز فى الآخر والثانى كالزكاة حقيقة فى النماء أى الزيادة محتمل فيما يخرج من المال للحقيقة والنقل (والتخصيص أولى منهما) أى من المجاز والنقل فإذا احتمل الكلام تخصيصا ومجازا أو تخصيصا ونقل لجملة على التخصيص أولى أما الأول فلنعين الباقي من العام بعد التخصيص بخلاف المجاز قد لا يتعين بأن يتعدى ولا قرينة تعين وأما الثانى فلسلامة التخصيص من نسخ المعنى الأول بخلاف النقل فالأول كقوله تعالى - ولانا كلوا مما لم يذكر اسم الله عليه - فقال الحنفى أى عالم يتلفظ بالسلمة عند ذبحه وخص منه ناسيا مفتحلا ذبيحته وقال غيره أى عالم يذبح تعبيرا عن الذبح بما يقارنه غالبا من التسمية فلأنحل ذبيحة التعمد لتركه على الأول دون الثانى وفى الآية تأويل آخر ذكرته فى الحاشية والثانى كقوله تعالى وأحل الله البيع فقبل هو المبادلة مطلقا وخص منه الفاسد وقيل نقل شرعا إلى المستجمع لشروط الصحة وهما قولان للشافعى فما شك فى استجماعهما يحل ويصح على الأول لأن الأصل عدم فساده دون الثانى لأن الأصل عدم استجماعه لهما (والأصح أن الاضمار أولى من النقل) لسلامته من نسخ المعنى الأول وقيل عكسه لعدم احتياج النقل إلى قرينة كقوله تعالى - وحرم الربا - فقال الحنفى أخذه وهو الزيادة فى بيع درهم بدرهمين مثلا فإذا أسقطت صح البيع وارتفع الاثم وقال غيره نقل الربا شرعا إلى العقد فهو فاسد وان أسقطت الزيادة فى ذلك والاثم فيه باق وترجح هذا عندنا لأن النقل بل مرجح خاص وهو تنظير الربا بالبيع فى قوله تعالى حكاية عن الكفار - إنما البيع مثل الربا - فإنه ظاهر فى العقد كما أوضحته فى الحاشية وما ذكرته من الخلاف هو ما فى

والتألم أن ذلك الأساس اه فانظره (قوله كما بينته فى الحاشية) أى حيث قال فيها لا يخفى أن هذا لا يوفى بمدعى ابن جنى من أن المجاز غالب على الحقيقة لصدقه بمساواتهما فالأولى الاستدلال بالاستقراء أو بما استدل به الامام فى الحصول من أن قام زيد مفيد للمصدر وهو يشمل جميع أفراده لكن رده بأنه ركيك لأن المصدر لا يدل على أفراد الماهية اه بحروفه (قوله ذكرته فى الحاشية) أى حيث قال فيها والأنسب تأويل بعضهم بما ذكر اسم غير الله عليه أى مما ذبح للأصنام ونحوها ليطابق قوله تعالى فى الآية وأنه لفسق وقوله فى الآية الاخرى - أوفسقا أهل لغير الله به - اه بالحرف (قوله كما أوضحته فى الحاشية) حيث قال فيها فيقال فى ترجيح النقل على الاضمار مع أن الراجح عكسه رجح لا لكونه نقلا بل لرجح خاص وهو

ولا معتمدا حيث تستحيل وهو والنقل خلاف الأصل وأولى من الاشتراك والتخصيص أولى منهما والأصح أن الاضمار أولى من النقل

الأصل مع أنه لم يصرح فيه ولا فإيأتى أثره بترجيح لكن قال الزركشى والعراقى المعروف تقديم الاضمار (و) الأصح ( أن المجاز مساو للاضمار ) وقيل أولى منه لكثرة وقيل عكسه لأن قرينة الاضمار متصلة كقوله لعبد الذى يولد مثله لثله أو المشهور النسب من غيره هذا ابى أى عتق تعبيراً عن اللازم بالمزوم فيعتق أو مثل ابى فى الشفقة عليه فلا يعتق وتقدم ترجيح الأول وترجيحه للمجاز بل لأمر آخر هنا وهو تشويف الشارع إلى العتق على أن المختار فى الروضة أنه لا بد فى العتق من نية ويؤخذ مما مر من أن التخصيص أولى من المجاز الأولى من الاشتراك والمساوى للاضمار الأولى من النقل أن التخصيص أولى من الاشتراك والاضمار وأن الاضمار أولى من الاشتراك وأن المجاز أولى من النقل والكل صحيح ووجه الأخير سلامة المجاز من نسخ المعنى الأول بخلاف النقل وقد تقدم بهذه الأربعة العشرة التى ذكرناها فى تعارض ما يخل بالفهم أى اليقين لا الظن وقد أوضحت ذلك مع زيادة فى الحاشية ( ويكون ) المجاز من حيث العلاقة ( بشكل ) كالفرس لسورته المنقوشة ( وصفة ظاهرة ) كالأسد للرجل الشجاع دون الأنحر لظهور الشجاعة دون البخر فى الأسد المفترس ( واعتبار ما يكون ) فى المستقبل ( قطعاً ) نحو إنك ميت وإني ميتون ( أو ظناً ) كالخمر للعصير بخلاف ما يكون احتمالاً لمرجوحاً أو مساوياً كالحرارة للعبد لا يجوز إياها اعتبار ما كان كالعبد لمن عتق فتقدم فى الاشتقاق ( ومضادة ) كالغاية للبرية المهلكة ( ومجاورة ) كالراوية لظرف الماء المعروف تسمية له باسم ما يحمله من جل أو نحوه ( وزيادة ) قالوا نحو ليس كمثل شيء فالكاف زائدة والافهى بمعنى مثل فيكون له تعالى مثل وهو محال والقصد بهذا الكلام نفيه والتحقق أنها ليست زائدة كما بينته فى الحاشية ( ونقص ) نحو - واسئل القرية - أى أهلها فقد تجوز أى توسع بزيادة كلمة أو نقصها وإن لم يصدق على ذلك هذا المجاز السابق وقيل يصدق عليه حيث استعمل مثل المثل فى المثل والقرية فى أهلها وقيد المطرزي كون كل من الزيادة والنقص مجازاً بما إذا تغير به حكم وإلا فلا يكون مجازاً فلو قلت زيد منطلق وعمر ولم يكن حذف الخبر مجازاً لأن حكم الباقي لم يتغير وفى تسميته كلام من الزيادة والنقص مجازاً تجوز لأنه ليس مجازاً بل علاقة له ( وسبب لسبب ) نحو لا أميريد أى قدرة فهى بمعنى أثرها مسببة عن اليد لحصولها بها ( وكل لبعض ) نحو - يجعلون أصابعهم فى آذانهم - أى أناملهم ( ومتعلق ) بكسر اللام ( لمتعلق ) بفتحها نحو هذا خلق الله أى مخلوقه وهذه تسمى علاقة التعلق ( والعكوس ) للثلاثة الأخيرة أى مسبب لسببه كالموت للعرض الشديد لأنه سبب له عادة وبعض لكل نحو فلان ملك ألف رأس فتم ومتعلق بفتح اللام لمتعلق بكسرها نحو - بأبيكم المفتون - أى الفتنة

تنظير الربا بالبيع فى قوله تعالى حكاية عن الكفار - إنما البيع مثل الربا - فانه ظاهر فى العقد ولهذا رد عليهم بقوله تعالى - وأحل الله البيع وحرم الربا - وإنما يطابقه بحمل الربا فيه على العقد ومثل ذلك أيضاً يجرى فى تعارض التخصيص والمجاز الآتى فى قوله تعالى - ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه - بحروفه ( قوله العشرة التى ذكرناها الخ ) وقد نظمها بعضهم فى قوله :

تجوز مثل اضمار وبعدهما نقل تلاه اشتراط فهو يخلفه  
وأرجح الكل تخصيص وآخرها نسخ فما بعده قسم يخلفه

ويمكن جمعها بأوضح من ذلك بأن تذكر الخمسة على الترتيب ويؤخذ كل مع ما بعده فتلك عشرة كاملة وقد جمعها العلامة محمد الجوهري فقال :

وهاك مراتبا عشرة أخلت يقين الفهم حيث لذلك رسخ

فتخصيص مجاز ثم نقل كذا لك الاشتراك يليه نسخ

اه من لفظه ثم قال وإنما أسقط الاضمار استغناء عنه بالمجاز لأنه فى رتبته على الأصح كما تقدم اه

وأن المجاز مساو للاضمار  
ويكون بشكل وصفة  
ظاهرة واعتبار ما يكون  
قطعاً أو ظناً ومضادة  
ومجاورة وزيادة ونقص  
وسبب لسبب وكل لبعض  
ومتعلق لمتعلق والعكوس

(وما بالفعل على ما بالقوة) كالمسكر للخمر في الدن وما زيد على هذه العلاقات كإطلاق اللازم على الملزوم وعكسه يرجع إليها كأن يراد بالمجاورة مثلا كما قال التفناني ما يعم كون أحدهما في الآخر بالجزئية أو الحلول وكونهما في محل أو متلازمين في الوجود أو العقل أو الخيال وغير ذلك (والأصح أنه) أي المجاز أي مطلقه لا المعترف بما سر قد (يكون في الاسناد) ويسمى مجازا في التركيب ومجازا عقليا ومجازا حكيميا ومجازا في الاثبات واسنادا مجازا يسواء أكان الطرفان حقيقتين أم لا وذلك بأن يسند الشيء غير من هوله للملاسة بينهما كقوله تعالى وإذا تلئت عليهم آياته زادتهم إيمانا أسندت الزيادة وهي فعل الله تعالى إلى الآيات لكون الآيات المتلوة سببا لها عادة وقيل لا يكون المجاز في الاسناد بل المجاز فيما يذكّر منه إما في المسند أو في المسند إليه فمعنى زادتهم على الأول ازدادوا بها وعلى الثاني زادهم الله إطلاقا لآيات عليه تعالى لاسناد فعله إليها (و) الأصح أنه قد يكون في (المشتق) نحو ونادى أصحاب الجنة أي نادى وتابعوا ما تلوا الشياطين أي تتله وقيل لا يكون فيه إلا بالتبع المصدر أصله فان كان حقيقة فلا مجاز فيه قلنا الحصر منوع (و) الأصح أنه أعني المجاز في الافراد قد يكون في (الحرف) بالذات نحو فهل ترى لهم من باقية أي ما ترى وبالتبع لمعلقة ولا يكون إلا في الاستعارة نحو فالتقطه آل فرعون الآية شبه فيها ترتب العداوة والحزن على الالتقاط بترتب علته الغائية عليه وهي المحبة والتبني ثم استعمل في المشبه اللام الموضوع للدلالة على ترتب العلة الغائية التي هي المشبه به فطرت الاستعارة أصالة في العلة وعلى هذا القول البيانيون وقيل لا يكون فيه إلا بالتبع في التركيب لا في الافراد وعليه الامام الرازي وقيل لا يكون فيه إلا بالذات ولا بالتبع لأنه لا يفيد إلا بضمه إلى غيره فان ضم إلى ما ينبغي ضمه إليه فهو حقيقة أو إلى ما لا ينبغي ضمه إليه فمجاز مركب قلنا لانسل الشق الثاني بل الضم فيه قرينة مجاز الافراد كقوله تعالى ولأصلبكم في جذوع النخل أي عليها (لا) في (العلم) أي لا يكون المجاز فيه على الأصح لأنه ان كان مر تبجلا أي لم يسبق له وضع كسعاد أو منقولاً لغير مناسبة كفضل فواضح أو لمناسبة كمن سمي ابنه بمبارك لما ظنه فيه من البركة فلصحة الإطلاق عند زوالها ولأن العلم وضع للفرق بين الذوات فلو تجوز فيه بطل هذا الغرض وقيل يكون فيه ان لمع فيه الصفة كالحارث إذ لا يراد منه الصفة وقد كان قبل العلمية موضوعا لها وهذا خلاف في التسمية وعدمها أولى لأن وضع العلم شخصي ووضع المجاز نوعي ولأن العلم عند الأكثر لا حقيقة ولا مجاز وفيه كلام ذكرته في الحاشية أوائل مباحث الحقيقة والمجاز (و) الأصح (أنه يشترط سمع في نوعه) أي المجاز فلا يتجوز في نوع منه كالسبب السبب إلا إذا سمع من العرب صورة منه مثلا وقيل لا يشترط ذلك بل يكفي بالعلاقة التي نظروا إليها في السماع في نوع لصحة التجوز في عكسه مثلا وخرج بنوعه شخصه فلا يشترط السماع فيه إجماعا بأن لا يستعمل إلا في الصور التي استعملته العرب فيها (ويعرف) المجاز أي معناه أو لفظه (ببقادر غيره) منه إلى الفهم (لولا القرينة) بخلاف الحقيقة فانها تعرف بالتبادر بلا قرينة (وصحة النفي) للمعنى الحقيقي في الواقع كافي قولك للبليد هذا حمار فانه يصح نفي الحمار عنه (وعدم لزوم الاطراد) فيما يدل عليه بأن لا يطرد كافي واسئل القرية أي أهلها ولا يقال واسئل البساط أي أهله أو يطرد لازوما كافي الأسد للرجل الشجاع فيصح في جميع جزئياته من غير لزوم لجواز أن يعبر في بعضها بالحقيقة بخلاف المعنى الحقيقي فيلزم المراد ما يدل عليه من الحقيقة في جميع جزئياته لا تنفاه التعبير الحقيقي بغيرها (وجعه) أي جمع اللفظ الدال عليه (على خلاف) صيغة (جمع الحقيقة) كالأمر بمعنى الفعل مجازا يجمع على أمور بخلافه بمعنى القول حقيقة فيجمع على أوامر كذا في الأصل وغيره وفيه اعتراض بينته في الحاشية (والترام تقييده) أي اللفظ الدال عليه كجناح الذل أي لين الجانب ونار الحرب أي شدتها بخلاف المشترك من الحقيقة فانه يقيد من غير الترام كالعين الجارية وظاهر ذلك أن إطلاق الجناح على لين الجانب والنار على الشدة مجاز افراد وأن

وما بالفعل على ما بالقوة  
والأصح أنه يكون في  
الاسناد والمشتق والحرف  
لا العلم وأنه يشترط سمع في  
نوعه ويعرف ببقادر غيره  
لولا القرينة وصحة النفي  
وعدم لزوم الاطراد وجمعه  
على خلاف جمع الحقيقة  
والترام تقييده

الإضافة فيهما قرينة له وأن التزامها علامة تميزه عن الحقيقة والظاهر أنه استعارة تخيلية كأظفار  
 المنية كما بينته في الحاشية (وتوقفه) في إطلاق اللفظ عليه (على المسمى الآخر) الحقيقي ويسمى هذا  
 بالمشاكلة وهي التعبير عن الشيء بلفظ غيره لوقوعه في محبة تحقيقا نحو ومكروا ومكر الله أي جازاهم  
 على مكروهم حيث تواطوا على قتل عيسى عليه الصلاة والسلام أو تقديرا نحو أفأمنوا مكر الله  
 فأطلق المكر على المجازاة على مكروهم متوقف على وجوده تحقيقا أو تقديرا (والإطلاق) للفظ (على  
 المستحيل) نحو واسئل القرية فأطلق المسئول عليها مستحيل لأنها الأبنية المجتمعة وأما المسئول أهلها .  
**(مسئلة : العرب)** بتشديد الراء ( لفظ غير علم استعملته العرب فيما) أي في معنى (وضع له في غير  
 لغتهم) خرج به الحقيقة والمجاز العربيان فإن كلاهما استعملته العرب فيما وضع له في لغتهم (والأصح  
 أنه) أي العرب (ليس في القرآن) وإلا لاشتمل على غير عربي فلا يكون كاه عربيا وقد قال تعالى  
 - إنا أنزلناه قرآنا عربيا - وقيل إنه فيه كاستبرق فارسية للديباج الفليظ وقسطاس رومية لليزان  
 ومشكاة هندية أو حبشية للسكوة التي لا تنفذ . قلنا هذه الألفاظ ونحوها اتفق فيها لغة العرب ولغة  
 غيرهم كالصابون والتور وأما العلم الأعجمي الذي استعملته العرب كإبراهيم وإسماعيل وعزرائيل فلا يسمى  
 معربا بل هو من توافق اللغتين مطلقا أو أعجمي محض إن وقع في غير القرآن فقط وإعماض من  
 الصرف على الأول لأصالة وضعه في الجملة وهذا ما مشى عليه الأصل هنا وكلامه في شرح المختصر  
 يقتضى أنه يسمى معربا وبما قررته علم أن العرب أعجمي الأصل وقيل إن العرب واسطة بين  
 الأعجمي والعربي ويشبه أن لا خلاف بأن يقال الأول نظر إلى أصله والثاني إلى حاله الراهنة .  
**(مسئلة : اللفظ)** المستعمل في معنى إما (حقيقة) فقط كالأسد للحيوان المفترس (أو مجاز) فقط  
 كالأسد للرجل الشجاع (أوهما) أي حقيقة أو مجاز (باعتبارين) كأن وضع لغة لمعنى عام ثم خصه الشرع  
 أو العرف العام أو الخاص بنوع منه كالصوم في اللغة للامساك خصه الشرع بالامساك المعروف والدابة  
 في اللغة لكل ما يدب على الأرض خصها العرف العام بذات الخوافر والخاص كأهل العراق بالفرس  
 فاستعماله بالعام حقيقة لغوية مجاز شرعي أو عرفي وفي الخاص بالعكس ويمتنع كونه حقيقة ومجازا  
 باعتبار واحد للتناقض بين الوضع أولا وثانيا (وهما) أي الحقيقة والمجاز (منتفیان) عن اللفظ (قبل  
 الاستعمال) لأنه مأخوذ في أحدهما فإذا اتقى انتفيا (ثم هو) أي اللفظ (محمول على عرف المخاطب) بكسر  
 الطاء الشارع أو أهل العرف أو اللغة (ففي) خطاب (الشرع) المحمول عليه المعنى (الشرعي) لأنه عرف  
 الشرع لأن النبي صلى الله عليه وسلم بعث لبيان الشرعيات وإذا لم يكن معنى شرعي أو كان وصرف عنه  
 صارف (ف) المحمول عليه المعنى (العرفي) العام أي الذي يتعارفه جميع الناس أو الخاص بقوم لأن الظاهر  
 إرادته لتبادره إلى الأذهان (ف) إذا لم يكن معنى عرفي أو كان وصرف عنه صارف فالمحمول عليه  
 المعنى (اللغوي في الأصح) لتعيينه حينئذ فلم أن ماله مع المعنى الشرعي معنى عرفي أو معنى لغوي  
 أوهما يحمل أولا على الشرعي وأن ماله معنى عرفي ومعنى لغوي يحمل أولا على العرفي وقيل فيأله  
 معنى شرعي ومعنى لغوي محمله في الإثبات الشرعي وفق ماص وفي النهي قبل اللفظ مجمل إذ لا يمكن محله على  
 الشرعي لوجود النهي ولا على اللغوي لأن النبي بعث لبيان الشرعيات وقيل محمله اللغوي لتعذر الشرعي  
 بالنهي قلنا المراد بالشرعي ما يسمى شرعا بذلك الاسم محيحا كان أو فاسدا يقال صوم صحيح وصوم  
 فاسد (والأصح أنه إذا تعارض) في عرف (مجاز راجع وحقيقة مرجوحة) بأن غلب استعماله عليها  
 (تساويا) لرجحان كل منهما من وجه وقيل الحقيقة أولى بالحمل لأصالتها وقيل المجاز أولى لغلبته فلو  
 حلف لا يشرب من هذا النهر ولم ينوشنا فالحقيقة المتعاهدة الكرع منه فيه والمجاز الغالب الشرب بما

وتوقفه على المسمى الآخر  
 والإطلاق على المستحيل  
**(مسئلة)**

العرب لفظ غير علم  
 استعملته العرب فيما وضع  
 له في غير لغتهم والأصح  
 أنه ليس في القرآن .  
**(مسئلة)**

اللفظ حقيقة أو مجاز أوهما  
 باعتبارين وهما منتفیان  
 قبل الاستعمال ثم هو  
 محمول على عرف المخاطب  
 ففي الشرع الشرعي فالعرفي  
 فاللغوي في الأصح  
 والأصح أنه إذا تعارض  
 مجاز راجع وحقيقة  
 مرجوحة تساويا

يعرف به منه كفاء حث بكل منهما على الأول كما جزم به في الروضة كأصلها إعمالا للفظ في حقيقته  
ومجازه وبالكسر دون الشرب مما يعترف به على الثاني وبالعكس على الثالث فتعيرى بالتساوي أولى من  
تعيرم بالمجمل المقتضى أنه لا يحنث بواحد منهما على الأول فان هجرت الحقيقة قديم المجاز اتفاقا كن  
حلف لا يأتى كل من هذه النغلة فيحنث بقرها دون خشبها حيث لانية وان تساويا قدمت الحقيقة اتفاقا  
كما لو كانت غالبا (و) الأصح (أن ثبوت حكم) بدليل كالأجاء (يمكن كونه) أى الحكم (مرادا من  
خطاب) له حقيقة ومجاز (لكن) الخطاب في ذلك المراد يكون (مجازا لا يدل) ذلك الثبوت (على أنه)  
أى الحكم هو (المراد منه) أى من الخطاب (فيبقى الخطاب على حقيقته) لعدم الصارف عنها وقال جماعة  
إنه يدل عليه فلا يبقى الخطاب على حقيقته إذ لم يظهر مستند للحكم الثابت غيره مثله وجوب التيمم على  
الجماع الفاقد للماء إجماعا يمكن كونه مرادا من آية أو لامستم النساء على وجه المجاز في الملامسة لأنها  
حقيقة في الجنس باليد مجاز في الجماع فقالوا المراد الجماع فتكون الآية مستند الاجماع إذ لم يستند غيرها وإلا  
لذكر فلا تدل على أن المس ينقض الوضوء قلنا يجوز أن يكون المستند غيرها واستغنى عن ذكره بذكر  
الاجماع فالس فيها على حقيقته فتدل على نقض الوضوء وان قامت قرينة في الآية على إرادة الجماع أيضا فتدل  
على مسألة الاجماع أيضا كما قال به الشافعي فيها بناء على الأصح أنه يصح أن يراد باللفظ حقيقته ومجازه معا  
(مسئلة : اللفظ ان استعمال في معناه الحقيقي) لآلذاته بل (للاتتقال) منه (الى لازمة) فهو (كناية)  
نحو زيد طويل للنجد مرادا به طويل القامة إذ طولها لازم لطول النجد أى حائل السيف قال في  
التلويح فيصح الكلام وان لم يكن له نجاد بل وان استحال المعنى الحقيقي كما في قوله تعالى - والسموات  
مطويات بيمينه - وقوله - الرحمن على العرش استوى - وخرج باستعماله في معناه الحقيقي المجاز وما بعده  
الحقيقة الصريحة والتعريض (فهى) أى الكناية (حقيقة) غير صريحة كما أشعر به كلام صاحب  
التلخيص وصرح به السكاكي وغيره ومنهم السعد التفتازانى والفرق بينهما وبين الجمع بين الحقيقة والمجاز  
أن المعنى الحقيقي فيها لم يرد لذاته كما مر وفي الجمع المذكور أريد لذاته نعم قد يراد المعنى الحقيقي لذاته فيها عند  
السكاكي كقولك آذنتي فستعرف وأنت تريد مخاطب وغيره من المؤذن لأن ذلك كلام دال على معنى  
يقصده تهديد المخاطب بسبب الإذناء ويلزم منه تهديد كل مؤذ وقد أراد به تهديدهما فيه أراد المعنى  
الحقيقي لذاته فيها فالفرق بينهما وبين الجمع بين الحقيقة والمجاز أن المعنى الحقيقي فيها أريد لذاته وللاتتقال وفي  
الجمع المذكور لم يرد للاتتقال ولا حاجة لقول الأصل فإن لم يرد المعنى الخ للعلم به من تعريف المجاز فيأمر (أو)  
استعمل في معناه (مطلقا) أى الحقيقي والمجازى والكنائى (التلويح بغير معناه) هو (تعريض) كما في قوله  
تعالى حكاية عن الخليل عليه الصلاة والسلام بل فعله كبيرهم هذا نسب الفعل الى كبير الأصنام المتخذة آلهة  
كأنه غضب أن تعبد الصنار معه والقصد بذلك التلويح لقومه العابدن لها بأنها لا تصلح أن تكون آلهة لأنهم  
إذا نظروا بعقولهم علموا عجز كبيرها عن ذلك الفعل أى كسر صغارها فضلا عن غيره والاله لا يكون عاجزا  
وسمى ذلك تعريضا لفهم المعنى من عرض اللفظ أى جانبه (فهو) أى التعريض ثلاثة أقسام (حقيقة) ومجاز  
وكنائية) كما صرح بها السكاكي والأصل جرى على أنه حقيقة أبدا وما ذكر من أنه حقيقة ومجاز وكنائية  
هو بالنسبة للمعنى الحقيقي أو المجازى أو الكنائى أما بالنسبة للمعنى التعريضى فلم يفده اللفظ وإنما أفاده سياق  
الكلام وتعريف الكناية والتعريض بما ذكرنا أخذ من البيانين وهما مقابلان للصريح وأما عند  
الأصوليين والفقهاء فالكنائية ما احتمل المراد وغيره كانت خلية في الطلاق والتعريض ما ليس صريحا  
ولا كناية كقولهم في باب القذف بإبن الحلال وفائدة تسمية الكناية حقيقة والتعريض حقيقة ومجازا  
مع علمهما من تعريض الحقيقة والمجاز دفع توهم أنهما لا يسميان بذلك مع أن بعضهم خالف في الكناية .

وأن ثبوت حكم يمكن كونه  
مرادا من خطاب لكن  
مجازا لا يدل على أنه  
المراد منه فيبقى الخطاب  
على حقيقته .

(مسئلة)

اللفظ ان استعمال في معناه  
الحقيقي للاتتقال الى لازمه  
فكنائية فهى حقيقة أو  
مطلقا للتلويح بغير معناه  
فتعريض فهو حقيقة  
ومجاز وكنائية



## ﴿ الحروف ﴾

أى هذا مبحث الحروف التى يحتاج الفقيه الى معرفة مآنها وذكر معها أسماء فى التعبير بها تغليب  
للاكثر على المشهور أحدها (اذن) من نواصب المضارع (للجواب والجزاء قيل دائما وقيل  
غالبا) وقد تمحض للجواب فاذا قلت لمن قال أزورك اذن أكرمك فقد أجبت وجعلت أكرامك  
له جزاء لزيارته أى ان زرتنى أكرمك واذا قلت لمن قال أحبك اذن أصدقك فقد أجبت فقط  
على القول الثانى ومدخول اذن فيه مرفوع لا تنفاه استقباله المشترط فى نفسها ويتكلف الأول فى  
جعل هذا مثلا للجزاء أيضا أى ان كنت قلت ذلك حقيقة صدقتك وسيأتى عدها من مسالك  
اللغة لأن الشرط علة للجزاء (و) الثانى (إن) بكسر الهمزة وسكون النون (للشرط) وهو تعليق أمر  
على آخر نحو إن ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف (وللنفي) نحو إن الكافرون إلا فى غرور إن أردنا إلا  
الحسنى أى ما (وللتوكيد) وهى الزائدة نحو ما ان زيد قائم ما ان رأيت زيدا (و) الثالث (أو) من  
حروف العطف (للك) من المتكلم نحو قالوا ليثما يوما أو بعض يوم ونحو ما أدري أسلم أو ودع وقول  
الحريرى انها فيه للتقريب رده ابن هشام كما بينته فى الحاشية (وللايهام) على السامع نحو أناها أمرنا  
ليلا أونهارا (وللتخيير) بين المتعاطفين سواء امتنع الجمع بينهما نحو خذ من مالى درهما أو دينارا أم جاز  
نحو جالس العلماء أو الزهاد وقصر ابن مالك وغيره التخيير على الأول وسما الثانى بالاباحة وقال  
الزركشى الظاهر أنهم قسم واحد لأن حقيقة الاباحة للتخيير وانما امتنع فى خذ درهما أو دينارا للقرينة  
العرفية لا من مدلول اللفظ كما أن الجمع بين العلماء والزهاد وصف كمال لا نقص (ولمطلق الجمع) كالواو ونحو:  
وقد زعمت ليلى بأنى فاجر لنفسى تقاها أو عليها فجورها

## ﴿ الحروف ﴾

اذن للجواب والجزاء قيل  
دائما وقيل غالبا . وان  
للشرط وللنفي وللتوكيد .  
وأول للشك والايهام  
وللتخيير ولمطلق الجمع  
وللتقسيم وبمعنى الى  
وللاضراب . وأى بالفتح  
والتخفيف للتفسير ولنداء  
البعيد فى الأصح  
وبالقشديد للشرط  
وللاستفهام موصولة ودالة  
على كمال ووصلة لنداء  
ما فيه آل

أى وعليها (وللتقسيم) نحو الكلمة اسم أو فعل أو حرف أى مقسمة الى الثلاثة تقسيم الكلى الى  
جزئياته فتصدق على كل منها ونحو السكنجيين خلّ أوماء أو عسل تقسيمه الى الثلاثة تقسيم الكل  
الى أجزائه فلا يصدق على كل منها (وبمعنى الى) المساوية لاء لا فتصعب المضارع بأن مضمره نحو  
لأزمنك أو تقضينى حقى أى الى أن تقضيه (وللاضراب) كبل نحو وأرسلناه الى مائة ألف أو يزيدون  
أى بل يزidon أخبر عنهم أولا بأنهم مائة ألف نظرا لغلط الناس مع علمه تعالى بأنهم يزidon  
عليها ثم أخبر عنهم ثانيا بأنهم يزidon نظرا للواقع ضاربا عن غلط الناس وما ذكر من أن أو  
للمذكورات هو مذهب المتأخرين وأمامذهب المتقدمين فهى لأحد الشئيين أو الأشياء وغيره انما  
يفهم بالقرائن وقال ابن هشام والسعد التفتازانى انه التحقيق (و) الرابع (أى بالفتح) للهمزة  
(والتخفيف) لياء (للتفسير) اما بغير نحو عندى عسجد أى ذهب وهو بدل أو عطف بيان أو بجملة نحو:

وترمينى بالطرف أى أنت مذهب وتقلينى لكن إياك لا أقلى

فأنت مذهب تفسير لما قبله إذ معناه تنظرين الى نظر مغضب ولا يكون ذلك إلا عن ذنب واسم لكن  
ضمير الشأن وخبرها الجملة بعده وقدم مفعول أقلى للاختصاص أى لا أتركك بخلاف غيرك (ولنداء  
البعيد) حسا أو حكا (فى الأصح) فان نودى بها القريب لمجاز وقيل هى لنداء القريب نحو أى رب  
وهو قريب قال تعالى فاقى قريب وقيل لنداء المتوسط والترجيح من زيادنى (و) الخامس أى بالفتح  
(والتشديد) اسم (للشرط) نحو أيما الأجلين قضيت فلا عدوان على (وللاستفهام) نحو أيكم زادته  
هذه إيماننا وتأتى (موصولة) نحو لنزع من كل شيعة أيهم أشد أى الذى هو أشد (ودالة على كمال)  
بأن تكون صفة لشكرة أو حالا من معرفة نحو صررت برجل أى رجل أى كامل فى صفات الرجولية  
وصررت بزيد أى رجل أى كاملا فى صفات الرجولية (ووصلة لنداء ما فيه آل) نحو يا أيها الإنسان أما إى

بالكسر وسكون الياء خرف جواب بمعنى نعم ولا يجاب بها إلا مع القسم نحو ويستبئوك أحق هو قل إى وربى وتركت لقلة احتياج الفقيه إليها (و) السادس (إذ) اسم (الماضى ظرفا) وهو الغالب نحو فقد نصره الله إذ أخرجه الذين كفروا أى وقت أخرجهم له (ومفعولا به) على قول الأخفش وغيره أنها تخرج عن الظرفية نحو - واذكروا إذ كنتم قليلا فكثركم - أى اذكروا حالكم هذه (وبدلا منه) أى من المفعول به نحو اذكروا نعمة الله عليكم إذ جعل فيكم أنبياء الآية أى اذكروا النعمة التى هى الجعل المذكور (ومضافا إليها اسم زمان) نحو ربنا لاترغ قلوبنا بعد إذ هديتنا ونحو يومئذ (وكذا للمستقبل) ظرفا فى الأصح نحو - فسوف يعلمون إذا اغلال فى أعناقهم - وقيل ليست للمستقبل واستعمالها فيه فى هذه الآية لتحقق وقوعه كالماضى مثل أتى أمر الله (وللتعليل حرفا) فى الأصح كلام التعليل وقيل ظرفا بمعنى وقت والتعليل مستفاد من قوة الكلام نحو ضربت العبد إذ أساء أى لاسأته أو وقت اسأته وظاهر أن الاساءة علة للضرب (وللمفاجأة) بأن يكون بعد بينا أو بيننا (كذلك) أى حرفا (فى الأصح) وقيل ظرف مكان وقيل ظرف زمان نحو بينا أو بيننا أنا واقف إذ جاء زيد أى فاجأ بحجته وقوفى أو مكانه أو زمانه وقيل ليست للمفاجأة وهى فى ذلك ونحوه زائدة للاغتناء عنها كما تركها منه كثير من العرب فقولى فى الأصح راجع الى الثلاثة قبله وتصحيح الحرفية فى الثانية مع ذكرها فى الأخيرة بقولى كذلك من زيارتى ومعنى المفاجأة كما قال ابن الحاجب حضور الشيء معك فى وصف من أو صافك الفعلية (و) السابع (إذا للمفاجأة) بأن تكون بين الجملتين نائيهما اسمية (حرفا فى الأصح) لأن المفاجأة معنى من المعانى كالاستفهام والنفي والأصل فيها أن تؤدى بالحروف وقيل ظرف مكان وقيل ظرف زمان نحو خرجت فاذا زيد واقف أى فاجأ وقوفه خروجى أو مكانه أو زمانه وهل الفاء فيها زائدة لازمة أو عاطفة أو سببية محضة أقوال (والمستقبل ظرفا مضمنا معنى الشرط غالبا والماضى والحال نادرا والباء للصاق حقيقة ومجازا وللتعديدية والسببية والمصاحبة والظرفية والبدلية والمقابلة والمجاورة والاستعلاء وللقسم وللغاية وللتوكيد

وإذ للماضى ظرفا مفعولا به وبدلا منه ومضافا إليها اسم زمان وكذا للمستقبل وللتعليل حرفا والمفاجأة كذلك فى الأصح . وإذا للمفاجأة حرفا فى الأصح والمستقبل ظرفا مضمنا معنى الشرط غالبا والماضى والحال نادرا والباء للصاق حقيقة ومجازا وللتعديدية والسببية والمصاحبة والظرفية والبدلية والمقابلة والمجاورة والاستعلاء وللقسم وللغاية وللتوكيد

الله بكاف عبده (وكذا للتبعض) كن (في الأصح) نحو عينا يشرب بها عباد الله أى منها وقيل لبست له ويشرب في الآية بمعنى يروى أو يلند مجازا والباء سببية (و) التاسع (بل للعطف باضراب) أى معه بأن ولها مفرد واء أوليت موجبا أم غيره ففي الموجب نحو جاء زيد بل عمرو واضرب زيدا بل عمرا انتقل حكم المعطوف عليه فيصير كأنه مسكوت عنه إلى المعطوف وفي غيره نحو ما جاء زيد بل عمرو ولا تضرب زيدا بل عمرا تقرر حكم المعطوف عليه وتجعل ضده للمعطوف (وللاضراب فقط) أى دون العطف بأن ولها جملة وقولى باضراب مع فقط من زيادتي وبهما علم أن الاضراب أهم من العطف لامباين له بخلاف كلام الأصل . والحاصل أن بل للعطف والاضراب ان ولها مفرد وللاضراب فقط ان ولها جملة وهى فيه حرف ابتداء لعاطفة عند الجمهور والاضراب بهذا المعنى (اما للابطال) لما وليته نحو يقولون به جنة بل جاءهم بالحق فالحق بالحق لا جنون به (أو للانتقال من غرض إلى آخر) نحو ولدينا كتاب ينطق بالحق الآية فما قبل بل فيها على حاله (و) العاشر (بيد) اسم ملازم للنصب والاضافة إلى أن وصلتها (بمعنى غير) نحو انه كثير المال بيد أنه بخيل (و بمعنى من أجل ومنه) خبر أنا أفصح من نطق بالصاد (بيد أى من قریش في الأصح) أى الذين هم أفصح من نطق بها وأنا أفصحهم وخصها بالذكر لعسرها على غير العرب والمعنى أنا أفصح العرب وقيل ان بيد فيه بمعنى غير وأنه من تأكيد المدح بما يشبه النعم وقولى في الأصح من زيادتي (و) الحادى عشر (ثم حرف عطف للتشريك) في الاعراب والحكم (والمهلة والترتيب) المعنوى والذكرى (في الأصح) تقول جاء زيد ثم عمرو إذا شارك زيدا في المحبة وتراخى بحبيته عن محبته وقيل قد تكون زائدة فلا تكون عاطفة فلا تكون لشيء من ذلك كقوله تعالى - حتى إذا ضاقت عليهم الأرض بما رحبت وضاقت عليهم أنفسهم وظنوا أن لا ملجأ من الله إلا إليه ثم تاب عليهم فانها زائدة لأن مدخولها جواب إذا وقيل لا تفيد المهلة لقول الشاعر :

كعجز الردينى تحت البهاج جرى في الأنابيب ثم اضطرب

إذ اضطراب الريح يعقب جرى الهز في الأنابيب وقيل لا تفيد الترتيب لقوله تعالى فالينا مرجعهم ثم الله شهيد على ما يفعلون إذ شهادة الله متقدمة على المرجع وأجيب عن الأول بأن إذا فيه لمجرد الظرف وبأن جوابها مقدر أى تاب عليهم ثم تاب عليهم تأكيد أو معناه استدام التوبة ومعنى المقدر أنشأها وعن الثانى بأنه توسع في ثم بايقاعها فيه موقع الفاء وعن الثالث بأنها استعملت فيه للترتيب الاخبارى وبأنه توسع فيها بايقاعها فيه موقع الواو (و) الثانى عشر (حتى لانتها الغاية غالبا) وهى حيفئذ إما جارة لاسم صريح نحو سلام هى حتى مطلع الفجر أو مؤول من أن والفعل نحو لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع إلينا موسى أى إلى رجوعه وأما عاطفة لرفع أو دنى نحو مات الناس حتى الأنبياء وقدم الحجاج حتى المشاة وإما ابتدائية بأن يستأنف بعدها جملة إما اسمية نحو :

فما زالت القتلى تمج دماءها بدجلة حتى ماء دجلة أشكل

أو فعلية نحو مرض فلان حتى لا يرجونه (وللاستثناء نادرا) نحو :

ليس العطاء من الفضول سماحة حتى تجود وما لديك قليل

أى إلا أن تجود وهو استثناء منقطع (وللتعليل) نحو أسلم حتى تدخل الجنة أى لتدخلها (و) الثالث عشر (رب حرف في الأصح) هذا من زيادتي وقيل اسم وعلى الوجهين ترد (للتكثير) نحو رب ما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين إذ يكثر منهم معنى ذلك يوم القيامة إذا غابوا حالهم وحال المسلمين (وللتقليل) كقوله (قوله الآية) أى وهم لا يظلمون بل قلوبهم في غمرة من هذا ولهم أعمال من دون ذلك هم لها عاملون اه

وكذا للتبعض في الأصح . وبل للعطف باضراب والاضراب فقط اما للابطال أو للانتقال من غرض إلى آخر . وبيد بمعنى غير وبمعنى من أجل ومنه بيد أى من قریش في الأصح . وثم حرف عطف للتشريك والمهلة والترتيب في الأصح وحتى لانتها الغاية غالبا والاستثناء نادرا وللتعليل . ورب حرف في الأصح للتكثير وللتقليل

الأرب مولود وليس له أب وذى ولد لم يلهه أبوان

أراد عيسى وآدم عليهما الصلاة والسلام واختار ابن مالك أن ورودها للتكثير أكثر (ولا تختص بأحدهما في الأصح) وقيل تختص بالتكثير فلم يعتد قائله بهذا البيت ونحوه . وقيل تختص بالتقليل وقرره قائله في الآية بأن الكفار تدهشهم أحوال يوم القيامة فلا يفقهون حتى يخفوا ذلك إلا في أحيان قليلة . وقيل انها حرف اثبات لم يوضع لتكثير ولا تقليل وانما يستفاد ذلك من القرآن واختاره أبو حيان (و) الرابع عشر (على الأصح أنها قد ترد) بقلة (اسما بمعنى فوق) بأن تدخل عليها من نحو غدوت من على السطح أى من فوقه (و) ترد بكثرة (حرفا للعلو) حسا نحو - كل من عليها فان - أو معنى نحو - فضلنا بعضهم على بعض - وأما على في نحو توكلت على الله فجعلها الرضى من العلو المجازى (وللمصاحبة) كعم نحو - وآتى المال على حبه - أى مع حبه (والمجازوة) كعم نحو رضىت عليه أى عنه (وللتعليل) نحو - ولتكبروا الله على ما هداكم - أى لهدايته إياكم (وللظرفية) كفى نحو - ودخل المدينة على حين غفلة من أهلها - أى في وقت غفلتهم ونحو - ماتوا الشياطين على ملك سليمان أى في زمن ملكه ونحو اعتكفت على المسجد أى فيه (وللاستدراك) كالكن نحو فلان لا يدخل الجنة لسوء فعله على أنه لا يأس من رحمة الله أى لكنه (والتوكيد) كخبر لا أحلف على يمين أى يميننا (و بمعنى الباء) نحو - حقيق على أن لا أقول - (و) بمعنى (من) نحو - إذا أكتلوا على الناس يستوفون - وهذان من زيادتي . وقيل هى اسم أبدا لدخول حرف الجر عليها . وقيل هى حرف أبدا ولا مانع من دخول حرف جر على آخر في اللفظ بأن يقدر له مجرور محذوف (أما على علو ففعل) نحو - إن فرعون علا في الأرض ولما بعضهم على بعض - فقد استكمل على في الأصح أقسام الكلمة (و) الخامس عشر (الفاء العاطفة للترتيب) المعنوى والذكري (وللتعقيب) فى كل شىء بحسبه تقول قام زيد فعمرو إذا أعقب قيامه قيام زيد ودخلت البصرة فالكوفة إذا لم يقيم بالبصرة ولا بينهما وتزوج فلان فولدله إذا لم يكن بين التزوج والولادة الامدة الجل مع لحظة الوطء ومقدمته والترتيب الذكري أن يكون ما بعد الفاء مرتبا في الذكر دون المعنى على ما قبلها سواء أكان تفصيلا له نحو إنا أنشأناهم إنشاء الآية أم لا نحو - وكمن قرية أهلكنها فجاءها بأسا يأتاها وهم قائلون - ويسمى الترتيب الاخبارى (وللسببية) ويلزمها التعقيب نحو - فوكزه موسى ففضى عليه - فخرج بالعاطفة الرابطة للجواب فقد يتراخى عن الشرط نحو ان يسلم فلان فهو يدخل الجنة وقد لا ينسب عن الشرط نظرا للظاهر نحو - إن تعذبهم فانهم عبادك - (و) السادس عشر (في للظرفية) نحو - واذكروا الله في أيام معدودات - وأتم ما كفون في المساجد (وللمصاحبة) نحو - قال ادخلوا فى أم - أى معهم (وللتعليل) نحو - لمسكم فيما أفضم فيه - أى لأجل ما (و للعلو) نحو - لأصلبكم في جذوع النخل - أى عليها قاله الكوفيون وابن مالك وأنكره غيرهم وجعلها الزمخشري وغيره للظرفية المجازية بجعل الجذع ظرفا للمصاوب لتمكنه عليه تمكن المظروف من الظرف (والتوكيد) نحو - وقال اركبوا فيها - وأصله اركبوها (وللتعويض) عن أخرى محذوفة نحو ضربت فيمن رغب وأصله ضربت من رغب في

ولا تختص بأحدهما في الأصح . وعلى الأصح أنها قد ترد اسما بمعنى فوق وحرفا للعلو والمصاحبة والمجازوة وللتعليل وللظرفية وللاستدراك وللتوكيد وبمعنى الباء ومن . أما على علو ففعل والفاء العاطفة للترتيب وللتعقيب وللسببية . وفي للظرفية والمصاحبة وللتعليل وللعلو وللتوكيد وللتعويض

(قوله ضربت الخ) عدل عن تمثيل شيخه في شرح الأصل بزهد لما قاله في حاشيته من أن الظاهر أن مفعول زهدت في مثل ما قاله منصوب بترزع الخافض فظنه متعديا والا فاعلوم أن زهدا انما يتعدى بنى . وقد مثل ابن هشام بضربت فيمن رغب قال أصله من رغب في هذا ان جعل زهد بثلاث الهاء كما في القاموس ضد الرغب فان جعل بفتحها بمعنى حذر وحرص كان متعديا فيصح التمثيل به اه شيخنا العلامة محمد الجوهري فظهر بذلك وجه عدوله عن تمثيل أصله والله أعلم .

(و بمعنى الباء) نحو جعل لكم من أنفسكم أزواجا ومن الأنعام أزواجا يذروكم فيه أى يخلقكم بمعنى يكثركم بسبب هذا الجعل بالتولد وجعلها الزمخشري في هذه الآية للظرفية المجازية مثل ولكم في القصاص حياة (و) بمعنى (إلى) نحو فردوا أيديهم في أفواههم أى إليها ليعضوا عليها من شدة الغيظ (و) بمعنى (من) نحو هذا ذراع في الثوب أى منه يعنى فلا يعيبه لقلته (و) السابع عشر (كى للتعليل) فينصب المضارع بأن مضمرة نحو جئت كى أنظرك أى لأن أنظرك (و بمعنى أن الصدرية) بأن تدخل عليها اللام نحو جئت لكى تكرمنى أى لأن تكرمنى (و) الثامن عشر (كل اسم لاستغراق أفراد المضاف إليه) (المنكر) نحو كل نفس ذائقة الموت كل حزب بما لديهم فرحون (و) لاستغراق أفراد المضاف إليه (المعرف المجموع) نحو كل العبيد جاءوا كل الدرام صرف (و) لاستغراق (أجزاء) المضاف إليه (المعرف المفرد) نحو كل زيد أو الرجل حسن أى كل أجزائه (و) التاسع عشر (اللام) بقيد زدته بقولى (الجارة) وهى مكسورة مع كل ظاهر نحو لزيد اللام المستثناة فتفتح نحو يالله ومفتوحة مع كل مضمرة نحو لنا الإمع ياء المتكلم فمكسورة (للتعليل) نحو وأزلنا إليك الذكرتين للناس أى لأجل أن تبين لهم (وللاستحقاق) نحو النار للكافرين أى عذابها مستحق لهم (وللاختصاص) نحو الجنة للمؤمنين أى نعيمها مختص بهم (وللملك) نحو لله ما فى السموات وما فى الأرض والمال لزيد (وللصيرورة) أى العاقبة نحو فالنقطة آل فرعون ليكون لهم عدواً وخرنا فهذا عاقبة التقاطهم له لاعتله إذ هى تبنيه (وللتمليك) نحو وهبت له ثوبا أى ملكته إياه (وشبهه) أى التملك نحو والله جعل لكم من أنفسكم أزواجا وجعل لكم من أزواجكم بنين وحفدة (ولتوكيد النفي) نحو وما كان الله ليعذبهم وأنت فيهم فهمى فى هذا ونحوه لتوكيد نفي الخبر الداخلة عليه المنصوب فيه للمضارع بأن مضمرة (وللتعدي) نحو ما أضرب زيدا لعمره فضرب صار بقصد التعجب به لازما يتعدى الى فاعله بالهمزة والى مفعوله باللام (وللتوكيد) وهى الزائدة كأن تأتى لتقوية عامل ضعف بالتأخير نحو ان كنتم للرؤيا تعبرون أولكونه فرعا فى العمل نحو إن ربك فعال لما يريد وأصله فعال ما (و بمعنى الى) نحو فسقناه لبلد ميت أى إليه (و) بمعنى (على) نحو يخرتون للأذقان سجدا أى عليها (و) بمعنى (فى) نحو ونضع الموازين القسط ليوم القيامة أى فيه (و) بمعنى (عند) نحو باليتنى قدمت لحياقى أى عندها (و) بمعنى (بعد) نحو أقم الصلاة للولك الشمس أى بعده وجعل الزمخشري اللام فى هذه الآية للتوقيت فتكون بمعنى عند (و) بمعنى (من) نحو سمعت له صراخا أى منه (و) بمعنى (عن) نحو وقال الذين كفروا للذين آمنوا أى عنهم لو كان أى الإيمان خيرا ماسبقونا إليه ولو كانت اللام فى هذه الآية للتبليغ لقليل ماسبقتمونا وخرج بالجارة الجازمة نحو لينفق ذو سعة من سعته وغير العاملة كلام الابتداء نحو لآتم أشد رهبة . واعلم أن دلالة

(قوله وللتوكيد) أى تقوية تعلق العامل بمفعوله وهذا غير توكيد النفي المتقدم باللام المسماة عندهم بلام الجحود وإضمار أن بعدها واجب بشروط ضمنتها بيتا وذكرت أقسام أن باعتبار وجوب الإضمار كما هنا وجوب الاظهار وجواز الأمرين تنجما للفائدة فقلت :

واضمار أن قبل المضارع أوجبوا إذا ما تلت لام الجحود لدى العرب  
بشرط مضى الكون منى ما ولم بلا تقض وأسند لفاعل ذى النسب  
وأظهر وجوبا بين لام وحرف وفيما سوى هذين خير وقل حسبي

اه من خط شيخنا العلامة محمد الجوهري (قوله وغير العاملة) أنهاها صاحب المغنى إلى سبعة أنواع وجعتها فى بيتين فقلت :

و بمعنى الباء وإلى ومن  
وكى للتعليل و بمعنى أن  
المصدرية وكل اسم  
لاستغراق أفراد المنكر  
والمعرف المجموع وأجزاء  
المعرف المفرد واللام الجارة  
للتعليل والاستحقاق  
وللاختصاص وللملك  
وللصيرورة وللتملك  
وشبهه ولتوكيد النفي  
وللتعدي وللتوكيد و بمعنى  
إلى وعلى وفى وعند وبعد  
ومن وعن

حرف على معنى حرف آخر مذهب الكوفيين أما البصريون فذلك عندهم على تضمين الفعل المتعلق به ذلك الحرف ما يصلح معه معنى ذلك الحرف على الحقيقة لأن التصرف عندهم في الفعل أسهل منه في الحرف (و) العشرون (لولا) ومثلها لوما (حرف معناه في) دخوله على (الجملة الاسمية امتناع جوابه لوجود شرطه) نحولولا زيد أى موجود لأهنتك امتنع الإهانة لوجود زيد فزيد الشرط وهو مبتدأ محذوف الخبر لزوما (وفي) دخوله على الجملة (المضارعية التحضيض) أى الطلب بحث نحولولا تستغفرون الله أى استغفروه ولا بد (والعرض) من زيادتي وهو طلب بلين نحولولا أخرتني أى تؤخرني إلى أجل قريب (و) في دخوله على الجملة (الماضية التوبيخ) نحولولا جاء وأعليه بأربعة شهداء وبخهم الله على عدم المجيء بالشهداء بما قالوه من الإفك وهو في الحقيقة محل التوبيخ (ولا تردلني ولا للاستفهام في الأصح) وقيل تردلني كناية فلولاً كانت قرية آمنت أى فما آمنت قرية أى أهلها عند مجيء العذاب فنفعها إيمانها إلا قوم بونس ورد بأنها في الآية للتوبيخ على ترك الإيمان قبل مجيء العذاب وكأنه قيل فلولاً آمنت قرية قبل فنعها إيمانها والاستثناء حينئذ منقطع وقيل تردل للاستفهام كقوله تعالى لولا أنزل عليه ملك ورد بأنها فيه للتحضيض أى هلا أنزل بمعنى ينزل وقول ولا للاستفهام من زيادتي (و) الحادى والعشرون (لو شرط) أى حرفه (للماضى كثيرا) نحولولا جاز بطلا كرمته وللمستقبل قليلا لنحو وليخش الذين لو تركوا من خلفهم ذرية ضعافا خافوا عاينهم أى اذتركوا ونحو أحسن لزيد ولو أساء أى وإن أساء (ثم قيل) في معناها على الأول (هى مجرد الابط) للجواب بالشرط كان واستفادة ما يأتى من انتفاءهما أو انتفاء الشرط فقط من خارج وقيل لامتناع تاليها واستلزامه ما يليه وهو ما صححه الأصل (والأصح أنها) في الأصل (لانتفاء جوابها بانتفاء شرطها خارجا) أى في الخارج مثبتين أو منفيين أو مختلفين فالأقسام أربعة كل وجئنى أكرمك لوم تجئنى ما أكرمك لوجئنى ما أهنئك لوم تجئنى أهنئك فينتفى الإكرام مثلاً في الأول لانتفاء المجيء (وقد ترد لعكسه) أى لانتفاء شرطها

لولا حرف معناه في الجملة  
الاسمية امتناع جوابه  
لوجود شرطه وفي المضارعية  
التحضيض والعرض  
والماضية التوبيخ ولا ترد  
لنفي ولا للاستفهام في  
الأصح ولو شرط للماضى  
كثيرا ثم قيل هى مجرد  
الابط والأصح أنها لانتفاء  
جوابها بانتفاء شرطها  
خارجا وقد ترد لعكسه

للام في الاعمال سبعة أضرب ضمنتها بيتا على الأحكام

أبدا فزاد واجب فوطىء عرفن وأشر لبعد والمجهن باللام

اه شيخنا سيدى محمد الجوهرى (قوله فزيد الشرط) فيه أن الشرط جملة لا مفرد إذ هى لتعلق مضمون جملة بمضمون جملة أخرى إلا أن يقال ليس مراده بالشرط الاصطلاحى بل المراد أنه معظم الشرط لكونه المحكوم عليه أو أنها تسمية اصطلاحية والشارح تبع فيها غيره اه وفي حاشية العلامة ابن قاسم ما يشير إلى ذلك اه تقرير (قوله ثم قيل في معناها على الأول) يعنى كونها شرطا للماضى . وحاصله أنها إما مجرد الابط كما يقول الشاويين أو للربط مع الدلالة على امتناع تاليها لامتناع شرطها أو للعلم بامتناع شرطها بسبب العلم بامتناع تاليها أو لثبوت التالى من غير اعتبار زمان كما في قوله لوم يخف الله بعصه وهذه الثلاثة على الترتيب فى الكثرة فأولها أكثر ثم الذى يليه ثم الذى يليه كما أفاده السيد فى حواشى المطول وقيل هى لامتناع شرطها واستلزامه لتاليها وهذا رأى السبكي وتبعه ولده فى جمع الجوامع وقد رجع عنه فى منع اللوانع وقال بقول الجمهور وقد أشرت إلى محصل ذلك فقلت :

لو حرف شرط فى مضى جردا أو بامتناع لامتناع شرطها

وقد ترد للعلم بامتناعه للعلم بامتناع تال فى النهى

وقد تكون لثبوت تالها بلا اعتبار زمن فى فهمها

وقيل لا بل لامتناع شرطها فى الماض واستلزامه لتالها

اه شيخنا محمد الجوهرى (قوله وهو ما صححه الأصل) وقد أشرت له فى بيت وقلت :

لوفى المضى لامتناع شرطها مستلزما ثبوت تالها



بانتفاء جوابها (علما) كان ونحوها نحو - لو كان فيها آلهة إلا الله لفسدتا - فيعلم انتفاء تعدد الآلهة بالعلم بانتفاء الفساد وهذا عليه أرباب العقول أيضا وهو من زائد في المثال الواحد يصلح له وللاول ويختلف بالقصد فان قصده الدلالة على أن انتفاء الجواب في الخارج بانتفاء الشرط كان من الأول أو الاستدلال على العلم بانتفاء الشرط بالعلم بانتفاء الجواب كان من الثاني وفي الأول يستثنى نقيض الشرط وفي الثاني نقيض الجواب لينتج المراد في المثال ان قصد الأول قيل لكن لإله فيهما غيره فلم يفسد أو الثاني قيل لكنهما لم يفسدا فليس فيهما إله غيره (و) ترد (لأثبت جوابها) بقسميه مع انتفاء شرطها بقسميه (ان ناسب انتفاء شرطها) أما (بالأولى كلوم يخف لم يعص) المأخوذ مما روى عن النبي ﷺ أو عن عمر رضي الله عنه نعم العبد صهيبلولم يخف الله لم يعصه رب عدم العصيان على عدم الخوف وهو بالخوف المفاد بلوأنسب فيترتب عليه أيضا في قصده والمعنى أنه لا يعصى الله أصلا لامع الخوف وهو ظاهر ولأمع انتفائه اجلاله تعالى عن أن يعصيه وقد اجتمع فيه الخوف والاحلال رضي الله عنه (أولساوى كلوم تكن ربيبة ما حلت للرضاع) المأخوذ من قوله ﷺ في درة بضم الهمزة بنت أم سلمة أي هند لما بلغه تحدث النساء أنه يريد أن ينسكحها بناء على تجويزهن أن ذلك من خصائصه انها لو لم تكن ربيبة في حجرى ما حلت لى انها لابنة أخى من الرضاعة رواء الشيخان رتب عدم حلها على عدم كونها ربيبة الميكن بكونها ابنة أخى الرضاع المناسب هول شرعا كناسبتها للاول سواء لمساواة حرمة المصاهرة لحرمة الرضاع والمعنى أنها لا تحل لى أصلا لأن بها وصفين لو انفرد كل منهما حرمت به كونها ربيبة وكونها ابنة أخى الرضاع وقوله في حجرى على وفق الآية وتقدم الكلام فيها (أو الأدون ك) قولك فيمن عرض عليك نكاحها (لو انتفت أخوة الرضاع) بينى وبينها (ما حلت) لى (للسبب) بينى وبينها بالأخوة رتب عدم حلها على عدم أخوتها من الرضاع المبين بأخوتها من النسب المناسب هولها شرعا فيترتب أيضا في قصده على أخوتها من الرضاع المفادة بالوللناسب هولها شرعا لكن دون مناسبتها للاول لأن حرمة الرضاع أدون من حرمة النسب والمعنى أنها لا تحل لى أصلا لأن بها وصفين لو انفرد كل منهما حرمت به أخوتها من النسب وأخوتها من الرضاع وقد تجردت لو فهاذا كرم من الأمثلة عن الزمان على خلاف الأصل فيها أما أمثلة بقية أقسام هذا القسم في الشق الأول منه فتحولوا هنت زيدا لأثنى عليك فيقضى مع عدم الاهانة بالأولى ولترك العبد سؤال ربه لأعطاه فيعطيه مع السؤال بالأولى - ولو أن ما فى الأرض من شجرة أقلام - إلى قوله - ما نفدت كلمات الله - أى فلا تنفد مع انتفاء ما ذكر بالأولى . وقد استشكل قوله تعالى - ولو علم الله فيهم خيرا لأسمعهم - الآية بأن الاستدلال به على هيئة قياس اقترانى وهو - لو علم الله فيهم خيرا لأسمعهم ولو أسمعهم لتولوا - ينتج لو علم الله فيهم خيرا لتولوا وهذا محال لأن الذى يحصل منهم بتقدير أن يعلم الله فيهم خيرا هو الاقياد لا التولى . وأجيب بجوابين أحدهما أن الوسط مختلف بتقديره لأسمعهم اسماعا ناعا ولو أسمعهم اسماعا غير نافع لتولوا وفيه نظر لاستلزامه انتفاء الاسماع عنهم مطلقا لأن الجملة الأولى أفادت انتفاء الاسماع النافع والثانية انتفاء غير النافع واللازم باطل لثبوت اسماعهم في الجملة قطعاً والافلا تكليف . ثانيهما ليس المراد من الآية الاستدلال بل بيان السببية على الأصل فى لو أى أن سبب انتفاء اسماعهم خيرا هو انتفاء العلم بالخير فيهم وحينئذ فالكلام قد تم عند قوله لأسمعهم ويكون قوله ولو أسمعهم كلاما مستأنفا أى ان التولى لازم بتقدير الاسماع فكيف بتقدير عدمه فهو من قبيل لولم يخف الله لم يعصه فان قلت التولى هو

اه أملاء شيخنا محمد الجوهرى (قوله كان ونحوها) أى فى أن كلا منهما دال على لزوم الجواب للشرط وأنه يستنتج فيهما العلم بانتفاء الشرط للعلم بانتفاء الجزاء والعلم بثبوت الجزاء للعلم بثبوت الشرط قال فى الحاشية بعد حكاية كلام التفتازانى مانصه قال وأما أرباب العقول فقد جعلوا كلا من إن

علما ولأثبت جوابها ان  
ناسب انتفاء شرطها بالأولى  
كلوم يخف لم يعص أو  
للساوى كلوم تكن ربيبة  
ما حلت للرضاع أو الأدون  
كلو انتفت أخوة الرضاع  
ما حلت للنسب

الاعراض عن الشيء فكيف يتصور وجوده منهم عند عدم اسماعهم الشيء قلت بل أسماعهم الشيء والا فلا تكليف والنفى إنما هو اسماعهم الشيء لفهمهم وقد ذكرت في الحاشية ما يؤخذ منه سبب عدولي عن تصحيح ما صححه الأصل مضمنا به قول الجمهور إلى تصحيح ما قالوه من أن فيما صنعتها بيان الأكثر والأقل في استعمال لو (و) ترد (للتنبي وللتنقيض والعرض) في نصب المضارع بعدفاء جوابها لذلك بأن مضمره نحو لو تأتيني فتحدثني لو تأمر فتطاع لو تنزل عندى فتصيب خيرا ومن الأول - فلو أن لنا كربة فنكون من المؤمنين - أي ليت لنا والثلاثة للطلب لكنه في الأول لما لا طمع في وقوعه وفي الثاني بحث وفي الثالث بلين كما مر (وللتعليل نحو) خبر الناسي وغيره ردوا السائل أي بالإعطاء (ولو بظلف محرق) أي تصدقوا بما تيسر من كثير أو قليل ولو بلغ في القلة إلى الظلف مثلا فإنه خير من العدم وهو بكسر المعجمة للبقر والغنم كالحافر للفرس والخف للجمال وقيد بالاحراق أي الشيء كما هو عادتهم فيه لأن الشيء قد لا يؤخذ وقد يرميه أخذه فلا يفتنع به بخلاف المشوى قال الزركشي والحق أن التقليل مستفاد مما بعدها لأنها قلت بل الحق أنه كغيره مما ذكر مستفاد منها بواسطة ما بعدها (و) ترد (مصدرية) نحو - يود أحدكم لو يعمر - وهذا من زيادتي (و) الثاني والعشرون (لن حرف نفى ونصب واستقبال للمضارع) (والأصح أنها لا تنفد) مع ذلك (توكيد النفي ولا تأييده) لقوله تعالى لموسى عليه الصلاة والسلام - لن تراني - ومعلوم أنه كغيره من المؤمنين يراه في الآخرة وقيل يفيد ما كفى قوله تعالى - لن يخلقوا ذبابا - وقوله ولن يخلف الله وعده - وأجيب بأن استفادة ذلك في هذين ونحوهما من خارج كما في قوله - ولن يمتنوه أبدا - وكون أبدا فيه للتوكيد خلاف الظاهر ولا تأييد قطعا فيما إذا قيد النفي نحو - فلن أكلهم اليوم إنسيا - ولن نبرح عليه عا كفين حتى يرجع إلينا موسى (و) (الأصح أنها) ترد بواسطة الفعل بعدها (للدعاء) وفاقا لابن عصفور وغيره كقوله :

لن تزالوا كذلك ثم لازا ت لكم خالدا خلود الجبال

وابن مالك وغيره نفوا ذلك وقالوا لاحجة في البيت لاحتمال أنه خبر وفيه بعد لأن السياق ينفيه (و) الثالث والعشرون (ما ترد اسميا) إما (موصولة) نحو - ما عندكم ينفذ وما عند الله باق - أي الذي (أو نكرة موصوفة) نحو مررت بما معجب لك أي بشيء (وتامة تعجبية) نحو ما أحسن

ولو ونحوها أداة للتلازم دالة على لزوم الجواب للشرط من غير قصد إلى القطع بانتفاءهما وإنما يستعملونها في القياسات لحصول العلم بالنتائج فهي عندهم للدلالة على أن العلم بانتفاء الثاني علة للعلم بانتفاء الأول ضرورة انتفاء للزوم بانتفاء اللازم من غير نظر إلى أن عليه انتفاء الجواب في الخارج ما هي لكن الاستعمال على قاعدة اللغة هو الشائع المستفيض اه من حاشية المصنف بحروفه تقرير م ج ه (قوله) وقد ذكرت في الحاشية ما يؤخذ منه الخ) أي حيث قال في كتابته على قول الخطي ومرادهم أن انتفاء الشرط والجواب هو الأصل فلا ينافيه ما سياتي أمثلة من بقاء الجواب فيها على حاله مع انتفاء الشرط مانصه أشار به إلى أن هذا القول صحيح نظرا للأصل فلا ينافيه ما خرج عنه مما قاله أي فتضعيف المصنف له بتصحيح ما يشمل الأمرين منتقد مع أن في لفظ ما صححه تفكيكا إذ قوله امتناع ما يليه إنما يكون باعتبار لو وقوله واستلزامه لتاليه إنما يكون بدونه اه وقد تعقبه في الآيات بأن الاستلزام المذكور باعتبار لو أيضا نعم صح رجوع المصنف عما ذكره في جمع الجوامع إلى قول الجمهور وأيده بما هو مذكور في منع الموانع ولو جعل هذا هو المسوغ لتصحيحه كلام الجمهور المذكور لكان ظاهرا اه تقرير العلامة محمد الجوهري (قوله وترد مصدرية) حاصله أن جملة معانيها ستة وقد جمعها في بيت فقلت :

شرط وتخصيص تمن مصدر عرض وتقليل معاني لوتفاد

وللتنبي وللتنقيض  
وللعرض وللتعليل نحو  
ولو بظلف محرق ومصدرية  
ولن حرف نفى ونصب  
واستقبال والأصح أنها  
لا تنفد توكيد النفي ولا  
تأييده وأنها للدعاء وما  
ترد اسميا موصولة أو نكرة  
موصوفة وتامة تعجبية

زيداً فما نكرة تعجبية مبتدأ وما بعدها خبره وسوغ الابتداء بها التعجب (وتمييزية) وهي اللاحقة لنعم  
وبئس نحو ان تبدوا الصدقات فنعمها هي فانكرة منصوبة على التمييز أي نعم شيئاً أي إبدائها (ومبالغية)  
بفتح اللام وهي للمبالغة في الاخبار عن أحد بابا كثر فعل كالكتابة نحو ان زيداً ما أن يكتب أي انه من  
أمر كتابة أي مخلوق من أمر هو الكتابة فانكرة بمعنى شيء للمبالغة وأن وصاتها في موضع جر بدلاً من ما  
جعل لكثرة كتابته كأنه خلق منها كما في قوله - خلق الانسان من عجل - (واستفهامية) نحو فما خطبك  
أي شأنكم (وشرطية زمانية) نحو فما استقاموا لكم فاستقيموا لهم أي استقيموا لهم مدة استقامتهم لكم  
(وغير زمانية) نحو وما تفعلوا من خير يعلمه الله وقولي وتميزية ومبالغية من زياتي تبعاً للاكثر وقولي  
تامة أولى من قوله للتعجب لافتادته أن الموصوفة ناقصة وأن التعجبية والمعطوفات عليها تامة وانما صير حوا به  
في التعجبية وتاليها فقط لظهور تمامها لتجروها عن معنى الحرف (و) ترد (حرفاً مصدريه لذلك) أي  
زمانية نحو فاتقوا الله ما استطعتم أي مدة استطاعتكم وغير زمانية نحو فذوقوا بما نسيتم أي بنسيانكم  
(ونافية) عاملة نحو ما هذا بشراً وغير عاملة نحو وما تنفقون إلا ابتغاء وجه الله (وزائدة كافة) عن عمل  
الرفع نحو قلما يدوم الوصال أو الرفع والنصب نحو إنما الله إله واحد والجر نحو بمادام الوصال (وغير كافة)  
عوضاً نحو فاعمل هذا إما لا أي ان كنت لا تفعل غيره فما عوض عن كنت أدغم فيها النون للتقارب وحذف  
المنفي للعلم به وغير عوض للتأكيد نحو فبأرجحة من الله كنت لهم وأصله فبرجمة (و) الرابع والعشرون (من)  
بكر اليم (لا ابتداء الغاية) بمعنى المسافة من مكان نحو من المسجد الحرام وزمان نحو من أول يوم وغيرها  
نحو إنه من سليمان (غالباً) أي ورودها لهذا المعنى أكثر منه لغيره (ولا تهاها) أي الغاية نحو قربت منه  
أي إليه (وللتبعض) نحو حتى تغفوا مما تحبون أي بعضه (وللتبيين) بأن يصح حل مدخولها على المبهم  
قبلها نحو ما ننسخ من آية فاجتنبوا الرجس من الأوثان كأن يقال في الأول ما ننسخه آية وفي الثاني الرجس  
الأوثان (وللتعليل) نحو يعملون أصابعهم في آذانهم من الصواعق أي لأجلها والصاعقة الصيحة التي يموت  
من يسمعها أو يغشى عليه (وللبدل) نحو أَرْضَيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ أي بدلها (ولتنصيص العموم)  
وهي الداخلة على نكرة لا تختص بالنفي نحو ما في الدار من رجل فهو بدون من ظاهر في العموم محتمل لنفي  
الواحد فقط وبها يتعين النفي للجنس (ولتوكيده) أي تنصيص العموم وهي الداخلة على نكرة تختص بالنفي  
نحو ما في الدار من أحد وهذا من زياتي (وللفصل) بالمهمل أي للتمييز بأن تدخل على ثانی المتضادين نحو  
والله يعلم المفسد من المصلح حتى يميز الخبيث من الطيب وابن هشام فيه نظردكرته في الحاشية مع جوابه  
(و بمعنى الباء) نحو ينظرون من طرف خفي أي به (و) بمعنى (عن) نحو قد كنا في غفلة من هذا أي عنه  
(و) بمعنى (في) نحو اذا نودي للصلاة من يوم الجمعة أي فيه ونحو أروني ماذا خلقوا من الأرض أي فيها (و)  
بمعنى (عند) نحو لن تغني عنهم أموالهم ولا أولادهم من الله شيئاً أي عنده (و) بمعنى (على) نحو ونصرناه  
من القوم أي عليهم وقيل ضمن نصرناه معنى منعناه (و) الخامس والعشرون (من) بفتح اليم إما (موصولة)  
نحو والله يسجد من في السموات والأرض (أو نكرة موصوفة) ككررت بمن محب لك أي بانسان (وتامة)

اهـ من إملاء شيخنا السيد محمد الجوهرى (قوله ذكرته في الحاشية) أي حيث قال فيها مانصه  
قوله والله يعلم المفسد من المصلح حتى يميز الخبيث من الطيب . نقله ابن هشام عن ابن مالك ثم قال  
وفيه نظر لأن الفصل مستفاد من العامل فان ماز وميز بمعنى فصل والعلم صفة توجب تمييزاً والظاهر  
أن من في الآيتين للابتداء أو بمعنى عن . ويحاجب بأن هذا لا يمنع استفادة الفصل منها في الآيتين أيضاً غاية  
أنه مستفاد من العامل ذاتاً ومنها بواسطة لأن الحرف لا يفيد بنفسه ومثل الشارح بالآيتين إشارة إلى  
أن من تفيد الفصل بواسطة معنى العامل كما في الأول ولفظه كما في الثاني اهـ بحروفه .

وتمييزية ومبالغية  
واستفهامية وشرطية  
زمانية وغير زمانية وحرفاً  
مصدريه لذلك ونافية  
وزائدة كافة وغير كافة .  
ومن لا ابتداء الغاية غالباً  
ولا تهاها للتبعض والتبيين  
وللتعليل وللبدل ولتنصيص  
العموم ولتوكيده وللصل  
وبمعنى الباء وعن وفي  
وعند وعلى ومن موصولة  
أو نكرة موصوفة وتامة

شرطية) نحو من يعمل سوءا يجز به (واستفهامية) نحو من ربكما ياموسى (وتمييزية) كقول الشاعر :  
 \* ونم من هو فى سرّ وإعلان ۞ ففاعل نم مستتر ومن تمييز بمعنى رجلا وقوله هو مخصوص  
 بالمدح وهو راجع إلى بشر بن مروان فى البيت قبله وفى سرّ متعلق بنم وهذا مذهب أبى على الفارسي  
 وأما غيره فنحن ذلك وقال من موصولة فاعل نم وقوله هو راجع إليها مبتدأ خبره هو محذوف راجع  
 إلى بشر يتعلق به فى سرّ لتضمنه معنى الفعل كما سيظهر والجملة صلة من والمخصوص بالمدح محذوف  
 أى هو وهو راجع إلى بشر أيضا والتقدير نعم الذى هو المشهور فى السرّ والعلاية بشر وفيه تكاف  
 وتعبيرى بما ذكر فى الأقسام المذكورة أولى مما عبر به لافادته أن الشرطية والاستفهامية نكرتان تامتان  
 (و) السادس والعشرون (هل لطلب التصديق كثيرا) إيجابا أو سلبا خلافا للأصل فى تقييده تبعا  
 لابن هشام بالإيجاب سرى إليهما ذلك من أن هل لا تدخل على منفى فيقال فى جواب هل قام زيد  
 مثلا نعم أولا وإن لم تدخل على منفى إذ لا يقال هل لم يقم زيد (و) لطلب (التصور قليلا) خلافا للأصل  
 فى منع محبتها بخلاف الحمزة تأتى لكل منهما كثيرا وتدخل على المنفى فتخرج عن الاستفهام إلى التقرير  
 وهو حمل المخاطب على الإقرار بما بعد المنفى نحو ألم نشرح لك صدرك فيجاب بلى وقد تبقى على الاستفهام  
 كقولك لمن قال لم أفعل كذا ألم تفعله أى أحق انتفاء فطك له فيجاب بنعم أولا. ومنه قوله :

ألا اصطبار لىلى أم لما جلد إذا ألقى الذى لاقاه أمثالى

فيجاب بعمين منهما (و) السابع والعشرون (الواو) بقيد زدته بقولى (العاطفة لمطلق الجمع) بين  
 المعطوفين فى الحكم (فى الأصح) لأنها تستعمل فى الجمع بمعنى وبغيرها نحو جاز يدومروا إذا جاء معه أو بعده  
 أو قبله فتكون حقيقة فى القدر المشترك بين الثلاثة وهو مطلق الجمع حذر من الاشتراك والمجاز واستعمالها  
 فى كل منهما من حيث أنه جمع استعمال حقيقى وقيل هى لترتيب الكثرة استعمالها فيه فهى فى غيره مجاز وقيل  
 للمعية لأنها للجمع والأصل فيه المعية فهى فى غيره مجاز وخروج بالعاطفة غيرها كواوى القسم والحال وقد  
 بينت فى الحاشية وغيرها أنه لا فرق هنا بين مطلق الجمع والجمع المطلق خلافا لمن زعم خلافه أخذنا من الفرق

(قوله لمطلق الجمع الخ) قال الزركشى فى شرح الأصل مانسه وانما عبر المصنف بمطلق الجمع دون الجمع المطلق كما  
 عبر به ابن الحاجب تفسيرا على صواب العبارة فإن الجمع المطلق هو الجمع الموصوف بالاطلاق لا بالانفراق بالضرورة  
 بين الماهية بالقيّد والماهية للمقيدة ولو بقيد وإلا فالجمع الموصوف بالاطلاق لا يتناول غير صورة وهى قولنا  
 مثلا قام زيد وعمر وولا يدخل فيه المقيد بالمعية ولا بالتقديم ولا بالتأخير لخروجهما بالتقييد عن الإطلاق وأما  
 مطلق الجمع فعام فى أى جمع كان سواء كان مرتبا أو غير مرتب فيدخل فيه الصور الثلاث ونظيره قولهم مطلق  
 الماء والماء المطلق اه وبه تعلم ما فى الشارح بعد ذلك من ادعاء عدم الفرق بين العبارتين تبعا للشيخ بهاء  
 الدين ابن السبكي فى شرح مختصر ابن الحاجب كما نقله الكمال ابن أبى شريف وسيأتى ما فيه بعد ذلك  
 (قوله وقد بينت فى الحاشية أنه لا فرق الخ) أى حيث قال فيها الحق أن مؤدى العبارتين واحد لأن  
 المطلق هنا ليس للتقييد لعدم القيد بل لبيان الإطلاق كما يقال الماهية من حيث هى والماهية لا بشرط وإلا لم  
 يصدق بترتيب ولا معية وقد أوفحت ذلك فى شرح ابن الحاجب مع بيان أن سبب توهم الفرق بينهما الفرق  
 بين الماء المطلق ومطلق الماء مع الغفلة عن أن ذاك اصطلاح شرعى فى بعض أنواع المياه وما نحن فيه اصطلاح  
 لغوى اه وقد يقال إن الذى ادعاه المصنف إنما هو إيهام العبارة فقط ولا شك أن الصفة قد تكون للتقييد  
 فيحصل الإيهام لاحتمال بخلاف قوله مطلق الجمع فإنه لا إيهام فيه وحينئذ فقول الشارح أنه لا فرق الخ إن أراد أنه  
 لا فرق بينهما بحسب المعنى المراد فهو صحيح وليست المنازعة فيه وإن أراد أنه لا فرق بينهما فى الإيهام وعدمه  
 فلا يخفى ما فيه كما مرّت الإشارة إليه والحق أحق أن يتبع اه شيخنا محمد الجوهري (قوله أنه لا فرق هنا الخ)

شرطية واستفهامية  
 وتميزية. وهل لطلب  
 التصديق كثيرا والتصور  
 قليلا. والواو العاطفة  
 لمطلق الجمع فى الأصح

بين مطلق الماء والماء المطلق غافلا عن اختلاف اصطلاحى الفقيه واللغوى .

### (الامر)

أى هذا مبحثه ( أمر ) أى اللفظ المنتظم من هذه الأحرف المسماة بألف ميم راء وتقرأ بصيغة الماضى مفككا ( حقيقة فى القول المخصوص ) أى الدال بوضعه على اقتضاء فعل الى آخر ما يأتى نحو وأمر أهلك بالصلاة أى قل لهم صلوا ( مجاز فى الفعل فى الأصح ) نحو وشاورهم فى الأمر أى الفعل الذى تعزم عليه لتبادر القول دون الفعل من لفظ الأمر الى الذهن وقيل هو للقدر المشترك بينهما وهو مفهوم أحدهما حذرا من الاشتراك والمجاز وقيل هو مشترك بينهما لاستعماله فيهما وقيل مشترك بينهما وبين الشأن والصفة والشئ . لاستعماله فيها أيضا نحو أنما أمرنا لشيء أى شأنا لأمر ما يسود من يسود أى لصفة من صفات الكمال لأمر ما جدد قصير أنه أى لشيء والأصل فى الاستعمال الحقيقة وأجيب بأنه فيها مجاز لأنه خبر من الاشتراك كما مر وإنما عبرت كغيري بالفعل القاصر عن تناولها لأنه المقابل للقول من حيث انهما قسيمان للمقصود وهو الدال على الحكم والأمر لفظى ونفسى وهو الأصل فاللفظ عرف من قولى حقيقة فى كذا ( والنفسى اقتضاء ) أى طلب ( فعل غير كف مدلول عليه ) أى الكف ( بغير نحو كف ) فدخل فيه الطلب الجازم وغيره لما ليس بكف ولما هو كف مدلول عليه بكف أو نحوها كترك وذروا الفادة بزيادة نحو وخرج منه الإباحة والمدلول عليه بغير ذلك أى لا تفعل فليس كل منهما بامر وسعى مدلول كف أمرا لانها موافقة للدال فى اسمه ويحد النفسى أيضا بالقول المقتضى افعلى الى آخره والقول مشترك بين اللفظى والنفسى أيضا ( ولا يعتبر فى الأمر ) بقسميه حتى يعتبر فى حده أيضا ( علو ) بأن يكون الطالب على الرتبة على المطلوب منه ( ولا استعلاء ) بأن يكون الطلب بعظمة لاطلاق الأمر بدونهما قال تعالى حكاية عن فرعون ماذا تأمرون ( ولا إرادة الطالب ) باللفظ لاطلاق الأمر بدونها ( فى الأصح ) وقيل يعتبر الأولان وإطلاق الأمر بدونهما مجازى وقيل يعتبر العلودون الاستعلاء وقيل عكسه وقيل يعتبر العلو وإرادة الطلب باللفظ فاذا لم يرد به لم يكن أمرا لأنه يستعمل فى غير الطلب كالتهديد ولا يميز غير الإرادة . قلنا استعماله فى غير الطلب مجازى بخلاف الطلب فلا حاجة إلى اعتبار إرادته ولأن الأمر لو كان هو الإرادة لوقت للمأمورات واللازم باطل ( والطلب بديهى ) أى متصور بمجرد التفات النفس إليه بلا نظر إذ كل عاقل يفرق بالبديهة بينه وبين غيره كالإخبار وما ذاك إلا لبداهته فاندفع ما قيل أن تعريف الأمر بما يشتمل عليه تعريف بالأخفى بناء على أنه نظرى ( و ) الأمر ( النفسى ) المعروف باقتضاء فعل إلى آخره ( غير الإرادة ) لذلك الفعل ( عندنا ) فانه تعالى أمر من علم أنه لا يؤمن كإبى لهب بالإيمان ولم يرد منه لامتناعه والمتنع غير مراد أما عند المعتزلة فهو عينها لأنهم لما أنكروا الكلام النفسى ولم يمكنهم إنكار الاقتضاء العرف به الأمر قالوا انه الإرادة .

(مسئلة الأصح) على القول بانبات الكلام النفسى (أن صيغة افعلى) والمراد بها كل ما يدل ولو بواسطة على الأمر من صيغة المحتملة لغير الوجوب كاضرب وصل وصه ولينفق (مختصة بالأمر النفسى) بأن قد يقال ان بينهما فرقا ظاهرا وهو أن الأولى صادقة بأربع صور على ما يتبادر منها وهى ما إذا لم يقيد الجمع أصلا أو قيد بالقبلية أو البعدية أو العلية نحو جاء زيد وعمرو وقبله جاء زيد وعمرو وبعده جاء زيد وعمرو معه والثانية لا تصدق الا بالأولى فقط بناء على ما يتبادر منها من تقييد الجمع بالاطلاق عن القيود المذكورة نعم قد يراد بها الجمع المطلق عن قيد ما حتى عن الاطلاق بأن يكون المراد بها الجمع من حيث هو فتصدق حينئذ بالصور الأربع لكن لا يخفى ما فيه من الإيهام لاسيما وجعل المطلق قيذا من قبيل التأسيس وجعله بمعنى من حيث هو تأ كيد والتأسيس أولى منه فليتأمل اه من إملأ شيخنا محمد الجوهري

### (الامر)

أمر حقيقة فى القول المخصوص مجاز فى الفعل فى الأصح والنفسى اقتضاء فعل غير كف مدلول عليه بغير نحو كف ولا يعتبر فى الأمر علو ولا استعلاء ولا إرادة الطلب فى الأصح والطلب بديهى والنفسى غير الإرادة عندنا .

### (مسئلة)

الأصح أن صيغة افعلى مختصة بالأمر النفسى

تدل عليه وضادون غيره وقيل لافلاتدل عليه الابقرينة كصل لزوما وعليه فليل هو الموقف بمعنى عدم  
 الدراية بما وضعت له حقيقة مما وردت له من أمر وتهديد وغيرها وقيل للاشتراك بين المعاني الآتية  
 المشتركة أما صحة التعبير عن الأمر بما يدل عليه فلا يختص بها صيغة فعل قطعا بل تأتي في غيرها كالزمتك  
 وأوجبت عليك وأما المنكرون للنفس فلاحقيقة للأمر وسائر أقسام الكلام عندهم الالعبارات (وترد)  
 صيغة افعل بالمعنى السابق لسته وعشرين معنى على ما في الأصل والافتقار أصلها بعضهم ليف وثلاثين ويتميز  
 بعضها عن بعض بالقرائن (للاجوب) نحو أقيموا الصلاة (وللندب) نحو فكاتبوهم إن علمتم فيهم خيرا  
 (وللاباحة) نحو كلوا من طيبات أي مما يستلذ من المباحات (وللتهديد) نحو اعملوا ما شئتم قيل ويصدق مع  
 التحريم والكراهة (وللارشاد) نحو واستشهدوا شهيدين من رجالكم والمصلحة فيه دينية بخلافها  
 في الندب (ولارادة الامتثال) كقولك لغير رقيقك عند العطش اسقني ماء (وللاذن) كقولك لمن طرق  
 الباب ادخل وبعضهم أدرج هذا في الاباحة (وللتأديب) كقولك لغير مكلف كل مما يليك وبعضهم أدرج  
 هذا في الندب والأول فرق بأن الأدب متعلق بمحاسن الأخلاق واصلاح العادات والندب بثواب الآخرة  
 أما أكل المكلف مما يليه فندوب ومما يلي غيره مكروه حيث لا ايداء ولا اغرام (وللانذار) نحو قل تمتعوا  
 فان مصيركم الى النار و يفارق التهديد بوجوب اقترانه بالوعيد كما في الآية وبأن التهديد التحذير والانهذار  
 إبلاغ المخوف منه (وللامتنان) نحو كلوا مما رزقكم الله و يفارق الاباحة باقترانه بذكر ما يحتاج اليه  
 (وللاكرام) نحو ادخلوها بسلام آمنين (وللتسخير) أي التذليل والامتهان نحو كونوا قردة خاسئين  
 (وللتكوين) أي الاجادة عن العدم بسرعة نحو كن فيكون (وللتعجيز) أي اظهار العجز نحو فأتوا بسورة  
 من مثله (وللاهانة) ويعبر عنها بالتهكم نحو ذق إنك أنت العزيز الكريم (والقسوية) بين الفعل والترك  
 نحو فاصبروا أولا تصبروا (وللنعاء) نحو ربنا افتح بيننا وبين قومنا (وللتمني) كقولك لا أخرجك فلانا  
 (وللاحقار) نحو ألقوا ما أتم ملقون إذا يلقونه من السحروا وعظم محقرا بالنظر الى معجزة موسى عليه  
 الصلاة والسلام وفرق بينه وبين الاهانة بأن محله القلب ومحلهما الظاهر (وللخبر) كخبر إذا لم تستح فاصنع  
 ما شئت أي صنعت (وللانعام) بمعنى تذكر النعمة نحو كلوا من طيبات ما رزقناكم (وللتفويض) وهو  
 رد الأمر الى غيرك ويسمى التحكيم والتسليم نحو فاقض ما أنت قاض (وللتعجب) نحو انظر كيف  
 ضربوا لك الأمثال وتعبيري به أنسب بسابقه ولاحقه من تعبيره بالتعجب (وللتكذيب) نحو  
 قل فاتوا بالتوراة فانلوهوا إن كنتم صادقين (وللعشورة) نحو فانظر ماذا ترى (وللاعتبار) نحو  
 انظروا الى ثمره إذا أثمر (والأصح أنها) أي صيغة افعل بالمعنى السابق (حقيقة في الوجوب) فقط  
 كما عليه الشافعي والجمهور لأن الأئمة كانوا يستدلون بها مجردة عن القرائن على الوجوب وقد شاع  
 من غير إنكار في الندب فقط لأنه المتيقن من قسمي الطلب وقيل حقيقة في القدر المشترك بين الوجوب  
 والندب وهو الطلب جذرا من الاشتراك والمجاز وقيل مشتركة بينهما وقيل بالموقف وقيل مشتركة فيهما وفي  
 الاباحة وقيل في الثلاثة والتهديد وقيل أمر الله للوجوب وأمر نبيه للبدء منه للندب بخلاف الموافق  
 لأمر الله أو المبين له فالوجوب أيضا وقيل مشتركة بين الخمسة الأول الوجوب والندب والاباحة والتهديد  
 والارشاد وقيل بين الأحكام الخمسة الثلاثة الأول والتحريم والكراهة وعلى الأصح هي حقيقة في  
 الوجوب (لغة على الأصح) وهو المنقول عن الشافعي وغيره لأن أهل اللغة يحكمون باستحقاق مخالف  
 أمر سيده مثلا بها للعقاب وقيل شرعا لأنها لغة لمجرد الطلب وجزمه المحقق للوجوب بان ترتب العقاب  
 على الترك إنما يستفاد من أمره أو أمر من أوجب طاعته وقيل عقلا لأن ما يفيد الأمر لغة من الطلب يتعين  
 أن يكون الوجوب لأن جملة على الندب يصير المعنى افعل إن شئت وليس هذا القدر مذکور او قوبل بمثله

وترد للوجوب والندب  
 وللإباحة والتهديد وللارشاد  
 ولارادة الامتثال وللإذن  
 وللتأديب وللانذار وللإمتنان  
 وللأكرام وللتنخير  
 وللتكوين وللتعجيز  
 وللأهانة وللتنويه وللنعاء  
 وللتمني وللإحتقار وللخبر  
 وللانعام وللتنفويض  
 وللتعجب وللتكذيب  
 وللعشورة وللإعتبار  
 والأصح أنها حقيقة في  
 الوجوب لغة على الأصح



في الجمل على الوجوب فانه يصير المعنى افعال من غير تجويز ترك وقيل في الطلب الجازم لغة وفي التوعد على الترك شرعا فالوجوب مركب منهما وهذا ما اختاره الأصل وقيل لاسقاط الحظر ورجوع الأمر الى ما كان قبله من وجوب أو غيره (و) الأصح (أنه يجب اعتقاد الوجوب) في المطلوب (بها قبل البحث) عما يصرفها عنه ان كان كما يجب على الأصح اعتقاد عموم العام حتى تمسك به قبل البحث عن المخصص كما سيأتي وقيل لا يجب كما في تلك (و) الأصح (أنها ان وردت بعد حظر) لمتعلقها نحو - وإذا حلتهم فاصطادوا - (أو) بعد (استئذان) فيه كأن يقال لمن قال أفعال لك كذا أفعال (فللاباحة) الشرعية حقيقة لتبادرها الى الذهن في ذلك لعلها استعمالها فيها حينئذ وقيل للوجوب كما في غير ذلك نحو - فإذا انسلخ الأشهر الحرم فاقتلوا المشركين - وقيل بالوقف فلا تحكم بشيء منها (و) الأصح (أن صيغة النهي) أي لا تفعل الواردة (بعد وجوب للتحریم) كما في غير ذلك ومن القائل به بعض القائل بأن الأمر بعد الحظر للاباحة وفرق بأن مقتضى النهي وهو الترك موافق للأصل وبأن النهي لدفع المفسدة والأمر لتحصيل المصلحة واعتناء الشارع بالأول أشد وقيل للكرهية على قياس أن الأمر للاباحة وقيل للاباحة نظرا إلى أن النهي عن الشيء بعد وجوبه يرفع طلبه فيثبت التأخير فيه وقيل لاسقاط الوجوب ويرجع الأمر إلى ما كان قبله من تحريم أو إباحة وقيل بالوقف وتعيير بصيغة أفعال وبصيغة النهي أولى من تعبيره بالأمر والنهي ليوافق القول بالاباحة إذ لا أمر ولا نهى فيها إلا على قول الكعبي وظاهر أن صيغة النهي بعد الاستئذان كهي بعد الوجوب .

### مسئلة

وأنه يجب اعتقاد الوجوب بها قبل البحث وأنها ان وردت بعد حظر أو استئذان فلا باحة وأن صيغة النهي بعد وجوب للتحریم .

### مسئلة

والمرءة ضرورية وأن المبادر ممتثل .  
الأصح أنها لطلب الماهية والمرءة ضرورية وأن المبادر ممتثل .  
الأصح أن الأمر لا يستلزم القضاء بل يجب بأمر جديد وأن الاتيان بالمأمور به يستلزم الاجزاء وأن الأمر بالأمر بشيء ليس أمرا به

مسئلة : الأصح أنها أي صيغة أفعال (لطلب الماهية) للتكرار ولامرة ولا فور ولا تراخ فهي للقدر المشترك بينهما حذرا من الاشتراك والمجاز (والمرة ضرورية) إذ لا توجد الماهية بأقل منها فيحمل عليها وقيل المرة لأنها المتيقن وتحمل على التكرار على القولين بقرينة وقيل للتكرار مطلقا لأنه الغالب وتحمل على المرة بقرينة وقيل للتكرار ان علق بشرط أو صفة بحسب تكرار المعلق به نحو - وان كنتم جنبا فاطهروا - والزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة - وان لم تعلق بذلك فللمرة وقيل بالوقف عن المرة والتكرار بمعنى أنها مشتركة بينهما أو لأحدهما ولا نعرفه قولان فلا تحمّل على واحد منهما إلا بقرينة وقيل أنها للفور أي المبادرة بالفعل عقب ورودها لأنه أحوط وقيل للتراخي أي التأخير لأنه يستدعي الفور بخلاف العكس وقيل مشتركة بينهما لأنها مستعملة فيهما والأصل في الاستعمال الحقيقة وقيل للفور أو العزم في الحال على الفعل بعد وقيل بالوقف عن الفور والتراخي بمعنى أنها لأحدهما ولا نعرفه (و) الأصح (أن المبادر) بالفعل (ممتثل) لحصول الغرض وقيل لآبناء على أن الأمر للتراخي وجوبا ورد بأنه مخالف للاجماع وقيل بالوقف عن الامتثال وعدمه بناء على أنه لا يعلم أنها وضعت للفور أو للتراخي  
مسئلة : الأصح أن الأمر بشيء مؤقت (لا يستلزم القضاء) له إذا لم يفعل في وقته (بل) إنما يجب بأمر جديد) كالأمر في خبر الصحيحين من نسي الصلاة فليصلها إذا ذكرها والقصد من الأمر الأول الفعل في الوقت وقيل يستلزمه لا شعاع الأمر بطلب استدراكه لأن القصد منه الفعل (و) الأصح (أن الاتيان بالمأمور به) على الوجه الذي أمر به (يستلزم الاجزاء) لما أتى به بناء على أن الاجزاء الكفاية في سقوط الطلب وهو الأصح كما مر ولأنه لو لم يستلزمه لكان الأمر بعد الامتثال مقتضيا إما للمأتي به فيلزم تحصيل الحاصل أو بغيره فيلزم عدم الاتيان بجميع المأمور بل ببعضه والفرض خلافه وقيل لا يستلزمه بناء على أنه اسقاط القضاء لجواز أن لا يسقط المأتي به القضاء بأن يحتاج إلى إلفعل ثانيا كما في صلاة من طلق طهره ثم تبين له حدثه (و) الأصح (أن الأمر) للمخاطب (بالأمر) لغيره (بشيء) نحو وأمر أهلك بالصلاة (ليس أمرا) لذلك الغير (به) أي بالشيء

وقيل هو أمر به وإفلا فائدة فيه لغير المخاطب وقد تقوم قرينة على أن غير المخاطب مأمور بذلك الشيء كما في خبر الصحيحين أن ابن عمر طلق امرأته وهي حائض فذكر ذلك عمر رضي الله عنه للنبي صلى الله عليه وسلم فقال مره فليراجعها (و) الأصح (أن الأمر) بالمد (بلفظ يصلح له) هو أولى من قوله يتناوله نحو من نام فليتوضأ (غير داخل فيه) أي في ذلك اللفظ لبعد أن يريد الأمر نفسه وهذا ما صححه في بحث العام عكس مقابله وهو ما صححه هنا والأول هو المشهور ومن صححه الامام الرازي والآمدي وفي الروضة لو قال نساء المسلمين طوائق لم تطلق زوجته على الأصح لأن الأصح عند أصحابنا في الأصول أنه لا يدخل في خطابه وخرج بالأمر ومثله الناهي المخبر فيدخل في خطابه على الأصح كما صرح به في بحث العلم إذ لا يبعد أن يريد المخبر نفسه نحو - والله بكل شيء عليم - وهو تعالى عليم بذاته وصفاته فعلم أن في مجموع المسائل ثلاثة أقوال ومحملها إذا لم تقوم قرينة على دخوله أو عدم دخوله فإن قامت عمل بمقتضاها قطعاً (ويجوز عندنا عقلاً النية في العبادة البدنية) إذ لا مانع ومنعه المعتزلة لأن الأمر بها إنما هو لقمع النفس وكسرها بفعلها والنية تنافي ذلك قلنا تنافى ما فيها من بذل المؤنة أو تحمل المنة وخرج يز يدق عقلاً الجواز الشرعي فلا تجوز شرعاً النية في البدنية إلا في الحج والعمرة وفي الصوم بعد الموت وبالبدنية المالية كالزكاة فلا خلاف في جواز النية فيها وإن اقتضى كلام الأصل أن فيها خلافاً وتعييراً بما ذكره أولى من تعييره بأن الأصح أن النية تدخل للمأمور إلا لما منع لاقتضائه أن في العبادة المالية خلافاً وليس كذلك مع أن قوله إلا لما منع إنما يناسب الفقيه لا الأصولي لأن كلامه في الجواز العقلي لا الشرعي .

(مسئلة : المختار) تبعاً لآراء الحرميين والغزالي والنووي في روضته في كتاب الطلاق وغيرهم (أن الأمر النفسي) شيء (معين) إيجاباً أو نكياً (ليس نهياً عن ضده ولا يستلزمه) لجواز أن لا يخطر الضد بالبال حال الأمر تحريراً كان النهي أو كراهة واحداً كان الضد كضد السكون أي التحرك أو أكثر كضد القيام أي القعود وغيره وقيل نهى عن ضده وقيل يستلزمه فالأمر بالسكون مثلاً أي طلبه ليس نهياً عن التحرك أي طلب الكف عنه ولا مستلزماً له على الأول ومستلزماً له على الثالث وعينه على الثاني بمعنى أن الطلب واحد هو بالنسبة إلى السكون أمر وإلى التحرك نهى واحتج لهدذين القولين بأنه لما لم يتحقق المأمور به بدون الكف عن ضده كان طلبه طلباً للكف أو مستلزماً له . وأجيب بمنع الملازمة لجواز أن لا يخطر الضد بالبال حال الأمر كما مر فلا يكون مطلوب الكف به وقيل القولان في الوجوب دون أمر التنب لأن الضد فيه لا يخرج به عن أصله من الجواز بخلافه في أمر الوجوب لاقتضائه الذم على الترك وخرج بالنفسى الأمر اللفظي فليس عين النهى اللفظي قطعاً ولا يستلزمه في الأصح وبالعين المهم من أشياء فالنهي الأمر به بالنظر إلى ما صدقه نهياً عن ضده منها ولا مستلزماً له قطعاً (و) المختار (أن النهي) النفسى عن شيء معين تحريراً أو كراهة (كلاًماً) فيما ذكر فيه فالنهي ليس أمراً بالضد ولا يستلزمه وقيل عينه وقيل يستلزمه وقيل هذان القولان في نهى التحريم دون نهى الكراهة والضد إن كان واحداً فواضح وأكثر فالأمر بواحد منه وقيل النهى أمر بضده قطعاً بناء على أن المطلوب في النهى فعل الضد وقيل لا قطعاً بناء على أن المطلوب في النهى انتفاء الفعل والترجيح في هذه والتي قبلها من زيادتي والنهي اللفظي يقاس بالأمر اللفظي .

(مسئلة : الأمران) إن لم يتعاقبا بأن يتراخى ورود أحدهما عن الآخر بمثلين ولم يمنع من التكرار مانع أو يتخالفان (أو تعاقبا) لكن (بغير مثلين) بعطف كآقيمو الصلاة وآتوا الزكاة أو بدونه كاضرب زيداً أعطه درهما (فغيران) فيعمل بهما جزماً (وكذا) إن تعاقبا (بممثلين ولا مانع من التكرار) في متعلقهما من عادة وغيرها فانهما غيران (في الأصح) مع عطف كصل ركعتين وصل

ولأن الأمر بلفظ يصلح له غير داخل فيه ويجوز حينئذ عقلاً النية في العبادة البدنية .

(مسئلة)

المختار أن الأمر النفسي بمعنى ليس نهياً عن ضده ولا يستلزمه وأن النهي كالأمر .

(مسئلة)

الأمران إن لم يتعاقبا أو تعاقبا بغير مثلين فغيران وكذا بمثلين ولا مانع من التكرار في الأصح

ركعتين أو بثلاثة كصل ركعتين صل ركعتين لظهور العطف في التأسيس وأصله التأسيس في غير العطف وهذا ما نقله الأصل في شرح المختصر كالصفي الهندي عن الأكرمين وقيل الثاني تأكيد فيهما لتحامل المتعلقين وقيل بالوقف عن التأسيس والثاني كيد في غير العطف لاحتمالهما والترجيح من زيادة في غير العطف وما ذكرته من الخلاف مع العطف حكاه الأصل قال الزركشي وفيه نظر فقد صرح الصفي الهندي وغيره بأنه لا خلاف في أنه للتأسيس لأن الشيء لا يعطف على نفسه ويحجب بأن من حفظ حجة على من لم يحفظ (فإن كان) ثم (مانع) من التكرار (عادي وعارضه عطف) نحو صل ركعتين وصل الركعتين (فالوقف) عن التأسيس والثاني كيد لاحتمالهما وظاهر أنه إن وجد مرجح عمل به (والا) بأن كان ثم مانع عقلي نحو اقتل زيداً اقتل زيداً أو شرعي نحو أعتق عبدك أعتق عبدك أولم يعارضه عطف نحو اسقي ماء اسقي ماء صل ركعتين صل ركعتين (فالثاني تأكيد) وإن كان يعطف في الأولين أما كونه تأكيداً في الأولين فظاهر وأما في الأخيرتين فلا لأن العادة باندفاع الحاجة مرة في أولها وبالتعريف في ثانيهما ترجح التأكيد وقولي وإلا أهم من قوله فإن رجح التأكيد بعادي قسم .

**(مسئلة : النهي)** النفسى (اقتضاء كف عن فعل لا بنحو كف) كذروا عن المفادين كنحوهما بزيادة في نحو قد دخل فيه الاقتضاء الحجاز وغيره وخرج منه الإباحة واقتضاء فعل غير كف أو كف بنحو كف فانه أمر كما مر ويحذف أيضاً بالقول المقضى للكف المذكور كما يحذف اللفظي بالقول الدال على الاقتضاء المذكور ولا يعتبر في مسمى النهي علو ولا استعلاء على الأصح كالأمر (وقضية السوام) على الكف لأن العلماء لم يزوا يستدلون به على الترك مع اختلاف الأوقات لا يخصونه بشيء منها (مالم يقيد بغيره في الأصح) فإن قيد به نحو لا تسافر اليوم كان الغبر قضية فيحمل عليه وقيل قضية السوام مطلقاً وتقيده بغير السوام بصرفه عن قضية وقولي بغيره أولى من قوله بالمرة (وترد صيغته) أي النهي وهي لا تفعل (للتحريم) نحو ولا تقر بوا الزنا (وللكره) نحو ولا تجموا الخبيث منه تنفقون والخبيث فيه الردي لا الحرام عكس ما في قوله تعالى ويحرم عليهم الخبائث (وللارشاد) نحو لا تسئلوا عن أشياء إن تبدل لكم تسؤكم (وللدعاء) نحو ربنا لا تزغ قلوبنا (وليبيان العاقبة) نحو ولا تحسبن الذين قتلوا في سبيل الله أمواتاً بل أحياء أي عاقبة الجهاد الحياة لا الموت (وللتقليل) بأن يتعلق بالنهي عنه نحو ولا تمدن عينيك إلى ما متعنا به أي فهو قليل بخلاف ما عند الله (وللاحتقار) بأن يتعلق بالنهي نحو لا تعتذروا وقد كفرتم بعد إيمانكم (وليأس) نحو لا تعتذروا اليوم وهذا تركه البرماوى من ألفيته وذكره في شرحهم مع زيادة ومثله بالآية ثم قال وقد يقال أنه راجع للاحتقار أي لا تحاد أيقنهما . قلت والأوجه الفرق إذ ذكر اليوم في الآية الثانية قرينة لليأس وتركه في الأولى قرينة للاحتقار (وفي الإرادة والتحريم ما) ص (في الأمر) من الخلاف قليل لا تغفل الصيغة على الطلب إلا إذا أراد الطلب بها والأصح أنها تدل عليه بالإرادة وأنها حقيقة في التحريم لغة وقيل شرعاً وقيل عقلاً وقيل في الطلب الحازم لغة وفي التوعد على الفعل شرعاً وهو مقتضى ما اختاره الأصل في الأمر وقيل حقيقة في الكراهة وقيل فيها وفي التحريم وقيل في أحدهما ولا نعرفه وقيل غير ذلك (وقد يكون) النهي (عن) شيء (واحد) وهو ظاهر (و) عن (متعدد) جمعاً كالحرمان الخير) نحو لا تفعل هذا أوداك فعله ترك أحدهما فقط فلا مخالفة إلا بفعلهما فالحرمان فعلهما لا فعل أحدهما فقط (وفرقا كالنعلين تلبسان أو تزعان ولا يفرق بينهما) بلبس أو تزعم أحدهما فقط فانه منهي عنه أخذاً من خبر الصحاحين لا يمشين أحدهم في نعل واحدة لينعلهما جميعاً أو ليخلعهما جميعاً فانه منهي عنهما لبسا أو تزعم من جهة الفرق بينهما في ذلك لا الجمع فيه (وجمعا كالزنا والسرقة) فكل منهما منهي عنه فبالنظر إليهما يصدق أن النهي عن متعدد وإن صدق بالنظر إلى كل منهما أنه عن واحد (والأصح

فإن كان مانع عادي وعارضه عطف فالوقف والا فالثاني تأكيد .

### (مسئلة)

النهي اقتضاء كف عن فعل لا بنحو كف وقضيته السوام مالم يقيد بغيره في الأصح وترد صيغته للتحريم وللكره وللارشاد وللدعاء وليبيان العاقبة وللتقليل وللاحتقار وليأس وفي الإرادة والتحريم ما في الأمر وقد يكون عن واحد ومتعدد جمعاً كالحرمان الخير وفارقا كالنعلين تلبسان أو تزعان ولا يفرق بينهما وجمعا كالزنا والسرقة والأصح .

أن مطلق النهي ولو تنزيهاً مقتضى (للفساد) في المنهي عنه بأن لا يعتد به (شريعاً) إذ لا يفهم ذلك من غيره وقيل لغة لفهم أهلها ذلك من مجرد اللفظ وقيل عقلاً وهو أن الشيء إنما ينهى عنه إذا اشتمل على ما يقتضى فساداً (في المنهي عنه) من عبادة وغيرها كصلاة فقل مطلق في وقت مكروه وبيع بشرط (أن رجع النهي) فيما ذكر (إليه) أى إلى عينه كالنهي عن صلاة الخائض أو صومها كالنهي عن الزنا حفظاً للنسب (أولى جزئه) كالنهي عن بيع الملاقيح لانعدام المبيع وهو ركن في البيع (أو) إلى (لازمه) كالنهي عن بيع درهم بدرهمين لاشتغاله على الزيادة اللازمة بالشرط كالنهي عن الصلاة في الوقت المكروه لفساد الوقت اللازم لها بفعلها فيه بخلافها في المكان المكروه لأنه ليس بلازم لها بفعلها فيه لجواز ارتفاع النهي عن الصلاة فيه مع بقائه بحاله كجعل الحمام مسجداً فبذلك افترقا وفرق البرماوى بأن الفعل في الزمان يذهب فالنهي منصرف لأذهابه في المنهي عنه فهو وصف لازم إذ لا يمكن وجود فعل الإذهاب زمان بخلاف الفعل في المكان وتعبيرى بما ذكر هو مراد الأصل بما صبر به كما بينته في الحاشية (أوجه مرجعه) من واحد عما ذكر كما قاله ابن عبد السلام تغليبا لما يقتضى الفساد على ما لا يقتضيه كالنهي عن بيع الطعام حتى تجرى فيه الصيعان وإنما اقتضى النهي الفساد لما صر أن المكروه مطلوب الترك والأمور به مطلوب الفعل فيتنافيان واستدلال الأولين على فساد المنهي عنه بالنهي عنه وقيل مطلق النهي للفساد في العبادات فقط وفساد غيرها إنما هو لأمر خارج عن النهي كترك ركن أو شرط عرف من خارج عنه وخروج رجوع النهي إلى ما ذكر مع ما بعده النهي الراجع إلى أمر خارج عنه غير لازم فلا يقتضى الفساد كالوضوء بمغسوب والبيع وقت نداء الجمعة لرجوع النهي في الأول لانتلاف مال الغير تعدياً وفي الثاني بتفويت الجمعة وذلك يحصل بغير الوضوء والبيع كما أنهم يحصلان بدونه فالنهي عنه في الحقيقة ذلك الخارج كالصلاة في المكان المكروه أو المغسوب كما صرح وقيل مطلق النهي للفساد وأن كان خارج وقيل لا مطلقاً ولقائله تفاريع لا حاجة بنا إلى ذكرها وخروج بمطلق النهي المقيد بما يدل للفساد أولعده فيعمل به في ذلك اتفاقاً (أما نفي القبول) عن شيء كقوله تعالى - فلن يقبل من أحدهم ملء الأرض ذهباً - لن يقبل منهم نفقاتهم (فقيل دليل الصحة) له لظهور النفي في عدم الثواب دون الاعتداد كما جل عليه نحو خبر مسلم من أتى عرافاً فسأله عن شيء فصدقه لم تقبل له صلاة أو بعين يوماً (وقيل) دليل (الفساد) لظهور النفي في عدم الاعتداد ولأن القبول والصحة متلازمان فإذا نفي أحدهما نفي الآخر (ومثله) أى نفي القبول (نفي الأجزاء) في أنه دليل الصحة أو الفساد قولان (قوله كما قاله ابن عبد السلام) أى في قواعد حيث قسم أحوال النهي باعتبار اقتضائه الفساد وعدمه إلى خمس حالات . الأولى أن ينهى عن الشيء لاختلال ركن من أركانه أو شرط من شرائطه كبيع الغرر ونكاح المحرم وهو محمول الفساد . الثانية أن ينهى عنه لمفسده تقرر به مع توفر أركانه وشرائطه كالصلاة في الدار المغسوبة فالنهي في الحقيقة عن التمسك بالصلوة وهذا لا يقتضى الفساد . الثالثة ما يتردد بين هذين النوعين كصوم يوم الشك فانهم اختلفوا هل هو لعينه أو لأمر يقترن به . الرابعة أن ينهى عملاً يعلم أن النهي عنه لاختلال الشرائط والأركان أو لأمر مقارن قال وهذا أيضاً مقتضى الفساد جلالاً للنهي على الحقيقة ومثاله نهيه صلى الله عليه وسلم عن بيع الطعام حتى تجرى فيه الصيعان والفرق بين هذه وبين الثالثة أن الثالثة يتردد فيها النظر بين كون النهي لأحد هذين الأمرين أو لأمر خارج غير لازم و يترجح كل منهما عند قائله وهذه لا يظهر فيها علة النهي بل الاحتمال لكل من النوعين على السواء . الخامسة أن ينهى عن الشيء لفوات فضيلة في العبادة كالنهي عن الصلاة مع مدافعة الأخشين وهذا لا يقتضى الفساد جزماً بل ملخصاً عما نقله الكمال عن القواعد للشيخ عز الدين وقد جمعت محصله فقلت :

أن مطلق النهي ولو تنزيهاً  
للفساد شريعاً في المنهي  
عنه أن رجع النهي إليه أو  
إلى جزئه أو لازمه أو جهل  
مرجعه . أما نفي القبول  
فقيل دليل الصحة .  
وقيل الفساد ومثله نفي  
الأجزاء

بناءً لا أول على أن الاجزاء اسقاط القضاء فان ما لا يسقطه قد يصح كصلاة فاقد الطهورين والثاني على أنه الكفاية في سقوط الطلب وهو الأصح (وقيل) هو (أولى بالفساد) من نفي القبول لتبادر عدم الاعتداد منه إلى الذهن وعلى الفساد في نفي القبول خبر الصحيحين لا يقبل الله صلاة أحدكم إذا أحدث حتى يتوضأ وفي نفي الاجزاء خبر الدارقطني وغيره لا تجزئ صلاة لا يقرأ الرجل فيها بأم القرآن .

### (العام)

بناءً على الراجح الآتي أن العموم من عوارض الألفاظ (لفظ) ولو مستعملاً في حقيقته أو حقيقته ومجازه أو مجازه (يستغرق الصالح له) أي يتناول دفعه خرج به ما ليس كذلك كالنكرة في الاثبات مفردة أو مثناة أو مجموعة أو اسم جمع كقوم أو اسم عدد لا من حيث الآحاد فانها تتناول ما يصلح لها بدلاً لاستغراقاً نحو أكرم رجلاً وتصدق بخمسة دراهم (بلا حصر) خرج به اسم العدد والنكرة المثناة من حيث الآحاد كعشرة ورجلين فانهما يستغرقانها بحصر ويصدق الحد على المشترك المستعمل في أفراد معنى واحد لأنه مع قرينة الواحد لا يصلح لغيره فالحاجة إلى زيادة بوضع واحد بل هي مضرورة لأخراجها المشترك المستعمل في حقيقة مثلاً (والأصح دخول) الصورة (النادرة وغير المقصودة) من صور العام (فيه) فيشملها حكمه نظر للعموم وقيل لا نظر للمقصود عادة في مثل ذلك والنادرة كالفيل في خبر أبي داود وغيره لاسبق إلا في خف أو حافر أو نصل فانه ذو خوف والمساوقة عليه نادرة والأصح جوازها عليه وغير المقصودة كالألوكة بشراء عبيد فلان وفيهم من يعتق عليه ولم يعلم به الأصح صحة شرائه أخذاً من مسألهما وكنهه بشراء عبد فاشترى من يعتق عليه وفرق في منع الموانع بين النادرة وغير المقصودة بأن النادرة هي التي لا تخطر ببال المتكلم غالباً وغير المقصودة قد تكون مما يخطر به ولو غالباً فينبغي عموم من وجه لأن النادرة قد تقصد وقد لا تقصد وغير المقصودة قد تكون نادرة وقد لا تكون ثم ان قامت قرينة على قصد النادرة دخلت قطعاً أو على قصد انتفاء صورة لم تدخل قطعاً (و) الأصح (أنه) أي العام (قد يكون مجازاً) بأن يستعمل في مجازة فيصدق على العام أنه قد يكون مجازاً كما يصدق على المجاز أنه قد يكون عاماً نحو جاء في الأسود الرماة إلا زيدا وقيل لا يكون العام مجازاً فلا يكون المجاز عاماً لأن المجاز ثبت على خلاف الأصل للحاجة إليه وهي تندفع في المستعمل في مجازة ببعض الأفراد فلا يراد به جميعها إلا بقرينة كافي المثال السابق من الاستثناء (و) الأصح (أنه) أي العموم (من عوارض الألفاظ فقط) أي دون المعاني وقيل من عوارضهما معاً وصححه ابن الحاجب حقيقة فيكون موضوعاً للقدر المشترك بينهما وقيل مشتركاً لفظياً فكما يصدق لفظ عام يصدق معنى عام حقيقة ذهنياً كان كعني الإنسان أو خارجياً كعني المطر والخشب لما يقال الإنسان ييم الرجل والمرأة وعم المطر والخشب فالعموم شمول أمر متعدد وقيل بعروض العموم في المعنى الذهني حقيقة دون الخارجي لوجود الشمول لمتعدد فيه بخلاف الخارجي والمطر والخشب مثلاً في محل غيرهما في آخر فاستعمال العموم فيه مجازي وعلى الأول استعماله في الذهني مجازي أيضاً (ويقال)

النهى لا اختلال نحو الركن	يقضى الفساد عند أهل الفن
والنهى عن شيء لما به اقترن	لا يقتضى كلاً تصل في العطن
وما تردد بين ذين عندهم	كصوم شك فيه خلف بينهم
وان جهل ما قد نهى لأجله	فحكمه كآول في فصله
أما الذي لقوت فضل ينهى	فليس للفساد يقضى منها
أفاد هذا العز في القواعد	ملخص الكمال ذي الفوائد

أه شيخنا محمد الجوهري .

وقيل أولى بالفساد .

### (العام)

لفظ يستغرق الصالح له بلا حصر والأصح دخول النادرة وغير المقصودة فيه وأنه قد يكون مجازاً وأنه من عوارض الألفاظ فقط ويقال

اصطلاحاً (للمعنى أعم) وأخص (وللفظ عام) وخاص تفرقة بين السال والمطلوب وخصّ المعنى بأقل  
التفصيل لأنه أهم من اللفظ وبعضهم يقول في المعنى عام كما علم عامي وخاص فيقال للمعنى المشتركين عام وأعم  
واللفظه عام والمعنى زائد خاص وأخص واللفظه خاص (تنبيهان : أحدهما) الأخص ينسج في الأعم  
وعبر بعضهم بالعكس وجمع بينهما بأن الأول في اللفظ إذا الحيوان يصدق بالإنسان وغيره بخلاف العكس  
والثاني في المعنى إذا الإنسان لا يصدق من الحيوانية فصار الأعم مندرجاً في الأخص بمعنى الاستلزام . ثانيهما  
ليس المراد بوصف اللفظ بالعموم وصفه بمجرداً عن معناه فإنه لا وجه له بل المراد وصفه باعتبار معناه  
فمعنى كونه عاماً أنه يشترك في معناه كثيرون لأنه يكون مشتركاً لفظياً فلوله معنى واحد مشترك بين  
الجزئيات (ومدلوله) أي العام في التركيب من حيث الحكم عليه (كلمة أي محكوم فيه على كل فرد)  
فرد (مطابقة إثباتاً) خبراً أو أمراً (أو سلباً) نفيًا أو نهيًا نحو جاء عبيدي وما خلفوا فأكرمهم ولا  
تهمم لأنه في قوة قضائيه نداءً لفرد أي جاء فلان وجاء فلان وهكذا فيما مر إلى آخره وكل منها محكوم فيه  
على فرد دال عليه مطابقة فها هو في قوتها محكوم فيه على كل فرد فرد دال عليه مطابقة فقولي القرافي  
إن دلالة العام على كل فرد فرد من أفرادها خارجة عن الدلالات الثلاث المطابقة والتضمن والاستلزام  
محدود كما أوضحته في الحاشية مع زيادة وخرج بالكلمة الكل والكلي فليس مدلول العام كلا أي  
محكوماً فيه على مجموع الأفراد من حيث هو مجموع نحو كل رجل في البلد يحمل الصخرة العظيمة أي مجموعهم  
وإلا تعذر الاحتجاج به في النهي على كل فرد ولم يزل العلماء يحتجون به عليه كافي نحو ولا تقتلوا النفس  
التي حرم الله ولا كلاً أي محكوماً فيه على الماهية من حيث هي أي من غير نظر إلى الأفراد نحو الرجل خير  
من المرأة وكثيراً ما يفضل بعض أفرادها بعض أفرادها وذلك لأن النظر في العالم إلى الأفراد لا إلى القدر  
المشترك بينها فانهصر مدلوله في الكلية وهي مقابلة للجزئية والكل مقابل للجزء والكلي مقابل  
للجزئي (ودلالته) أي العام (على أصل المعنى) من الواحد في الفرد والاثني في الثني والثلاثة أو  
الاثني في الجمع على ما يأتي فيه من الخلاف (قطعية) اتفاقاً (و) دلالاته (على كل فرد) منه بخصوصه  
(ظنية في الأصح) لاحتماله التخصيص وإن لم يظهر تخصيص لكثرة التخصيص في العمومات وقيل  
قطعية للزوم معنى اللفظه قطعاً حتى يظهر خلافه من قرينة كتخصيص فيمتنع تخصيص الكتاب  
والسنة المتواترة بخبر الواحد وبالقياس على هذا دون الأول فإن قام دليل على انتفاء التخصيص  
كالعقل في نحو والله بكل شيء عليم فدلالته قطعية اتفاقاً والتصریح بالترجيح من زيادتي (وعموم  
الأشخاص يستلزم عموم الأحوال والأزمنة والأمكنة على المختار) لأنه لا غنى للأشخاص عنها فقوله  
تعالى فاقتلوا المشركين أي كل مشرك على أي حال كان في أي زمان ومكان كان وخص منه البعض كاللهي  
وقيل للعام في الأشخاص مطلق في المذكورات لا انتفاء صيغة العموم فيها فخاص به العام على الأول مبين  
للمراد بما أطلق فيه على هذا وهذا القول بأن التعميم هنا بالاستلزام كما عرف بالوضع فلا يحتاج إلى صيغة .

(مسئلة) في صيغ العموم (كل) وتقدمت في مبحث الحروف (والذي والتي) نحو أكرم الذي يأتيك  
والتي تأتيك أي كل آت وآتية لك (وأي وما) الشرطيتان والاستفهاميتان والموصولتان وتقدمتا ثم  
وأطلقنا العلم بانتفاء العموم في غير ذلك كأي الواقعة صفة لسكرة أحوالاً وما الواقعة نكرة موصوفة أو تهيبة  
(قوله والذي والتي) قال شيخنا الشهاب له استعملان أن يقعا على شخص معهود وهو الذي تكلم  
عليه التحويون وأن يقعا على من يصلح أي كل من يصلح وهو المراد هنا اه وأقول قضيت أنه لا  
خلاف بين الفريقين في إثبات كل من المعنيين وبخالفه تضعيف القول بالاشتراك الآتي فلعل الأصوليين  
قام عندهم دليل العموم فقط فرجحوه والنحويين قام عندهم دليل الخصوص فقالوا به اه آيات

للمعنى أعم ولفظ عام  
ومدلوله كلمة أي محكوم  
فيه على كل فرد مطابقة  
إثباتاً أو سلباً ودلالته على  
أصل المعنى قطعية وعلى  
كل فرد ظنية في الأصح  
وعموم الأشخاص يستلزم  
عموم الأحوال والأزمنة  
والأمكنة على المختار  
(مسئلة)

كل والذي والتي أو أي وما



(ومتى) للزمان المبهم استهامة أو شرطية نحو متى نجيتى متى جيتى أكرمته (وإن وحيثما) المكان شرطيتين نحو أين أحييتك كنت آتاك وتزيد أين بالاستهامة نحو أين كنت (ونحوها) مما يدل على العمومية كجميع ولا يضاف إلا إلى معرفة وكجمع الذى والتى وكن الاستهامة والشرطية والموصولة وتقدمت وأما عدم عمومها وعموم أى الموصولة في نحو صررت بمن أو بأيهم قام فليقام قرينة الخصوص واستشكل عموم من وما بقول الفقهاء لو قال من دخل دارى فله درهم فدخلها مرة بعد أخرى لا يتكرر الاستحقاق . وأجيب بأن العموم في الأشخاص لا في الأفعال إلا أن تقتضى الصيغة التكرار نحو كلما أو يحكم به قياسا لكون الشرط علة نحو من عمل صالحا فلنفسه . فإن قلت فلم تكرر الجزاء على المحرم بقتله صيدا بعد قتله آخر مع أن الصيغة من في قوله تعالى - فمن قتله منكم متعمدا - الآية . قلنا تعدد المحل بخلافه في مثالنا حتى لو قال من دخل دارى فله درهم وله عدة دور استحق كما دخل دار الله درهما لاختلاف المحل ولهذا لو قال طلق من نسائي من شئت لا يطلق إلا واحدة ولو قال من شئت طلق كل من شئت وكل من المذكورات (لعموم حقيقة في الأصح) لتبادره إلى الذهن وقيل للخصوص حقيقة أى للواحد في الفرد والاثنتين في المتنى ولثلاثة أو اثنتين في الجمع لأنه المتيقن والعموم مجاز وقيل مشتركة بينهما لأنها تستعمل لكل منهما والأصل في الاستعمال الحقيقة وقيل بالوقف أى لا يدري أى حقيقة في العموم أم في الخصوص أم فيهما (كالجمع المعروف باللام) نحو قد أفلح المؤمنون (أو الإضافة) نحو يوصيكم الله في أولادكم فإنه للعموم حقيقة في الأصح (مالم يتحقق عهد) لتبادره إلى الذهن وقيل ليس للعموم مطلقا بل للجنس الصادق ببعض الأفراد كما في تزوجت النساء لأنه المتيقن مالم تقم قرينة على العموم كما في الآيتين وقيل ليس للعموم أن احتمل عهد فهو باحتماله متردد بين العهد والعموم حتى تقوم قرينة وعلى عموميه قيل أفراده جوع والأكثر آحاد في الإثبات وغيره وعليه أئمة التفسير في استعمال القرآن نحو والله يحب المحسنين أى يثيب كلانهم إن الله لا يحب الكافرين أى يعاقب كلانهم وأيد بصحة اشتداد الواحد منه نحو جاء الرجال إلا زيدا ولو كان معناه جاء كل جمع من الرجال لم يصح إلا أن يكون منقطعا نعم قد تقوم قرينة على إرادة المجموع نحو رجال البلد يحملون الصخرة العظيمة أى مجموعهم والأول يقول قامت قرينة الآحاد في نحو الآيتين المذكورتين (و) كالمفرد كذلك أى المعروف باللام أو الإضافة مالم يتحقق عهد فإنه للعموم حقيقة في الأصح لما صرح به سواء تحقق استغراق أم احتمله والعهد حملاه في الثاني على الاستغراق لأنه الأصل لعموم فائدته نحو - وأحل الله البيع - أى كل بيع وخص منه الفاسد كالربا ونحو - وليحذر الذين يخالفون عن أمره - أى كل أمر لله وخص منه أمر الندب وقيل ليس للعموم مطلقا بل للجنس الصادق ببعض كافي لبست الثوب ولبست ثوب الناس لأنه المتيقن مالم تقم قرينة على العموم كما في أن الإنسان لفي خسر إلا الذين آمنوا وقيل المعروف باللام ليس للعموم أن لم يكن واحدا بالتاء وتميز بالوحدة كالماء والرجل إذ يقال فيهما ماء واحد ورجل واحد فهو في ذلك للجنس الصادق ببعض نحو شرب الماء ورأيت الرجل مالم تقم قرينة على العموم نحو الدينار خير من الدرهم أى كل دينار خير من كل درهم بخلاف ما إذا كان واحدا بالتاء كالتفأولم يكن بها ولم يتميز بالوحدة كالذهب فيم كافي خبر الصحيحين الذهب بالذهب ربا إلا هاء وهاء والبر بالبر ربا إلا هاء وهاء والشعير بالشعير ربا إلا هاء وهاء والتفأ بالتمر ربا إلا هاء وهاء وقولي كذلك أولى من اقتصاره على المحلى أى باللام فإن تحقق عهد صرف إليه جزما كالمعرفة الموصولة هنا وفيها قبله (والنسكرة في سياق النفي) وقى معناه انتهى (لعموم وضعافي الأصح) بأن تبدل عليه بالمطابقة كما مر من أن الحكم في العام على كل فرد مطابقة وقيل للعموم لزوما نظرا إلى أن النفي أولا للماهية ويلزمه نفي كل فرد فيؤثر التخصيص بالنية على

ومتى وأين وحيثما ونحوها  
لعموم حقيقة في الأصح  
كالجمع المعروف باللام أو  
الإضافة مالم يتحقق عهد  
والمفرد كذلك والنسكرة  
في سياق النفي للعموم وضعا  
في الأصح

الأول دون الثاني في نحو والله لأكتبن أو يا غير النمر فيحدث بأكل النمر على الثاني دون الأول وعموم  
النكرة يكون (نصا ان بنيت على الفتح) نحو لارجل في الدار (وظاهرا ان لم تبين) نحو ما في الدار رجل  
لاحتماله في الواحد فقط فان زيد فيها من كانت نصا أيضا كما ص في الحروف والنكرة في سياق الامتنان  
للعوم نحو وأزلنا من السماء ماء طهورا قاله القاضي أبو الطيب وفي سياق الشرط للعموم نحو وان أحد  
من المشركين استجارك فأجره أي كل واحد منهم وقد تكون للعموم البدلي لا الشمولي بقرينة نحو من  
يأتني بمال أجزه (وقد يعي اللفظ) اما (عرفا ك) اللفظ الدال على مفهوم (الموافقة) بقسميه الأولى  
والمساوى (على قول من) في مبحث المفهوم نحو فلا تقل لهما أف ان الذين يأكلون أموال اليتامى الآية  
قل نفلها العرف إلى تحريم جميع الأيذاآت والانلاقات (و) نحو (حرمت عليكم أمهاتكم) نقله العرف  
من تحريم العين إلى تحريم جميع التمتع المقصودة من النساء وسيأتي قول انه يحمل وقيل العموم فيه من باب  
الاقتضاء لاستحالة تحريم الأعيان فيضمر ما يصح به الكلام قال الزركشي وغيره وقد يترجح هذا  
بقولهم الاضمار خير من النقل كافي قوله - وحرم الربا - وقد أجت عنه في الحاشية (أو معنى) وعبر عنه  
الأصل هنا كغيره بعقلا (كترتيب حكم على وصف) فانه يفيد عليه الوصف للحكم كما يأتي في القياس  
فيفيد العموم بالمعنى بمعنى أنه كما وجدت العلة وجد المعلول نحو أكرم العالم إذا لم تحمل الام فيه للعموم  
ولا عهدو (ك) اللفظ الدال على مفهوم (المخالفة على قول من) أن دلالة اللفظ بالمعنى على ما عدا المذكور  
بخلاف حكمه وهو أنه لو لم ينف المذكور والحكم عما عداه لم يكن لذكره فائدة كما في خبر الصحيحين  
مطل الفتي ظلم أي بخلاف مطلق غيره (والخلاف في أن المفهوم) مطلقا (لا عموم له لفظي) أي عائد إلى اللفظ  
والتسمية أي هل يسمى عاما أولا بناء على أن العموم من عوارض الألفاظ والمعاني أو الألفاظ فقط وأما  
من جهة المعنى فهو شامل لجميع صور ما عدا المذكور بما ص من عرف وان صار به منطوقا أو معنى (ومعيار  
العموم) أي ضابطه (الاستثناء) فكل ما صحت الاستثناء منه مما لا حصر فيه فهو عام كالجمع المعروف  
للزوم تناوله المستثنى نحو جاء الرجال إلا زيدا ولا يصح الاستثناء من الجمع المنكر إلا أن يخصص فيعم  
ما يخصص به نحو قام رجال كانوا في دارك إلا زيدا منهم ويصح جاء رجل إلا زيدا بالرفع على أن الاصفة  
بمعنى غير كافي لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدنا (والأصح أن الجمع المنكر) في الاثبات نحو جاء رجال  
أو عبيد (ليس بعام) ان لم يتخصص فيحمل على أقل الجمع ثلاثة أو اثنين لأنه المحقق وقيل إنه عام لأنه  
كما يصدق بذلك يصدق بجميع الأفراد وبما بينهما فيحمل على جميع الأفراد احتياطا إلا أن يمنع منه  
ما منع كافي رأيت رجالا فعلى أقل الجمع قطعا والخلاف كما قال جماعة جار في جمع القلة والكثرة وقال  
الصفى الهندي محله في جمع الكثرة (و) الأصح (أن أقل) مسمى (الجمع) كرجال ومسلمين (ثلاثة)  
لتبادرها إلى الذهن وقيل اثنان لقوله تعالى - ان تنوبا إلى الله فقد صفت قلوبكم - أي عائشة وحفصة  
وليس لهما إلا قلبان . قلنا مثل ذلك مجاز والداعي له في الآية الكريمة كراهة الجمع بين الثنتين في المضاف  
ومتضمنه وهما كالشيء الواحد بخلاف نحو جاء عبدا كما ويبنى على الخلاف ما لوقرأ أوصى بدرهم  
لزيد الأصح أنه يستحق ثلاثة لكن ما مثله من جمع الكثرة مخالف لطباق النحاة على أن أقله أحد عشر  
ويجاء بأن أصل وضعه ذلك لكن غلب استعماله عند الأصوليين في أقل جمع القلة وقد أشار إلى ذلك في  
(قوله وقد أجت عنه في الحاشية) أي حيث قال فيها قلت ذاك فيما إذا لم يكن النقل مبنيًا للضمير وهذا  
بخلافه على أن كلامنا ليس في الخلاف في ترجيح النقل على الاضمار أو عكسه بل في الخلاف في  
استفادة العموم من أيهما وغايته أن الخلاف في هذا مبني على الخلاف في ذاك ولا يلزم من البناء  
على شيء الاتحاد في الترجيح اه بحروقه .

نصا ان بنيت على الفتح  
وظاهرا ان لم تبين  
وقد يعي  
اللفظ عرفا كالموافقة على  
قول من وحرمت عليكم  
أمهاتكم أو معنى كترتيب  
حكم على وصف كالمخالفة  
على قول من والخلاف في  
أن المفهوم لا عموم له لفظي  
ومعيار العموم الاستثناء  
والأصح أن الجمع المنكر  
ليس بعام وأن أقل الجمع  
ثلاثة

منع الموانع كما بينته في الحاشية (و) الأصح (أنه) أي الجمع (يصدق بالواحد مجازاً) لاستعماله فيه كقول الرجل لا امرأته وقدرت لرجل أنتبرجيت للرجال لاستواء الواحد والجمع في كراهة التبرج له وقيل لا يصدق به ولم يستعمل فيه والجمع في هذا المثال على بابه لأن من برزت لرجل تبرز لغيره عادة (و) الأصح (تعميم عام سبق لفرض) كمدح وذم وبيان مقدار (ولم يعارضه عام آخر) لم يسبق لذلك إذ ما سبق له لا ينافي تعميمه فان عارضه العام المذكور لم يعم فيما عورض فيه جمعاً بينهما كالمعارضه خاص وقيل لا يعم مطلقاً لأنه لم يسبق للتعميم وقيل يعمه مطلقاً كغيره وينظر عند المعارضة إلى مرجح مثاله ولا معارض إن الأبرار لفي نعيم وإن الفجار لفي جحيم ومع المعارض والذين هم لفروجهم حافظون إلا على أزواجهم وما ملكت أيمانهم فإنه وقد سبق للمدح يعم بظاهرة إباحة الجمع بين الأختين بملك اليمين وعارضه في ذلك وأن تجمعوا بين الأختين فإنه وإن لم يسبق للمدح بل لبيان الحكم شامل لحرمة جمعهما بملك اليمين لحمل الأول على غير ذلك بأن لم يرد تناوله وقولي تبعاً للبرماوى لفرض أولى من قول الأصل بمعنى المدح والذم أما إذا سبق العام المعارض لفرض أيضاً فكل منهما عام فيتعارضان فيحتاج إلى مرجح (و) الأصح (تعميم نحو لا يستون) من قوله تعالى - أفمن كان مؤمناً مكن كان فاسقاً لا يستون - لا يستوي أصحاب النار وأصحاب الجنة فهو لفي جميع وجوه الاستواء الممكن فيها لتضمن الفعل المنفي لمصدر منكر وقيل لا يعم نظراً إلى أن الاستواء المنفي هو الاشتراك من بعض الوجوه فهو على هذا من سلب العموم وعلى الأول من عموم السلب وعليه يستفاد من الآيتين بأن يراد بالفاسق في الأولى الكافر بقرينة مقابلته بالمؤمن أن الكافر لا يلي أمر ولده المسلم وأن المسلم لا يقتل بالذمى وخالف في المستلثين الحنفية والمراد بنحو لا يستون كل ما دل على نفي الاستواء أو نحوه كالساواة والتمائل والمماناة (و) الأصح تعميم نحو (لا أكلت) من قولك والله لا أكلت فهو لفي جميع الماء كقول بنى جميع أفراد الأكل (وإن أكلت) فزوجتى طالق مثلاً فهو المنع من جميع الماء كولات فيصح تخصيص بعضها في المستلثين بالنية ويصدق في إرادته وقال أبو حنيفة لا تعميم فيها فلا يصح التخصيص بالنية لأن النفي والمنع حقيقة الأكل ويلزمهما النفي والمنع لجمع الماء كولات حتى يحث بواحد منها اتفاقاً وعبر الأصل في الثانية بقيل على خلاف تسويته تبعاً لابن الحاجب وغيره بينهما لما فهم من أن عموم النكرة في سياق الشرط بدلى وليس كافهم بل عمومها فيه شمولي وأما يكون بدلياً بقرينة كما هي (لالمقتضى) بالكسر وهو ما لا يستقيم من الكلام إلا بتقدير أحد أمور ٧ يسمى مقتضى بالفتح فلا يعم جميعها لاندفاع الضرورة بأحدها ويكون مجعلاً بينها بتعين بالقرينة وقيل يعمها حدراً من الأجل قالوا مثاله الخبر الآتي في مبحث المجمل رفع عن أمتي الخطأ والنسيان فلو وقعها من الأمة لا يستقيم بدون تقدير المؤاخذه أو الضمان أو نحو ذلك فقد رنا المؤاخذه لفهمها عرفاً من مثله وقيل يقدر جميعها فيكون المقتضى عاماً (والمعطوف على العام) فلا يعم وقيل يعم لوجوب مشاركة المتعاطفين في الحكم والصفة قلنا في الصفة ممنوع مثاله خبر أبي داود وغيره لا يقتل مسلم بكافر ولا ذوه عهد في عهده قيل يعني بكافر وخص منه غير الحربى بالاجماع قلنا لا حاجة إلى ذلك بل تقدر بحررى وبعضهم جعل الجملة الثانية تامة لاحتياج إلى تقدير ومعناها ولا يقتل ذوه عهد مادام عهده وبعضهم جعل في الحديث تقديماً وتأخيراً والأصل ولا يقتل مسلم ولا ذوه عهد بكافر (والفعل المثبت ولو مع كان) كخبر بلال صلى الله عليه وسلم داخل الكعبة وخبر أنس كان النبي ﷺ يجمع بين الصلاتين في السفر فلا يعم أقسامه وقيل يعمها فلا يعم المثال الأول الفرض والنفل ولا الثاني جع التقديم والتأخير إذ لا يشهد اللفظ بأكثر من صلاة واحدة وجمع واحد ويستحيل وقوع الصلاة الواحدة فرضاً ونفلاً والجمع الواحد في الوقتين وقيل يعلمان ما ذكر حكماً لصدقهما بكل من قسمي الصلاة والجمع وقد تستعمل

وأنه يصدق بالواحد مجازاً  
وتعميم عام سبق لفرض  
ولم يعارضه عام آخر وتعميم  
نحو لا يستون ولا أكلت  
وإن أكلت لا يقتضى  
والمعطوف على العام  
والفعل المثبت ولو مع كان

كان مع المضارع للتكرار كما في قوله تعالى في قصة اسمعيل - وكان يأمر أهله بالصلاة والزكاة - وعليه جرى العرف وتحقيقه مذكور في الحاشية (و) الحكم (المعلق لعله) فلا يعم كل محل وجدت فيه العلة (لفظا لكن) يعمه (معنى) كما مر وقيل يعمه لفظا كأن يقول الشارع حرمت الخمر لاسكارها فلا يعم كل مسكر لفظا وقيل يعمه لذكر العلة فكانه قال حرمت المسكر (و) الأصح أن (ترك الاستفصال) في وقائع الأحوال مع قيام الاحتمال (ينزل منزلة العموم) في المقال كما في خبر الشافعي وغيره أنه صلى الله عليه وسلم قال لعيلان بن سلمة الثقفي وقد أسلم على عشرين نسوة أمسك أربعا وفارق سائرهن فإنه صلى الله عليه وسلم لم يستفصله هل تزوجهن معا أو مرتبا فلولا أن الحكم يعم الحالين لما أطلق لامتناع الإطلاق في محل التفصيل وقيل لا ينزل منزلة العموم بل يكون الكلام مجحلا والعبارة المذكورة للشافعي وله عبارة أخرى وهي قوله وقائع الأحوال إذا تطرق إليها الاحتمال كسناها ثوب الأجل وسقط بها الاستدلال وظاهرهما التعارض وقد بينته مع الجواب عنه في الحاشية (و) الأصح (أن نحو يا أيها النبي) اتق الله يا أيها المزمّل (لا يشمل الأمة) من حيث الحكم لاختصاص الصيغة به وقيل يشملهم لأن الأمر بالتبوع أمر لتابعه عرفا كما في أمر السلطان الأمير بفتح بلد . قلنا هذا فيما يتوقف المأمور به على المشاركة وما نحن فيه ليس كذلك ومحل الخلاف ما يمكن فيه إرادة الأمة معه ولم تقم قرينة على إرادتهم معه بخلاف ما لا يمكن فيه ذلك نحو يا أيها الرسول بلغ الآية أوقامت قرينة على إرادتهم معه نحو يا أيها النبي إذا طلقتم النساء الآية (و) الأصح (أن نحو يا أيها الناس يشمل الرسول) عليه الصلاة والسلام (وان اقترن بقل) لمساواتهم له في الحكم وقيل لا يشملهم مطلقا لأنه ورد على لسانه للتبليغ لغيره وقيل ان اقترن بقل لم يشملهم لظهوره في التبليغ والإشمله (و) الأصح (أنه) أي نحو يا أيها الناس (يعم العبد) وقيل لا لصرف منافعه لسيده شرعا قلنا في غير أوقات ضيق العبادة (و) الأصح أنه (يشمل الموجودين) وقت وروده (فقط) أي لا من بعدهم وقيل يشملهم أيضا لمساواتهم للموجودين في حكمه اجبا قلنا بدليل آخر وهو مستفاد الإجماع لأمته (و) الأصح (أن من) شرطية كانت أو استهامية أو موصولة أو موصوفة أو تامة فهو أعم من قوله ان من الشرطية (تشمل النساء) لقوله تعالى ومن يعمل من الصالحات من ذكر أو أنثى وقيس بالشرطية البقية لكن عموم الأخيرين في الإثبات عموم بدلي لا شمولي وقيل تختص بالذكر كور فلونظرت امرأة في بيت أجنبي جاز رميها على الأول بخبر مسلم من تطلع على بيت قوم بغير إذنهم فقد حل لهم أن يفتقوا عيفه ولا يجوز على الثاني قيل ولا على الأول أيضا لأن المرأة لا يستتر منها (و) الأصح (أن جمع المذكور السالم لا يشملهن) أي النساء (ظاهرا) وإنما يشملهن بقرينة تعليلها للذكر وقيل يشملهن ظاهرا لأنه لما كثر في الشرع مشاركتهن المذكور في الأحكام أشعر بأن الشارع لا يقصد بخطاب الذكر قصر الأحكام عليهم وخروج بما ذكر اسم الجمع كقوم وجمع المذكور المكسر الدال بمادته كرجال وما يدل على جمعيته بغير ما ذكر كالنساء فلا يشمل الأولان النساء قطعا ويشملهن الثالث قطعا وأما الدال لا بمادته كالزود فملحق بجمع المذكور السالم (و) الأصح (أن خطاب الواحد) مثلا بحكم (لا يتعداه) إلى غيره وقيل يعم غيره لجرى عادة الناس بخطاب الواحد وإرادة الجميع فيما يشاركون فيه . قلنا مجاز يحتاج إلى قرينة (و) الأصح (أن الخطاب بيا أهل الكتاب) وهم اليهود والنصارى نحو قوله تعالى يا أهل الكتاب لا تغفلوا في دينكم (لا يشمل الأمة) أي أمة محمد صلى الله عليه وسلم الخاصة وقيل يشملهم فيما يشاركون فيه وتقدم في مبحث الأمر الكلام على أن الأمر بالمعروف هل يدخل في لفظه أولا (و) الأصح أن (نحو خذ من أموالهم) من كل اسم جنس مأمور بنحو الأخذ منه مجموع مجرور بمن (قتضى الأخذ) مثلا

والمعلق لعله لفظا لكن معنى وترك الاستفصال ينزل منزلة العموم وأن نحو يا أيها النبي لا يشمل الأمة وأن نحو يا أيها الناس يشمل الرسول وان اقترن بقل وأنه يعم العبد ويشمل الموجودين فقط وأن من تشمل النساء وأن جمع المذكور السالم لا يشملهن ظاهرا وأن خطاب الواحد لا يتعداه وأن الخطاب بيا أهل الكتاب لا يشمل الأمة ونحو خذ من أموالهم يقتضى الأخذ

(من كل نوع) من أنواع المجرور مالم يخص بدليل . وقيل لا بل يمثل بالأخذ من نوع واحد وتوقف الأمدى عن ترجيح واحد من القوانين والأول نظرا إلى أن المعنى من جميع الأنواع والثاني إلى أنه من مجموعها .

### (التخصيص)

وهو مصدر خصص بمعنى خص (قصر العام) أي قصر حكمه (على بعض أفراد) بأن يخص بدليل فيخرج العام المراد به الخصوص (وقابله) أي التخصيص (حكم ثبت لمتعدد) لفظا نحو فاقتلوا المشركين وخص منه الذي ونحوه وعلى القول بأن العموم يجري في المعنى كاللفظ مثلاً له بمفهوم فلا تقل لهما أف من سائر أنواع الأيذاء وخص منه حبس والدبدين الولد فانه جائز على ما صححه الغزالي وغيره والأصح أنه لا يجوز كما صححه البغوي وغيره (والأصح جوازه) أي التخصيص (الواحد ان لم يكن العام جمعا) كمن والمفرد المعروف (و) إلى (أقل الجمع) ثلاثة أو اثنين (ان كان) جمعا كالمسلمين والمسلمات وقيل يجوز إلى واحد مطلقا وقيل لا يجوز إلى واحد مطلقا وهو شاذ وقيل لا يجوز إلا أن يبقى غير محصور (والعام المخصوص عمومهم مراد تناولا لاحكاما) لأن بعض الأفراد لا يشملها الحكم نظرا للمخصص (و) العام (المراد به المخصوص ليس) عمومهم (مرادا) لا تناولا ولا حكما (بل) هو (كل) من حيث أنه أفرادا بحسب أصله (استعمل في جزئي) أي فرد منها (فهو مجاز قطعا) نظرا للجزئية كقوله تعالى الذين قال لهم الناس أي نعيم بن مسعود الأشجعي لقيامه مقام كثير في تثبيطه المؤمنين عن ملاقاته أبي سفيان وأصحابه أم يحسدون الناس أي رسول الله صلى الله عليه وسلم لجمعهما في الناس من الخصال الجليلة ولا يخفى أن عموم العام غير مدلوله فلا ينافي التعبير في عمومهم هنا بالكلية التعبير في مدلوله فيها مر بالكلية مع أن الكلام هنا في عموم العام المراد به المخصوص ونم في العام مطلقا (والأصح أن الأول) أي العام المخصوص (حقيقة) في الباقي بعد التخصيص لأن تناوله له مع التخصيص كتناوله له بدونه وذلك التناول حقيقي فكذا هذا وقيل حقيقة ان كان الباقي غير منحصر لبقاء خاصة العموم والافجاز وقيل حقيقة ان خص بمالا يستقل كصفة أو شرط أو استثناء لأن مالا يستقل جزء من المقيده فالعموم بالنظر إليه فقط بخلاف ما اذا خص بمستقل كعقل أو سمع . وقيل حقيقة ومجاز باعتبارين باعتبار تناول البعض حقيقة وباعتبار الاقتصار عليه مجاز وقيل مجاز مطلقا لاستعماله في بعض ما وضع له أولا وقيل مجاز ان استثنى منه لأنه يقين بالاستثناء أنه أريد بالمستثنى منه ما عدا المستثنى بخلاف غير الاستثناء من صفة وغيرها فانه يفهم ابتداء أن العموم بالنظر إليه فقط وقيل مجاز ان خص بغير لفظ كالعقل بخلاف اللفظ أما الثاني فمجاز قطعا كما مر (فهو) أي الأول وهو العام المخصوص على القول بأنه حقيقة (حجة) جزما أخذنا من منع الموانع لاستدلال الصحابة به من غير تكثير وعلى القول بأنه مجاز الأصح أنه حجة مطلقا لذلك وقيل غير حجة مطلقا لأنه لا احتمال أن يكون قد خص بغير ما ظهر يشك فيها راد منه فلا يقين الا بقرينة وقيل حجة ان خص بمعين كأن يقال اقتلوا المشركين الا الذي بخلاف المبهم نحو الا بعضهم إذا من فردا لا ويجوز أن يكون هو المخرج . قلنا يعمل به إلى أن يبقى فرد وقيل حجة ان خص بمقتل كالصفة لما مر من أن العموم بالنظر إليه فقط بخلاف المنفصل فيجوز أن يكون قد خص منه غير ما ظهر فيشكل في الباقي وقيل حجة في الباقي ان أنبا عن الباقي العموم نحو فاقتلوا المشركين فانه ينبغي عن الحر في لتبادر الذهن إليه كالذي المخرج بخلاف مالا ينبغي عنه العموم نحو والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما فإنه لا ينبغي عن السارق بقدر ربع دينار فأكثر من حرز كالا ينبغي عن السارق لغير ذلك المخرج فالباقي منه يشك فيه بل احتمال اعتبار قيد آخر وقيل حجة في أقل الجمع لأنه المتيقن بناء على القول بأنه لا يجوز التخصيص إلى واحد

من كل نوع .

### (التخصيص)

قصر العام على بعض أفراد وقابله حكم ثبت لمتعدد والأصح جوازه إلى واحد ان لم يكن العام جمعا وأقل الجمع ان كان العام المخصوص عمومهم مراد تناولا لاحكاما والمراد به المخصوص ليس مرادا بل كل استعمل في جزئي فهو مجاز قطعا والأصح أن الأول حقيقة فهو حجة

مطلقا وبذلك علم أن ما ذكره الأصل من هذا الخلاف إنما هو مفرع على ضعيف أما الثاني فلا يحتاج به كذا قاله الشيخ أبو حامد (ويعمل بالعام ولو بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم) قبل البحث عن المخصص (لأن الأصل عدمه ولأن احتماله مرجوح وظاهر العموم راجح والعمل بالراجح واجب وقيل لا يعمل به بعد وفاته قبل البحث لاحتمال التخصيص وعليه يكفي في البحث عن ذلك الظن بأن لا يخصص على الأصح (وهو) أي المخصص للعام (قسمان) أحدهما (متصل) أي مالا يستقل بنفسه من اللفظ بأن يقارن العام (وهو خمسة) أحدهما (الاستثناء) بمعنى صيغته (وهو) أي الاستثناء نفسه (إخراج) من متعدد (بنحو إلا) من أدوات الإخراج وضعا كخلا وعدا وسوى واقعا ذلك الإخراج مع المخرج منه (من متكلم واحد في الأصح) وقيل لا يشترط وقوعه من واحد فقول القائل إلا زيدا عقب قول غيره جاء الرجال استثناء على الثاني لقول على الأول ولهذا لو قال لي عليك مائة فقال له الأدرهما لا يكون مقرا بشيء في الأصح نعم لو قال النبي صلى الله عليه وسلم إلا الذميمة عقب نزول قوله تعالى فاقتلوا المشركين كان استثناء قطعاً لأنه مبالغ عن الله وإن لم يكن ذلك قرآناً (ويجب) أي يشترط اتصاله) أي الاستثناء بمعنى صيغته بالمستثنى منه (عادة في الأصح) فلا يضر انفصاله بنحو تنفس أو سعال فإن انفصل بغير ذلك كان لقوا وقيل يجوز انفصاله إلى شهر وقيل إلى سنة وقيل أبداً وقيل غير ذلك ولا بد من نية الاستثناء قبل الفراغ من المستثنى منه (أما) الاستثناء بمعنى صيغته (في المنقطع) وهو مالا يكون المستثنى فيه بعض المستثنى منه عكس المتصل السابق المنصرف إليه الاسم عند الإطلاق نحو ما في الدار إنسان إلا الحمار (فمجاز) فيه (في الأصح) لتبادره في المتصل إلى الذهن وقيل حقيقة فيه كالتصل فيكون مشتركاً لفظياً بينهما ويحد بالخالفه بنحو إلا بغير إخراج وقيل متواطئ أي لا ندرى أهو حقيقة فيهما بينهما أي المخالفة بنحو إلا حدراً من الاشتراك والمجاز وقيل بالوقف أي لا ندرى أهو حقيقة فيهما أم في أحدهما أم في القدر المشترك بينهما ولا بعد المنقطع من المخصصات والتزجيج من زبادتي : ولما كان في الكلام الاستثنائي شبه التناقض حيث يدخل المستثنى في المستثنى منه ثم ينفي وكان ذلك أظهر في العدد لنصوصيته في آحاده دفعوا ذلك فيه بما ذكرته بقولي (والأصح أن المراد بعشرة في) قولك لزيد (على) عشرة إلا ثلاثة عشرة باعتبار الآحاد جميعها (ثم أخرج ثلاثة) بقولك إلا ثلاثة (ثم أسند إلى الباقي) وهو سبعة (تقديراً وإن كان) الاستناد (قبله) أي قبل إخراج الثلاثة (ذكرنا) أي لفظاً فكا أنه قال له على الباقي من عشرة أخرج منها ثلاثة وليس في هذا الإثبات ولا نفي أصلاً فلا تناقض وقيل المراد بعشرة في ذلك سبعة وقوله إلا ثلاثة قرينة لذلك بينت إرادة الجزء باسم الكل مجازاً وقيل معنى عشرة إلا ثلاثة بازاء اسمين مفرد هو سبعة ومركب هو عشرة إلا ثلاثة ولا نفي أيضاً على القولين فلا تناقض ووجه تصحيح الأول أن فيه توفية بما صرح من أن الاستثناء إخراج بخلاف الثاني والثالث (ولا يصح) استثناء (مستغرق) بأن يستغرق المستثنى المستثنى منه فلو قال له على عشرة إلا عشرة لزمه عشرة (والأصح صحة استثناء الأكثر) من الباقي نحوله على عشرة إلا تسعة (و) استثناء (المساوي) نحوله عشرة إلا خمسة (و) استثناء (العقد الصحيح) نحوله مائة إلا عشرة وقيل لا يصح في الأكثر وقيل لا يصح فيه أن كان العدد في المستثنى والمستثنى منه صريحاً نحو ما صرح بخلاف غيره نحو خذ العراهم إلا الزيوف وهي أكثر وقيل لا يصح في المساوي أيضاً وقيل لا يصح في العقد الصحيح (و) الأصح (أن الاستثناء من النفي إثبات وبالعكس) وقيل لا بل المستثنى من حيث الحكم مسكوت عنه وهو منقول عن الحنفية فنحو ما قام أحد إلا زيدا وقام القوم إلا زيدا يدل الأول على إثبات القيام لزيد والثاني على نفيه عنه من حيث القيام وعدمه

ويعمل بالعام ولو بعد وفاة النبي قبل البحث عن المخصص وهو قسمان متصل وهو خمسة الاستثناء وهو إخراج بنحو إلا من متكلم واحد في الأصح ويجب اتصاله عادة في الأصح أما في المنقطع فمجاز في الأصح والأصح أن المراد بعشرة في على عشرة إلا ثلاثة عشرة باعتبار الآحاد ثم أخرجت ثلاثة ثم أسند إلى الباقي تقديراً وإن كان قبله ذكراً ولا يصح مستغرق والأصح صحة استثناء الأكثر والمساوي والعقد الصحيح وأن الاستثناء من النفي إثبات وبالعكس



ويفني الخلاف على أن المستثنى من حيث الحكم مخرج من المحكوم به فيدخل في نقيضه من قيام أو عدمه مثلاً أو مخرج من الحكم فيدخل في نقيضه أى لا حكم إذ القاعدة أن ما خرج من شئ يدخل في نقيضه وجعلوا الاثبات في كلمة التوحيد يعرف الشرع وفي الاستثناء المفرغ نحو مجاء القوم إلا زيد بالعرف العام (و) الاستثناء آت (المتعددة ان تعاطفت ف) هي عائدة (للمستثنى منه) لتعذر عود كل منها إلى ما يليه بوجود التعاطف نحوه على عشرة الأربعة والاثنتين فيلزمه واحد فقط ونحوه على عشرة الاثنتي عشرة والاثنتين فيلزمه عشرة الاستغراق (والا) أى وان لم يتعاطف (فكل) من آخرها وباقي كل من باقيها عائد (لما يليه ما لم يستغرقه) نحوه عشرة الاخسة الا أربعة الاثنتي عشرة فيلزمه ستة فان استغرق كل ما يليه بطل السكل أو استغرق غير الأول نحوه على عشرة الاثنتين الاثنتي عشرة عاد السكل للمستثنى منه فيلزمه واحد فقط أو الأول فقط نحوه عشرة الاثنتي عشرة الأربعة فيلزمه عشرة لبطان الأول لاستغراقه والثاني تبعاً وقيل أربعة اعتباراً لاستثناء الثاني من الأول وهو الموافق للأصح في الطلاق وقال ابن الصباغ وغيره إنه الأقرب وقيل ستة اعتباراً للثاني دون الأول (والأصح أنه) أى الاستثناء (يعود للتعاطفات) أى لكل منها حيث يصلح له لأنه الظاهر بقيد زدته بقولى (ب) حرف (مشارك) كالواو والفاء جلا كانت التعاطفات أو مفردات كأكرم العلماء وحبس ديارك وأعتق عبيدك وكتصدق على الفقراء والمساكين والعلماء سواء أسيقت لغرض واحد أم لا وسواء تقدم الاستثناء عليها أم تأخر أم توسط فتعبرى بذلك أولى من اقتصاره على ما إذا تأخر وقيل للأخير فقط لأنه المتيقن وقيل إن سيق السكل لغرض واحد عاد للسكل كحبست دارى على أعمامى ووقفت بستانى على أخوالى وسببت سقائى لجيرانى الآن يسافروا والاعاد للأخير فقط كأكرم العلماء وحبس ديارك على أقاربك وأعتق عبيدك الا الفسقة منهم وقيل ان عطف بالواو عاد للسكل والا فلا خير وقيل مشترك بين عوده للسكل وعوده للأخير وقيل بالوقف أى لا ندري ما الحقيقة منهما ويقين المراد على الأخيرين بالقرينة وحيث وجدت فلا خلاف كإي قوله تعالى - والذين لا يدعون مع الله إلهاً آخر - إلى قوله - الا من تاب - فانه عائد للسكل بلا خلاف وقوله تعالى - ومن قتل مؤمناً خطأ - إلى قوله - الا أن يصدقوا - فانه عائد إلى الأخير أى الدية دون الكفارة بلا خلاف أما قوله - والذين يرمون المحصنات - إلى قوله - الا الذين تابوا - فانه عائد للأخير لا الأول أى الجلد قطعاً لأنه حق آدمى فلا يسقط بالتوبة وفي عوده للثاني أى عدم قبول الشهادة الخلاف فعلى الأصح تقبل وعلى الثاني لا تقبل وخرج بالمشارك غيره كبل ولكن وأوفلا يعود ذلك إلا للأخير (و) الأصح (أن القرآن بين جلتين لفظاً) بأن تعطف إحداهما على الأخرى (لا يقتضى التسوية) بينهما (في حكم لم يذكر) وهو معلوم لأحدهما من خارج فيعطف واجب على مندوب أو مباح وعكسه وقيل يقتضيهما فيه مثاله خبر أبى داود لا يبولن أحدكم في الماء الدائم ولا يغتسل فيه من الجنابة فالبول فيه ينجسه بشرطه كما هو معلوم وذلك حكمته النهى قال بعض القائل بالثاني فكذا الاغتسال فيه للقرآن بينهما ومن أمثلة ذلك قوله تعالى - فكاذبوهم - الآية (و) ثانياً التخصصات المتصلة (الشرط) والمراد القنوى كما مر (وهو) ما زدته بقولى (تعليقاً) أمر بأمر كل منهما في المستقبل أو ما يدل عليه) من صيغة نحو أكرم بنى تميم ان جاءوا أى الجانبين منهم (وهو) أى الشرط المخصص (كلا استثناء) اتصالاً وعوداً لكل التعاطفات وصحة لاخراج الأكره نحوه نحو أكرم بنى تميم ان كانوا علماء ويكون جهالهم أكثر فيجب مع ثمة الشرط اتصاله وعوده للسكل ولو تقدم أو توسط وصح اخراج الأكره في الأصح وقيل وفاقاً وعليه جرى الأصل في الثالث لكن أجيب عنه بأنه أراد به وفاق من خالف في الاستثناء فقط (و) وثانيتها (الصفة) المعبر مفهومها كأكرم بنى تميم الفقهاء خرج بالفقهاء غيرهم (و) رابعها (الثانية) كأكرم

والمتعددة ان تعاطفت  
فالمستثنى منه والا فكل  
لما يليه ما لم يستغرقه  
والأصح أنه يعود  
للتعاطفات بمشارك وأن  
القرآن بين جلتين لفظاً  
لا يقتضى التسوية في حكم  
لم يذكر والشرط وهو  
تعليق أمر بأمر كل منهما  
في المستقبل أو ما يدل عليه  
وهو كلا استثناء والصفة  
والغاية

بني تميم الى أن بعضوا خرج حال عصيانهم فلا يكرمون فيه (وهما) أى الصفة والغاية (كلاستثناء)  
اتصالا وعودا وصحة اخراج الأكثر بهما فيجب مع نيتهما اتصالهما وعودهما للكل ولو تقدمتا  
أو توسطتا يصح اخراج الأكثر بهما في الأصح خلافا لما اختاره وتبعه عليه البرماوى من اختصاص  
الصفة المتوسطة بماوليته وذلك كوقوف على أولادى وأولادهم المحتاجين ووقفت على محتاجى أولادى  
وأولادهم ووقفت على أولادى المحتاجين وأولادهم فيعود الوصف للكل على الأصل في اشتراك المتعاطفات  
ولأن المتوسطة بالنسبة لماوليته متأخرة ولما وليها متقدمة بل قيل ان عودها إليهما أولى عما إذا تقدمتهما  
وقد أخرج ذلك في الحاشية واقتصر على كلاستثناء أولى من قوله كلاستثناء في العود (والمراد) بالغاية  
(غاية صحبها عموم يشملها) ظاهر الولى لم تأت بقيد زدت بقولى (ولم يرد بها تحقيقه مثل) مامر ومثل قوله تعالى  
- قاتلوا الذين لا يؤمنون - إلى قوله (حتى يعطوا الجزية) فانها لولم تأت لقائلناهم أعطوا الجزية أم لا  
(وأمثال) قوله تعالى - سلام هي (حتى مطلع الفجر) من غاية لم يشملها عموم صحبها إذ طلوع الفجر ليس  
من الليلة حتى تشملها (و) مثل قولهم (قطعت أصابعه من الخنصر) بكسر أوله مع كسر ثالثه أو فتحه  
(الى الإبهام) من غاية شملها عموم لم تأت كروا ريد بها تحقيقه (فلتحقيق) أى فالغاية فيه لتحقيق (العموم)  
فيما قبلها لا لتخصيصه فتحقيق العموم في الأول أن الليلة سلام في جميع أجزائها وفي الثانى أن الأصابع  
قطعت كلها والغاية في الثانى من المعنى بخلافها في الأول وقولى إلى الإبهام أوضح من قوله إلى البصير (و)  
خامسها (بذل بعض) من كل كذا كره ابن الحاجب كلفه على الناس حج البيت من استطاع (أو) (بذل  
(اشتغال) كما نقله مع ما قبله البرماوى عن أبى حيان عن الشافعى كأعجبني زيد علمه وهو من ز يادنى إلا  
أن يقال إنه يرجع إلى ما قبله تجوزا (ولم يذكروا) أى البذل بشقيه (الأكثر) بل أنكروا جماعة منهم  
الشمس الأصفاها في وصوب عدم ذكره السبكي كما نقله عنه ابنه في الأصل لأن المبدل منه في نية الطرح فلا  
محل يخرج منه فلا تخصيص به وأجاب عنه البرماوى بأن كونه في نية الطرح قول والأكثر على خلافه قال  
السيرافى والنحويون لم يريدها الغاء وإنما أرادوا أن البذل قائم بنفسه وليس مبينا الأول كتبيين النعت  
للمنعوت (و) القسم الثانى من المخصص (منفصل) أى ما يستقل بنفسه من لفظ أو غيره (فيجوز في الأصح  
التخصيص بالعقل) سواء كان بواسطة الحس من مشاهدة وغيرها من الخواص الظاهرة أم بدونها  
فالأول كقوله تعالى في الرمح المرسلة على عاد - تدمر كل شئ - أى تهلكه فان العقل يدرك بواسطة الحس  
أى المشاهدة ما لا تميز فيه كالسما والثلث كقوله تعالى - خالق كل شئ - فان العقل يدرك بالضرورة  
أنه تعالى ليس خالق نفسه ولا صفاته الذاتية وكقوله تعالى - ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا  
فان العقل يدرك بالنظر أن الطفل والمجنون لا يدخلان لعدم الخطاب وقيل لا يجوز ذلك لأن ما نفى العقل  
حكم العلم عنه لم يشمل العام إذ لا تصح ارادته وذكر الأصل أن الخلف لفظى وفيه بحث ذكرته في الحاشية  
ولمذا تركته هنا وبما تقرر علم أن التخصيص بالعقل شامل للحس كما سلكه ابن الحاجب لأن الحاكم فيه  
إنما هو العقل فلا حاجة إلى إفراذه بالذكر خلافا لما سلكه الأصل (و) يجوز في الأصح (تخصيص الكتاب  
به) أى بالكتاب وهو من تخصيص قطعى الثبوت بقطعية كتخصيص قوله تعالى - والمطلقات يتربصن  
بأنفسهن ثلاثة قروء - الشامل للحوامل وغير المدخول بهن بقوله - وأولات الأحمال أجلهن أن يضعن  
جلهن - وبقوله - يا أيها الذين آمنوا إذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن من قبل أن تمسوهن فما لكم  
عليهن من عدة تعتدونها - وقيل لا يجوز ذلك لقوله تعالى - وأزولنا اليك الذكرتين للناس منازل اليهم  
فروض البيان إلى رسوله والتخصيص بيان فلا يحصل الا بقوله قلنا وقع ذلك كما رأيت . فان قلت يحتمل  
التخصيص بغير ذلك من السنة قلنا الأصل عدمه وبيان الرسول يصدق ببيان منازل عليه من الكتاب

وهما كلاستثناء والمراد  
غاية صحبها عموم يشملها  
ولم يرد بها تحقيقه مثل  
حتى يعطوا الجزية وأما  
مثل حتى مطلع الفجر  
وقطعت أصابعه من الخنصر  
الى الإبهام فلتحقيق  
العموم وبذل بعض أو  
اشتغال ولم يذكروا الأكثر  
ومنفصل فيجوز في الأصح  
التخصيص بالعقل  
وتخصيص الكتاب به

وقد قال تعالى - وتزلنا عليك الكتاب تبينا لكل شيء - (و) يجوز في الأصح تخصيص (السنة)  
 المتواترة وغيرها (بها) أي بالسنة كذلك كتخصيص خبر الصحيحين فيما سقت السماء العشر  
 بخبرها ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة وقيل لا يجوز لآية - وأنزلنا إليك الذكر - قصر بيانه على  
 الكتاب قلنا وقع ذلك كجاءت مع أنه لا مانع منه لأنهما من عند الله قال تعالى - وما ينطق عن الهوى -  
 (و) يجوز في الأصح تخصيص (كل) من الكتاب والسنة (بالآخر) فالأول كتخصيص آية  
 الموارد الشاملة للولد الكافر بخبر الصحيحين لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم فهذا تخصيص  
 بخبر الواحد المتواترة أولى وقيل لا يجوز بالتواترة الفعلية بناء على قول يأتي أن فعل الرسول لا يخص  
 وقيل لا يجوز بخبر الواحد مطلقا وإلترك القطعي بالظني - قلنا عمل التخصيص دلالة العام وهي ظنية  
 والعمل بالظنيين أولى من إلغاء أحدهما وقيل يجوز أن خص بمنفصل لضعف دلالة حيث قد قيل غير ذلك  
 والثاني كتخصيص خبر مسلم البكر بالبكر جلد مائة الشامل للأمة بقوله تعالى - فعليه نصف ما على  
 المحسنات من العذاب - وقيل لا يجوز ذلك لقوله تعالى - لتبين للناس ما نزل إليهم - جعله ميينا  
 للكتاب فلا يكون الكتاب ميينا للسنة - قلنا وقع ذلك كجاءت مع أنه لا مانع منه لما مر ومن السنة فعل  
 النبي وتقريره فيجوز في الأصح التخصيص بهما وإن لم يتأتى تخصيصهما لا تنفاء عمومهما كما علم مما مر  
 وذلك كأن يقول الوصال حرام على كل مسلم ثم يفعله أو يقر من فعله وقيل لا يخصان بل ينسخان حكم  
 العام لأن الأصل تساوي الناس في الحكم - قلنا التخصيص أولى من النسخ لما فيه من أعمال الدليلين وسواء  
 أكان مع التقرير عادة بترك بعض المأمور به أو بفعل بعض المنهي عنه أم لا والأصل كغيره جعلها المخصصة  
 إن أقر بها النبي أو الاجماع مع أن المخصص في الحقيقة إنما هو التقرير أو دليل الاجماع (و) يجوز في  
 الأصح تخصيص كل من الكتاب والسنة (بالقياس) المستند إلى نص خاص ولو خبر واحد كتخصيص  
 آية الزانية والزاني الشاملة للأمة بقوله تعالى - فعليه نصف ما على المحسنات من العذاب - وقيس  
 بالأمة العبد وقيل لا يجوز ذلك مطلقا حذرا من تقديم القياس على النص الذي هو أصله في الجملة  
 وقيل لا يجوز إن كان القياس خفيا لضعفه وقيل غير ذلك - قلنا أعمال الدليلين أولى من إلغاء أحدهما  
 والخلاف في القياس الظني أم القطعي فيجوز التخصيص به قطعا (وبدليل الخطاب) أي مفهوم المخالفة  
 كتخصيص خبر إن ماجه الماء لا ينحسه شيء إلا ما غاب على ريحه وطعمه ولونه بمفهوم خبره إذا بلغ الماء  
 قلتين لم يحمل الخبث وقيل لا يخص لأن دلالة العام على ما دل عليه المفهوم بالمنطوق وهو مقدم على  
 المفهوم - وأجيب بأن المقدم عليه منطوق خاص لا ما هو من أفراد العام فال مفهوم مقدم عليه لأن أعمال  
 الدليلين أولى من إلغاء أحدهما (و يجوز) التخصيص (بالفحوى) أي مفهوم الموافقة وإن قلنا  
 الدلالة عليه قياسية كتخصيص خبر أبي داود وغيره إلى الواحد محل عرضه وعقوبته أي حبسه بمفهوم  
 فلا تقل لهما أف فيحرم حبسهما للوالد وهو ما نقل عن المعظم وصححه النووي (والأصح أن عطف  
 العام على الخاص) وعكسه المشهور لا يخص العام وقال الحنفى يخصه أي يقصره على الخاص لوجوب  
 اشتراك المتعاطفين في الحكم وصفته - قلنا في الصفة ممنوع كما مر مثال العكس خبر أبي داود وغيره لا يقتل  
 مسلم بكافر ولا ذؤعهد في عهده يعني بكافر حر في الاجماع على قتله بغير حر في فقال الحنفى بقدر الحر في  
 المعطوف عليه لوجوب الاشتراك المذكور فلا يتأني ما قال به من قتل المسلم بالذمي ومثال الأول أن يقال  
 لا يقتل الذمي بكافر ولا المسلم بكافر فالمراد بالكافر الأول الحر في فيقول الحنفى والمراد بالكافر الثاني الحر في  
 أيضا لوجوب الاشتراك المذكور وقد مر التمثيل بالخبر مسئلة أن المعطوف على العام لا يعم وما قيل من أنه  
 لا حاجة لذلك هذه المسئلة لعلمها من القرآن يزبدنعه لأن ما هنا في تخصيص الحكم المذكور في عام

والسنة بها وكل بالآخر  
 وبالقياص وبدليل  
 الخطاب ويجوز بالفحوى  
 والأصح أن عطف  
 العام على الخاص

وما هناك في التسوية بين جلتين فيالم يذكر من الحكم المعلوم لاحدهما من خارج (و) الأصح أن  
 (رجوع ضمير إلى بعض) من العام لا يخصه حذرا من مخالفة الضمير لرجعه قلنا لا عذر فيها لقريئة  
 مثله قوله تعالى - والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء - مع قوله بعده - وبعولتهن أحق  
 بردهن - فضمير وبعولتهن للرجعيات ويشمل قوله والمطلقات معهن البوائن وقيل لا يشملهن ويؤخذ  
 حكمهن من دليل آخر وقديبر في هذه المسئلة بأعم مما ذكر بأن يقال وأن يعقب العام بما يخص بعضه  
 لا يخصه سواء كان ضميرا كما مر أم الشامل غيره كالحلى بال واسم الإشارة كأن يقال بدل وبعولتهن الخ  
 وبعولة المطلقات أو هؤلاء أحق بردهن (و) الأصح أن (مذهب الراوى) للعام بخلافه لا يخصه  
 ولو كان صحابيا وقيل يخصه مطلقا وقيل يخصه إن كان صحابيا لأن المخالفة إنما تصدر عن دليل قلنا في ظن  
 المخالف لافي نفس الأمر وليس لغيره اتباعه لأن المجتهد لا يقلد مجتهدا وذلك كخبر البخارى من رواية ابن  
 عباس من بدل دينه فاقتلوه مع قوله إن صح عنه أن المرتدة لا تقتل أمامذهب غير الراوى للعام بخلافه فلا  
 يخصه أيضا كما فهم بالأولى وقيل يخصه إن كان صحابيا (و) الأصح أن (ذكر بعض أفراد العام) بحكم  
 العام (لا يخص) العام وقيل يخصه بمفهومه إذ لا فائدة لذكره إلا ذلك . قلنا مفهوم اللقب ليس بحجة  
 وفائدة ذكر البعض في احتمال تخصه من العام مثاله خبر الترمذى أيما إهاب دبغ فقد طهر مع خبر مسلم  
 أنه صلى الله عليه وسلم مر بشاة ميتة فقال هلا أخذتم إهابها فدبغتموه فانتفختم به فقالوا إنها ميتة فقال إنما حرم  
 أكلاها (و) الأصح (أن العام لا يقصر على المعتاد) السابق ورود العالم (ولا على ماوراءه) أى المعتاد بل  
 يجرى العام على عموميه فيهما وقيل يقصر على ذلك فالأول كأن كانت عاداتهم تناول البرثم نهى عن بيع  
 الطعام بحسنه متفاضلا فقيل يقصر الطعام على البر المعتاد والثاني كأن كانت عاداتهم بيع البر بالبر متفاضلا  
 ثم نهى عن بيع الطعام بحسنه متفاضلا فقيل يقصر الطعام على غير البر المعتاد والأصح لافيهما (و)  
 الأصح (أن نحو) قول الصحابى أنه صلى الله عليه وسلم (نهى عن بيع الفرر) كما رواه مسلم من  
 رواية أنى هريرة (لا يبيع) كل غرر وقيل يعمه لأن قائله عدل عارف باللغة والمعنى فلو لا ظهور عموم  
 الحكم مما قاله النبى صلى الله عليه وسلم لم يأت هو فى الحكاية بل بلفظ عام كالفرر قلنا ظهور عموم الحكم بحسب ظنه ولا  
 يلزمنا اتباعه فى ذلك إذ يحتمل أن يكون النهى عن بيع الفرر بصفة يختص بها فتوهمه الراوى عاما  
 وعدلت إلى نهى عن بيع الفرر عن قوله قضى بالشفعة للجار لقوله كغيره من المحدثين هو لفظ لا يعرف .  
 (مسئلة : جواب السؤال غير المستقل دونه) أى دون السؤال كنم و بلى وغيرهما لما ابتدئ به لم يفد  
 (تابع له) أى للسؤال (فى عموميه) وخصومه لأن السؤال معاد فى الجواب فالأول كخبر الترمذى وغيره أنه  
صلى الله عليه وسلم سئل عن بيع الرطب بالتمر فقال أينقص الرطب إذا ييس قالوا نعم قال فلا إذا فبيع كل بيع للرطب بالتمر صدر  
 من السائل أو من غيره والثانى كقوله تعالى - فهل وجدتم ما وعد ربكم حقا - قالوا نعم (والمستقل)  
 دون السؤال ثلاثة أقسام أحص من السؤال ومساولة وأعم (الأخص) منه (جائز أن أمكنت معرفة)  
 الحكم (المسكوت عنه) منه كأن يقول النبى صلى الله عليه وسلم من جامع فى نهار رمضان فعليه كفارة كالظاهر فى  
 جواب من أفطر فى نهار رمضان ماذا عليه فيفهم من قوله جامع أن الإفطار بغير جاع لا كفارة فيه فإن لم  
 يمكن معرفة المسكوت عنه من الجواب لم يجز لتأخير البيان عن وقت الحاجة (والمساوى) له فى العموم  
 والخصوص (واضح) كأن يقال لمن قال ما على من جامع فى نهار رمضان من جامع فى نهار رمضان فعليه  
 كفارة كالظاهر وكان يقال لمن قال جامع فى نهار رمضان ماذا عليه عليك إن جامع فى نهار رمضان  
 كفارة كالظاهر والأعم منه مذكور فى قولى (والأصح أن العام) (الوارد) (على سبب خاص) فى سؤال  
 أو غيره (معتبر عموميه) نظرا لظاهر اللفظ وقيل مقصور على السبب لوروده فيه سواء أوجدت قريئة

ورجوع ضمير إلى بعض  
 ومذهب الراوى وذكر  
 بعض أفراد العام لا يخص  
 وأن العام لا يقصر على  
 المعتاد ولا على ماوراءه  
 وأن نحو نهى عن بيع  
 الفرر لا يعم

### (مسئلة)

جواب السؤال غير  
 المستقل دونه تابع له  
 فى عموميه والمستقل  
 الأخص جائز أن أمكنت  
 معرفة المسكوت عنه  
 والمساوى واضح والأصح  
 أن العام على سبب خاص  
 معتبر عموميه

التعميم أم لا فالأول كقوله تعالى - والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما - إذ سب نزوله على ما قيل أن رجلا سرق رداء صفوان بن أمية فذكر السارقة قرينة على أنه لم يرد بالسارق ذلك الرجل فقط والثاني كخبر الترمذى وغيره عن أبي سعيد الخدري قيل يا رسول الله أتتوضأ من بئر بضاعة وهي بئر يلقى فيها الخيض ولحوم الكلاب والنتن فقال إن الماء طهور لا ينجسه شيء أى عماد ذكر وغيره وقيل عماد ذكر وهو ساكت عن غيره وقد تقوم قرينة على الاختصاص بالسبب كالنهي عن قتل النساء فإن سببه أنه عليه الصلاة والسلام رأى امرأة حربية في بعض معازيه مقتولة وذلك يدل على اختصاصه بالحرريات فلا يتناول المرتدة (و) الأصح (أن صورة السبب) التي ورد عليها العام (قطعية الدخول) فيه لوروده فيها (فلا تخص) منه (بالاجتهاد) وقيل ظنية كغيرها فيجوز إخراجها منه بالاجتهاد قال السبكي (ويقرب منها) أى من صورة السبب حتى يكون قطعي الدخول أو ظنية (خاص في القرآن تلاه في الرسم) أى رسم القرآن بمعنى وضعه مواضعه وإن لم يثله في النزول (عام لمناسبة) بين التالى والمتلو كما في آية - ألم تر إلى الذين أوتوا نصيبا من الكتاب يؤمنون بالجبت - فإنها إشارة إلى كعب بن الأشرف ونحوه من علماء اليهود لما قدموا مكة وشاهدوا قتلى بدر حرضوا المشركين على الأخذ بثأرهم ومحاربة النبي صلى الله عليه وسلم فسألوهم من أهدى سبيلا محمد وأصحابه أم نحن فقالوا أنتم مع علمهم بما في كتابهم من نعت النبي صلى الله عليه وسلم المنطبق عليه وأخذ الموثيق عليهم أن لا يكتموه فكان ذلك أمانة لازمة لهم ولم يؤدوها حيث قالوا للمشركين ما ذكر حسدا للنبي صلى الله عليه وسلم وقد تضمنت الآية هذا القول والتوعد عليه المقيد للأمر بمقابله المشتمل على أداء الأمانة التي هي بيان صفة النبي صلى الله عليه وسلم وذلك مناسب لقوله تعالى - إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها - فهذا عام في كل أمانة وذلك خاص بأمانة هي بيان صفة النبي صلى الله عليه وسلم بما ذكر والعام تال للخاص في الرسم متراخ عنه في النزول لست سنين مدة ما بين بدر وفتح مكة وإنما قال السبكي ويقرب منه كذا لأنه لم يرد العام بسببه بخلافها.

(مسئلة : الأصح) أنه (إن لم يتأخر الخاص عن) وقت (العمل) بالعام المعارض له بأن تأخر الخاص عن ورود العام قبل دخول وقت العمل أو تأخر العام عن الخاص مطلقا أو تقارنا بأن عقب أحدهما الآخر أو جهل تاريخهما (خصص) الخاص (العام) وقيل إن تقارنا تعارضا في قدر الخاص فيحتاج العمل بالخاص إلى مرجعه له. قلنا الخاص أقوى من العام في الدلالة على ذلك البعض لأنه يجوز أن لا يرد من العام بخلاف الخاص فلا حاجة إلى مرجعه له وقالت الحنفية وإمام الحرمين العام المتأخر عن الخاص ناسخ له كعكسه. قلنا الفرق أن العمل بالخاص المتأخر لا ينافي العام بخلاف العكس والخاص أقوى من العام في الدلالة فوجب تقديمه عليه قالوا فإن جهل التاريخ بينهما فالوقوف عن العمل بواحد منهما لا احتمال كل منهما عندهم لأن يكون منسوخا باحتمال تقدمه على الآخر مثال العام فاقتلوا المشركين والخاص أن يقال لا تقتلوا الذمى (والا) بأن تأخر الخاص عماد ذكر (نسخه) أى نسخ الخاص العام بالنسبة لما تعارضا فيه وإنما لم يجعل ذلك تخصيصا لأن التخصيص بيان للمراد بالعام وتأخير البيان عن وقت العمل ممتنع (و) الأصح أنه (إن كان كل) من المتعارضين (عاما من وجه) خاصا من وجه (فالترجيح) بينهما من خارج واجب لتعادلهما تقارنا أو تأخر أحدهما أو جهل تاريخهما وقالت الحنفية المتأخر ناسخ للمقدم مثال ذلك خبر البخارى من بدل دينه فاقتلوه وخبر الصحيحين أنه صلى الله عليه وسلم نهى عن قتل النساء فالأول عام في الرجال والنساء خاص بأهل الردة والثاني خاص بالنساء عام في الحرريات والمرتدات وقد ترجع الأول بقيام القرينة على اختصاص الثاني بسببه وهو الحرريات.

وأن صورة السبب قطعية  
الدخول فلا تخص  
بالاجتهاد ويقرب منها  
خاص في القرآن تلاه في  
الرسم عام لمناسبة.

(مسئلة)

الأصح إن لم يتأخر الخاص  
عن العمل خصص العام  
والا نسخ وان كان كل  
عاما من وجه فالترجيح

### ﴿ المطلق والمقيد ﴾

أى هذا مبجتهما والمراد اللفظ المسمى بهما (المختار أن المطلق) ويسمى اسم جنس كما ص (ما) أى لفظ (دل على الماهية بلا قيد) من وحدة وغيرها فهو كلى وقيل مادل على شائع في جنسه وقائله توهم النكرة غير العامة واحتج لذلك بأن الأمر بالماهية كالضرب من غير قيد أمر مجزئ من جزئياتها كالضرب بصوت أو عصا أو غير ذلك لأن الأحكام الشرعية إنما تبنى غالباً على الجزئيات لا على الماهيات المعقولة لاستحالة وجودها في الخارج ويرد بأنها إنما يستحيل وجودها كذلك مجردة لا مطلقاً لأنها توجد بوجود جزئى لها لأنها جزؤه وجزء الموجود موجود فالأمر بالماهية أمر بإيجادها في ضمن جزئى لها لا أمر بجزئى لها وقيل الأمر بها أمر بكل جزئى منها لا شعار عدم التقيد بالتعميم وقيل هو إذن في كل جزئى أن يفعل ويخرج عن العهدة بواحد وعلى المختار اللفظ في المطلق والنكرة واحد والفرق بينهما بالاعتبار إن اعتبر في اللفظ دلالة على الماهية بلا قيد يسمى مطلقاً واسم جنس أيضاً كما مر أو مع قيد الشيوع يسمى نكرة والقائل بالثاني ينكر اعتبار الأول في مسمى المطلق (والمطلق والمقيد كالعام والخاص) فيأمر فيأختص به العام يقيد به المطلق وما لا فلا لأن المطلق عام من حيث المعنى فيجوز تقيد الكتاب به بالسنة والسنة بها وبالكتاب وتقيدهما بالقياس والمفهومين وفعل النبي وتقريره بخلاف مذهب الراوى وذكر بعض جزئيات المطلق على الأصح في غير مفهوم الموافقة (د) يزيد المطلق والمقيد (أنهما في الأصح إن اتحد حكمهما وسببه) أى سبب حكمهما (وكانا متبئين) أمرين كانا كأن يقال في كفارة الظهار في محل أعتق رقبة وفي آخر أعتق رقبة مؤمنة أو غيرها نحو تجزئ رقبة مؤمنة تجزئ رقبة أو أحدهما أمر والآخ خبر نحو تجزئ رقبة مؤمنة أعتق رقبة (فان تأخر المقيد) بأن علم تأخره (عن) وقت (العمل بالمطلق نسخه) أى المطلق بالنسبة إلى صدقه بغير المقيد (وإلا) بأن تأخر المقيد عن وقت الخطاب بالمطلق دون العمل أو تأخر المطلق عن المقيد مطلقاً أو تقارنا أو جهلاً تاريخهما (قيد) أى المطلق جمعاً بين الدليلين وقيل المقيد ينسخ المطلق إذا تأخر عن وقت الخطاب به كما لو تأخر عن وقت العمل به بجامع التأخر وقيل يعمل المقيد على المطلق بأن يلغى القيد لأن ذكر المقيد ذكر لجزئى من المطلق فلا يقيد به كما أن ذكر فرد من العام لا يخصه . قلنا الفرق بينهما أن مفهوم القيد حجة بخلاف مفهوم اللقب الذى ذكر فرد من العام منه كما مر (وان كان أحدهما مثبتاً) أمراً أو خبراً (والآخر خلافاً) نهياً أو نفيّاً نحو أعتق رقبة لا تعتق رقبة كافرة أعتق رقبة لا تجزئ رقبة كافرة أعتق رقبة مؤمنة لا تعتق رقبة تجزئ رقبة مؤمنة لا تجزئ رقبة (قيد المطلق بضد الصفة) في المقيد ليجتمعاً فيقيد في المثاليين الأولين بالإيمان وفى الأخيرين بالكفر (وإلا) بأن كانا منفيين أو منهيين أو أحدهما منفيّاً والآخر منهيّاً نحو لا يجزئ عتق مكاتب لا يجزئ عتق مكاتب كافر لا تعتق مكاتب لا تعتق مكاتب كافر لا يجزئ عتق مكاتب كافر لا يجزئ عتق مكاتب لا تعتق مكاتب كافر (قيد) المطلق (بها) أى بالصفة (في الأصح) من الخلاف في حجية مفهوم المخالفة وقيل يعمل بالمطلق بناء على عدم حجية المفهوم (وهى) أى المسئلة حينئذ (خاص وعام) لعموم المطلق في سياق النفي الشامل للنهى ويكون المقيد مخصصاً لا مقيداً وقولنا ان كان إلى قولنا في الأصح أعم مما عبر به (وان اختلف حكمهما) مع اتحاد سببهما كما في قوله تعالى في التيمم - فامسحوا بوجوهكم وأيديكم - وفي الوضوء فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق - وسببهما الحدث مع القيام إلى الصلاة أو نحوها واختلاف الحكم من مسح المطلق وغسل المقيد بالمرقظ ظاهر إذ المسح خلاف الغسل (أو) اختلف (سببهما) مع اتحاد حكمهما (ولم يكن ثم مقيد) في محلين (بمتنافين) كما في قوله تعالى في كفارة الظهار

### ﴿ المطلق والمقيد ﴾

المختار أن المطلق مادل على الماهية بلا قيد والمطلق والمقيد كالعام والخاص وأنهما في الأصح إن اتحد حكمهما وسببه وكانا مثبتين فان تأخر المقيد عن العمل بالمطلق نسخه وإلا قيد وان كان أحدهما مثبتاً والآخر خلافاً قيد المطلق بضد الصفة وإلا قيد بها في الأصح وهى خاص وعام وإن اختلف حكمهما أو سببهما ولم يكن ثم مقيد بمتنافين



فتحرير رقبة وفي كفارة القتل فتحرير رقبة مؤمنة (أو) كان ثم مقيد كذلك و (كان) المطلق (أولى) بالتقييد (بأحدهما) من الآخر من حيث القياس كما في قوله تعالى في كفارة اليمين - فصيام ثلاثة أيام - وفي كفارة الظهار - فصيام شهرين متتابعين - وفي صوم التمتع فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجعتم - (قيد) المطلق بالقيد أي حمل عليه (قياسا في الأصح) فلا بد من جامع بينهما وهو في المثال الأول موجب الظهر وفي الثاني حرمة سبهما من الظهار والقتل وفي الثالث النهي عن اليمين والظهار فحمل المطلق فيه على كفارة الظهار في النتائج أولى من جملة على صوم التمتع في التفريق لاتحادهما في الجامع والتحميل به إنما هو على قول قديم وقيل يحمل عليه في الأولين لفظا أي بمجرد وجود اللفظ المقيد من غير حاجة إلى جامع وقيل لا يحمل عليه في الثالثة بناء على أن الحمل لفظي وقال الحنفى لا يحمل عليه لاختلاف الحكم أو السبب فيبقى المطلق على خلافه . أما إذا كان ثم مقيد في محلين بمتتافين ولم يكن المطلق في ثالث أولى بالتقييد بأحدهما من حيث القياس كما في قوله تعالى في قضاء رمضان - فعدة من أيام أخر - وفي كفارة الظهار - فصيام شهرين متتابعين - وفي صوم التمتع ما مر فيبقى المطلق على إطلاقه لامتناع تقييده بهما لتتافيهما وبواحد منهما لا تنفاه مرجحه فلا يجب في قضاء رمضان تتابع ولا تفريق والترجيح من زيادتي ولو اختلف سبهما وحكمهما كتقييد الشاهد بالعدالة وإطلاق الرقبة في الكفارة لم يحمل المطلق على المقيد اتفاقا وقيل على الراجح .

### (الظاهر والمؤول)

أي هذا مبنيهما (الظاهر) لغة الواضح واصطلاحاً (مادل) على المعنى (دلالة ظنية) أي راجحة بوضع اللغة أو الشرع أو العرف فيحتمل غير ذلك المعنى مرجوحاً كما مر أوائل الكتاب الأول كالأسد راجح في الحيوان المقترس لغة مرجوح في الرجل الشجاع والصلاة راجحة في ذات الركوع والسجود شرعاً مرجوحة في الدعاء الموضوعه له لغة والغائط راجح في الخارج المستقذر عرفاً مرجوح في المسكن المطمئن الموضوع له لغة وخرج المجمل لتساوي الدلالة فيه والمؤول لأنه مرجوح والنص كزبد لأن دلالة قطعية (والتأويل حمل الظاهر على المحتمل المرجوح فإن حمل عليه (لدليل فصحيح) الحمل (أولاً يظن دليلاً) وليس دليلاً في الواقع (ففساد أولاً لشيء فلعب) لا تأويل (والأول) أي التأويل قسمان (قريب) يرجح على الظاهر بأدنى دليل نحو إذا قمتم إلى الصلاة أي عزمت على القيام إليها وإذا قرأت القرآن أي أردت قراءته (وبعيد) لا يرجح على الظاهر إلا بالقوى منه (كتأويل) الخفية (أمسك) من قوله صلى الله عليه وسلم لقيلاً ما أسلم على عشر نسوة أمسك أرباعاً فارق سائرهن (بابتدى) نكاح أربع منهن بقيد زده بقولي (في المية) أي فيما إذا نكحهن معاً لبطلانه كالمسلم بخلاف نكاحهن مرتباً فيمسك الأربع الأوائل ووجه بعده أن المخاطب بمحله وهو أمسك قريب عهد بالاسلام لم يسبق له بيان شروط النكاح مع حاجته إلى ذلك ولم ينقل تجديد نكاح منه ولا من غيره من أسلم مع كفرتهم وتوفروا على حلة الشرع على نقله لو وقع (و) كتأويلهم (ستين مسكينا) من قوله تعالى فاطعام ستين مسكيناً (ستين مداً) بتقدير مضاف أي طعام ستين مسكيناً وهو ستون مداً فيجوز إعطاؤه لمسكين واحد في ستين يوماً كما يجوز إعطاؤه لستين مسكيناً في يوم واحد لأن القصد بإعطائه دفع الحاجة ودفع حاجة الواحد في ستين يوماً كدفع حاجة الستين في يوم واحد ووجه بعده أنه اعتبر فيه ما لم يذكر من المضاف (قوله إلا بالقوى منه) أي بحيث يقدم عليه لو عارضه وهذا الضبط للقريب والبعيد تبع فيه الشارح المحلى وهو تابع للزركشي والعرض وضبطه غيرهما بوجه آخر وهو أنه إن كان دليل الخفي ضعيفاً فهو التأويل البعيد وإن كان قوياً فهو التأويل القريب وعلى هذا الضبط جرى البرماوى اهـ من الكمال

أو كان أولى بأحدهما  
قيد قياساً في الأصح .  
(الظاهر والمؤول)  
الظاهر مدلل دلالة ظنية  
والتأويل حمل الظاهر  
على المحتمل المرجوح  
فإن حمل دليل فصحيح  
أولاً يظن دليلاً ففساد  
أولاً لشيء فلعب والأول  
قريب وبعيد كتأويل  
أمسك بابتدى في المية  
وستين مسكيناً بستين  
مداً

وألقى فيه ما ذكر من عدد المساكين الظاهر قصده لفضل الجماعة وبركتهم وتظافر قلوبهم على السواء  
 للمحسن (و) كتأويلهم خبر أبي داود وغيره (لا صيام لمن لم يبيت) أي الصيام من الليل (بالقضاء  
 والتندر) لصحة غيرهما بنية من النهار عندهم ووجه بعده أنه قصر للعام النص في العموم على نادر لندرة  
 القضاء والتندر (و) كتأويل أبي حنيفة خبر ابن حبان وغيره (ذكاة الجنين ذكاة أمه) بالرفع والنصب  
 (بالقسيه) أي مثل ذكاتها أو كذا كتبتها فالمراد بالجنين الحي حرمة الميت عنده وأحله أصحابه كالشافعي  
 ووجه بعده ما فيه من التقدير المستغنى عنه ووجه استغنائه عنه على رواية الرفع وهي المحفوظة أن يعرب  
 ذكاة الجنين خبرا لما بعده أي ذكاة أم الجنين ذكاه وعلى رواية النصب أن ثبت أن يجعل على الظرفية  
 أي ذكاة الجنين حاصلة وقت ذكاة أمه التي أحلتها فالمراد الجنين الميت وأن ذكاة أمه أحلتها تبعاً لها .

﴿المجمل ما لم تنضح دلالة﴾

من قول أو فعل كقيامه ﷺ من الركعة الثانية بلا تشهد لاحتمال العمد والسهو وخرج المجهل إذا دلالة  
 له والمبين لإيضاح دلالة (فلا إجال في الأصح في آية السرقة) وهي - والسارق والسارقة فاقطعوا  
 أيديهما - لافي اليد ولا في القطع وقيل بحملة فيهما لأن اليد تطلق على العضو إلى الكوع وإلى المرفق وإلى  
 المنكب والقطع يطلق على الإبانة وعلى الجرح ولا ظهور لواحد من ذلك وإبانة الشارب من الكوع مبنية  
 لذلك قلنا لا نسلم عدم ظهور واحد لأن اليد ظاهرة في العضو إلى المنكب والقطع ظاهر في الإبانة وإبانة  
 الشارب من الكوع دليل على أن المراد من الكل البعض (و) لافي (نحو حرمت عليكم الميتة) كحرمت  
 عليكم أمهاتكم وقيل بحمل إذ لا يصح إسناد التحريم إلى العين لأنه إنعما يتعلق بالفعل فلا بد من تقديره  
 وهو محتمل لأمر لا حاجة إلى جميعها ولا مرجح لبعضها فكان بحملا قلنا المرجح موجود وهو العرف  
 فانه قاض بأن المراد في الأول تحريم الأكل ونحوه وفي الثاني تحريم التمتع بوطء ونحوه (و) لافي قوله  
 تعالى (وامسحوا برؤوسكم) وقيل بحمل لتردده بين مسح الكل والبعض ومسح الشارع الناصية مبنية  
 لذلك قلنا لا نسلم تردده بين ذلك وإنما هو لطلق المسح الصادق بأقل ما ينطلق عليه الاسم وبغيره ومسح  
 الشارع الناصية من ذلك (و) لافي خبر البيهقي وغيره (رفع عن أمتي الخطأ) والنسيان وما استكرهوا  
 عليه وقيل بحمل إذ لا يصح رفعها مع وجودها حسا فلا بد من تقدير شيء وهو متردد بين أمور لا حاجة إلى  
 جميعها ولا مرجح لبعضها فكان بحملا قلنا المرجح موجود وهو العرف فانه قاض بأن المراد منه رفع  
 المواخذة (و) لافي خبر الترمذي وغيره (لأنكاح إلا بولي) وقيل بحمل إذ لا يصح النكاح بلا ولي  
 مع وجوده حسا فلا بد من تقدير شيء وهو متردد بين الصحة والكمال ولا مرجح لواحد منهما فكان  
 بحملا قلنا بتقدير تسليم ذلك المرجح لنفي الصحة موجود وهو قربة من نفي الذات إذ ما انتفت صحتها لا يعتد  
 به فيكون كالمعدوم بخلاف ما اتفق كإله (لوضوح دلالة الكل) كما مر بيانه فلا إجال في شيء منه (بل  
 الاجال (في مثل القرء) لتردده بين الطهر والحيض لا اشتراك بينهما وجه الشافعي على الطهر والحنفي

ولا صيام لمن لم يبيت  
 بالقضاء والتندر وذكاة  
 الجنين ذكاة أمه بالقسيه  
 ﴿المجمل ما لم تنضح دلالة﴾  
 فلا إجال في الأصح في  
 آية السرقة ونحو حرمت  
 عليكم الميتة وامسحوا  
 برؤوسكم ورفع عن أمتي  
 الخطأ ولأنكاح إلا بولي  
 لوضوح دلالة الكل  
 بل في مثل القرء

بتصرف اه شيخنا العلامة محمد الجوهري (قوله وتظافر قلوبهم) كذا في العضد قال السعد تضافر  
 قلوبهم بالضاد المعجمة هو المتعارف والظاء من غلط الناسخ اه آيات ونص عبارة شيخنا محمد الجوهري  
 قوله وتظافر قلوبهم صوابه بالضاد المعجمة بمعنى تعاون قلوبهم قال في المصباح والضفر العدو والسعي وهو  
 مصدر من باب ضرب أيضا وتضافر القوم تعاونوا لأنه سعى وضافرت عاونه اه وفي مادة ظفر شيء ما يناسب  
 ذلك كما يظهر بمراجعة كتب اللغة وان قال السعد انه من غلط الناسخ اه (قوله للمحسن) أي المكفر  
 لعل الله يفرذنه وقال العضد فيكون أقرب إلى الإجابة قال في القود إذ قل ما يخلو جميع المسلمين عن ولي  
 من أولياء الله تعالى يكون مستجاب الدعوة مغتيم الهمة اه منه .

على الخيض لما قام عندهما (و) مثل (النور) لأنه صالح للعقل ونور الشمس مثلا لتشابههما في  
الاهتداء بكل منهما (و) مثل (الجسم) لأنه صالح للسماء والأرض مثلا لثباتهما سعة وعددا (و) مثل  
(المختار) كاستقاده لتردده بين اسم الفاعل والمفعول باعلاله بقلب يائه المكسورة أو المفتوحة ألفا (و) مثل  
(قوله تعالى أو يعفو الذي بيده عقدة النكاح) لتردده بين الزوج والولي وحله الشافعي على الزوج  
ومالك على الولي لما قام عندهما (و) مثل قوله تعالى (الا ما يتلى عليكم) للجهل بمعناه قبل نزول  
مبينه وهو حرمت عليكم الميتة الخ ويسرى الاجال إلى المستثنى منه وهو أحلت لكم بهيمة الأنعام  
(و) مثل قوله تعالى (الراسخون) من قوله وما يعلم تأويله إلا الله والراسخون في العلم يقولون آتينا به  
لتردده بين العطف والابتداء وحله الجمهور على الابتداء لما قام عندهم (و) مثل (قوله عليه الصلاة  
والسلام) في خبر الصحيحين وغيرهما (لا يمنع أحدكم جاره أن يضع خشبه في جداره) لتردد ضمير  
جداره بين عوده إلى الجار أو إلى الأحد وتردد الشافعي في المنع لذلك والجديد المنع لخبر الحاكم باسناد  
صحيح في خطبة حجة الوداع لا يحمل لامرئ من مال أخيه إلا ما أعطاه عن طيب نفس وخشبه بلفظ الجمع  
والإضافة للضمير وروى خشبة بالافراد والتثنية (و) مثل (قولك ز يدطيب ماهر) لتردد ماهر بين  
رجوعه إلى طيب وإلى زيد (و) مثل قولك (الثلاثة زوج وفرد) لتردد الثلاثة في بين اتصافها بصفتها  
واتصاف أجزائها بها وان تعين الثاني نظرا إلى صدق المتكلم به إذ حله على الأول يوجب كذبه (والأصح  
وقوعه) أي المجمع (في الكتاب والسنة) للأثلة السابقة منهما ومنعه داود الظاهري قيل ويمكن أن يفصل  
عنها بأن الأول ظاهر في الزوج لأنه المالك للنكاح والثاني مقترن بمفسره والثالث ظاهر في الابتداء  
والرابع ظاهر في عوده إلى الأحد لأنه محط الكلام (و) (الأصح) (أن المسمى الشرعي) للفظ (أوضح من)  
المسمى (اللفوي) له في عرف الشرع لأن النبي بعث لبيان الشرعيات فيحمل على الشرعي وقيل لا في  
النهى فقيل هو مجمل وقيل يحمل على اللفوي والمراد بالشرعي ما أخذت تسميته من الشرع صحيحا كان  
أو فاسدا لا ما يكون صحيحا فقط (وقد مر) ذلك في مسألة اللفظ إما حقيقة أو مجاز وذكرنا توطئة  
لقولي (و) (الأصح) (أنه ان تعذر) أي المسمى الشرعي للفظ (حقيقة رداليه بتجاوز) محافظة على  
الشرع ما يمكن وقيل هو مجمل لتردده بين المجاز الشرعي والمسمى اللفوي وقيل يحمل على اللفوي  
تقديمها للحقيقة على المجاز والترجيح من ز يادق وهو ما اختاره في شرح المختصر كغيره مثاله خبر  
الفرعدي وغيره الطواف بالبيت صلاة إلا أن الله أحل فيه الكلام تعذر فيه مسمى الصلاة شرعا فإرداليه  
بتجاوز بأن يقال كالصلاة في اعتبار الطهر والنية ونحوهما وقيل يحمل على المسمى اللفوي وهو الدعاء  
بغير لاشتمال الطواف عليه فلا يعتبر فيه ما ذكر وقيل مجمل لتردده بين الأمرين (و) (الأصح) (أن  
اللفظ المستعمل لمعنى تارة ولمعنيين ليس ذلك المعنى أحدهما) تارة أخرى على السواء وقد أطلق  
(مجل) لتردده بين المعنى ولمعنيين وقيل يرجح المعنى لأنه أكثر فائدة (فان كان) ذلك  
المعنى (أحدهما عمل به) جزما لوجوده في الاستعمالين (ووقف الآخر) للتردد فيه وقيل  
يعمل به أيضا لأنه أكثر فائدة مثال الأول خبر مسلم لا ينكح المحرم ولا ينكح بناء على أن  
النكاح مشترك بين العقد والوطء فانه ان حل على الوطء استفيد منه معنى واحد وهو أن المحرم  
لا يوطأ ولا يوطئ أي لا يمكن غيره من وطئه أو على العقد استفيد منه معنيان بينهما قدر مشترك  
وهما أن المحرم لا يعقد لنفسه ولا يعقد لغيره ومثال الثاني خبر مسلم الثيب أحق بنفسها من وليها أي  
بأن تعقد لنفسها أو بأن تعقد كذلك أو تأذن لوليها فيعقد لها ولا يجبرها وقد قال تعقد لنفسها  
أبو حنيفة وكذا بعض أصحابنا لكن إذا كان في مكان لا ولي فيه ولا حاكم

والنور والجسم والمختار  
وقوله تعالى أو يعفو  
الذي بيده عقدة النكاح  
والا ما يتلى عليكم  
والراسخون وقوله عليه  
الصلاة والسلام لا يمنع  
أحدكم جاره أن يضع  
خشبه في جداره وقولك  
ز يدطيب ماهر والثلاثة  
زوج وفرد والأصح  
وقوعه في الكتاب والسنة  
وأن المسمى الشرعي  
أوضح من اللفوي وقدمر  
وأنه ان تعذر حقيقة رد  
إليه بتجاوز وأن اللفظ  
المستعمل لمعنى تارة  
ولمعنيين ليس ذلك المعنى  
أحدهما مجمل فان كان  
أحدهما عمل به ووقف

الآخر.

### ( البيان )

بمعنى التبيين لغة الاظهار أو الفصل واصطلاحاً ( اخراج الشيء من حيز الاشكال الى حيز التجلي ) أى الايضاح فالبيان بالظاهر من غير سبق اشكال لا يسمى بيانا اصطلاحاً ( وانما يجب ) البيان ( لمن أراد فهمه ) الشكول حاجته اليه بأن يعمل به أو يفتى به بخلاف غيره ( والأصح أنه ) أى البيان قد ( يكون بالفعل ) كالقول بل أولى لأنه أدل بيانا لمشاهدته وان كان القول أدل حكماً لما يأتى وقيل لا طول زمنه فيتأخر البيان به مع امكان تحجيلة بالقول وذلك ممتنع . قلنا لا نسلم امتناعه والبيان بالقول كقوله تعالى - صغراء فاقع لونها - بيان لقوله بقرة وبالفعل كخبر صلوا كما رأيتونى أصلى ففعله بيان لقوله تعالى - أقيموا الصلاة - وقوله صلوا الخ ليس بيانا وانما دل على أن الفعل بيان ومن الفعل التقرير والاشارة والكتابة وقد قال صاحب الواضح من الخفية في الأخيرين لأعلم خلافاً في أن البيان يقع بهما ( و ) ( الأصح أن ( المظنون بين المعلوم ) وقيل لا لأنه دونه فكيف يبينه . قلنا للوضوح ( و ) ( الأصح أن ( المتقدم ) وان جهلنا عينه ( من القول والفعل هو البيان ) أى المبين والآخرة تأكيده وان كان دونه قوة وقيل ان كان كذلك فهو البيان لأن الشيء لا يؤكد بما هو دونه . قلنا هذا فى التأكيذ بغير المستقل أما بالمستقل فلا . ألا ترى أن الجملة تؤكد بجملة دونها ( هذا ان اتفقا ) أى القول والفعل فى البيان كأن طاف صلى الله عليه وسلم بعد نزول آية الحج المشتملة على الطواف طوافاً واحداً أو امرى بطواف واحد ( والا ) بأن زاد الفعل على مقتضى القول كأن طاف صلى الله عليه وسلم بعد نزول آية الحج طوافين وأمرى بواحد أو بأن نقص الفعل عن مقتضى القول كأن طاف واحداً وأمرى بثنين ( فالقول ) أى فالبيان القول لأنه يدل عليه بنفسه والفعل يدل عليه بواسطة القول ( وفعله مندوب أو واجب ) فى حقه دون أمته وان زاد على مقتضى قوله ( أو تخفيف ) فى حقه ان نقص عنه سواء أكان القول متقدماً على الفعل أو متأخراً عنه جمع بين الدليلين وقيل البيان المتقدم منهما كالاتفاق فان كان المتقدم القول حكم الفعل مامراً أو الفعل فالقول ناسخ للزائد منه وطالب لما زاده عليه . قلت عدم النسخ بما قلناه أولى والقول أقوى دلالة وذكر التخفيف من زيادى .

( مسألة : تأخير البيان ) لجمل أو ظاهر لم يرد ظاهره بقرينة ما يأتى ( عن وقت الفعل غير واقع وان جاز ) وقوعه عند أمته المجوزين تكليف ما لا يطاق ( و ) تأخيره عن وقت الخطاب ( الى وقته ) أى الفعل جائز ( واقع فى الأصح سواء أكان للمبين ) بينائه للمفعول ( ظاهر ) وهو غير المجمل كعام بين تخصيصه ومطلق بين مقيدته ودال على حكم بين نسخه أم لا وهو المجمل المشترك بين أحد معنيه مثلاً ومتواطئ بين أحد ماصدقاته مثلاً وقيل يمتنع تأخيره مطلقاً لاخلاله بفهم المراد عند الخطاب وقيل يمتنع فيما له ظاهر لا يقامه الخطاب فى فهم غير المراد بخلافه فى المجمل وقيل يمتنع تأخير البيان الاجالى دون التفصيلى فيما له ظاهر مثل هذا العلم مخصوص وهذا المطلق مقيد وهذا الحكم منسوخ لوجود المحذور قبله بخلاف المجمل فيجوز تأخير بيانه الاجالى كالتفصيلى وقيل غير ذلك . وما يدل على الوقوع آية - واعلموا أنما غنمتم من شئ - قانها عامة فيما يغنم مخصوصة عموماً بخبر الصحيحين من قتل قتيلاً له عليه بيعة فله سلبه وبلا عموم بخبرهما أنه صلى الله عليه وسلم قضى بسلب أبى جهل لعاذ بن عمرو بن الجوح وآية - إن الله يأمركم أن تذبحوا بقرة - فانها مطلقة ثم يبين تقيدها بما فى أجوبة أسئلهم ( و ) يجوز ( للرسول ) صلى الله عليه وسلم تأخير التبليغ ( لما أوحى اليه من قرآن أو غيره ) ( الى الوقت ) أى وقت العمل ولو على القول بامتناع تأخير البيان عن وقت الخطاب لاتقاء المحذور السابق عنه ولأن وجوب معرفته انما هو للعمل ولا حاجة له قبل العمل وقيل لا يجوز على القول بذلك لقوله تعالى - يا أيها الرسول بلغ ما أنزل إليك - أى فوراً لأن وجوب التبليغ معلوم بالعقل فلا فائدة للأمر به الا الفور . قلنا لا نسلم أن وجوبه معلوم بالعقل بل بالشرع ولو سلم

### ( البيان )

اخراج الشيء من حيز الاشكال الى حيز التجلي وانما يجب لمن أراد فهمه والأصح أنه يكون بالفعل والمظنون بين المعلوم والمتقدم من القول والفعل هو البيان هذا ان اتفقا والا فالقول وفعله مندوب أو واجب أو تخفيف .

### ( مسألة )

تأخير البيان عن وقت الفعل غير واقع وان جاز والى وقته واقع فى الأصح سواء أكان للمبين ظاهر وللرسول تأخير التبليغ الى الوقت

قلنا ففائدته تأيد العقل بالنقل (و يجوز أن لا يعلم) المكلف (الموجود) عند وجود المخصص (بالمخصص) بكسر الصاد (ولا بأنه مخصص) أى يجوز أن لا يعلم قبل وقت العمل بذات المخصص ولا بوصف أنه مخصص مع علمه بذاته كأن يكون المخصص العقل بأن لا يسبب الله العلم بذلك (ولو على المنع) أى على القول بامتناع تأخير البيان وقيل لا يجوز على القول بذلك فى المخصص السمعى لما فيه من تأخير اعلامه بالبيان قلنا المحذور بما هو تأخير البيان وهو متف هنا وعدم علم المكلف بالمخصص بأن لم يبحث عنه تقصير منه أما العقلى فاتفقوا على جواز أن يسمع الله المكلف العام من غير أن يعلمه بذات العقل بأن فقد ما يخصه وكولا إلى نظره وقد وقع أن بعض الصحابة لم يسمع المخصص السمعى إلا بعد حين منهم فاطمة بنت النبی صلى الله عليه وسلم طلبت ميراثها مما تركه أبوها لعموم قوله تعالى يوصيكم الله فى أولادكم فاحتج عليها أبو بكر رضى الله عنه بما رواه لها من خبر الصحبة لانوارث ما تركناه صدقة وبما تقر به علم أن قولى ولوعلى المنع راجع إلى المسئلتين .

### ( النسخ )

لغة الازالة كنسخت الشمس الظل أى أزالته والنقل مع بقاء الأول كنسخت الكتاب أى نقلته واصطلاحاً (رفع) تعلق (حكم شرعى) بفعل (بدليل شرعى) والقول بأنه بيان لانهاء أمده حكم شرعى يرجع إلى ذلك فلا خلاف فى المعنى وإن فرق بينهما بأنه فى الأول زال به وفى الثانى زال عنده وما فرق به من أن الأول يشمل النسخ قبل التمكن دون الثانى مردود كما يفتنه مع زيادة فى الحاشية قال البرماوى فان قلت شيئاً أن من أقسام النسخ ما يفسخ لفظه دون حكمه ولا رفع فيه لحكم . قلت رفع اللفظ يتضمن رفع أحكام كثيرة كتعبير بتلاوته واجواء حكم القرآن عليه من منع الجنب ونحوه من قراءته ومس الحديث وحله له وغير ذلك وخرج بالشريعة أى المأخوذ من الشرع رفع البراءة الأصلية أى المأخوذة من العقل و بدليل شرعى الرفع بالموت والجنون والطفلة والعقل والاجاع لأنه لما ينقصد بعد وفاة النبی ﷺ كما سيأتى ومخالفة الجموع من النص تتضمن ناسخه وهو مستند اجاعهم وأما جعل الامام الرازى رفع غسل الرجلين بالعقل عن أقطعهما نسخاً فسموح وتعبيرى بذلك يشمل الكتاب والسنة قولاً وفعلوه صرح التفتازانى فهو أولى من قول الأصل بخطاب لقصوره على القول وشمل التعريف الاباحة الأصلية فانها عندنا ثابتة بالشرع فرفعها يكون نسخاً كما ذكره التفتازانى (و يجوز فى الأصح نسخ بعض القرآن) تلاوة وحكماً أو أحدهما دون الآخر والثلاثة واقعة روى مسلم عن عائشة رضى الله عنها كان فيما أنزل عشر رضعات معلومات فنسخن بخمس معلومات فهذا منسوخ التلاوة والحكم وزوى الشافعى وغيره عن عمر رضى الله عنه لولا أن تقول الناس زاد عمر فى كتاب الله لكتبها الشيخ والشيخة أى المحصنان إذا زنيا فأرجوهما ألبة فانا قد قرأناها فهذا منسوخ التلاوة دون الحكم لأمره ﷺ برجم المحسن رواء الشيخان وعكسه كثير كقوله تعالى والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً وصية إلى آخره نسخ بقوله والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً يتربصن إلى آخره لتأخره فى النزول عن الأول وان تقدمه فى التلاوة وقيل لا يجوز نسخ بعضه كما لا يجوز نسخ كله وقيل لا يجوز نسخ التلاوة دون الحكم وعكسه لأن الحكم مدلول اللفظ فاذا قدر انتفاء أحدهما لزم انتفاء الآخر قلنا انما يلزم إذا روى وصف الدلالة وما نحن فيه لم يراع فيه ذلك (و) يجوز فى الأصح نسخ (الفعل قبل التمكن) منه بأن لم يدخل وقته أو دخل ولم يحض منه ما يسهه وقيل لا لعدم استقرار التكليف قلنا يكفي للنسخ وجود أصل التكليف فيقطع به وقد وقع ذلك فى قصة الذبيح فان الخليل أمر بذبح ابنه عليهما الصلاة والسلام لقوله تعالى حكاية عنه يابنى إني أرى فى المنام أنى أذبحك إلى آخره ثم نسخ بذبحه قبل التمكن منه بقوله وقد نبأه بذبح عظيم

و يجوز أن لا يعلم الموجود بالمخصص ولا بأنه مخصص ولوعلى المنع .

### ( النسخ )

رفع حكم شرعى بدليل شرعى ويجوز فى الأصح نسخ بعض القرآن والفعل قبل التمكن

واحتال كونه بعد التحكّن خلاف الظاهر من حال الأنبياء في امتثال الأسم من مبادرتهم إلى فعل المأمور به  
 (و) يجوز في الأصح (نسخ السنة بالقرآن) كمنسخ تحريم مباشرة الصائم أهله ليلا بالسنة بقوله تعالى  
 أحل لكم ليلة الصيام الرفث إلى نسائكم وقيل لا يجوز نسخها به لقوله تعالى - وأنزلنا إليك الذكريتين  
 للناس ما نزل إليهم جعله ميثاق القرآن فلا يكون القرآن ميثاقا أسفته قلنا لا مانع لأنهما من عند الله قال تعالى  
 وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى ويدل للجواز قوله تعالى - وتزلنا عليك الكتاب تبيانا لكل شيء  
 (كهو) أي كما يجوز نسخ القرآن (به) جزما كما صرحه القليل له يأتي عدة الوفاة وتعبير بذلك أولى مما عبر  
 به لايهامه أن الخلاف جار في النسخ بالقرآن لقرآن وليس كذلك عند من جاز نسخ بعضه (و) يجوز في  
 الأصح (نسخه) أي القرآن (بها) أي بالسنة متواترة أو آحادا قال تعالى - لتبين للناس ما نزل إليهم  
 وقيل لا يجوز لقوله تعالى - قل ما يكون لي أن أبدله من تلقاء نفسي - والنسخ بالسنة تبديل من تلقاء نفسه  
 قلنا ممنوع وما ينطق عن الهوى وقيل لا يجوز نسخ القرآن بالآحاد لأن القرآن مقطوع والآحاد مظنون  
 قلنا محل النسخ الحكم ودلالة القرآن عليه ظنية (و) لكن نسخ القرآن بالسنة (لم يقع  
 إلا بالتواترة في الأصح) وقيل وقع بالآحاد كمنسخ خبر الترمذي وغيره لاوصية لوارث لآية - كتب  
 عليكم إذا حضر أحدكم الموت إن ترك خيرا الوصية - قلنا لا نسلم عدم تواتر ذلك ونحوه للمجهدين  
 الحاكمين بالنسخ لقرهم من زمن الوحي وسكت كأصل عن نسخ السنة بها للعلم به من نسخ  
 القرآن به فيجوز نسخ المتواترة بمثلها والآحاد بمثلها وبالتواترة وكذا المتواترة بالآحاد على الأصح  
 كإس من نسخ القرآن بالآحاد (وحيث وقع) نسخ القرآن (بالسنة فعنها قرآن عاضد لها) على النسخ  
 يبين توافقهما لتقوم الحجة على الناس بهما معا ولثابتهم أفراد أحدهما عن الآخر إذ كل منهما من  
 عند الله (أو) نسخ السنة (بالقرآن فعه سنة) عاضدة له تبين توافقهما لما صرح كما في نسخ التوجه في  
 الصلاة إلى بيت المقدس الثابت بفعله صلى الله عليه وسلم بقوله تعالى - فويل وجهك شطر المسجد الحرام -  
 وقد فعله صلى الله عليه وسلم (و) يجوز في الأصح (نسخ القياس) الموجود (في زمن النبي صلى الله عليه وسلم) (نص أو قياس أجلي)  
 من القياس المنسوخ به فالأول كان يقول صلى الله عليه وسلم المفاضلة في البرحرام لأنه مطعون في قياس به الأرض  
 ثم يقول يبيعوا الأرض بالأرض متفاضلا والثاني كأن يأتي بعد القياس المذكور نص بجواز بيع النرة بالنرة  
 متفاضلا في قياس به يبيع الأرض بالأرض متفاضلا وقيل لا يجوز فسخته لأنه مستند إلى نص فيدوم بدوامه قلنا  
 لا نسلم لزوم دوامه كما لا يلزم دوام حكم النص بأن ينسخ وخرج بالأجلى غيره فلا يكفي الأدون لا تنفاه المقاومة  
 ولا المساوي لا تنفاه المرجح وقيل يكفيان كالأجلى (و) يجوز في الأصح (نسخ الفحوى) أي مفهوم  
 الموافقة بسمية الأولى والمساوي (دون أصله) أي المنطوق بقيد زده بقول (إن تعرض لبقائه) أي بقاء أصله  
 (وعكسه) أي أصل الفحوى ودونه أن تعرض لبقائه لأنهما مدلولان متغايران فجاز فيهما ذلك كمنسخ تحريم  
 الضرب دون تحريم التأفيف والعكس وقيل لا فيهما لأن الفحوى لازم لأصله فلا ينسخ أحدهما دون الآخر  
 لمنافاة ذلك اللزوم بينهما وقيل يتمتع الأول لا يتمتع بقاء اللزوم مع نفي اللزوم بخلاف الثاني لجواز بقاء اللزوم مع  
 نفي اللزوم أما نسخهما معا فيجوز اتفاقا فإن لم يتعرض للبقاء فنص الأكثر الامتناع بناء على أن نسخ كل منهما  
 يستلزم نسخ الآخر لأن الفحوى لازم لأصله وتابع له ورفع اللزوم يستلزم رفع اللزوم ورفع المتبوع يستلزم  
 رفع التابع وقيل لا يستلزم نسخ كل منهما ذلك لأن رفع التابع لا يستلزم رفع المتبوع ورفع اللزوم لا يستلزم  
 رفع اللزوم وقيل نسخ الفحوى لا يستلزم بخلاف عكسه وقيل عكسه لما عرف مما قبلهما وتعبير بما ذكر  
 أولى مما عبر به لايهامه التنافي وقد أوضحت ذلك مع الجواب عنه في الحاشية (و) يجوز في الأصح (النسخ به) أي  
 بالفحوى كأصله وقيل لا بناء على أنه قياس وأن القياس لا يكون ناسخا ولا خلاف في هذه من زيادتي

ونسخ السنة بالقرآن  
 كهو به ونسخه بها ولم  
 يقع إلا بالتواترة في  
 الأصح وحيث وقع بالسنة  
 فعنها قرآن عاضد لها أو  
 بالقرآن فعه سنة ونسخ  
 القياس في زمن النبي  
 بنص أو قياس أجلي  
 ونسخ الفحوى دون  
 أصله إن تعرض لبقائه  
 وعكسه والنسخ به



(لانسخ النص بالقياس) فلا يجوز في الأصح حذرا من تقديم القياس على النص الذي هو أصل له في الجملة وعلى هذا جمهور أصحابنا ونقله أبو إسحاق الروزي عن النص وقال القاضي حسين إنه للمذهب وقيل وصححه الأصل يجوز لاستناده إلى النص فكأنه الناسخ وقيل يجوز بالقياس الجلي دون الحقي وقيل غير ذلك (ويجوز نسخ) مفهوم (المخالفة دون أصلها) كنسخ مفهوم خبر إنما الماء من الماء بخبر إذا التقى الختانان فقد وجب الفصل (لأعكسه) أي لانسخ الأصل دونها فلا يجوز في الأصح لأنها تابعة له فترتفع بارتفاعه ولا يرتفع هو بارتفاعها وقيل يجوز وتبعيتها له من حيث دلالة اللفظ عليها معه لا من حيث ذاته أما نسخهما معا فجاز اتفاقا كنسخ وجوب الزكاة في السائمة وفيه في المعالوفة ويرجع الأمر فيها إلى ما كان قبله مما دل عليه الدليل العام بعد الشرع من تحريم الفعل ان كان مضرّة أو إباحته ان كان منفعة ويرجع في السائمة إلى ما مرّ في مسألة إذا نسخ الوجوب بقي الجواز (ولا) يجوز (النسخ بها) أي بالمخالفة (في الأصح) لضعفها عن مقاومة النص وقيل يجوز كالمنطوق وذكر الخلاف في هذه من زيادتي (ويجوز نسخ الانشاء) الذي الكلام فيه (ولو) كان (بلفظ قضاء) وقيل لا بناء على أن القضاء إنما يستعمل فيما لا يتغير نحو - وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه - أي أمر (أو بصيغة خبر) نحو - والطلقت يتر بصن بأنفسهن ثلاثة قروء - أي لتر بصن نظرا للمعنى وقيل لا يجوز نظرا للفظ (أو قيد بتأييد أو نحوه) كصوموا أبدا صوموا حتما صوموا دائما الصوم واجب مستمر أبدا إذا قاله انشاء وقيل لا لمنافاة النسخ التقييد بذلك . قلنا لا نسلم ويتبين ورود الناسخ أن المراد أفعالها إلى وجوده كما يقال لازم غريمك أبدا أي إلى أن يعطى الحق (و) يجوز نسخ إيجاب (الآخبار بشيء ولو مما لا يتغير بإيجاب الآخبار بنقيضه) كأن يوجب الآخبار بقيام زيد ثم بعدم قيامه قبل الآخبار بقيامه لجواز أن يتغير حاله من القيام إلى عدمه ومنعت المعتزلة ذلك فيما لا يتغير كحدوث العالم لأنه تكليف بالكذب فينزه الباري عنه لقولهم بالتقييد العقلي . قلنا لا نقول به وقد يدعى إلى الكذب غرض صحيح فلا يكون التكليف به قيسا بل حسنا كما لو طالبه ظالم بوديعة عنده أو بمظالم خبأه عنده فيجب عليه إنكاره ويجوز له الحلف عنه ويكفر عن يمينه ولو أكره على الكذب وجب والاشارة إلى هذا الخلاف بقولي ولو مما لا يتغير من زيادتي (لا) نسخ (الخبر) أي مدلوله فلا يجوز (وان كان مما يتغير) لأنه يوم الكذب حيث يتغير بالشئ ثم بنقيضه وذلك محال على الله تعالى وقيل يجوز في المتغير ان كان خبرا عن مستقبل بناء على القول بأن الكذب لا يكون في المستقبل لجواز المحو لما يقدره قال الله تعالى - يحو الله ما يشاء ويثبت - والآخبار يتبعه بخلاف الخبر عن ماض وقيل يجوز فيه عن الماضي أيضا لجواز أن يقول الله لبث نوح في قومه ألف سنة ثم يقول لبث ألف سنة إلا خمسين عاما وإلى الخلاف أشرت بقولي وإن إلى آخره (ويجوز عندنا النسخ ببدل أو نقل) كما يجوز بمساو وبأخف وقال بعض المعتزلة لا إذ لمصلحة في الانتقال من سهل إلى عسر قلنا لا نسلم ذلك بعد تسليم رعاية المصلحة وقد وقع كنسخ وجوب الكف عن الكفار الثابت بقوله تعالى ودع أذا هم بقوله اقتلوا المشركين (و) يجوز عندنا النسخ (بلا بدل) وقال بعض المعتزلة لا إذ لمصلحة في ذلك . قلنا لا نسلم ذلك بعد ما ذكر (و) لكنه (لم يقع في الأصح) وقيل وقع كنسخ وجوب تقديم الصدقة على مناجاة النبي الثابت بقوله - إذا ناجيت الرسول - الآية إذ لا بد من لجو به فيرجع الأمر إلى ما كان قبله مما دل عليه الدليل العام من تحريم الفعل ان كان مضرّة أو إباحته ان كان منفعة . قلنا لا نسلم أنه لا بد للوجوب بل بدله الجواز الصادق هنا بالاباحة أو التبدل وقولي عندنا من زيادتي .

(مسألة: النسخ) جائز (واقعه عند كل المسلمين) وخالف اليهود وغير العيسوية بعضهم في الجواز وبعضهم

لا نسخ النص بالقياس  
ويجوز نسخ المخالفة  
دون أصلها لأعكسه ولا  
النسخ بها في الأصح  
ويجوز نسخ الانشاء  
ولو بلفظ قضاء أو بصيغة  
خبر أو قيد بتأييد أو نحوه  
والآخبار بشيء ولو مما  
لا يتغير بإيجاب الآخبار  
بنقيضه لا الخبر وان كان  
مما يتغير ويجوز عندنا  
النسخ ببدل أو نقل وبلا  
بدل ولم يقع في الأصح  
(مسألة)

النسخ واقع عند كل  
المسلمين

في الوقوع واعترف بهما العيسوية وهم أصحاب أبي عيسى الأصفهانى المتعرفون بعبئة نبينا عليه الصلاة والسلام إلى بنى اسماعيل خاصة وهم العرب (وسماه أبو مسلم) الأصفهانى من المعتزلة (تخصيصا) وان كان في الواقع نسخا لأنه قصر للحكم على بعض الأزمان فهو تخصيص في الأزمان كالتخصيص في الأشخاص حتى قيل ان هذا منه خلاف في وقوع النسخ (فالخلف) في نفيه للنسخ (لفظي) لأن تسميته له تخصيصا يتضمن اعترافه به اذ لا يليق به إنكاره كيف وشرعية نبينا مخالفة في كثير لشرعية من قبله فعنده ما كان مغيا في علم الله تعالى فهو كالغيا في اللفظ ويسمى الكل تخصيصا فيسوى بين قوله تعالى - وآتوا الصيام الى الليل - وبين صوموا مطلقا مع علمه تعالى بأنه سينزل لا تصوموا ليلا وعند غيره يسمى الأول تخصيصا والثاني نسخا (والخيار أن نسخ حكم أصل لا يبق مع حكم فرعه) لا انتفاء العلة التي ثبت بها بانتفاء حكم الأصل وقالت الحنفية يبق لأن القياس مظهر له لا مثبت (و) المختار (أن كل شرعى يقبل النسخ) فيجوز نسخ كل التكليف وبعضها حتى وجوب معرفة الله تعالى ومنعت المعتزلة والغزالي نسخ كل التكليف لتوقف العلم به المقصود منه على معرفة النسخ والناسخ وهي من التكليف لا يتأني نسخها . قلنا مسلم ذلك لكن بحصولها ينتهى التكليف بها فيصدق أنه لم يبق تكليف فلا خلاف في المعنى ومنعت المعتزلة أيضا نسخ وجوب معرفة الله تعالى لأنها عندهم حسنة لذاتها لا تتغير بتغير الزمان فلا يقبل حكمها النسخ . قلنا الحسن الذائق باطل كما مر (ولم يقع نسخ كل التكليف ووجوب المعرفة) أى معرفة الله تعالى (إجماعا) فلم أن الخلاف السابق إنما هو في الجواز أى العقلى (و) المختار (أن الناسخ قبل تبليغ النبي ﷺ (الأمّة) له وبعد بلوغه لجبريل (لا يثبت) حكمه (في حقهم) لعدم علمهم به وقيل يثبت بمعنى استقراره في النعمة لا بمعنى الامتثال كما في النائم أما بعد التبليغ فيثبت في حق من بلغه وكذا من لم يبلغه ان تمكن من علمه والإفعل الخلاف (و) المختار وهو ما عليه الجمهور (أن زيادة جزء أو شرط أو صفة على النص) كزيادة ركعة أو ركوع أو غسل ساق أو عضد في الوضوء أو إيمان في رقة الكفارة أو جلدات في جلد حدّ (ليست بنسخ) للمزيد عليه وقالت الحنفية إنها نسخ ومثار الخلاف أنها هل رفعت حكما شرعيا فعندنا لا وعندهم نعم نظرا إلى أن الأمر بما دونها اقتضى تركها فهي رافعة لذلك المقتضى . قلنا لانسلم اقتضاء تركها بل المقتضى له غيره ونوا على ذلك أنه لا يعمل بأخبار الآحاد في زيادتها على القرآن كزيادة التغريب على الجلد الثابتة بخبر الصحيحين البكر بالبكر جلد مائة وتغريب عام بناء على أن المتواتر لا ينسخ بالآحاد (وكذا نقصه) أى نقص جزء أو شرط أو صفة من مقتضى النص كنقص ركعة أو وضوء أو الإيمان في رقة الكفارة فقل إنه نسخ لها إلى الناقص لجوازه وأوجوبه بعد تحريره وقال الجمهور لا والنسخ إنما هو للجزء أو الشرط أو الصفة فقط لأنه الذى يترك وقيل نقص الجزء نسخ بخلاف نقص الشرط والصفة والتصريح بذلك ما من زيادتي وبما تقرر علم أنه لا فرق في ذلك بين العبادة وغيرها وخرج بزيادتي أولا للجزء والشرط والصفة غيرها كعبادة مستقلة سواء أكانت بحائسة كصلاة سادة أم لا كزيادة الزكاة على الصلاة فليست نسخا في الثانية إجماعا ولا في الأولى عند الجمهور .

**خاتمة** للنسخ يعلم بها الناسخ من المنسوخ (بتعين الناسخ) لشيء (بتأخره) عنه (ويعلم) تأخره (بالإجماع) على أنه متأخر عنه أو أنه ناسخ له (وقول النبي ﷺ (هذا ناسخ) لذلك (أو) هذا (بعد ذلك) أو سابق عليه (أو كنت نهيتكم) عن كذا فافعلوه أو نصه على خلاف النص الأول) أى أن يذكر الشيء على خلاف ما ذكره فيه أولا (أو قول الراوى هذا متأخر) عن ذلك أو سابق عليه وهو الذى ذكره الأصل فيكون ذلك فيه متأخرا (لا بموافقة أحد النصين للأصل) أى البراءة

وسماه أبو مسلم تخصيصا  
فالخلف لفظي والمختار  
أن نسخ حكم أصل  
لا يبق مع حكم فرعه وأن  
كل شرعى يقبل النسخ  
ولم يقع نسخ كل التكليف  
ووجوب المعرفة إجماعا  
وأن الناسخ قبل تبليغ  
النبي الأمّة لا يثبت في  
حقهم وأن زيادة جزء  
أو شرط أو صفة على النص  
ليست بنسخ وكذا نقصه  
**خاتمة**  
بتعين الناسخ بتأخره  
ويعلم بالإجماع وقول  
النبي هذا ناسخ أو بعد  
ذلك أو كنت نهيت عن  
كذا فافعلوه أو نصه على  
خلاف النص الأول أو  
قول الراوى هذا متأخر  
لا بموافقة أحد النصين  
للأصل

الأصلية فلا يعلم التأخر بها في الأصح وقيل يعلم لأن الأصل مخالفة الشرع لها فيكون المخالف سابقا على للوافق قلنا مسلم لكنه ليس ب لازم لجواز العكس (و) لا (ثبوت إحدى آيتين في المصحف) بعد الأخرى فلا يعلم التأخر به في الأصح وقيل يعلم لأن الأصل موافقة الوضع للزول قلنا لكنه غير لازم لجواز المخالفة كما صرح في آيتي عدة الوفاة (و) لا (تأخر إسلام الراوي) لمرويه عن إسلام الراوي لا لأخر فلا يعلم التأخر به في الأصح لجواز أن يسمع متقدم الإسلام بعد متأخره وقيل يعلم لأنه الظاهر قلنا لكنه بتقدير تسليمه غير لازم لجواز العكس كما صرح (و) لا (قوله) أي الراوي (هذا ناسخ) فلا يكون ناسخا (في الأصح) وقيل يكون وعليه المحذون لأنه لعداته لا يقول ذلك إلا إذا ثبت عنده . قلنا ثبوته عنده يجوز أن يكون بإجتهاد لا يوافق عليه (لا) بقوله هذا (الناسخ) لما علم أنه منسوخ وجهل ناسخه فيعلم به أنه ناسخ له لضعف احتمال كونه حيثئذ عن اجتهاد .

### (الكتاب الثاني : في السنة)

(وهي أقوال النبي ﷺ وأفعاله) ومنها تقريره لأنه كف عن الإنكار والكف فعل كاسم وتقدمت مباحث الأقوال التي تشرك فيها السنة الكتاب من الأمر والنهي وغيرها والكلام هنا في غير ذلك وتوقف حجية السنة على عصمة النبي بدأت كالأصل بهامع عصمة سائر الأنبياء زيادة للفائدة فقلت (الأنبياء) عليهم الصلاة والسلام (معصومون حتى عن صغيرة سهوا) فلا يصدر عنهم ذنب لا كبيرة ولا صغيرة لا اعتمادا ولا سهوا فان قلت يشكك بأنه ﷺ سها في صلاته حيث نسي فصلى الظهر خسا وسلم في الظهر أو العصر عن ركعتين وتكلم قلت لا إشكال على قول الأكثر الآتي ويدلله خبر البخاري إني أنسى كما تنسون فاذا نسيت فذكرني وأما على القول المذكور فيجيب عنه بأن النع من التسهو معناه المنع من استدامته لا من ابتدائه وبأن محله في القول مطلقا وفي الفعل إذا لم يترتب عليه حكم شرعي بدليل الخبر المذكور لأنه ﷺ بعث لبيان الشرعيات ثم رأيت القاضي عياضا ذكر حاصل ذلك ثم قال ان السهو في الفعل في حقه ﷺ غير مضا للمعجزة ولا قادح في التصديق والأكثر على جواز صدور الصغيرة عنهم سهوا إلا الدالة على الخسة كسرقة لقمة والتطيف بجمرة وينهون عليها لو صدرت وإذا اقررنا نبينا

(قوله حيث نسي الخ) فيه أن النسيان محال عليه وما ورد في البخاري وغيره مؤول بالسهو لاحقيقة النسيان الذي هو زوال المدرك من الحافظة والذكر وتأويله هنا في عبارة الشرح بالسهو يؤدي إلى ركة في العبارة اذ ينحل إلى قوله سها في صلاته حيث سها فصلى الا أن يقال ان الأول مطلق والثاني مقيد بترتب الصلاة عليه على الوجه المذكور وأن معنى سها الأول أنه سها عن كونه في الصلاة والثاني أنه سها عن عدد ماصلاه أو بالعكس فيتعارفان بالنظر للمتعلق وعلى كل حال ففي التعبير بنسي في غير ماورد من الأحاديث شيء لا يخفى على مستمسك بعري الأدب في حقه الشريف فليثا مل اه شيخنا محمد الجوهري من لفظه (قوله على قول الأكثر الآتي) أي من جواز وقوع الصغيرة سهوا فيه دلالة على أن قطع الصلاة المفروضة من الصغار وفي النفس منه شيء فليحذر اه شيخنا محمد الجوهري (قوله وبأن محله الخ) يجاب عنه أيضا بأن محله في الحرام الذاتي دون العرضي إذ التسليم المذكور ليس بحرام إلا من حيث إبطاله للصلاة وهي لا تبطل به إلا في حال العمد فاذا وقع سهوا لم يبطل فلم يكن حراما بخلاف شرب الخمر مثلا فإنه حرام لإسكاره فلا يقع لاسهوا ولا عمدا وأنه ﷺ لم يقع منه سهو بذلك وإنما هو صورة سهوا أمر به للتشريع وهذا خلاف جواب الشارح المذكور وقد أشار إليه القرطبي في شرح مسلم وفي شرح منقذة العبيد بسطه بأز يد من ذلك فليراجع اه شيخنا العلامة محمد الجوهري (قوله في القول مطلقا) فيه بحث لأن السلام من ركعتين مثلا محرم وهو قول في كيف يسوغ له المنع منه مطلقا وقد نازعه صاحب الآيات في ذلك فليراجع اه شيخنا من لفظه

وثبوت إحدى آيتين في المصحف وتأخر إسلام الراوي وقوله هذا ناسخ في الأصح لا الناسخ . (الكتاب الثاني في السنة) وهي أقوال النبي وأفعاله الأنبياء معصومون حتى عن صغيرة سهوا

معصوم كغيره من الأنبياء (فلا يقر نبينا) محمد ﷺ (أحدا على باطل فسكوته ولو غير مستبشر على الفعل مطلقا) بأن علم به في الأصح وقيل لا فعل من يغيره الانكار بناء على سقوط الانكار عليه وقيل إلا الكافر بناء على أنه غير مكلف بالفروع وقيل إلا الكافر غير المنافق (دليل الجواز للفاعل) بمعنى الاذن له فيه لأن سكوته ﷺ على الفعل تقرير له (ولغيره في الأصح) وقيل لا لأن السكوت ليس بخطاب حتى يتم. قلنا هو كالخطاب فيعم (وفعله) ﷺ (غير مكروه) بالمعنى الشامل للمحرم وخلاف الأولى لعصمته ولقلة وقوع المكروه وخلاف الأولى من التقى من أمته فكيف يقع منه ولا ينافيه وقوع المكروه لئلا ينافي بيان جوازه لأنه ليس مكروها حينئذ بل واجب (وما كان) من أفعاله (جلبا) أي واقعا بجهة جلبة البشر أي خلقهم كقيامه وقعوده وأكله وشربه (أو مترددا) بين الجلبى والشرعى كجبهه راكبا وجلسه للاستراحة (أو بيانا) كقطعه السارق من الكوع بيانا لحل القطع في آية السرقة (أو مخصصا) كزيادته في النكاح على أربع نسوة (فواضح) أن الرابع لئنا متعبدين به على الوجه الذي تعبد هو به وأن غيره دليل في حقنا لأنه ﷺ بعث لبيان الشرعيات فيباح لنا في الأول وقيل يندب ويندب في الثاني وقيل يباح ويندب أو يباح بحسب الميكن في الثالث (وما سواه) أي سوى ما ذكر في فعله (ان علمت صفته) من وجوب أو ندب أو إباحة (فأتمته مثله) في ذلك (في الأصح) عبادة كان أولا وقيل مثله في العبادة فقط وقيل لا مطلقا بل كجهول الصفة وسيأتي (وتعلم) صفة فعله أي من حيث هو لا بقيد كونه سوى ما ذكر فلا يشكل بذكر البيان هنا مع ذكره قبل (بنص) عليها كقوله هذا واجب مثلا (وتسوية بمعلوم الجهة) كقوله هذا الفعل مساو لكذا في حكمه وقد علمت جهته (ووقوعه بيانا أو امتثالا لدال على وجوب أو ندب أو إباحة) فيكون حكمه حكم الميكن أو الممثل (ويخص الوجوب) عن غيره (أمارته كالصلاة بأذان) لأنه ثبت باستقراء الشريعة أن ما يؤذن لها واجبة بخلاف غيرها كصلاة العيد والخسوف (وكونه) أي الفعل (ممنوعا) منه (لأنه يجب كالحل) والختان إذ كل منهما عقوبة وقد يتخلف الوجوب عن هذه الأمانة لدليل كما في سجود في السهو والتلاوة في الصلاة (و) يخص (الندب) عن غيره (بمجرد قصد القرية) بأن تدل قرينة على قصدها بذلك الفعل مجردا عن قيد الوجوب والفعل المجرد قصدها كما صرح به الأصل كثير من صلاة وصوم وقراءة ونحوها من التطوعات (وان جهلت) صفته (فلالوجوب في الأصح) في حقه وحقنا لأنه الأحوط وقيل للندب لأنه المتحقق بعد الطلب وقيل للإباحة لأن الأصل عدم الطلب وقيل بالوقف في الكل لتعارض الأدلة وقيل في الأولين فقط مطلقا لأنهما الغالب من فعل النبي وقيل فيهما أن ظهر قصد القرية والا فلا لإباحة وسواء على غير هذا القول أظهر قصد القرية أم لا وبجماعة القرية للإباحة بأن يقصد بفعل المباح بيان الجواز للأمة فينبأ على هذا القصد (واذا تعارض الفعل والقول) أي تخالفا بخلاف مقتضيهما (ودل دليل على تكرار مقتضاه) أي القول (فان اختص) القول (به) ﷺ كأن قال يجب على صوم عاشوراء في كل سنة وأفطر في سنة بعد القول أو قبله (فالتاخر) من الفعل والقول بأن علم (ناسخ) للمتقدم منهما في حقه فان لم يدل دليل على تكرار ما ذكر في هذا القسم وقسيميه الاثنين فلانسخ لكن في تاخر الفعل لافي تقدمه لدلالته على الجواز المستمر (فان جهل) للتاخر منهما (فالوقف) عن ترجيح أحدهما على الآخر في حقه إلى تبين التاريخ (في الأصح) لاستوائهما في احتمال تقدم كل منهما على الآخر وقيل يرجح القول وعزى إلى الجمهور لأنه أقوى دلالة من الفعل لوضعه لما والفعل انما يدل بقرينة لأن له محامل وقيل يرجح الفعل لأنه أقوى بيانا بدليل أنه يبين به القول قلنا البيان بالقول أكثر ولو سلم تساويهما لكن البيان بالقول أقوى دلالة كما مر ولأنه لا يختص بالموجود

فلا يقر نبينا أحدا على باطل فسكوته ولو غير مستبشر على الفعل مطلقا دليل الجواز للفاعل ولغيره في الأصح وفعله غير مكروه وما كان جلبا أو مترددا أو بيانا أو مخصصا به فواضح وما سواه إن علمت صفته فأتمته مثله في الأصح وتعلم بنص وتسوية بمعلوم الجهة ووقوعه بيانا أو امتثالا لدال على وجوب أو ندب أو إباحة ويخص الوجوب أمارته كالصلاة بأذان وكونه ممنوعا لولم يجب كالحل والندب بمجرد قصد القرية وإن جهلت فالوجوب في الأصح وإذا تعارض الفعل والقول ودل دليل على تكرار مقتضاه فان اختص به فالتاخر ناسخ فان جهل فالوقف في الأصح

المحسوس ولأن دلالته متفق عليها بخلاف الفعل في ذلك (ولاعتراض) في حقنا حيث دل دليل على تأسينا به في الفعل لعدم تناول القول لنا (وإن اختص) القول (بنا) كأن قال يجب عليكم صوم عاشوراء إلى آخر مامر (فلا تعارض فيه) أي في حقه صلى الله عليه وسلم بين الفعل والقول لعدم تناوله له (وفينا المتأخر) منهما بأن علم (ناسخ) للمتقدم (إن دل دليل على تأسينا) به في الفعل (فإن جهل) المتأخر (عمل بالقول في الأصح) وقيل بالفعل وقيل الوقف لما مر وإنما اختلف التصحيح في المسئلتين لأنما متعبدون فيما يتعلق بنا بالعلم بحكمه لنعمل به بخلاف ما يتعلق به إذ لا ضرورة إلى الترجيح فيه فإن لم يدل دليل على تأسينا به في الفعل فلا تعارض في حقنا لعدم ثبوت حكم الفعل في حقنا (وإن عمننا وعمه) القول كأن قال يجب على وعليكم صوم عاشوراء إلى آخر مامر (فحكهما) أي الفعل والقول (كما مر) من أن التأخر منهما إن علم ناسخ للمتقدم في حقه وكذا في حقنا إن دل دليل على تأسينا به في الفعل وإلا فلا تعارض في حقنا وإن جهل المتأخر فالأصح في حقه الوقف وفي حقنا تقدم القول (إلا أن يكون) القول (العام ظاهرا فيه) صلى الله عليه وسلم لأنصا كأن قال يجب على كل مكلف صوم عاشوراء إلى آخر مامر (فالفعل مخصص) للقول في حقه تقدم عليه أو تأخر عنه أو جهل ذلك ولا نسخ لأن التخصيص أهون منه لما فيه من إعمال الدليلين بخلاف النسخ نعم لو تأخر الفعل عن العمل بمقتضى القول فهو ناسخ كما مر آخر التخصيص ولو لم يكن القول ظاهرا في الخصوص ولا في العموم كأن قال صوم عاشوراء واجب في كل سنة فالظاهر أنه كالعام لأن الأصل عدم الخصوص أما تعارض القولين فسيأتي في التعادل والترجيح وأما الفعلان فلا تعارضان كما جزم به ابن الحاجب وغيره لجواز أن يكون الفعل في وقت واجبا وفي آخر بخلافه لأن الأفعال لا عموم لها .

### (الكلام في الأخبار)

بفتح الهمزة جمع خبر وهو يطلق على صيغته وعلى معناها وهو المعنى القائم بالنفس ولما كان الخبر مما يصدق به المركب بدأت بالأصل به تكثيرا للفائدة فقلت (المركب) من اللفظ (إما مهمل) بأن لا يكون له معنى (وليس موضوعا) اتفاقا (وهو موجود في الأصح) كدلول لفظ الهذيان فإنه لفظ مركب مهمل كضرب من الهوس أو غيره مما لا يقصد به الدلالة على شيء وفناه الامام الرازي قائلا إن التركيب إنما يصار إليه للأفادة فثبت انتفى فمرجع خلافه إلى أن مثل ما ذكر لا يسمى مركبا (أو مستعمل) بأن يكون له معنى (والمتأخر أنه موضوع) أي بالنوع وقيل لا والموضوع مفرداته والمركب المستعمل المفيد يعبر عنه بالكلام (والكلام اللساني لفظ تضمن إسنادا مقصودا لذاته) فخرج الخط والرمل والعقد والاشارة والنصب والفرد كزيد وغير المفيد كالنار حارة وتكلم رجل ورجل يتكلم . وغير المقصود كالصادر من نائم والمقصود لغيره كصلة الموصول نحو جاء الذي قام أبوه فإنها مفيدة بالضم إليه مع مامعه مقصودة لايضاح معناه (و) الكلام (النفسي معنى في النفس) أي قام بها (يعبر عنه باللساني) أي بما صدقته وهذا من زيادتي (والأصح عندنا أنه) أي الكلام (مشترك) بين اللساني والنفسي لأن الأصل في الاطلاق الحقيقة قال الامام الرازي وعليه المحققون منا وقيل إنه حقيقة في النفسي مجاز في اللساني واختاره الأصل قال الأخطل :

إن الكلام لفي الفؤاد وإنما جعل اللسان على الفؤاد دليلا

وقالت المعتزلة انه حقيقة في اللساني لتبادره إلى الأذهان دون النفسي الذي أثبتته الأشاعرة دون المعتزلة . ويحاج عما قاله الأخطل بأن مراده الكلام الأصلي فالكلام اللساني ليس أصليا وإن كان حقيقة ودليلا على الأصل . وعما قاله المعتزلة بأن تبادر الشيء وإن كان علامة للحقيقة لا يمنع كون

ولا تعارض وإن اختص بنا فلا تعارض فيه وفينا المتأخر ناسخ إن دل دليل على تأسينا فإن جهل عمل بالقول في الأصح وإن عمننا وعمه فحكهما كما مر إلا أن يكون العام ظاهرا فيه فالفعل مخصص .

### (الكلام في الأخبار)

المركب إما مهمل وليس موضوعا وهو موجود في الأصح أو مستعمل والمختار أنه موضوع والكلام اللساني لفظ تضمن إسنادا مقصودا لذاته والنفسي معنى في النفس يعبر عنه باللساني والأصح عندنا أنه مشترك

ما انتفى فيه التناقض حقيقة أيضا لأن العلامة لا يشترط فيها الانكاس والنفاس منسوب الى النفس بزيادة  
 النسبون للعلالة على العظمة كما في قولهم شعراني لعظيم الشعر (والأصولي إنما يتكلم فيه) أي في الساني  
 لأن بحثه فيه لافي المعنى النفسي (فان أفاد) أي ماصدق الساني (بالوضع طلبا فطلب ذكر الناهية) أي فاللفظ  
 المفيد للطلب ذكرها أي ذاتا أو صفة (استفهام) نحو ما هذا ومن ذا أريد أم عمرو (و) طلب (تحصيلها  
 أو تحصيل الكفة عنها) أي اللفظ المفيد لذلك (أمر ونهي) نحو قم ولا تقم (ولو) كان تحصيل  
 ذلك طلب (من ملتزم) أي مساو لمطوب منه رتبة (وسائل) أي دون المطوب منه رتبة فان اللفظ المفيد  
 لذلك منهما يسمى أمرا ونهيا وقيل لا بل يسمى من الأول التماسا ومن الثاني سؤالا وإلى الخلاف أشرت  
 بقولي ولو إلى آخره (وإلا) أي وإن لم يفد بالوضع طلبا (فما لا يحتمل) منه (صدقا وكذبا) في مدلوله  
 (تنبيه وإنشاء) أي يسمى بكل منهما سواء أفاد طلبا باللازم كالتمنى والترجي نحو: \* ليت الشباب يعود \*  
 لعل الله يعفو عني أم لم يفد طلبا نحو أنت طالق (ومحتملها) أي الصدق والكذب من حيث هو  
 (خبر) وقد يقطع صدقه أو كذبه لأمر خارجة عنه كما سيأتي وأبي قوم كما قاله الأصل تعريف الخبر  
 كما أبوا تعريف العلم والوجود والعلم قيل لأن كلا منها ضروري فلا حاجة إلى تعريفه وقيل لعسر  
 تعريفه (وقد يقال) وهو لليائيين (الإنشاء ما) أي كلام (يحصل به مدلوله في الخارج) كأنه  
 طالق وقم ولا تقم فان مدلولها من إيقاع الطلاق وطلب القيام وعدمه يحصل به لا بغيره فالإنشاء بهذا  
 المعنى أعم منه بالمعنى الأول لشموله الطلب بأقسامه السابقة بخلافه بالمعنى الأول فانه قسيم للطلب بالوضع  
 والخبر فلا يشمل الاستفهام والأمر والنهي (والخبر خلافه) أي ما يحصل بغيره مدلوله في الخارج بأن  
 يكون له خارج صدق أو كذب نحو قام زيد فان مدلوله أي مضمونه من قيام زيد يحصل بغيره وهو محتمل  
 لأن يكون واقعا في الخارج فيكون هو صدقا وغير واقع فيكون هو كذبا (ولا يخرج له) أي للخبر من  
 حيث مضمونه (عن الصدق والكذب لأنه إما مطابق للخارج) فالصدق (أولا) فالكذب (فلا  
 واسطة) بينهما (في الأصح) وقيل بها وفي القول بها أقوال منها قول عمرو بن بحر الجاحظ الخبر إن  
 مطابق الخارج مع اعتقاد الخبر المطابقة فصدق أولم يطابقه مع اعتقاد عدمها فكذب وما سواهما واسطة  
 بينهما وهو أربعة أن ينتفي اعتقاده المطابقة في المطابق بأن يعتقد عدمها أولم يعتقد شيئا وأن ينتفي اعتقاده  
 عدمها في غير المطابق بأن يعتقد عدمها أولم يعتقد شيئا (ومدلول الخبر) في الإثبات أي مدلول ماصدقه (ثبوت  
 النسبة) في الخارج كقيام زيد في قام زيد وهذا ما رجحه السعد التفتازاني ورده ماعده (الا الحكم بها)  
 وقيل هو الحكم بها ورجحه الأصل وفاقا للامام الرازي مع مخالفته له في الكتاب الأول حيث جعل ثم مدلول  
 اللفظ المعنى الخارجي دون المعنى الذهني خلافا للامام إلا أن يقال ما ذكرتم في غير لفظ الخبر ونحوه ويقاس  
 بالخبر في الإثبات الخبر في النفي فيقال مدلوله انتفاء النسبة لا الحكم به ثم ما ذكرنا في ما حققه المحققون  
 من أن مدلول الخبر أي ماصدقه هو الصدق والكذب إنما هو احتمال عقلي (ومورد الصدق والكذب)  
 في الخبر (النسبة التي تضمنها فقط) أي دون غيرها (كقيام زيد في قام زيد بن عمرو لا بنوته) لعمرو  
 أيضا فمورد الصدق والكذب في الخبر للذكر النسبة وهي قيام زيد لا بنوته لعمرو فيه أيضا إذ لم يقصد به  
 الاخبار بها (فالشهادة بتوكيل فلان بن فلان فلا شهادة بالتوكيل فقط) أي دون نسب الموكل كما هو  
 قول عندنا وقال به الامام مالك (و) لكن (الراجع) عندنا أنها شهادة (بالنسب) للموكل (ضمنا  
 وبالتوكيل أصلا) لتضمن ثبوت التوكيل المقصود لثبوت نسب الموكل لغيرته عن مجلس الحكم .  
 (مسئلة الخبر) بالنظر لأمر خارجة عنه (إما مقطوع بكذبه) إما (قطعا كالمعلوم خلافه) (إما (ضرورة)  
 نحو النقيضان يجتمعان أو يرتفعان (أو استدلالا) كقول الفيلسفي العالم قديم وكعوض للنسب للنبي

والأصولي إنما يتكلم فيه  
 فان أفاد بالوضع طلبا  
 فطلب ذكر الناهية  
 استفهام وتحصيلها أو  
 تحصيل الكفة عنها  
 أمر ونهي ولو من  
 ملتزم وسائل وإلا فما  
 لا يحتمل صدقا وكذبا  
 تنبيه وإنشاء ومحتملها  
 خبر وقد يقال الإنشاء  
 ما يحصل به مدلوله في  
 الخارج والخبر خلافه  
 ولا يخرج له عن الصدق  
 والكذب لأنه إما مطابق  
 للخارج أولا فلا واسطة  
 في الأصح ومدلول الخبر  
 ثبوت النسبة لا الحكم بها  
 ومورد الصدق والكذب  
 النسبة التي تضمنها فقط  
 كقيام زيد في قام زيد  
 ابن عمرو لا بنوته فالشهادة  
 بتوكيل فلان بن فلان  
 فلا شهادة بالتوكيل  
 فقط والراجع بالنسب  
 ضمنا وبالتوكيل أصلا  
 (مسئلة)

الخبر إما مقطوع بكذبه  
 قطعا كالمعلوم خلافه  
 ضرورة أو استدلالا



لأنه روي عنه أنه قال سيكذب عليّ فإن كان قاله فلا بد من وقوعه والا وهو الواقع فانه غير معروف فقد كذب به عليه وهذا المثال جعل فيه الأصل خلافا وليس بمعروف بل صرح الأسنوي فيه بالقطع (وكل خبر) عنه عليه السلام (أوم باطلا) أي أوقعه في الوهم أي الذهن (ولم يقبل تأويلا فـ) هو اما (موضوع) أي مكذوب عليه صلى الله عليه وسلم لعصمته كما روى أنه تعالى خلق نفسه فهو كذب لايهامه باطلا وهو حدوثه وقد دل العقل القاطع على أنه تعالى منزّه عن الحدوث (أو نقص منه) من جهة راويه (مايزيل الوهم) الحاصل بالنقصان منه كما في خبر الصحيحين عن ابن عمر قال صلى الله عليه وسلم صلاة العشاء في آخر حياته فلما سلم قام فقال أرايتكم ليلتكم هذه على رأس مائة سنة منها لا يبقى ممن هو اليوم على ظهر الأرض أحد قال ابن عمر فوهل الناس في مقالته أي غلطوا في فهم المراد منها حيث لم يسمعوا لفظه اليوم ويوافقوه فيها خبر مسلم عن أبي سعيد لا تأتي مائة سنة وعلى الأرض نفس منفوسة اليوم وقوله منفوسة أي ماثقة احتراز به عن الثلاثكة (وسبب وضعه) أي الخبر (نسيان) من الراوي لرويه فيذكر غيره ظانا أنه مسويه (أو تنفير) كوضع الزنادقة أخبارا تخالف العقول تنفيرا للعقلاء عن شريعتهم للطهارة وقولي أو تنفير أولى من قوله أو افتراء لأن الافتراء قسم من الوضع لا سببه (أو غلط) من الراوي بأن يسبق لسانه الى غير مسويه أو يضع مكانه ما يظن أنه يؤدي معنى أو يروي ما يظنه حديثا (أو غيرها) كافي وضع بعضهم أخبارا في الترغيب في الطاعة والترهيب عن المعصية (أو) مقطوع بكذبه (في الأصح كخبر مذهب الرسالة) أي أنه رسول عن الله الى الناس (بلا معجزة) بين صدقه (و) لا (تصديق الصادق) له لأن الرسالة عن الله على خلاف العادة والعادة تقضي بكذب من يدعي ما يخالفها بلا دليل وقيل لا يقطع بكذبه لتجوز العقل صدقه أمام مذهب النبوة أي الإجماع إليه فقط فلا يقطع بكذبه كما قاله امام الحرمين وظاهر أن محله قبل نزول أنه عليه السلام خاتم النبيين أما بعده فيقطع بكذبه لقيام الدليل القاطع على أنه خاتم النبيين وقولي وتصديق أولى من قوله أو تصديق لايهامه أنه لابد مع المعجزة من تصديق نبي له وليس كذلك (وخبر نقب) بضم أوله وتشديد ثانيه وكسره أي فتنش (عنه) في كتب الحديث (ولم يوجد عند أهله) من الرواة لقضاء العادة بكذب ناقله وقيل لا يقطع بكذبه لتجوز العقل صدق ناقله وهذا بعد استقرار الأخبار أمامه كافي عصر الصحابة فلا حدم أن يروي ما ليس عند غيره كما قاله الامام الرازي (وما نقل آحادا فيما تتوفر الدواحي على نقله) تواترا إما لمراتبه كسقوط الخطيب عن المنبر وقت الخطبة أو لعلقه بأصل ديني كالنص على امامة علي رضي الله عنه في قوله عليه السلام له أنت الخليفة من بعدى فعدم تواتره دليل على عدم محته وقالت الرافضة لا يقطع بكذبه لتجوز العقل صدقه (واما) مقطوع (بصدقه كخبر الصادق) أي الله تعالى لتزحه عن الكذب ورسوله لعصمته عنه (وبعض المنسوب للنبي) عليه السلام وان لم نعلم عينه (والتواتر) معنى أو لفظا (وهو) أي التواتر (خبر جمع يمتنع) عادة (تواطؤهم) أي توافقهم (على الكذب عن محسوس) لاعن معقول لجواز الغلط فيه كخبر الفلاسفة بقدم العالم فان اتفق الجمع المذكور في اللفظ والمعنى فهو لفظي وان اختلفوا فيهما مع وجود معنى كلي فهو معنوي كما لو أخبر واحد عن حاتم بأنه أعطى دينارا وآخر بأنه أعطى فرسا وآخر بأنه أعطى بعيرا وهكذا فقد اتفقوا على معنى كلي وهو الاعطاء وعن محسوس متعلق بخبر (وحصول العلم) من خبر بضمونه (آية) أي علامة (اجتماع شرائطه) أي للتواتر في ذلك اظهر أي الأمور المحققة له وهي كما يؤخذ من تعريفه كونه خبر جمع وكونهم بحيث يمتنع تطاؤهم على الكذب وكونه عن محسوس (ولا تكفي الأربعة) في عدد الجمع المذكور لاحتياجهم الى التزكية فيما لو شهدوا بالزنا فلا يفيد قولهم العلم (والأصح أن مازاد عليها) أي الأربعة (صالح) لأن يكفي

وكل خبر أوم باطلا ولم يقبل تأويلا فموضوع أو نقص منه مايزيل الوهم وسبب وضعه نسيان أو تنفير أو غلط أو غيرها أو في الأصح كخبر مذهب الرسالة بلا معجزة وتصديق الصادق وخبر نقب عنه ولم يوجد عند أهله وما نقل آحادا فيما تتوفر الدواحي على نقله واما بصدقه كخبر الصادق وبعض المنسوب للنبي والتواتر وهو خبر جمع يمتنع تطاؤهم على الكذب عن محسوس وحصول العلم آية اجتماع شرائطه ولا تكفي الأربعة والأصح أن مازاد عليها صالح

في عدد الجمع المذكور (من غير ضبط) بعدد معين فأقل عدده خمسة وإن توقف القاضي فيها وقيل عشرة لأن ما دونها آحاد وقيل اثنا عشر عدد النقباء الذين نصبهم موسى لبنى إسرائيل ليعلموه بأحوالهم أو بعثهم للكنعانيين بالشام طليعة لبنى إسرائيل بأحوالهم التي لا تهرب وقيل عشرون لقوله تعالى - إن يكن منكم عشرون صابرون - . وقيل أربعون لقوله تعالى - يا أيها النبي حسبك الله ومن اتبعك من المؤمنين - وكانوا أربعين رجلا وقيل سبعون لقوله تعالى - واختار موسى قومه سبعين رجلا لميقاتنا - وقيل ثلثمائة وبضعة عشر عدد أهل غزوة بدر والبضع بكسر الباء وقد يفتح ما بين الثلاث إلى التسع وهذه الأقوال ضعيفة إذ لا تعلق لشيء منها بالأخبار ولو سلم فليس فيها ما يدل على أن ذلك العدد شرط لتلك الوقائع ولا على كونه مفيدا للعلم (و) الأصح (أنه) أي المتواتر (لا يشترط فيه إسلام) في روايته ولا عداوتهم ولا اختلاف أنسابهم كما فهموا بالأولى (ولا عدم احتواء بلد) عليهم فيجوز أن يكونوا كفارا وفسقة وأقارب وأن يحويهم بلد . وقيل لا يجوز ذلك لجواز تواطؤهم على الكذب فلا يفيد خبرهم العلم . قلنا الكثرة مانعة من التواطؤ على الكذب (و) الأصح (أن العلم فيه) أي في المتواتر (ضروري) أي يحصل عند سماعه من غير احتياج إلى نظر لحصوله لمن لا يتأني منه النظر كالبه والصبيا وقيل نظري بمعنى أنه متوقف على مقدمات حاصلة عند السامع وهي مأمرة من الأمور المحققة لكون الخبر متواترا لا بمعنى الاحتياج إلى النظر عقب السماع فلا خلاف في المعنى في أنه ضروري إذ توقفه على تلك المقدمات لا ينافي كونه ضروريا (ثم إن أخبروا) أي أهل الخبر للمتواتر كلهم (عن محسوس لهم) بأن كانوا طبقة واحدة (فذلك) أي أخبارهم عن محسوس لهم واضح في حصول التواتر (وإلا) أي وإن لم يخبروا كلهم عن محسوس لهم بأن كانوا طبقات فلم يخبر عن محسوس إلا الطبقة الأولى منهم (كفي) في حصول التواتر (ذلك) أي إخبار الأولى عن محسوس لها مع كون كل طبقة من غيرها جمعا يؤمن تواطؤهم على الكذب كما علم مما مر بخلاف ما لو لم يكونوا كذلك فلا يفيد خبرهم التواتر وبهذا بان أن المتواتر في الطبقة الأولى قد يكون آحادا فيما بعدها كما في القراءات الشاذة وتعييرى ثم إلى آخره أولى من تعييره بما ذكره كما لا يخفى على المتأمل وقد أوضحنا ذلك في الحاشية (و) الأصح (أن علمه) أي المتواتر أي العلم الحاصل منه (لكثرة العدد) في روايته (متفق) للسامعين له فيجب حصوله لكل منهم (وللقرائن) الزائدة على أقل العدد الصالح له بأن تكون لازمة له من أحواله المتعلقة به أو بالخبر به أو بالخبر عنه (قد يختلف) فيحصل لزيم دون غيره من السامعين لأن القرائن قد تقوم عند شخص دون آخر أما الخبر المفيد للعلم بالقرائن المنفصلة عنه فليس بمتواتر وقيل يجب حصول العلم من المتواتر مطلقا لأن القرائن في مثل ذلك ظاهرة لا تخفى على السامع وقيل لا يجب ذلك مطلقا بل قد يحصل لكل منهم ولبعضهم فقط لجواز أن لا يحصل لبعض بكثرة العدد كالقرائن (و) الأصح (أن الاجماع على وفق خبر) لا يدل على صدقه في نفس الأمر مطلقا لاحتمال أن يكون للاجماع مستندا آخر وقيل يدل عليه مطلقا لأن الظاهر استناد المجمعين إليه لعدم ظهور مستند غيره وقيل يدل أن تلقوه بالقبول بأن تعرضوا للاستناد إليه والإفلا يدل لجواز استنادهم إلى غيره (و) الأصح أن (بقاء خبر تتوفر الدواعي على إبطاله) بأن لم يبطله ذو الدواعي مع سماعهم له آحادا لا يدل على صدقه وقيل يدل عليه للاتفاق على قبوله حينئذ . قلنا الاتفاق على قبوله انما يدل على ظنهم صدقه ولا يلزم منه صدقه في نفس الأمر مثاله قوله صلى الله عليه وسلم على رضى الله عنه أنت منى بمنزلة هرون من موسى إلا أنه لا نبي بعدي رواه الشيخان فان دواعي نبي أمية وقد سمعوه متوفرة على إبطاله لدلالته على خلافة على رضى الله عنه كما قيل بخلافه هرون عن موسى بقوله اخلفني في قومي وإن مات قبله ولم يبطله وأجوبة ذلك

من غير ضبط وأنه لا يشترط فيه إسلام ولا عدم احتواء بلد وأن العلم فيه ضروري ثم إن أخبروا عن محسوس لهم فذلك وإلا كفى ذلك وإن علمه لكثرة العدد متفق وللقرائن قد يختلف وأن الاجماع على وفق خبر وبقاء خبر تتوفر الدواعي على إبطاله

مذكورة في كتب أصول الدين (و) الأصح أن (افتراق العلماء) في خبر (بين مؤول) له (ومحتج) به (لايدل على صدقه) وقيل يدل عليه للاتفاق على قبوله حينئذ . قلنا جوابه ماصر آتفا (و) الأصح (أن المخبر) عن محسوس (بحضرة عدد التواتر ولم يكذبوه ولا حامل) لهم (على سكوتهم) عن تكذيبه من نحو خوف أو طمع في شيء منه أو عدم علم بخبره صادق فيما أخبر به لأن سكوتهم تصديق له عادة فيكون الخبر صادقا وقيل لا إذ لا يلزم من سكوتهم تصديقه لجواز سكوتهم عن تكذيبه لاشيء والتصریح بعدد التواتر من زيادتي (أو) أي والأصح أن المخبر عن محسوس (بسماع من النبي صلى الله عليه وسلم) أي بكان يسمعه منه النبي (ولا حامل) له (على سكوته) عن تكذيبه (صادق) فيما أخبر به دينيا كان أو دنيويا لأن النبي لا يقر أحدًا على كذب وقيل لا إذ لا يدل سكوته على صدق المخبر أما في الدين فلجواز أن يكون النبي بينه وآخر بيانه بما يخالف ما أخبر به المخبر وأما في الدنيوى فلجواز أن لا يكون النبي يعلم حاله كما في إلقاء النخل روى مسلم عن أنس أنه صلى الله عليه وسلم مرت يقوم يلقيحون فقال لو لم تفعلوا لصلح قال فخرج شيصيا فمر بهم فقال ما لنخلكم قالوا قلت كذا وكذا . قال أتم أعلم بامر دنياكم وقيل صادق في الدنيوى بخلاف الدين وقيل عكسه وتوجههما يعلم مما مر . وأجيب في الدين بأن سبق البيان أو تأخيره لا يبيح السكوت عند وقوع المنكر لمفاهيه من إيهام تغير الحكم في الأول وتأخير البيان عن وقت الحاجة في الثاني وفي الدنيوى أنه إذا كان كذبا ولم يعلم به النبي يعلمه الله به عصمة له عن أن يقر أحدًا على كذب أما إذا وجد حامل على ما ذكر كأن كان المخبر عن يعاند ولا ينفع فيه الإنكار فلا يكون صادقا قطعا (وأما مظنون الصدق فخير الواحد وهو ما لم ينته إلى التواتر) سواء أكان راويه واحدا أم أكثر أفاد العلم بالقرائن المتصلة أولا (ومنه) أي خبر الواحد (المستفيض هو الشائع) بين الناس (عن أصل) بخلاف الشائع لاعن أصل (وقد يسمى) المستفيض (مشهورا) فهما بمعنى وقيل المشهور بمعنى التواتر وقيل قسم ثالث غير المتواتر والآحاد وعند المحدثين هو أعم من المتواتر (وأقله) أي المستفيض أي أقل عدد راويه (اثنان) وهو قول الفقهاء (وقيل مازاد على ثلاثة) وهو قول الأصوليين وقيل ثلاثة وهو قول المحدثين .

### ﴿مسئلة﴾

الأصح أن خبر الواحد يفيد العلم بقرينة ويجب العمل به في الفتوى والشهادة

﴿مسئلة : الأصح أن خبر الواحد يفيد العلم بقرينة﴾ كما في إخبار رجل بموت ولده المشرف على الموت مع قرينة البكاء واحضار الكفن والتعش ولا يشترط في الواحد العدالة تعويلا على القرينة وقيل لا يفيد العلم مطلقا وعليه الأكثر واختاره صاحب الأصل في شرح المختصر وقيل يفيد مطلقا بشرط العدالة لأنه حينئذ يجب العمل به كما سيأتي وإنما يجب العمل بما يفيد العلم لقوله تعالى - ولا تقبل ما ليس لك به علم . إن يتبعون إلا الظن - نهى عن اتباع غير العلم ودم على اتباع الظن . قلنا ذاك فيما المطلوب فيه العلم من أصول الدين كوحداية الله تعالى لما ثبت من وجود العمل بالظن في الفروع وقيل يفيد علما نظريا إن كان مستفيضا جله قائله واسطة بين المتواتر المفيد للعلم الضروري والآحاد المفيد للظن (ويجب العمل به) أي بخبر الواحد (في الفتوى والشهادة) أي ما يفتى به المفتي ويشهد به الشاهد بشرطه وفي معنى الفتوى (قوله قال أنتم أعلم بامر دنياكم الخ) فيه إشكال ظاهر لإيهامه نسبة الكذب إليه مع أنه مستحيل في حقه سواء كان في البلاغيات أو غيرها ويمكن أن يجاب بأن قوله لو لم تفعلوا لصلح في ظني كما قالوه في قصة ذي اليمين أو أن المراد لو لم تفعلوا أصلا بأن لم تتخذوه عادة من الأصل لصلح أو أن المراد لو لم تفعلوا هذا التأبير المخصوص الذي شاهدته لصلح لكم فعملتموه ثم أحجتم عنه فلم يصلح أو أن المراد لو لم تفعلوا ذلك توكلوا على الله وتخلقا بصفة التوكل حقيقة لصلح لكنكم مقشبتون بالأسباب الظاهرية فلم ينفعكم إلا إجراؤها على حسب مجاريها المعتادة فليتأمل اه محمد الجوهرى .

الحكم (إجماعا وفي باقي الأمور الدينية والدينية في الأصح) وإن عارضه قياس كالأخبار بدخول وقت الصلاة أو بتنجس الماء وكأخبار طيب أو غيره بمضرة شيء أو نفعه وقيل يمتنع العمل به مطلقا لأنه إنما يفيد الظن وقد نهى عن اتباعه كإمام. قلنا تقدم جوابه آتفا وقيل يمتنع العمل به في الحدود لأنها تدبر بالشبهة واحتمال الكذب في الآحاد شبهة. قلنا لانسم أنه شبهة على أنه موجود في الشهادة أيضا وقيل يمتنع فيما تم به البلوى أو خالفه راويه أو عارضه قياس ولم يكن راويه فقيها وقيل غير ذلك وإذا قلنا بأنه يجب العمل به فيجب (سمعا) لأنه صلى الله عليه وسلم كان يبعث الآحاد إلى القبائل والنواحي لتبليغ الأحكام فلو لا أنه يجب العمل بخبرهم لم يكن إبعثهم فائدة (قيل وعقلا) أيضا وهو أنه لو لم يجب العمل به لتعطلت وقائع الأحكام المروية بالآحاد ولا سبيل إلى القول بذلك وترجيح الأول من زيادتي. **(مسئلة: المختار أن تكذيب الأصل الفرع) فيما رواه عنه (وهو جازم) به كأن قال روي هذا عنه فقال مارويته له (لا يسقط مرويه) عن القبول وقيل يسقطه لأن أحدهما كاذب ويحتمل أن يكون هو الفرع فلا يثبت مرويه. قلنا يحتمل نسيان الأصل له بعد روايته للفرع فلا يكون واحدا منهما بتكذيب الآخر له مجروحا (لأنهما واجتماعا في شهادة لم ترد) لأن كلا منهما يظن أنه صادق والكذب على النبي في ذلك بتقدير انما يسقط العدالة إذا كان عمدا وإذا لم يسقط مروى الفرع بتكذيب الأصل له فبشكه في أن رواه له وأظنه أنه مارواه له أولى وعليه الأكثر كما صرح به الأصل وقيل يسقط به قياسا على نظيره في شهادة الفرع على شهادة الأصل. قلنا باب الشهادة أضيق إذ يعتبر فيه الحرية والذكورة وغيرها ودخل بقيد وهو جازم ما لو جزم الأصل بنبي الرواية وأظنه أو شك فيه وخرج به ما لو شك الفرع في الرواية أو ظنها فيسقط مرويه إلا أن ظنها الفرع مع ظن الأصل فيها أو شك فيه. وبما تقرر علم أن صور الجزم والظن والشك من الأصل والفرع تسع وأن المروى يسقط في أربع منها دون البقية (وريادة العدل) فيما رواه على غيره من العدول (مقبولة أن لم يعلم اتحاد المجلس بأن علم تعدده) لجواز أن يكون النبي ذكرها في مجلس وسكت عنها في آخر أول لم يعلم تعدده ولا اتحاده لأن الغالب في مثل ذلك التعدد (وإلا) أي وإن علم اتحادها (فالمختار المنع) أي منع قبولها (أن كان غيره) أي غير من زاد (لا يغفل) بضم الفاء أشهر من فتحها (مثلهم عن مثلها عادة أو كانت الدراوى تتوفر على نقلها) وإلا قبلت وقيل لا تقبل مطلقا لجواز خطأ من زاد فيها وقيل تقبل مطلقا وهو ما اشتهر عن الشافعي ونقل عن جمهور الفقهاء والمحدثين لجواز غفلة من لم يزد عنها وقيل إن كان غير من زاد لا يغفل مثلهم عن مثلها عادة لم تقبل وإلا قبلت وقيل بالوقف عن قبولها وعدمه (فإن كان الساكت) عنها فيما إذا علم اتحاد المجلس (أصبط) ممن ذكرها (أو صرح بنفيها على وجه يقبل) كأن قال ما سمعتها (تعارض) أي خبر الزيادة وخبر عدمها بخلاف ما إذا نقاها على وجه لا يقبل بأن محض النفي فقال لم يقلها النبي صلى الله عليه وسلم فإنه لا أثر لذلك (والأصح أنه لورواها) الراوى (مرة وتركها) (أخرى أو انفراد) بها (واحد عن واحد) فيما رواه (قبلت) وإن علم اتحاد المجلس لجواز السهو في الترك في الأولى ولأن مع رادها زيادة علم في الثانية وقيل لا يقبل لجواز الخطأ فيها في الأولى وللخالفه رفيقه في الثانية وقيل بالوقف في الأولى وقياسه يأتي في الثانية (و) الأصح (أنه إن غيرت) زيادة العدل (اعراب الباقي تعارضا) أي الخبران لاختلاف المعنى حينئذ كما لو روى في خبر فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر صاعا من تمر نصف صاع وقيل قبل الزيادة كما إذا لم يتغير الاعراب (و) الأصح (أن حذف بعض الخبر جائز إلا أن يتعلق به الباقي) فلا يجوز حذفه اتفاقا لاختلاله بالمعنى المقصود كأن يكون غاية أو مستثنى بخلاف ما لا يتعلق به الباقي فيجوز حذفه لأنه كخبر مستقل وقيل لا لاحتمال أن يكون للضم فائدة تفوت بالتفريق مثاله**

إجماعا وفي باقي الأمور الدينية والدينية في الأصح سمعا قيل وعقلا.

**(مسئلة)**

المختار أن تكذيب الأصل الفرع وهو جازم لا يسقط مرويه لأنهما واجتماعا في شهادة لم تردوز زيادة العدل مقبولة أن لم يعلم اتحاد المجلس بأن علم تعدده والا فالمختار المنع أن كان غيره لا يغفل مثلهم عن مثلها عادة أو كانت الدراوى تتوفر على نقلها فإن كان الساكت أضبط أو صرح بنفيها على وجه يقبل تعارضا والأصح أنه لو رواها مرة وترك أخرى أو انفراد واحد عن واحد قبلت وأنه إن غيرت إعراب الباقي تعارضا وأن حذف بعض الخبر جائز إلا أن يتعلق به الباقي

قوله صلى الله عليه وسلم في البحر هو الظهور ماؤه الحل ميتته إذ قوله الحل ميتته لا تعلق له بما قبله (ولو أسند وأرسلوا) أى أسند الخبر إلى النبي واحد ووقف الباقر على الصحابي أو من دونه (فكالزيادة) أى فالإسناد أو الرفع كالزيادة فيما مر من التفصيل والخلاف وغيرهما ومعلوم أن التفصيل بين ما تتوفر الدواعي على نقله وما لا تتوفر لا يمكن بحجته هنا وتعدد مجلس السماع من الشيخ هنا كتعدد مجلس السماع من النبي ثم (وإذا حمل صحابي مرويه على أحد محمله جل عليه ان تنافيا) كالقوله يحمله على الطهر أو الحيض لأن الظاهر أنه إنما حمله عليه لقريئة وتوقف الشيخ أبو اسحق الشيرازي فقال فيه نظر أى لاحتمال أن يكون حمله لتوافقه رأيه لا لقريئة وخرج بالصحابي غيره وقيل مثله التابعي والفرق على الأصح أن ظهور القريئة للصحابي أقرب (والا) أى وإن لم يتنافيا (فكالشترك في حمله على معنييه) وهو الأصح كما مر فيحمل المروي على محمله ولا يختص بمحل الصحابي الاعلى القول بمنع حمل المشترك على معنييه (فإن حمله) أى حمل الصحابي مرويه فيما لوتنا في الحملان (على غير ظاهره) كأن حمل اللفظ على معناه المجازي دون الحقيقي (حمل على ظاهره في الأصح) اعتبارا بالظاهر وفيه وفي أمثاله قال الشافعي كيف أترك الحديث بقول من لوعاصرت له حجته وقيل يحمل على حمله مطلقا لأنه لم يفعله إلا لدليل . قلنا في ظنه وليس لغيره اتباعه فيه وقيل يحمل عليه ان فعله لظنه أنه قصد النبي صلى الله عليه وسلم من قريئة شاهدها . قلنا ظنه ذلك ليس لغيره اتباعه فيه لأن المجتهد لا يقله مجتهدا فإن ذكر دليله عمل به أما إذا لم يتنافيا فظاهر حمله على حقيقة ومجازه بناء على الرجوع من استعمال اللفظ فيهما .

(مسئلة : لا يقبل) في الرواية (مختل) في عقله كيجنون وان تقطع جنونه وكففيق من جنونه وأثر في زمن افاقته إذ لا يمكنه التحرز عن الخلل وتعبيري بمختل أعم من تغييره بيجنون (و) لا (كافر) وان علم منه التدين والتحرز عن الكذب إذ لا وثوق به في الجملة مع شرف منصب الرواية عنه (وكذا صبي) يميز (في الأصح) إذ لا وثوق به لأنه لم يعلمه بعدم تكليفه قدا لا يحترز عن الكذب وقيل يقبل ان علم منه التحرز عنه أما غير المميز فلا يقبل قطعا كالجنون (والأصح أنه يقبل صبي) يميز (تحمل فبلغ فأدى) ما تحمله لا تتفاء المحذور السابق وقيل لا إذا صغر مظنة عدم الضبط ويستمر المحفوظ بحاله ولو تحمل كافر فأسلم فأدى أو فاسق فتاب فأدى قبل (و) الأصح أنه يقبل (مبتدع يحرم الكذب وليس بداعية ولا يكفر ببدعته) لأنه من الكذب مع تأويله في الابتداع بخلاف من لا يحرم الكذب أو يكون داعية بأن يدعو الناس إلى بدعته أو يكفر ببدعته كنكر حدوث العالم والبعث وعلم الله بالمعدوم والجزيئات فلا يقبل واحد من الثلاثة ومن رجع في الثاني ابن الصلاح والنووي وقال ابن حبان لا أعلم فيه اختلافا وقيل يقبل ممن يحرم الكذب وان كان داعية لما مر وهو الذي رجع الأصل ومراحده إذالم يكفر ببدعته وقيل يقبل ممن يحرم الكذب وان كفر ببدعته وقيل لا يقبل مطلقا لابتداعه المفسق له (و) الأصح أنه يقبل (من ليس فقيها وان خالف القياس) خلافا للحنفية فيما يخالفه لأن مخالفته ترجح احتمال الكذب . قلنا لا نسلم (و) الأصح أنه يقبل (مقسطا في غير الحديث) بأن يقسطا في حديث الناس ويتحرز في الحديث النبوي لأمن الخلل فيه بخلاف المتساهل فيه فبإدراك لا يقبل المتساهل مطلقا لأن التساهل في غير الحديث النبوي يجر إلى التساهل فيه (ويقبل مكثرا) من الرواية (وان ندرت مخالطته للمحدثين ان أمكن تحصيل ذلك القدر في ذلك الزمن وشرط الراوي العدالة وهي ملكة تمنع اقتراف الكبائر وصغائر الخمسة كسرقة لقمة والردائل المباحة قبول

ولو أسند وأرسلوا  
فكالزيادة إذا جل صحابي  
مرويه على أحد محمله جل  
عليه ان تنافيا والا  
فكالشترك في حمله على  
معنييه فان حمله على غير  
ظاهره حمل على ظاهره  
في الأصح .

### (مسئلة)

لا يقبل مختل وكافر وكذا  
صبي في الأصح والأصح أنه  
يقبل صبي تحمل فبلغ  
فأدى ومبتدع يحرم  
الكذب وليس بداعية  
ولا يكفر ببدعته ومن  
ليس فقيها وان خالف  
القياس ومتساهل في  
غير الحديث ويقبل مكثرا  
وان ندرت مخالطته  
للمحدثين ان أمكن  
تحصيل ذلك القدر في  
ذلك الزمن وشرط  
الراوي العدالة وهي ملكة  
تمنع اقتراف الكبائر  
وصغائر الخمسة كسرقة  
لقمة والردائل المباحة  
قبول

(بظري) وهو مكروه والأكل في السوق ليس سوق وغيرهما يخل بالمروءة . والمعنى يمتنع باقتراف كل فرد من أفراد ما ذكر فباقتراف فرد منه تنتفي العدالة . أما صغار غير الخسة ككذبة لا يتعلق بها ضرر ونظرة الى أجنبية فلا يشترط المتع من اقرار كل فرد منها فلا تنتفي العدالة باقتراف شيء منها إلا أن يصير عليه ولم تقل طاعاته وإذا تقرر أن العدالة شرط في الرواية ( فلا يقبل في الأصح مجهول باطنا وهو المستور ) لا ( مجهول مطلقا ) أي باطنا وظاهرا ( و ) لا ( مجهول العين ) كأن يقال عن رجل لا تتفاء تحقق العدالة . وقيل يقبلون اكتفاء بظن حصولها في الأول وتحسينا للظن بالآخرين . وحكاية الأصل الاجماع على عدم قبولهما مردودة بنقل ابن الصلاح وغيره اختلاف فيهما ( قان وصفه ) أي الأخير ( نحو الشافعي ) من أئمة الحديث الراوي عنه ( بالثقة أو بنفي التهمة ) كقوله أخبرني الثقة أو من لا أتهمه ( قبل في الأصح ) وان كان الثاني دون الأول رتبة وذلك لأن واصفه من أئمة الحديث لا يصفه بذلك الا وهو كذلك وقيل لا يقبل لجواز أن يكون فيه جرح ولم يطلع عليه الواصف . قلنا يبعد ذلك جدا مع كون الواصف مثل الشافعي محتجابه على حكم في دين الله ( كمن أقدم معذورا ) بنحو تأويل أوجهل خلا عن التدين بالكذب أو كراه ( على ) فعل ( مفسق مظنون ) كشرب نبيذ ( أو مقطوع ) كشرب خمر فيقبل في الأصح سواء اعتقد الاباحة أم لم يعتد شيئا العذر وقيل لا يقبل لارتكابه المفسق وان اعتقد الاباحة وقيل يقبل في المظنون دون المقطوع وخرج بالمعذور من أقدم عالميا بالتحريم باختياره أو متدينا بالكذب فلا يقبل قطعا وبما تقرر علم أن قولي معذورا أولى من قوله جاهلا ( والمختار أن الكبيرة ما توعد عليه ) بنحو غضب أوله ( بخصوصه ) في الكتاب أو السنة ( غالبا ) وقيل هي ما فيه حد قال الرازي وهم الى ترجيح هذا أميل والأول ما يوجد لأكثرهم وهو الأفق لما ذكره عند تفصيل الكبائر أي لعدهم منها كل مال النيم والعقوق وغيرها مما لاحد فيه وذكر الأصل أن المختار قول إمام الحرمين أنها كل جرمة تؤذن بقله أكثر من تركها بالدين ورقة الديانة وانما لم اختره لأنه يناول صغائر الخسة مع أن الامام انما ضبط بما يبطل العدالة من المعاصي مطلقا لا الكبيرة التي الكلام فيها والكبائر بعد أكبرها وهو الكفر كما هو معلوم ( كقتل ) عمدا أو شبهة ظلمة ( وزنا ) بالزنا لآية - والذين لا يدعون مع الله الها آخر - ( ولواط ) لأنه مضيع لماء الفسل بوطه في فرج كالزنا ( وشرب خمر ) وان لم يسكر لقلتها وهي المشتبه من ماء العنب ( ومسكر ) ولو غير خمر كالمشتد من نقيع الزبيب المسمى بالنبيذ خبر صحيح ورد فيه أما شرب ما لا يسكر لقلته من غير الخمر فصغيرة حكما في حق من شر به معتقدا حله لقبول شهادته والافهو كبيرة حقيقة لا يجابه الحد ولا توعد عليه وفي معنى ذلك ما اختلف في تحريمه من مطبوخ عصير العنب ( وسرقة ) لربع مثقال أو ما قيمته ذلك لآية والسارق والسارقة أما سرقة ما دون ذلك فصغيرة قال الحلبي إلا ان كان المسروق منه مسكينا لا غنى به عن ذلك فيكون كبيرة ( وغصب ) لمال أو نحوه خبر الصحيحين من ظلم قيد شبر من الأرض طوقه من سبع أرضين وقيد العبادي وغيره بما يبلغ قيمته ربع مثقال كما يقطع به في السرقة ( وقذف ) محرم زنا أو لواط لآية - ان الذين يرمون المحصنات - نعم قال الحلبي قذف صغيرة وعملوكه وحرمة متهمكة صغيرة لأن الإيذاء فيه دونه في الحرمة الكبيرة المستترة أما القذف المباح كقذف الرجل زوجته إذا علم زناها أو ظنه ظنا مؤكدا فليس بكبيرة ولا صغيرة وكذا جرح الراوي والشاهد بالزنا إذا علم بل هو واجب ( ونجاسة ) وهي نقل كلام بعض الناس إلى بعض على وجه الفساد بينهم خبر الصحيحين لا يدخل الجنة تمام بخلاف نقل الكلام نصيحة للنقول اليه كما في قوله تعالى حكاية - يا موسى ان الملا يأتعون بك ليقتلوك - فانه واجب أما التقيه وهي ذكر كرك الانسان بما يكرهه وان كان فيه فصيرة قاله صاحب العدة وأقره

بظري فلا يقبل في الأصح مجهول باطنا وهو المستور ومجهول مطلقا ومجهول العين قان وصفه نحو الشافعي بالثقة أو بنفي التهمة قبل في الأصح كمن أقدم معذورا على مفسق مظنون أو مقطوع والمختار أن الكبيرة ما توعد عليه بخصوصه غالبا كقتل وزنا ولواط وشرب خمر ومسكر وسرقة وغصب وقذف ونجاسة



الرافى ومن تبعه لعموم البلوى بها نعم قال القرطبي في تفسيره انها كبيرة بلا خلاف ويشملها تعريف الأكثر الكبيرة بما توعد عليه بخصوصه قال تعالى - أوجب أحدكم أن يأكل لحم أخيه ميتا - قال الزركشى وقد ظفرت بنص الشافى في ذلك قال قول بأنها صغيرة ضعيف أو باطل . قلت ليس كذلك لا مكان الجمع بحمل النص وما ذكر على ما إذا أصر على الغيبة أو قرنت بما يصيرها كبيرة أو اغتاب عدلا وقد أخرجتها بزادى غالبا . وتباح الغيبة في ستة مواضع مذكورة في محلها وقد نظمها في بيتين فقلت :

تباح غيبة المستفت ومن رام إعانة لرفع منكر

ومعرف متظلم متكلم في معلن فسقا مع المحذر

(وشهادة زور) ولو بما قل لأنه صلى الله عليه وسلم عدها في خبر من الكبار وفي آخر من أكر الكبار رواهما الشيخان (ويمين فاجرة) خبر الصحيحين من حلف على مال امرئ مسلم بغير حقه لقي الله وهو عليه غضبان وخض المسلم جر ياعلى الغالب والأفالكافر المعصوم كذلك (وقطعة رحم) خبر الصحيحين لا يدخل الجنة قاطع قال سفيان أى ابن عيينة في رواية يعنى قاطع رحم والقطعة فعيلة من القطع ضد الوصل والرحم القرابة (وعقوق) للوالدين أو أحدهما لأنه عليه السلام عده في خبر من الكبار وفي آخر من أكر الكبار رواهما الشيخان وأما خبرهما الخالة بمنزلة الأم وخبر البخارى عم الرجل صنوايه أى مثله فلا بد أن على أنهما كالوالدين في العقوق (وفرار) من الزحف لآية - ومن يولهم يومئذ دبره - ولأنه صلى الله عليه وسلم عده من السبع الموبقات أى المهلكات رواه الشيخان نعم يجب إذا علم أنه إذا ثبت يقتل من غير كاية في العدو لا تنفاه اعزاز الدين بثبانه (ومال يقيم) أى أخذه بلا حق وإن كان دون ربع مثقال لآية - إن الذين يأكلون أموال اليتامى - وقد عدا كلها صلى الله عليه وسلم من السبع الموبقات في الخبر السابق وقيس بالأكل غيره وانما عبر به في الآية والخبر لأنه أعم وجوه الانتفاع (وخيانة) في غير الشيء التافه بكيل أو غيره كوزن وغاويل لآية - ويل للمطففين - ولقوله تعالى - إن الله لا يحب الخائنين - والغاويل الخيانة من الغنيمة أو بيت المال أو الزكاة قاله الأزهرى وغيره وإن قصره أبو عبيد على الخيانة من الغنيمة أما في التافه فصغيرة كما ص (وتقديم صلاة) على وقتها (وتأخيرها) عنه بلا عذر كسفر قال صلى الله عليه وسلم من جمع بين صلاتين من غير عذر فقد أتى بابا من أبواب الكبار رواه الترمذى وتركها أولى بذلك (وكذب) عمدا (على نبي) قال صلى الله عليه وسلم من كذب على معتمدا فليتبوأ مقعده من النار رواه الشيخان وغيره من الأنبياء مثله في ذلك كما هو ظاهر قياسا عليه وقد شمله تعبيرى بنى بخلاف تعبيره كغيره برسول الله صلى الله عليه وسلم وقد بسط الكلام على ذلك في الحاشية أما الكذب على غير نبي فصغيرة إلا أن يقرن به ما يصيرها كبيرة كأن يعلم أنه يقتل به قاله ابن عبد السلام وعليه يحمل خبر الصحيحين أن الكذب يهدى إلى الفجور وإن الفجور يهدى إلى النار ولا يزال الرجل يكذب حتى يكتب عند الله كذابا (وضرب مسلم) بلا حق لخبر مسلم صنفان من أمنى من أهل النار لم أرهما قوم معهم سياط كأذناب البقر يضربون بها الناس ونساء كاسيات عاريات مائلات رؤوسهن كأشنة البخت المائلة لا يدخلون الجنة ولا يجدون ريحها وإن يريها ليجد من مسيرة كذا وكذا وخرج بالمسلم الكافر فليس ضربه كبيرة بل صغيرة وزعم الزركشى أنه كبيرة (وسب صحابى) خبر الصحيحين لا تسبوا أصحابي فوالذى

(قوله في بيتين الخ) وقد نظمها الكمال بقوله أيضا :

القدح ليس بغيبة في ستة متظلم ومعرف ومحذر

ولمظهر فسقا ومستفت ومن طلب الإعانة في إزالة منكر

وشهادة زور ويمين فاجرة  
وقطعة رحم وعقوق  
وفرار ومال يقيم وخيانة  
وتقديم صلاة وتأخيرها  
وكذب على نبي وضرب  
مسلم وسب صحابى

فمن يده لو أن أحدكم أنفق مثل أحد ذهباً ما أدرك مائة أحدهم ولا نصيفه وروى مسلم لا تسبوا أحداً من أصحابي فإن أحدكم لو أنفق الخ والخطاب للصحابه السابقين نزلهم لسبهم الذي لا يليق بهم منزلة غيرهم حيث علمه بما ذكره واستثنى من ذلك سب الصديق بنى الصحبة فهو كفر لتكذيب القرآن أما سب واحد من غير الصحابة فصغيرة وخبر الصحيحين سباب المسلم فسوق معناه تكرار السب فهو اصرار على صغيرة فيكون كبيرة (وكنتم شهادة) قال تعالى - ومن يكتمها فانه آثم قلبه - أي ممسوخ وخص بالذكور لأنه محل الإيمان ولأنه إذا آثم تبعه الباقي (ورشوة) بتبليط الرأى وهي أن يبذل مالاً ليحقق باطلاً أو يبطل حقاً لغير الترمذي لعنة الله على الراشئ والمرشئ زاد الحاكم والرائش الذي يسمى بينهما أمابذله للتكلم في جائز مع سلطان مثلاً لفعالة جائزة فيجوز البذل والأخذ وبذله للتكلم في واجب كتخليص من حبس ظلماً وتولية قضاء طلبه من تعين عليه أو سن له جائز والأخذ فيه حرام (وديانة) بمثلثة قبل الهاء وهي استحسان الرجل على أهله خبر ثلاثة لا يدخلون الجنة العاق والديه والديوث ورجلة النساء قال الذهبي اسناده صالح (وقيادة) قياساً على الديانة والمراد بها استحسان الرجل على غير أهله وقد بسط الكلام عليه في الحاشية (وسعاية) وهي أن يذهب بشخص إلى ظالم ليؤذيه بما يقوله في حقه خبر الساعي مثلك أي مهلك بسعائه نفسه والمسي به وإليه (ومنع زكاة) خبر الصحيحين مامن صاحب ذهب ولا فضة لا يؤدي منها حقها إلا إذا كان يوم القيامة صفحت له صفائح من نار فأجى عليه في نار جهنم فيكوى بها جنبه وجبينه وظهره إلى آخره (ويأس رجلة) خبر الدارقطني لكنه صوب وقفه من الكبار الإشراف بالله والإياس من روح الله والمراد بالإياس من رحمة الله استبعاد العفو عن الذنوب لاستعظامها لا إنكار سعة رحمة للذنوب فانه كفر لظاهر قوله تعالى - إنه لا يأس من روح الله إلا الكافرون - إلا أن يحمل اليأس فيه على الاستبعاد والكفر على معناه اللغوي وهو الستر (وأمن مكر) بالاسترسال في المعاصي والانسكال على العفو قال تعالى فلا يأس من مكر الله إلا القوم الخاسرون (وظهار) كقوله لزوجه أنت على كظهر أمي قال تعالى فيه - وانهم ليقولون منكراً من القول وزوراً - أي كذباً حيث شبهوا الزوجة بالأم في التحريم (ولحم ميتة وخنزير) أي تناوله بلا ضرورة لآية - قل لا أجد فيها وحى إلى محرماً - وفي

وكنتم شهادة ورشوة  
وديانة وقيادة وسعاية  
ومنع زكاة ويأس رجلة  
وأمن مكر وظهار ولحم  
ميتة وخنزير

(قوله والأخذ فيه حرام) أي ان تعين عليه وعبارة مر في شرحه وأقنى المصنف فيمن حبس ظلماً فيبذل مالاً لن يتكلم في خلاصه بجاهه أو غيره بأنها جعالة مباحة وأخذ عوضها حلال ونقل عن جماعة أي وفي ذلك كلفة تقابل بأجرة عرفاً اه ولم يتعقبه بشيء ولم يكتب عليه ع ش ولا الرشيدى شيئاً ويؤخذ مما ذكره قبل أنه ان تعين عليه لم يجز له الأخذ والإجاز وبه صرح العلامة الشارح في الحاشية حيث قال أما بذل مال للتكلم في جائز مع السلطان مثلاً لفعالة جائزة فيجوز فيه البذل والأخذ وشمل الجائز الواجب لكن ان تعين عليه امتنع الأخذ وان جاز البذل ففي تخليص من حبس ظلماً يمتنع الأخذ على من تعين عليه دون غيره وعلى غيره يحمل اطلاق النووي في فتاويه الجواز اه وهذا هو المشهور في تقارير الشيوخ وهو مقتضى عبارة مر سابقاً ولاحقاً فليراجع وليحجروا شيخنا محمد الجوهري (قوله ورجلة النساء) ضبطه المنذرى بفتح الراء وكسر الجيم وفسرها بأنها المرأة المشبهة بالرجال وفسر الديوث بأنه الذي يقرأه على الزنا مع علمه بهم انتهى كمال وفي المناوى على الجامع ضبطها بضم الجيم فليراجع وكأنه أخذه من قولهم امرأة رجلة بمعنى أنها رأياها مصيب ويقال كانت عائشة رضى الله عنها رجلة الرأى كما في المختار - وأنت خير بأن المراد هنا غير ذلك إذ المراد المشبهة بالرجال ولا شك أن الحافظ المنذرى أضبط من المناوى وأثبت ولذلك جزم العلامة الشارح في حاشية الجلال بضبطه حيث قال ورجلة النساء هي بكسر الجيم المشبهة بالرجال انتهى كتابه م ج ه .

معنى الخنزير الكلب وفرع كل منهما مع غيره (وفطر في رمضان) ولو يوما بلا عذر لخبر من أفطر يوما من رمضان من غير رخصة ولا مرض لم يقضه صيام الدهر وهو وان تكلم فيه فله شواهد تجبره ولأن صومه من أركان الاسلام ففطره يؤذن بقلة اكثرت تركه بالدين وتعميري بذلك أولى من قوله وفطر رمضان (وحواية) وهي قطع الطريق على المارتين باخافهم الآية - إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله - (وسحر وربا) بموحدة لأنه صلى الله عليه وسلم عداهما من السبع الموبقات في الخبر السابق (وإدمان صغيرة) أي اصرار عليها من نوع أو أنواع بحيث لم تغلب طاعاته بمعاصيه وليست الكبائر منحصرة في المذكورات كما أفهمه ذكر الكاف في أولها وأما نحو خبر البخاري الكبائر الاشرار بالله والسحر وعقوق الوالدين وقتل النفس واليمين النemos فمحمول على بيان المحتاج اليه منها وقت ذكره وقد قال ابن عباس هي الى السبعين أقرب وسعيد بن جبير هي الى السبعائة أقرب يعني باعتبار أصناف أنواعها .

(مسئلة : الاخبار بعلم) أي بشيء عام (رواية) كخصائص النبي صلى الله عليه وسلم وغيره إذا قصد منها اعتقاد خصوصيتها بمن اختصت به وهو يعم الناس وما في المروي من أمروهمي ونحوهما يرجع الى الخبر بتأويل فتأويل أقيموا الصلاة ولا تقر بوا الزنا مثلا الصلاة واجبة والزنا حرام (و) الاخبار (بخاص عند حاكم شهادة) بقيد زدته بقولي (ان كان حقا لغير المخبر على غيره) فان كان للمخبر على غيره فدعوى أول غيره عليه وان لم يكن عند حاكم فاقر (والمختار أن أشهد انشاء تضمن اخبارا) بالمشهود به نظرا الى لوجود مضمونه في الخارج به والى متعلقه وقيل محض اخبار نظرا الى متعلقه فقط وقيل محض انشاء نظرا الى اللفظ فقط قال شيخنا العلامة المحلى وهو التحقيق فلم تتوارد الثلاثة على محل واحد ولا منافاة بين كون أشهد انشاء وكون معنى الشهادة اخبارا لأنه صيغة مؤدية لذلك المعنى متعلقة انتهى (و) المختار (أن صيغ العقود والحلول كعت) واشترت (وأعتقت إنشاء) لوجود مضمونها في الخارج بها وقال أبو حنيفة أنها اخبار على أصلها بأن قدر وجود مضمونها في الخارج قيل التلقظ بها وذكر صيغ الحلول مع مثالها من زيادتي (و) المختار (أنه يثبت الجرح والتعديل بواحد في الرواية فقط) أي بخلاف الشهادة لا يثبتان فيها الا بعدد رعاية للتناسب فيهما فان الواحد يقبل في الرواية دون الشهادة وقيل لا يثبتان الا بعدد فيهما نظرا الى أن ذلك شهادة وقيل يكفي في ثبوتها فيهما واحد نظرا الى أن ذلك خبر والترجيح من زيادتي (و) المختار (أنه يشترط ذكر سبب الجرح فيهما) أي في الرواية والشهادة للاختلاف فيه بخلاف سبب التعديل (و) لكن (يكفي اطلاقه) أي الجرح (في الرواية) كالتعديل كأن يقول الجرح فلان ضعيف أو ليس بشيء (ان عرف مذهب الجرح) من أنه لا يجرح الا بقادح فعلم أنه لا يكفي الاطلاق في الرواية اذ لم يعرف مذهب الجرح ولا في الشهادة مطلقا لعلق الحق فيها بالمشهود له نعم يكفي ذلك فيهما لافادة التوقف عن القبول الى أن يبحث عن ذلك كما ذكره في الرواية وظاهر أنه لا فرق بينها وبين الشهادة . وقيل يشترط ذكر سببها في الرواية والشهادة ولو من العالم به فلا يكفي اطلاقهما فيهما لاحتمال أن يجرح بماليس بخارج وأن يبادر الى التعديل عملا بالظاهر وقيل يكفي ذلك اكتفاء بعلم الجرح والمعدل بسببهما وقيل يشترط ذكر سبب التعديل دون سبب الجرح لأن مطلق الجرح يبطل الثقة ومطلق التعديل لا يحصلها الجواز الاعتماد فيه على الظاهر (والجرح مقدم) عند التعارض على التعديل (ان زاد عدد الجرح على) عدد (المعدل) اجماعا (وكذا ان لم يزد عليه) بأن ساواه أو نقص عنه (في الأصح) لا اطلاع الجرح على ما لم يطلع عليه المعدل وقضيته أنه لو اطاع المعدل على السبب وعلم توابعه منه قدم على الجرح وهو كذلك وقيل يطلب الترجيح في صورة عدم الزائد كما هو حاصل في صورة الزائد بالزيادة وعلى وزانه قيل إن التعديل في صورة الناقص مقدم (ومن التعديل) لشخص (حكم) بشرط العدالة في الشاهد (بالشهادة) من ذلك الشخص إذ لو لم

وفطر في رمضان وحواية  
وسحر وربا وإدمان  
صغيرة .

### (مسئلة)

الاخبار بعلم رواية  
وبخاص عند حاكم شهادة  
ان كان حقا لغير المخبر على  
غيره والمختار أن أشهد  
انشاء تضمن اخبارا وأن  
صيغ العقود والحلول  
كعت وأعتقت انشاء وأنه  
يثبت الجرح والتعديل  
بواحد في الرواية فقط وأنه  
يشترط ذكر سبب الجرح  
فيهما ويكفي اطلاقه  
في الرواية ان عرف مذهب  
الجرح والجرح مقدم ان  
زاد عدد الجرح على  
المعدل وكذا ان لم يزد عليه  
في الأصح . ومن التعديل  
حكم بشرط العدالة  
بالشهادة

يكن عدلا عنده لما حكم بشهادته (وكذا عمل العالم) المشترط للعدالة في الراوى برواية شخص تعديل له في الأصح والملاعمل بروايته وقيل ليس تعديلا والعمل بروايته يجوز أن يكون احتياطا (و) كذا (رواية من لا يروى إلا عن عدل) بأن صرح بذلك أو عرف من عادته عن شخص تعديل له (في الأصح) كما لو قال هو عدل وقيل يجوز أن يترك عادته وتأخيره في الأصح عن المسئتين قبله أولى من توسط الأصل له بينهما (وليس من الجرح) لشخص (ترك عمل برويه و) لترك (حكم بمشهوده) لجواز أن يكون الترك لمعارض (ولا حد) له (في شهادة زنا) بأن لم يكمل نصابها لأنه لا انتفاء النصاب لا معنى في الشاهد (و) لاقى (نحو شرب نبيذ) من المسائل الاجتهادية المختلف فيها كسكاح المتعة لجواز أن يعتقد إباحتها ذلك (ولا تدليس) فيمن روى عنه (بقسمية غير مشهورة) له حتى لا يعرف إذا خلل في ذلك (قيل) أى قال ابن السمعاني (الا أن يكون بحيث لو سئل) عنه (لم يبينه) فإن صفه حينئذ جرح له لظهور الكذب فيه . وأجيب بمنع ذلك (ولا) تدليس (باعطاء شخص اسم آخر تشبيها كقول) صاحب (الأصل) أخبرنا (أبو عبيد الله الحافظ يعنى) به (الذهبي تشبيها باليهيقي) في قوله أخبرنا أبو عبيد الله الحافظ (يعنى) به (الحاكم) لظهور المقصود وذلك صدق في نفس الأمر (ولا) تدليس (بإيهام اللقي والرحلة) الأول ويسمى تدليس الاسناد كأن يقول من عاصر الزهرى مثلا ولم يلقه . قال الزهرى أو عن الزهرى موها أنه سمعه والثاني كأن يقول حدثنا فلان وراء النهر موها جيحون والمراد نهر مصر كأن يكون بالجيزة لأن ذلك من المعارض لا كذب فيه (أما مدلس المتون) وهو من يدرج كلامه معها بحيث لا يميزان (فمجرور) لا يقاتعه غيره في الكذب على النبي صلى الله عليه وسلم . (مسئلة : الصحابي) أى صاحب النبي صلى الله عليه وسلم (من اجتمع مؤمنا) بميزا (بالنبي) في حياته (وان لم يرو) عنه شيئا (ولم يطل) أى اجتماعه به أو كان أعمى كابن أم مكتوم فخرج من اجتماع به كافر أو غير يميز أو بعد وفاة النبي لكن قال البرماوى في غير الميزان صحابي وان اختار جماعة خلاف ذلك وقيل يشترط في صدق اسم الصحابي الرواية ولو حديث واطالة الاجتماع نظرا في الاطالة الى العرف وفي الرواية الى أنها المقصود الأعظم من محبة النبي صلى الله عليه وسلم لتبليغ الأحكام وقيل يشترط الغزو معه ومضى عام على الاجتماع به لأن لصحبته شرفا عظيما فلا ينال الاجتماع طويلا يظهر فيه الخلق المطبوع عليه الشخص كالغزو المشترك على السفر الذي هو قطعة من العذاب والعام المشترك على الفصول الأربعة التي تختلف فيها الأمزجة واعترض التعريف بأنه يصدق على من مات مرتدا كعبد الله بن خطل ولا يسمى صحابيا بخلاف من مات بعد رده مسلما كعبد الله بن سرح . وأجيب بأنه كان يسما قبل الردة ويكفي ذلك في صحة التعريف إذا لا يشترط فيه الاختراز عن المنافق العارض (كالتابي معه) أى مع الصحابي فيكفي في صدق اسم التابي على الشخص اجتماعه مؤمنا بالصحابي في حياته وهذا ما رجحه ابن الصلاح والنووى وغيرهما وقيل لا يكفي ذلك من غير اطالة للاجتماع به وبه جزم الأصل تبعاً للخطيب البغدادي وفرق بأن الاجتماع بالنبي يؤثر من النور القلبي أضعاف ما يؤثره الاجتماع الطويل بالصحابي وغيره من الأخيار (والأصح أنه لو ادعى معاصر) للنبي صلى الله عليه وسلم (عدل محبة قبل) لأن عدالته تمنعه من الكذب في ذلك وقيل لا يقبل لادعائه لنفسه رتبة هو فيها منهم كما لو قال أنا عدل (و) الأصح (أن الصحابة عدول) فلا يبحث عن عدالتهم في رواية ولا شهادة لأنهم خير الأمة لقوله تعالى - كنتم خير أمة أخرجت للناس - وقوله وكذلك جعلناكم أمة وسطا فان المراد بهم الصحابة وخبر الصحيحين خير أمتي قرني وقيل هم كغيرهم فيبحث عن عدالتهم في ذلك الامن كان ظاهر العدالة أو مقطوعا كالشيخين رضى الله عنهما وقيل هم عدول الى حين قتل عثمان رضى الله عنه فيبحث عن عدالتهم بعده لوقوع الفتن بينهم من حينئذ مع أمساك بعضهم عن خوضها وقيل هم

وكذا عمل العالم ورواية من لا يروى إلا عن عدل في الأصح وليس من الجرح ترك عمل برويه وحكم بمشهوده ولا حد في شهادة زنا ونحو شرب نبيذ ولا تدليس بقسمية غير مشهورة قيل الا أن يكون بحيث لو سئل لم يبينه ولا باعطاء شخص اسم آخر تشبيها كقول الأصل أبو عبد الله الحافظ يعنى الذهبي تشبيها باليهيقي يعنى الحاكم ولا بإيهام اللقي والرحلة . أما مدلس المتون فمجرور .

(مسئلة)

الصحابي من اجتمع مؤمنا بالنبي وان لم يروا ولم يطل كالتابي معه والأصح أنه لو ادعى معاصر عدل محبة قبل وأن الصحابة عدول

عدول إلا من قاتل علياً رضي الله عنه فهم فسقة لخروجهم على الإمام الحق ورد بائتهم مجتهدون في قتالهم له فلا يأمون وإن أخطوا بل يؤجرون كما سيأتي وعلى كل قول من طرأ له منهم قاذح كسرقة أو زنا عمل بمقتضاه لأنهم وإن كانوا عدولاً غير معصومين .

(مسئلة)

(المرسل) المشهور عند الأصوليين والفقهاء وبعض المحدثين (مرفوع غير محبى) تابعياً كان أو من بعده (إلى النبي) صلى الله عليه وسلم مسقطاً الواسطة بينه وبين النبي وعند أكثر المحدثين مرفوع تابعي إلى النبي وعندهم المفضل ماسقط منه راوياً فأكثراً والمنقطع ماسقط منه من غير الصحابة راوياً وقيل ماسقط منه راوياً أكثر (والأصح أنه لا يقبل) أى لا يحتج به للجهل بعدالة الساقط وإن كان صحابياً لاحتمال أن يكون ممن طرأ له قاذح (إلا أن كان مرسله من كبار التابعين) كقيس بن أبى حازم وأبى عثمان النهدي (وعضده كون مرسله لا يروى إلا عن عدل) كأن عرف ذلك من عادته كأبى سلمة بن عبد الرحمن يروى عن أبى هريرة (وهو) حيث (مسند) حكماً لأن إسقاط العدل كذكره (أو عضده قول صحابى أو فعله أو قول الأكثر) من العلماء لا صحابى فيهم (أو مسند) سواء أسنده المرسل أم غيره (أو مرسل) بأن يرسله آخر يروى عن غير شيوخ الأول (أو انتشار) له من غير تكبير (أو قياس أو عمل) أهل (العصر) على وفقه (أو نحوها) ككون مرسله إذا شارك الحفاظ في أحاديث وافقهم فيها ولم يخالفهم إلا بنقص لفظ من ألفاظهم بحيث لا يحتل به المعنى فإن المرسل حيث يقبل لانتفاء المخذور وقيل يقبل مطلقاً لأن العدل لا يسقط الواسطة إلا وهو عدل عنده والا كان ذلك تليساً فادعاه وقيل لا مطلقاً لما مروى وقيل يقبل أن كان المرسل من أئمة النقل كسعيد بن المسيب والشعبي بخلاف من لم يكن منهم فقد يظن من ليس بعدل عدلاً فيسقطه لظنه (والمجموع) من المرسل وعضده (حجة) لا مجرد المرسل ولا مجرد عضده لضعف كل منهما منفرداً ولا يترتب من ذلك ضعف المجموع لأنه يحصل من اجتماع الضعيفين قوة مفيدة للظن هذا (إن لم يحتج بالعضد) وحده (والا) بأن كان يحتج به كسند صحيح (فهما) (دليلان) إذ العضد حيث دليل برأسه والمرسل لما اعتضده صار دليلاً آخر فيرجع بهما عند معارضة حديث واحد لهما والتقيد بكبار التابعين من زيادتي (و) (الأصح) (أنه) أى المرسل بقيد زدته بقولى (باعتضاده) أى مع اعتضاده (بضعف أضعف من المسند) المحتج به وقيل أقوى منه لأن العدل لا يسقط إلا من يجزم بعد الله بخلاف من يذكره فيحيل الأمر فيه على غيره . قلنا لا نسلم ذلك أما إذا اعتضد بصحيح فلا يكون أضعف من مسند يعارضه بل هو أقوى منه كما علم مما مر أما مرسل صغار التابعين كالزهرى فباق على عدم قبوله مع عضده أشد ضعفه وقيد القبول بكبار التابعين لأن غالب رواياتهم عن الصحابة فيطلب على الظن أن الساقط محبى فإذا انضم إليه عضد كان أقرب إلى القبول وعليه ينبغي ضبط الكبير بمن أكثر رواياته عن الصحابة والصغير بمن أكثر رواياته عن التابعين على أن ابن الصلاح والنووى لم يقيدا بالكبار وهو قوى وهذا كله فى مرسل غير الصحابى كما عرفت أما مرسله فتحكوم بصحته على المذهب لأن أكثر رواية الصحابة عن الصحابة وكلهم عدول كما مر (فإن تجرد) هذا المرسل عن عضد (ولا دليل) فى الباب (سواء) ومدلوله المنع من شيء (فالأصح) أنه يجب (الانكشاف) عن ذلك الشيء (لأجله) أى المرسل احتياطاً لأن ذلك يحدث شبهة توجب التوقف وقيل لا يجب لأنه ليس بحجة حيث أن إذا كان ثم دليل سواء فيجب الانكشاف قطعاً إن وافقه والا عمل بمقتضى الدليل .

(مسئلة)

(الأصح جواز نقل الحديث بالمعنى لعارفى) بمعانى الألفاظ ومواقع الكلام الذى أريد به إنشاء أو خبر بأن يأتى بلفظ بدل آخر مساو له فى المراد والفهم وإن لم ينس اللفظ الآخر ولم يرادفه لأن المقصود بالمعنى

(مسئلة)  
المرسل مرفوع غير محبى إلى النبي والأصح أنه لا يقبل إلا أن كان مرسله من كبار التابعين وعضده كون مرسله لا يروى إلا عن عدل وهو مسند أو عضده قول صحابى أو فعله أو قول الأكثر أو مسند أو مرسل أو انتشار أو قياس أو عمل العصر أو نحوها والمجموع حجة إن لم يحتج بالعضد والا فدليلان وأنه باعتضاده بضعف أضعف من المسند فإن تجرد ولا دليل سواء فالأصح الانكشاف لأجله .

(مسئلة)

الأصح جواز نقل الحديث بالمعنى لعارفى

واللفظ آله وقيل لا يجوز أن لم يفس لغوت الفصاحة في كلام النبي وقيل أنه يجوز بلفظ مرادف بخلاف غير المرادف لأن تعدد لا يوفق بالمقصود وقيل لا يجوز مطلقا حذرا من التفاوت وإن ظن الناقل عدمه فإن العلماء كثيرا ما يختلفون في معنى الحديث المراد . قلنا الكلام في المعنى الظاهر لا فيما يختلف فيه كما أنه ليس الكلام فيما تعدد بألفاظه كالآذان والشهد والسلام والتكبير وقيل غير ذلك أما غير العارف فلا يجوز له تغيير اللفظ قطعاً (و) الأصح (أنه يحتاج بقول الصحابي قال النبي ﷺ) لأنه ظاهر في سماعه منه وقيل لا لاحتمال أن يكون بينهما واسطة من تابعي أو صحابي وقلنا نبحت عن عدالة الصحابة (هـ) بقوله (عنه) أي عن النبي لما سر وقيل لا لظهوره في الواسطة (فـ) بقوله (سمعتة أمر ونهى) لظهوره في صدور أمر ونهى منه وقيل لا لجواز أن يطلقهما الراوي على ما ليس بأمر ولا نهي تسمعا (أو) بقوله (أمرنا ونحوه) مما بني للمفعول كنهينا أو أوجب أو حرّم علينا أو رخص لنا لظهور أن فاعلها النبي وقيل لا لاحتمال أن يكون الأمر والناهي بعض الولاية والايحباب والتحريم والترخيص استنباط من قائله (و) بقوله (من السنة) كذا لظهوره في سنة النبي وقيل لا لجواز إرادة سنة البلد (فكنا معاشر الناس) ففعل في عهده ﷺ (وكان الناس يفعلون) في عهده ﷺ (فكنا نفعل في عهده ﷺ) لظهوره في تقرير النبي عليه وقيل لا لجواز أن لا يعلم به (فكان الناس يفعلون فكانوا لا يقطعون في) الشيء (الثافة) قائله عائشة رضي الله عنها لظهور ذلك في جميع الناس الذي هو اجاع وقيل لا لجواز إرادة ناس مخصوصين وعطف الصور بالقاء إشارة إلى أن كل صورة دون ما قبلها رتبة ولهذا كان تعبير في عنه وسمعتة بالقاء أولى من تعبيره فيهما بالواو ووجه كون الأخيرتين دون ما قبلهما عدم التصريح بكون ذلك في عهده ﷺ ووجه كون الأخيرة دون ما قبلها عدم التصريح بما يعود عليه ضمير كانوا .

### (خاتمة)

مستند غير الصحابي قراءة الشيخ إملاء فتحدثنا فقراءته عليه فسماعه فمناولة أو مكتابة مع إجازة فإجازة نخاص في خاص نخاص في عام فعام في خاص ففي عام ففلان ومن يوجد من نسله فمناولة أو مكتابة فاعلام فوصية فوجادة والمختار جواز الرواية بالمد كورات لا إجازة من يوجد من نسل فلان وألفاظ الأداء من صناعة المحدثين

(خاتمة) في مراتب التحمل (مستند غير الصحابي) في الرواية إحدى عشرة (قراءة الشيخ) عليه (إملاء) من حفظه أو من كتابه (فتحدثنا) بلا إملاء (فقراءته عليه) أي على الشيخ (فسماعه) بقراءة غيره على الشيخ ويسمى هذا والذي قبله بالعرض (فمناولة أو مكتابة مع إجازة) كأن يدفع له الشيخ أصل سماعه أو فرعاً مقابل به أو يكتب شيئاً من حديثه لحاضر عنده أو غائب عنه ويقول له أجزت لك روايته عنى (فإجازة) بلا مناولة ولا مكتابة (نخاص في خاص) كأجزت لك رواية البخاري (نخاص في عام) كأجزت لك رواية جميع مسموعاتي (فعام في خاص) كأجزت لمن أدركني رواية مسلم (فعـ) عام (في عام) كأجزت لمن عاصرني رواية جميع مروياتي (ففلان ومن يوجد من نسله) تبعاله (فمناولة أو مكتابة) بلا إجازة إن قال معها هذا من سماعي (فاعلام) بلا إجازة كأن يقول هذا الكتاب من مسموعاتي على فلان (فوصية) كأن يوصي بكتاب إلى غيره لبرو به عنه عند سفره أو موته (فوجادة) كأن يجد حديثاً أو كتاباً بخط شيخ معروف (والمختار جواز الرواية بالمد كورات) التصريح بهذا من زيادتي والقول بامتناع الرواية بالأربعة التي قبل الوجادة مردود بأنها أرفع من الوجادة والرواية بها جائزة عند الشافعي وغيره فالأربعة أولى (لا إجازة من يوجد من نسل فلان) فلا يجوز وقيل تجوز وقيل لا تجوز الرواية بالإجازة بأقسامها وقيل لا يجوز في العامة أما إجازة من يوجد من غير قيد فمنوعة كما فهم بالأولى وصرح به الأصل ونقل فيه الاجماع (وألفاظ الأداء من صناعة المحدثين) فلتطلب منهم ومنها على ترتيب ما سر أملى عليّ حدثني قرأت عليه قرئ عليه وأنا أسمع أخبرني إجازة ومناولة أو مكتابة أخبرني إجازة أنباني مناولة أو مكتابة أخبرني إعلاما أوصى إلى وجدت بخطه وقد أوضحت الكلام على ذلك مع مراتب التحمل في شرح ألفية العراقي وقولي أو مكتابة في الموضعين مع إفادة تأخر الحديث عن الإملاء من زيادتي .



### ﴿ الكتاب الثالث : في الاجماع وهو اتفاق مجتهدي الأمة ﴾

بالقول أو الفعل أو التقرير (بعد وفاة محمد ﷺ) (في عصر على أي أمر) كان من ديني ودينوي وعقلي ولنوي كسيأتي بيانه (ولو بلا امام معصوم) وقالت الروافض لا بد منه ولا يخالو الزمان عنه وان لم تعلم عينه والحجة في قوله فقط وغيره تبع له (أو) بلا (بلوغ عدد تواتر) لصدق مجتهد الأمة بدونه وقيل يشترط نظرا للعادة (أو) بلا (عدول) بناء على أن العدالة ليست ركنا في المجتهد وهو الأصح وقيل يعتبرون بناء على أنها ركن فيه فعليه لا يعتبر وفاق الفاسق وقيل يعتبر في حق نفسه دون غيره وقيل يعتبر ابن بين مأخذه في مخالفته بخلاف ما إذا لم يبينه إذ ليس عنده ما يمنعه أن يقول شيئا من غير دليل (أو) كان المجتهد (غير صحابي) فلا يختص الاجماع بالصحابة لصدق مجتهدي الأمة في عصر غيرهم وقالت الظاهرية يختص بهم لكثرة غيرهم كثرة لا تنضب فيبعد اتفاقهم على شيء (أو قصر الزمن) كأن مات المجمعون عقب إجماعهم بخور سق عليهم وقيل يشترط طوله في الاجماع الظني بخلاف القطعي (فعل) من الحد زيادة على ماسر (اختصاصه) أي الاجماع (بالمجتهدين) بأن لا يتجاوزهم إلى غيرهم (فلا عبرة باتفاق غيرهم قطعوا لوفاقه لهم في الأصح) وقيل يعتبر مطلقا وقيل يعتبر في المشهور دون الخفي كدقائق الفقه وقيل يعتبر وفاق الأصولي لهم في الفروع لتوقف استنباطها على الأصول قلنا هو غير مجتهد بالنسبة إليها (و) علم اختصاصه (بالمسلمين) لأن الاسلام شرط في المجتهد المأخوذ في حده فلا عبرة بوفاق الكافر ولو بددعة ولا بخلافه (و) علم (أنه لا بد من الكل) أي وفاقهم لأن إضافة مجتهد إلى الأمة تفيد العموم (وهو الأصح) فيضر مخالفة الواحد ولو تابعا بأن كان مجتهدا وقت اتفاق الصحابة وقيل يضر مخالفة الاثنين دون الواحد وقيل مخالفة الثلاثة دون الأقل منهم وقيل من بلغ عدد التواتر دون من لم يبلغه إذا كان غيرهم أكثر منهم وقيل يكفي اتفاق كل من أهل مكة وأهل المدينة وأهل الحرمين وقيل غير ذلك فلم أن اتفاق كل من هؤلاء ليس بحجة في الأصح وهو ما صرح به الأصل لأنه اتفاق بعض مجتهدي الأمة لا كلهم (و) علم (عدم انعقاده في حياة محمد ﷺ) لأنه ان وافقهم فالحجة في قوله وإلا فلا اعتبار بقولهم دونه (و) علم (أنه لو لم يكن) في العصر (إلا) مجتهد (واحد لم يكن قوله إجماعا) إذا قل ما يصدق به اتفاق مجتهد الأمة اثنان (وليس) قوله (حجة على المختار) لانتفاء الاجماع عن الواحد وقيل حجة وان لم يكن إجماعا لانحصار الاجتهاد فيه (و) علم (أن انقراض) أهل (العصر) بموتهم (لا يشترط) في انعقاد الاجماع لصدق حده مع بقاء المجمعين ومعاصريهم وهو الأصح ككسائي وقيل يشترط انقراضهم وقيل غالبهم وقيل علمائهم وقيل غير ذلك (و) علم (أنه) أي الاجماع (قد يكون عن قياس) لأن الاجتهاد المأخوذ في حده لا بد له من مستند ككسائي والقياس من جلته (وهو الأصح) وقيل لا يجوز أن يكون عن قياس وقيل يجوز في الجلي دون الخفي وقيل يجوز لكنه لم يقع وذلك لأن القياس لكونه ظنيا في الأغلب يجوز مخالفته لأرجح منه فلو جاز الاجماع عنه لجاز مخالفة الاجماع . قلنا إنما يجوز مخالفة القياس إذا لم يجمع على ما ثبت به وقد أجمع على تحريم كل شعهم الخنزير قياسا على لحمه (فيهما) أي ما ذكر هو الأصح في المسئلتين كما تقرر (و) علم (أن اتفاق) الأمم (السابقين) على أمة محمد صلى الله عليه وسلم (غير إجماع وليس حجة) في ملته (في الأصح) لاختصاص دليل حجية الاجماع بأئمة خبر ابن ماجه وغيره أن أمته لا تجتمع على ضلالة وقيل انه حجة بناء على أن شرعهم شرع لنا وسيأتي بيانه (و) علم (أن اتفاقهم) أي المجتهدين في عصر (على أحد قولين) لهم (قبل استقرار الخلاف) بينهم بأن قصر الزمن بين الاختلاف والاتفاق (جائز ولو) كان الاتفاق (من الحادث بعد نوى القولين) بأن ماتوا ونشأ غيرهم لصدق حد الاجماع

### ﴿ الكتاب الثالث في الاجماع ﴾

وهو اتفاق مجتهدي الأمة بعد وفاة محمد في عصر على أي أمر ولو بلا امام معصوم أو بلوغ عدد تواتر أو عدول أو غير صحابي أو قصر الزمن فعل اختصاصه بالمجتهدين فلا عبرة باتفاق غيرهم قطعوا ولا بوفاقه لهم في الأصح وبالمسلمين وأنه لا بد من الكل وهو الأصح وعدم انعقاده في حياة محمد وأنه لو لم يكن إلا واحد لم يكن قوله إجماعا وليس حجة على المختار وأن انقراض العصر لا يشترط وأنه قد يكون عن قياس وهو الأصح فيهما وأن اتفاق السابقين غير إجماع وليس حجة في الأصح وأن اتفاقهم على أحد قولين قبل استقرار الخلاف جائز ولو من الحادث بعد نوى القولين

بكل من الاتفاقين ولجواز أن يظهر مستند حليّ يجتمعون عليه وقد أجمعت الصحابة على دفنه صلى الله عليه وسلم في بيت عائشة بعد اختلافهم الذي لم يستقر (وكذا اتفاق هؤلاء) أي ذوي القولين (لأنهم بعدهم) أي بعد استقرار الخلاف بأن طال زمنه فانه جاز لا اتفاق من بعدهم (في الأصح) أما الأول فلصدق حد الاجماع به وهذا ما يحجه النووي في شرح مسلم وقيل لأن استقرار الخلاف بينهم يتضمن اتفاقهم على جواز الأخذ بكل من شق الخلاف باجتهاد أو تقليد فيمتنع اتفاقهم على أحدهما . قلنا تضمن ما ذكر مشروط بعدم الاتفاق على أحدهما فإذا وجد فلا اتفاق قبله وقيل يجوز إلا أن يكون مستندهم في الاختلاف قاطعا فلا يجوز حذرا من الغاء القاطع والخلاف مبنى على أنه لا يشترط انقراض العصر فإن اشترط جاز الاتفاق مطلقا قطعا وال ترجيح من زيادتي وأما الثاني فلا أنه لو انقذ وجه في سقوط الخلاف لظهر للمختلفين لطول زمنه وقيل يجوز لجواز ظهور سقوطه لغير المختلفين دونهم (و) علم (أن التمسك بأقل ما قيل) من أقوال العلماء حيث لا دليل سواء (حق) لأنه تمسك بما أجمع عليه مع كون الأصل عدم وجوب مازاد عليه كاختلاف العلماء في دية النسي الكتاني فقيل كدية المسلم وقيل كنصفها وقيل بكثتها فأخذ به الشافعي لذلك فإن دل دليل على وجوب الأكثر أخذ به كخسالات ولوغ الكلب قيل انها ثلاث وقيل سبع ودل عليه خبر الصحيحين فأخذ به (و) علم (أنه) أي الاجماع قد (يكون في ديني) كسلاة وزكاة (ودنيوي) كتندير الجيوش وأمور الرعية (وعقلى لا تتوقف) أي الاجماع (عليه) كحدوث العالم ووحدة الصانع فإن توقفت صحة الاجماع عليه كثبوت الباري والنسبة لم يحتج فيه بالاجماع وإلا لزم الدور (ولغوى) من زيادتي ككون الغاء للتعقيب (و) علم (أنه) أي الاجماع (لا بد له من مستند) أي دليل وإلا لم يكن لقيد الاجتهاد المأخوذ في حده معنى (وهو الأصح) لأن القول في الأحكام بلا مستند خطأ وقيل يجوز حصوله بغير مستند بأن يلهموا الاتفاق على صواب هذا كله في الاجماع القولى (أما السكوتى بأن يأتي بعضهم) أي بعض المجتهدين (بحكم ويسكت الباقون عنه وقد علموا به وكان السكوت مجردا عن أمانة رضا وسخط) بضم السين وإسكان الخاء وبفتحهما خلاف الرضا (والحكم اجتهادي تكليفي ومضى مهلة النظر عادة فاجماع وحجة في الأصح) لأن سكوت العلماء في مثل ذلك يظن منه الموافقة عادة وقيل ليس باجماع ولا حجة لاحتمال السكوت لغير الموافقة كالخوف والمهابة والتردد في الحكم وعزى هذا للشافعي وقيل ليس باجماع بل حجة لاختصاص مطلق اسم الاجماع عند هذا القائل بالقطعي أي المقتطوع فيه بالموافقة وإن كان هو عنده اجماعا حقيقة كما يفيد كونه حجة عنده وقيل حجة بشرط انقراض وقيل حجة إن كان قنيا لاحكاما لأن الفتيا يبحث فيها عادة فالسكوت عنها رضا بخلاف الحكم وقيل عكسه لصدور الحكم عادة بعد البحث مع العلماء واتفاقهم بخلاف الفتيا وقيل حجة إن كان الساكتون أقل من القائلين وقيل غير ذلك وخرج بما ذكر ما لو لم يعلم الساكتون بالحكم فليس من محل الاجماع السكوتى وليس بحجة لاحتمال أن لا يكونوا خاضوا في الخلاف وقيل حجة لعدم ظهور خلاف فيه وقيل غير ذلك وترجح عدم حجته من زيادتي وهو ما عليه الأكثر وإن اقتضى كلام الأصل ترجيح حجته وخرج أيضا ما لو اقرن السكوت بأمانة الرضا فاجماع قطعا أو بأمانة السخط فليس باجماع قطعا وملاو كان الحكم قطعيا لاجتهاديا أولم يكن تكليفيا نحو عمار أفضل من حذيفة أو عكسه فالسكوت على القول بخلاف المعلوم في الأولى وعلى ما قيل في الثانية لا يدل على شيء وما لو لم يمض زمن مهلة النظر عادة فلا يكون ذلك اجماعا .

وكذا اتفاق هؤلاء لأنهم بعدهم بعده في الأصح وأن التمسك بأقل ما قيل حق وأنه يكون في ديني ودنيوي وعقلى لا تتوقف صحته عليه ولغوى وأنه لا بد له من مستند وهو الأصح أما السكوتى بأن يأتي بعضهم بحكم ويسكت الباقون عنه وقد علموا به وكان السكوت مجردا عن أمانة رضا وسخط والحكم اجتهادي تكليفي ومضى مهلة النظر عادة فاجماع وحجة في الأصح

(مسئلة : الأصح مكانه) أى الاجماع وقيل لا يمكن عادة كالأجماع على أكل طعام واحد وقول كلمة واحدة في وقت واحد . قلنا هذا الاجماع لهم عليه لا اختلاف شهواتهم ودواعيهم بخلاف الحكم الشرعى إذ يجمعهم عليه الدليل الذى يتفقون على مقتضاه (و) الأصح (أنه) بعد مكانه (حجة) شرعية (وان نقل آحادا) قال تعالى - ومن يشاقق الرسول - الآية ، وتوعدها على اتباع غير سبيل المؤمنين فيجب اتباع سبيلهم وهو قولهم أو فعلهم فيكون حجة وقيل لا قوله تعالى - فان تنازعتم فى شىء فردوه إلى الله والرسول - اقتصر على الرد إلى الكتاب والسنة . قلنا وقد دل الكتاب على حجته كما مر آنفاً وقيل لا إلا ان نقل آحادا لأنه قطعى فلا يثبت بخبر الواحد (و) الأصح (أنه) بعد حجته (قطعى) فيها (ان اتفق المعتبرون) على أنه اجماع (لان اختلفوا) فى ذلك (كالسكوتى) فانه ظنى وقيل ظنى مطلقا إذ المجمعون عن ظن لا يمنع خطوهم والاجماع عن قطع غير محقق (وخرقه) أى الاجماع القطعى وكذا الظنى عند من اعتبره بالمخالفة (حرام) للتوعد عليه بالتوعد على اتباع غير سبيل المؤمنين فى الآية السابقة (فعلهم) من حرمة خرقه (تحريم احداث) قول (ثالث) فى مسئلة اختلف أهل عصر فيها على قولين (و) احداث (تفصيل) بين مسلتين لم يفصل بينهما أهل عصر (ان خرقاه) أى ان خرق الثالث والتفصيل الاجماع بأن خالفنا ما اتفق عليه أهل عصر بخلاف ما إذا لم يخرقه وقيل هما خارقان مطلقا لأن الاختلاف على قولين يستلزم الاتفاق على امتناع العدول عنهما وعدم التفصيل بين مسلتين يستلزم الاتفاق على امتناعه . قلنا الاستلزام ممنوع فيهما مثال الثالث خارقا ما قيل ان الأخ يسقط الحد وقد اختلفت الصحابة فيه على قولين قيل يسقط بالحد وقيل يشاركه كالأخ فاسقاط الحد به خارق لما اتفق عليه القولان من أن له نصيبا ومثاله غير خارق ما قيل أنه يحل متروك التسمية سهوا لا عمدا وعليه الحنفى وقيل يحل مطلقا وعليه الشافعى وقيل يحرم مطلقا فالخارق موافق لمن لم يفرق فى بعض مآله ومثاله التفصيل خارقا ما قيل بتوريث العمة دون الحالة أو عكسه وقد اختلفوا فى توريثهما مع اتفاقهم على أن العلة فيه أو فى عدمه كونهما من ذوى الارحام فتورث احدهما دون الأخرى خارق للاتفاق ومثاله غير خارق ما قلنا أنه يجب الزكاة فى مال الصبي دون الحلى المباح وقيل يجب فيهما وقيل لا يجب فيهما فالفصل موافق لمن لم يفصل فى بعض مآله (و) علم (أنه) يجوز احداث (أى اظهار (دليل) لحكم (أوتأويل) لدليل ليوافق غيره (أو علة) لحكم غير ما ذكره من الدليل والتأويل والعلة لجواز تعدد المذكورات (ان لم يخرق) ماذا كرمه بخلاف ما إذا خرقه بأن قالوا للدليل ولاتأويل ولا علة غير ما ذكرناه وقيل لا يجوز احداث ذلك مطلقا لأنه من غير سبيل المؤمنين المتوعد على اتباعه فى الآية . قلنا المتوعد عليه ما خالف سبيلهم لئلا يتعرضوا له كأنه فى (و) علم (أنه) يمنع ارتداد الأمة) فى عصر (سمعا) لخرقه اجماع من قبلهم على وجوب استمرار الإيمان وقيل لا يمنع سمعا كالأمتنع عقلا قطعا (لاتفاقها) أى الأمة فى عصر (على جهل ما) أى شىء (لم تكلف به) بأن لم تعلمه كالتفضيل بين عمار وحذيفة فلا يمنع إذا اخطأ فيه لعدم التكليف به وقيل يمنع والالكان الجهل سبيلها فيجب اتباعها فيه وهو باطل . قلنا يمنع أنه سبيل لها إذ سبيل الشخص ما يختاره من قول أو فعل لا ما لا يعلمه أما اتفاقها على جهل ما كلف به فممتنع قطعا (ولانقسامها) أى الأمة (فرقتين) فى كل من مسلتين متشابهتين (كل) من الفرقين (يخطئ فى مسئلة) من المسلتين كاتفاق احدى الفرقين على وجوب الترتيب فى الوضوء وعلى عدم وجوبه فى الصلاة الفاتنة والأخرى على العكس فلا يمنع نظرا فى ذلك الى أنه لم يخطئ الا بعضها بالنظر الى كل مسئلة على حدتها وقيل يمنع نظرا الى أنها أخطاء فى مجموع المسلتين والخطأ منى عنها بالخبر السابق والتصحيح فى هذه العلوم بما يأتى من زيادتي (و) علم أن الاجماع لا يضاد اجماعا) أى لا يجوز انعقاده على ما يضاد ما انعقد عليه اجماع (قبله) لاستلزامه

### (مسئلة)

الأصح مكانه وأنه حجة  
وان نقل آحادا وأنه  
قطعى ان اتفق المعتبرون  
لا ان اختلفوا كالسكوتى  
وخرقه حرام فعلم تحريم  
احداث ثالث وتفصيل ان  
خرقه وأنه يجوز احداث  
دليل أو تأويل أو علة وان  
لم يخرق وأنه يمنع ارتداد  
الأمة سمعا لاتفاقها على  
جهل ما لم تكلف به ولا  
انقسامها فرقتين كل  
يخطئ فى مسئلة وأن  
الاجماع لا يضاد اجماعا قبله

تعارض قاطعين وقيل يجوز اذ لا مانع من كون الأول مغيباً للثاني (وهو الأصح في السكك) أي كل من المسائل الست كما تقرر (ولا يعارضه) أي الاجماع بناء على الأصح أنه قطعي (دليل) قطعي ولا ظني اذ لا تعارض بين قاطعين لاستحالته اذ التعارض بين شيتين يقتضي خطأ أحدهما ولا بين قاطع ومظنون لانفاء المظنون في مقابلة القاطع أما الاجماع الظني فيجوز معارضته بظني آخر (وموافقته) أي الاجماع (خبراً لا تدل على أنه عنه) لجواز أن يكون عن غيره ولم ينقل لنا استغناء بنقل الاجماع عنه (لكنه) أي كونه عنه هو (الظاهر إن لم يوجد غيره) بمعناه اذ لا بد له من مستند كما مر فان وجد فلا لجواز أن يكون الاجماع عن ذلك الغير وقيل موافقته له تدل على أنه عنه قال بعضهم ومحل الخلاف في خبر الواحد أما المتواتر فهو عنه بلا خلاف وفيه نظر .

### ( خاتمة )

(جاحد مجمع عليه معلوم من الدين ضرورة) وهو ما يعرفه منه الخواص والعوام من غير قبول تشكيك كوجوب الصلاة والصوم وحرم الزنا والحر (كافر) قطعاً (ان كان فيه نص) لأن جاحده يستلزم تكذيب النبي صلى الله عليه وسلم فيه وما أوممه كلام الآمدي ومن تبعه من أن فيه خلافاً ليس بمرادهم (وكذا ان لم يكن) فيه نص جاحده كافر (في الأصح) لما مر وقيل لا لعدم النص وخرج بالجمع عليه غيره وان كان فيه نص وبالمعلوم ضرورة غيره كفساد الحج بالوطء قبل الوقوف وان كان فيه نص كاستحقاق بنت الابن السدس مع البنت لقضاء النبي صلى الله عليه وسلم به كإرواء البخاري وبالدین الجمع عليه المعلوم من غيره ضرورة كوجود بغداد فلا يكفر جاحدها ولا جاحدشي منها وان اشتهر بين الناس هذا حاصل ما في الروضة كأصلها في باب الردة وهو المعتمد وان خالفه ما في الأصل كما أوضحته في الحاشية (الكتاب الرابع : في القياس)

من الأدلة الشرعية (وهو) لغة التقدير والمساواة . واصطلاحاً (حل معلوم على معلوم) بمعنى متصور أي إلحاقه به في حكمه (لمساواته) له (في علة حكمه) بأن توجد تمامها في المحمول (عند الحامل) وهو المجتهد مطلقاً أو مقيداً وافق ما في نفس الأمر أولاً بأن ظهر غلطه فتناول الحد القياس الفاسد كالمصحح (وان خص) المحدود (بالمصحح حذف) من الحد (الأخير) وهو عند الحامل فلا يتناول حيث لا يصحح لانصراف المساواة المطلقة الى ما في نفس الأمر والفاسد قبل ظهور فساده معمول به كالمصحح وحده شيخنا السكك بن المهام القياس بأنه مساواة محل لا في علة حكم شرعي له وهو لا يشمل غير الشرعي لكنه أخصر من الحد الأول وأقرب الى مدلول القياس اللغوي الذي مر بيانه وسالم مما أورد على الأول من أن الحل فعل المجتهد فيكون القياس فعله مع أنه دليل نصبه الشرع نظريه المجتهد أولاً كالتص لكن جواب الإراد أنه لا تنافي بين كونه فعل المجتهد ونصب الشارع إياه دليلاً (وهو) أي القياس (حجة في الأمور الدنيوية) كالأغذية (وكذا في غيرها) كالشرعية (في الأصح) لعمل كثير من الصحابة به متكرراً شائعاً مع سكوت الباقيين الذي هو في مثل ذلك من الأصول العامة وفاق عادة لقوله تعالى - فاعبروا - والاعتبار قياس الشيء بالشيء فيجوز القياس في ذلك وقيل يتمتع فيه عقلاً وقيل شرعاً وقيل يتمتع فيه ان كان غير جلي وقيل يتمتع في الحدود والكفارات والرخص والتقديرات وقيل غير ذلك والأصح الأول فهو جائز فيما ذكر (الا في العادية والخلقية) أي التي ترجع الى العادة والخلقة كأقل الحيض أو النفاس أو الحل وأكثره فيمتنع ثبوتها بالقياس في الأصح لأنها لا يدرك المعنى فيها بل يرجع فيها الى قول من يوثق به وقيل يجوز لأنه قد يدرك المعنى فيها (والا في كل الأحكام) فيمتنع ثبوتها بالقياس في الأصح لأن منها ما لا يدرك معناه كوجوب الدية على العاقلة وقيل يجوز حتى ان كلامنا الأحكام صالح لأن

وهو الأصح في السكك ولا يعارضه دليل وموافقته خبراً لا تدل على أنه عنه لكنه الظاهر المتكلم بوجود غيره .

### ( خاتمة )

جاحد مجمع عليه معلوم من الدين ضرورة كافر ان كان فيه نص وكذا ان لم يكن في الأصح (الكتاب الرابع : في القياس)

وهو محل معلوم على معلوم لمساواته في علة حكمه عند الحامل وان خص بالمصحح حذف الأخير وهو حجة في الأمور الدنيوية وكذا في غيرها في الأصح الا في العادية والخلقية والا في كل الأحكام

ثبت بالقياس بأن يدرك معناه ووجوب الهدية على العاقلة له معنى يدرك وهو اعانة الجاني فيه وهو مذكور فيه كما يعان الظالم لاصطلاح ذات البين بما يصرف إليه من الزكاة (والا القياس على منسوخ فيمتنع) فيه (في الأصح) لا كفاء اعتبار الجامع بالنسخ وقيل يجوز فيه لأن القياس مظهر لحكم الفرع الكمين ونسخ الأصل ليس نسخا للفرع وقول من زياد فيمتنع تنبيه على أن الخلاف إنما هو في امتناع القياس لافي عدم حجته (وليس النص على العلة) لحكم ولو في جانب الكف (أمرا بالقياس) أي ليس أمرا به (في الأصح) لافي جانب الفعل غير الكف كما كرم زيادا لعله ولا في جانب الكف نحو الخمر حوام لاسكارها وقيل انه أمر به في الجانبين إذ لا فائدة لذكر العلة إلا ذلك . قلنا لا نسلم الحصر لجواز كون الفائدة بيان مدرك الحكم ليكون أوقع في النفس وقيل انه أمر به في جانب الكف دون غيره لأن العلة في الكف المفسدة وإنما يحصل الغرض من انعدامها بالكف عن كل فرد مما صدق عليه العلة والعلة في غيره المصلحة ويحصل الغرض من حصولها بفرد . قلنا قوله عن كل فرد إلى آخره ممنوع بل يكفي الكف عن كل فرد مما يصدق عليه محل المعلل (وأركانه) أي القياس (أربعة) مقيس عليه ومقيس ومعنى مشترك بينهما وحكم للمقيس عليه يتعدى بواسطة المشترك إلى المقيس (الأول) وهو المقيس عليه (الأصل) أي يسمى به كما يسمى المقيس بالفرع كما سيأتي ولكون حكم الأصل غير حكم الفرع باعتبار المحل وإن كان عينه بالحقيقة صح تفرع الثاني على الأول باعتبار دليلهما وعلم المجتهد بهما لا باعتبار ما في نفس الأمر إذ الأحكام قديمة ولا تفرع في القديم (والأصح أنه) أي الأصل المقيس عليه (محل الحكم المشبه به) بالرفع صفة المحل أي المقيس عليه وقيل هو حكم المحل وقيل دليل الحكم (و) (الأصح) (أنه لا يشترط) في الأصل المذكور (دال) (أي دليل) (على جواز القياس عليه بنوعه أو شخصه ولا الاتفاق على وجود العلة فيه) وقيل يشترطان فعلى اشتراط الأول لا يقاس في مسائل البيع مثلا إلا إذا قام دليل على جواز القياس فيه بنوعه أو شخصه وعلى اشتراط الثاني لا يقاس فيما اختلف في وجود العلة فيه بل لابد من الاتفاق على ذلك بعد الاتفاق على أن حكم الأصل معلل وكل منهما محدود بأنه لا دليل عليه (الثاني) من أركان القياس (حكم الأصل وشرطه ثبوته بغير قياس ولو اجاعا) إذ لو ثبت بقياس كان القياس الثاني عند اتحاد العلة انقوا للاستغناء عنه بقياس الفرع فيه على الأصل في الأول وعند اختلافها غير منعقد لعدم اشتراك الأصل والفرع فيه في علة الحكم فلا اتحاد كقياس التفاح على البر في الربوية بجامع الطعم ثم قياس السفرجل على التفاح فيما ذكر وهو لغو للاستغناء عنه بقياس السفرجل على البر والاختلاف كقياس الرق وهو انسداد محل الوطاء على جب الذ كرفي فسحق النكاح بجامع فوات التمتع ثم قياس الجذام على الرق فيما ذكر وهو غير منعقد لأن فوات التمتع غير موجود فيه وقيل لا يثبت باجماع أيضا إلا أن يعلم أن مستنده نص ليستند القياس إليه ورد بأنه لا دليل عليه ولا يضر احتمال أن يكون الاجماع عن قياس لأن كون حكم الأصل حيفتد عن قياس مانع من القياس والأصل عدم المانع (وكونه غير متعبد به بالقطع) أي اليقين (في قول) لأن مانع فيه باليقين إنما يقاس على محله ما يطلب فيه اليقين كالعقائد والقياس لا يفيد اليقين ورد بأنه يفيد إذا علم حكم الأصل وما هو العلة فيه ووجودها في الفرع وزدت في قول ليوافق ما رجحته كالأصل قبل من جواز القياس في العقليات (وكونه من جنس حكم الفرع) فيشترط كونه شرعيا إن كان المطلوب اثباته حكما شرعيا وكونه عقليا إن كان المطلوب اثباته حكما عقليا وكونه لغويا إن كان المطلوب اثباته حكما لغويا (وأن لا يعدل) أي حكم الأصل (عن - فن القياس) فما عدل عن سننه أي خرج عن طريقه لا يقاس على محله لتعدد التعدية حيفتد كشهادة خزعة بن ثابت وحده فلا يقاس به غيره وإن فاته رتبة كالصديق رضى الله عنه

والا القياس على منسوخ فيمتنع في الأصح وليس النص على العلة أمرا بالقياس في الأصح . وأركانه أربعة الأول الأصل والأصح أنه محل الحكم المشبه به وأنه لا يشترط دال على جواز القياس عليه بنوعه أو شخصه ولا الاتفاق على وجود العلة فيه . الثاني حكم الأصل وشرطه ثبوته بغير قياس ولو اجاعا وكونه غير متعبد به بالقطع في قول وكونه من جنس حكم الفرع وأن لا يعدل عن سنن القياس

وقصة شهادته رواها ابن خزيمة . وحاصلها أن النبي ﷺ ابتاع فرساناً من أعرابي فجعله البيع وقال لهم  
شهادا يشهد عليّ فشهد عليه خزيمة أي وحده فقال له النبي ﷺ ما جئتك على هذا ولم تكن حاضرا  
فقال صدقتك بما جئت به وعلمت أنك لا تقول إلا حقا فقال صلى الله عليه وسلم من شهد خزيمة أو شهد  
عليه نفسه رواها أبو داود أيضا وقال جعفر النعماني ﷺ شهادته بشهادة رجلين (و) أن (لا يكون  
دليلا) أي دليل حكم الأصل (شاملا لحكم الفرع) للاستثناء به حيثخذ عن القياس مع أنه ليس جعل  
بعض الصور المشمولة أصلا لبعضها أولى من العكس كالأصل في روية البر بخبر مسلم الطعام  
بالطعام مثلا بمثل ثم قيس عليه الذرة بجامع الطعم فإن الطعام يشمل الذرة كاليرسواء وسيأتي أنه لا يشترط  
في العلة أن لا يشمل دليلا حكم الفرع بعمومه أو خصوصه في الأصح وفارق ما هنا بما فهم من المعية  
السابقة (وكونه) أي حكم الأصل (متقفا عليه جزما) والإاحتياج عند منعه إلى اثباته فينتقل إلى مسألة  
أخرى وينتشر الكلام ويفوت المقصود وذلك ممنوع منه إلا أن يروم المستدل اثباته فليس ممنوعا  
كما يعلم مما يأتي (بين الخصمين فقط في الأصح) لأن البحث لا يعدوها وقيل بين كل الأمة حتى لا يتأتى  
المنع أصلا (والأصح أنه لا يشترط) مع اشتراط اتفاق الخصمين فقط (اختلاف الأمة) غيرهما  
في الحكم بل يجوز اتفاقهم عليه كهما وقيل يشترط اختلافهم فيه ليتأتى للخصم منعه إذ لا يتأتى  
له منع المتفق عليه ويحاج بأن يتأتى له منعه من حيث العلة كما هو المراد وإن لم يتأت له منعه من حيث  
هو (فإن اتفاقا عليه مع منع الخصم أن علقه كذا) كما في قياس حلى البالغة على حلى الصبية في عدم  
وجوب الزكاة فإن عدمه في الأصل متفق عليه بيننا وبين الحنفى والعلة فيه عندنا كونه حليا مباحا  
وعنده كونه مال صبية (ف) القياس المشتمل على الحكم المذكور (مركب الأصل) سمي به  
لتركيب الحكم فيه أي بنائه على علقى الأصل بالنظر للخصمين (أو) اتفاقا عليه مع منع الخصم  
(وجودها في الأصل) كما في قياس أن نكحت فلانة فهي طالق على فلانة التي أنكحها طالق في عدم  
وقوع الطلاق بعد النكاح فإن عدمه في الأصل متفق عليه بيننا وبين الحنفى والعلة تعليق الطلاق قبل  
تملكه والحنفى يمنع وجودها في الأصل ويقول هو تنجيز (ف) القياس المشتمل على الحكم المذكور  
(مركب الوصف) سمي به لتركيب الحكم فيه أي بنائه على الوصف الذى منع الخصم وجوده في الأصل  
وقول الأصل في الأول فإن كان متفقا بينهما ولكن لعلتين وفي الثانى لعله يوهم أن الاتفاق لأجل العلتين  
أو العلة وليس مرادا فغيرى بما ذكر سالم من ذلك (ولا يقبلان) أي القياسان المذكوران (في  
الأصح) لمنع الخصم وجود العلة في الفرع في الأول وفي الأصل في الثانى وقيل يقبلان نظرا لاتفاق  
الخصمين على حكم الأصل (ولو سلم) الخصم (العلة) للمستدل أى سلم أنها مذكورة (فأثبت المستدل  
وجودها) حيث اختلفا فيه (أو سلمه) أى سلم وجودها (الخصم اتهم الدليل) عليه لاعترافه  
بوجودها في الثانى وقيام الدليل عليه في الأول (وإن لم يتفقا) أى الخصمان (عليه و) لا (على علقه  
ورام المستدل اثباته) بدليل (ثم) اثبات (العلة) بطريق (فالأصح قبوله) في ذلك لأن اثباته  
كاعتراف الخصم به وقيل لا يقبل بل لا بد من اتفاقهما عليهما صونا للكلام عن الانقشار (والأصح)  
أنه (لا يشترط) في القياس (الاتفاق) أى الإجماع (على أن حكم الأصل معلل أو النص على العلة)  
المستلزم لتعليله إذ لا دليل على اشتراط ذلك بل يكفي اثبات التعليل بدليل وقيل يشترط ذلك وقد مر أنه  
لا يشترط الاتفاق على أن علة حكم الأصل كذا على الأصح وإنما فرقت كالأصل بين المستلزمين المناسبة  
الحلئين وإنما لم أستغن بهذه عن تلك مع أنها تستلزمها لبيان المقابل للأصح فيها لاثباتها  
لا تستلزم المقابل في تلك (الثالث) من أركان القياس (الفرع وهو المحل المشبه) بالأصل

ولا يكون دليلا شاملا  
لحكم الفرع وكونه  
متفقا عليه جزما بين  
الخصمين فقط في الأصح  
والأصح أنه لا يشترط  
اختلاف الأمة فإن اتفقا  
عليه مع منع الخصم أن  
علته كذا فمركب الأصل  
أو وجودها في الأصل  
فمركب الوصف ولا يقبلان  
في الأصح ولو سلم العلة  
فأثبت المستدل وجودها  
أو سلمه الخصم اتهم  
الدليل وإن لم يتفقا عليه  
وعلى علقه ورام المستدل  
اثباته ثم العلة فالأصح  
قبوله والأصح لا يشترط  
الاتفاق على أن حكم  
الأصل معلل أو النص  
على العلة . الثالث  
الفرع وهو المحل المشبه



(في الأصح) وقيل حكمه ولا يأتي قول كالأصل بأنه دليل الحكم لأن دليله القياس (والمختار قبول المعارضة فيه) أي في الفرع (بمقتضى نقيض الحكم أوضده) وقيل لا يقبل والا لا قلب منصب المناظرة اذ يصير المعارض مستدلا بالعكس وذلك خروج عما قصد من معرفة صحة نظر المستدل في دليله إلى غيره . قلنا القصد من المعارضة هدم دليل المستدل لإثبات مقتضاها المؤدى إلى ماسر . وصورتها في الفرع أن يقول المعارض للمستدل ما ذكرت من الوصف وإن اقتضى ثبوت الحكم في الفرع فعندى وصف آخر يقتضى نقيضه أوضده فالتقيض نحو المسح ركن في الوضوء فيسن تثليثه كالوجه فيقول المعارض مسح في الوضوء فلا يسن تثليثه كمسح الخف والضد نحو الوتر واطب عليه النبي ﷺ فيجب كالقشهد فيقول المعارض مؤت بوقت صلاة من الخس فيسن كالقجر وخروج بالمقتضى لنقيض الحكم أوضده المعارضة بالمقتضى لخلاف الحكم فلا يقدح لعدم منافاتها لدليل المستدل كما يقال اليمن النمسوس قول يأثم قائله فلا يوجب الكفارة كشهادة الزور فيقول المعارض قول مؤكدا للباطل يظن به حقيقته فيوجب التعزير كشهادة الزور (و) المختار في دفع المعارضة المذكورة زيادة على دفعها بكل ما يعترض به على المستدل ابتداء (دفعها بالترجيح) لوصف المستدل على وصف المعارض بمرجح مما يأتي في محله لتعين العمل بالراجح وقيل لا تدفع به لأن الاعتبار فيها حصول أصل الظن لا مساواته لظن الأصل وأصل الظن لا يندفع بالترجيح ورد بأنه لو صح ذلك لا اقتدى منع قبول الترجيح مطلقا وهو خلاف الاجماع (و) المختار بناء على الأول (أنه لا يجب الإيحاء إليه) أي إلى الترجيح (في الدليل) ابتداء لأن ترجيح وصف المستدل على وصف معارضة خارج عن الدليل وقيل يجب لأن الدليل لا يتم بدونه دفع المعارض . قلنا لا معارض حينئذ فلا حاجة إلى دفعه قبل وجوده (وشروطه) أي الفرع (وجود تمام العلة) التي في الأصل (فيه) بلا زيادة أو بها كالاسكار في قياس النبيذ بالخمر والإيذاء في قياس الضرب بالتأفيف فيتعدى الحكم إلى الفرع (فإن كانت) أي العلة (قطعية) بأن قطع بكونها علة في الأصل وبوجودها في الفرع كالاسكار والإيذاء فيهما (فقطعي قياسها حتى كأن الفرع فيه شمله دليل الأصل فإن كان دليله ظنيا لحكم الفرع كذلك (أو) كانت (ظنية) بأن ظن كونها علة في الأصل وإن قطع بوجودها في الفرع (فظني وأدون) أي بقياسها ظني وهو قياس الأدون والتصریح بأنه ظني من زيادتي (كتفاح) أي كقياسه (بير) في باب الربا (بجامع الطعم) فإنه العلة عندنا في الأصل مع احتمال ما قيل أنها القوت أو السكيل وليس في التفاح إلا الطعم فثبوت الحكم فيه أدون من ثبوته في البر المشتمل على الأوصاف الثلاثة والأول الذي هو القطعي يشمل قياس الأولى والمساوى (وأن) أي وشروط الفرع ما ذكر وأن (لا يعارض) أي معارضة لا يتأتى دفعها كما مر التلويح به والتصریح بهذا من زيادتي (و) أن (لا يقوم القاطع على خلافه) أي خلاف الفرع في الحكم اذ لا صحة للقياس في شيء مع قيام دليل قاطع على خلافه (وكذا خبر الواحد) أي وأن لا يقوم خبر الواحد على خلافه (في الأصح) لأنه مقدم على القياس في الأصح كما مر في بحث الخبر (الانتجربة) أي تمرين (النظر) من المستدل فيجوز القياس المخالف لأنه صحيح في نفسه ولم يعمل به لمعارضة ما ذكره ويدل لصحته قولهم إذا تعارض النص والقياس قدم النص (و) أن (يتحد حكمه) أي الفرع (بحكم الأصل) في المعنى كما أنه يشترط في الفرع وجود تمام العلة فيه كما مر فإن لم يتحد به لم يصح القياس لاتقاء حكم الأصل عن الفرع وجواب عدم الاتحاد فيما ذكر يكون ببيان الاتحاد فيه كما يعلم مما يأتي في محله كأن يقيس الشافعي ظهارة الذي يظهر المسلم في حرمة وطء الزوجة فيقول الحنفى الحرمة في المسلم تنتهى بالكفارة والكافر ليس من أهلها إذ لا يمكنه الصوم منها لفساد نيته فلا تنتهى الحرمة في حقه فاختلف الحكم فلا يصح القياس فيقول الشافعي يمكنه الصوم بأن يسلم ثم يصوم ويصح اعتاقه وأطعامه مع الكفر اتفاقا فهو من أهل الكفارة فالحكم متحد والقياس صحيح

في الأصح والمختار قبول المعارضة فيه بمقتضى نقيض الحكم أوضده ودفعها بالترجيح وأنه لا يجب الإيحاء إليه في الدليل وشروطه وجود تمام العلة فيه فإن كانت قطعية فقطعي أو ظنية فقطني وأدون كتفاح بير بجامع الطعم وأن لا يعارض ولا يقوم القاطع على خلافه وكذا خبر الواحد في الأصح إلا لتجربة النظر هو يتحد حكمه بحكم الأصل

(و) أن (لا يتقدم) حكم الفرع (على حكم الأصل) في الظهور للكاف (حيث لا دليل له) غير القياس على المختار كقياس الوضوء بالتييم في وجوب النية بتقدير أن لا دليل للوضوء غير القياس فانه تعبد به قبل الهجرة والتييم إنما تعبد به بعدها إذ لو جاز تقدم حكم الفرع لزوم ثبوته حال تقدمه بلا دليل وهو ممنوع لأنه تكليف بما لا يعلم نعم إن ذكر الزاماً للمخصم جاز كقول الشافعي للحنفي القائل بوجوب النية في التيميم دون الوضوء طهارتان أتى يفرقان لاتحاد الأصل والفرع في المعنى فإن كان له دليل آخر جاز تقدمه لاتقاء المحذور السابق وبناء على جواز تقدم الدليل وقيل لا يجوز تقدمه (لأبوتة) أي حكم الفرع (بالنص جلة) فلا يشترط على المختار وقيل يشترط ويطلب بالقياس تفصيله فلو لا العلم بورود ميراث الجد جلة لما جاز القياس في توريثه مع الأخوة والأخوات ورداً لاشتراط ذلك بأن العلماء قالوا أنت على حرام بالطلاق والظهار والابلا بمسبب اختلافهم فيه ولم يوجد فيه نص لاجلة ولا تفصيلاً (ولا انتفاء نص أو إجماع يوافق) القياس في الحكم فلا يشترط بل يجوز القياس مع موافقتهما أو أحدهما له (على المختار) بناء على جواز تعدد الدليل وقيل يشترط اتفاهما وإن جاز تعدد الدليل نظراً إلى أن الحاجة إلى القياس إنما تدعو عند فقد النص والإجماع. قلنا أدلة القياس مطلقة عن اشتراط ذلك وهي الأول جرى الأصل لكنه خالفه قبل في النص جري فيه على الثاني (الرابع) من أركان القياس (العلة) ويعبر عنها بالوصف الجامع بين الأصل والفرع وفي معناها شرعاً أقوال يبنى عليها مسائل تأتي (الأصح أنها) أي العلة (المعرف) للحكم فمضى كون الاسكار مثلاً علة أنه معرف أي علامة على حرمة المسكر. وقالت المعتزلة هي المؤثر بذاته في الحكم بناء على قاعدتهم من أنه يتبع المصلحة أو المفسدة وقيل هي المؤثر فيه بجعله تعالى لا بالذات وقيل هي الباعث عليه ورد أنه تعالى لا يبعثه شيء على شيء ومن عبر من الفقهاء عنها بالباعث أراد كقوله السبكي أنها باعثة للكاف على الامتثال (و) الأصح (أن حكم الأصل) على القول بأنها المعرف (ثابت بها) لا بالنص وقالت الحنفية ثابت بالنص لأنه المفيد للحكم. قلنا لم يفده بقيد كون محله أصلياً قياس به الذي الكلام فيه والمفيدة العلة لأنها منشأ التعدية المحققة للقياس فالمراد بنبوت الحكم بهام معرفته لأنها معرفة له (وقد تكون) العلة (دافعة للحكم) أي لتعلقه كالعلة فانه تدفع حل النكاح من غير صاحبها ولا ترفعه كأن كانت عن شبهة (أو رافعة) له كالطلاق فإنه يرفع حل النكاح ولا يدفعه لجواز النكاح بعده (أو فاعلة لهما) أي الدفع والرفع كالرضاع فإنه يدفع حل النكاح ويرفعه وتكون العلة (وصفاً حقيقياً) وهو ما يتعقل في نفسه من غير توقف على عرف أو غيره (ظاهراً منضبطاً) لا خفياً أو مضطرباً كالطعم في الربوى (أو) وصفاً (عرفياً مطرداً) أي لا يختلف باختلاف الأوقات كالشرف والخسة في السفاء (وكذا) تكون (في الأصح) وصفاً (لغوياً) كتعليل حرمة النيبذ بتسميته خراباء على ثبوت اللغة بالقياس وقيل لا يعمل الحكم الشرعي بالأمر اللغوي (أو حكماً شرعياً) سواء كان المعلول كذلك كتعليل جواز رهن المشاع بجواز بيعه أم أمراً حقيقياً كتعليل حياة الشعر بحرمته بالطلاق وحله بالنكاح كاليدوقيل لا تكون حكماً لأن شأن الحكم أن يكون معلولاً لاهلة ورد بأن العلة بمعنى المعرف ولا يمتنع أن يعرف حكم حكماً أو غيره وقيل لا تكون حكماً شرعياً إن كان المعلول أمراً حقيقياً (أو) وصفاً (مركباً) كتعليل وجود القود بالقتل العمد العدوان لمكافئ وقيل لا يكون علة لأن التعليل بالمركب يؤدي إلى محال إذ بانتفاء جزء منه تنقضي علية فبانتفاء آخر يلزم تحصيل الحاصل لأن انتفاء الجزء علة لعدم العلية قلنا إنما يؤدي إلى ذلك في العلل العقلية لا المعرفات وكل من الانتفاءات هنا معرف لعدم العلية ولا استحالة في اجتماع معرفات على شيء واحد وقيل يكون علة مالم يزد على خمسة أجزاء (وشرط للخلق) بحكم الأصل (بها) أي بسبب العلة (أن تشمل على حكمه) أي مصلحة مقصودة من شرع الحكم (تبعث) أي تحمل المكاف حيث يطالع عليها (على الامتثال وتصلح

ولا يتقدم على حكم الأصل حيث لا دليل له لا ثبوته بالنص جلة ولا انتفاء نص أو إجماع يوافق على المختار. الرابع العلة الأصح أنها المعرف وأن حكم الأصل ثابت بها وقد تكون دافعة للحكم أو رافعة أو فاعلة لهما وصفاً حقيقياً ظاهراً منضبطاً أو عرفياً مطرداً وكذا في الأصح لغوياً أو حكماً شرعياً أو مركباً وشرط للخلق بها أن تشمل على حكمه تبعث على الامتثال وتصلح

شاهدا لاناطة الحكم) بالعلة كحفظ النفوس فانه حكمة ترتب وجود القود على علته السابقة فان من علم أن من قتل اقتص منه انكف عن القتل وقد لا ينكف عنه توطينا لنفسه على تلقها وهذه الحكمة تبث المكلف من القاتل وولى الأمر على امتثال الأمر الذي هو إيجاب القود بأن يمكن كل منهما وارث القتل من القود ويصلح شاهدا لاناطة وجوب القود بعلمته فيلحق حينئذ القتل بمثل بالقتل بمحدد في وجوب القود لاشتراكهما في العلة المشتملة على الحكمة المذكورة فعني اشتغالها عليها كونها ضابطا لها كالسفر في حل القصر مثلا (ومانعها) أى العلة (وصف وجودي يخل بحكمتها) كالدين على القول بأنه مانع من وجوب الزكاة على المدين فانه وصف وجودي يخل بحكمة العلة لوجوب الزكاة المعلن بملك النصاب وهي الاستثناء بملكه اذا المدين لا يستغنى بملكه لاحتياجه الى وفاء دينه به ولا يضر خلق المثال عن الالحاق الذي الكلام فيه وتعبيرى بما ذكر اولى مما عبر به لما بينته في الحاشية (ولا يجوز في الأصح كونها الحكمة ان لم تنضب) كالمشقة في السفر لعدم انضباطها فان انضبطت جاز كارجحه الآمدى وابن الحاجب وغيرهما لا تتفاء المحذور وقيل يجوز مطلقا لأنها المشروع لها الحكم وقيل لا يجوز مطلقا وقضية كلام الأصل ترجيحه ومحل الخلاف اذا لم تحصل الحكمة من ترتيب الحكم على الوصف يقينا أو ظنا كإسبائى إيضاحه في مبحث المناسبة (و) لا يجوز في الأصح وفاقا لابن الحاجب وغيره (كونها عدمية) ولو بعدمية جزئها أو باضافتها بأن يتوقف تعقلها على تعقل غيرها كالأبوة (في) الحكم (الثبوتى) فلا يجوز حكمت بكذا لعدم كذا أو للأبوة بناء على أن الاضافى عدمى كإسبائى تصحيحه أو اخر الكتاب وذلك لأن العلة بمعنى العلامة يجب أن تكون أجلى من المعلل والعدمى أخفى من الثبوتى وقيل يجوز لصحة أن يقال ضرب فلان عبده لعدم امتثاله أمره . وأجيب بمنع صحة التعليل بذلك وانما يصح بالكف عن امتثاله وهو أمر ثبوتى والخلاف في العدم المضاف بخلاف العدم المطلق لا يجوز التعليل به قطعا لأن نسبته إلى جميع المحال على السواء فلا يعقل كونه علة ويجوز وفاقا لتعليل الثبوتى بمثله كتعليل حرمة الخمر بالاسكار والعدمى بمثله كتعليل عدم صحة التصرف بعدم العقل والعدمى بالثبوتى كتعليل ذلك بالاسراف (و) يجوز التعليل بما لا يطلع على حكمته) كتعليل الربوى بالطعم أو غيره (و) يثبت الحكم فيما يقطع بانتفائها فيه للظنة في الأصح) لجواز القصر بالسفر لمن ركب سفينة قطعت به مسافة القصر في لحظة بلا مشقة وقيل لا يثبت وعليه الجدليون إذ لا عبرة بالظنة عند تحقق انتفاء المثنة وعلى الأول يجوز الالحاق للظنة كالحاق الفطر بالقصر فيما ذكر فإمر من أنه يشترط في الالحاق بالعلة اشتغالها على حكمة شرط في الجملة أو للقطع بجواز الالحاق ثم ثبوت الحكم فيما ذكر غير مطرد بل قد ينفي كمن قام من النوم متيقنا طهارة يده فلا تثبت كراهة غمسها في ماء قليل قبل غسلها ثلاثا بل تنفي خلافا لإمام الحرمين والترجيح من زيادنى (والأصح جواز التعليل ب) بالعلة (القاصرة) وهي التي لا تعدى محل النص (لكونها محل الحكم أو جزءه) الخاص بأن لا توجد في غيره (أو وصفه الخاص) بأن لا يتصف به غيره فالأول كتعليل حرمة الربا في الذهب بكونه ذهبا وفي الفضة كذلك والثاني كتعليل نقض الوضوء في الخارج من السبيلين بالخروج منهما والثالث كتعليل حرمة الربا في النقدين بكونهما قيم الأشياء وخروج بالخاص في صورتين غيره فلا قصور فيه كتعليل الحنفية النقض فيما ذكر بخروج النجس من البدن الشامل لما ينقض عندهم من الفصد ونحوه كتعليل ربوية البر بالطعم وقيل يتمتع التعليل بالقاصرة مطلقا لعدم فائدتها وقيل يتمتع ان لم تكن ثابتة بنص أو إجماع لذلك (و) نحن لانسلم ذلك بل (من فوائدها معرفة المناسبة) بين الحكم ومحلّه فيكون أدعى للقبول (وتقوية النص) الدال على معلولها بأن يكون ظاهرا لا قطعيا (و) الأصح جواز التعليل (باسم لقب) كتعليل الشافعى بنجاسة

شاهدا لاناطة الحكم  
ومانعها وصف وجودي  
يخل بحكمتها ولا يجوز في  
الأصح كونها الحكمة ان  
لم تنضب وكونها عدمية  
في الثبوتى ويجوز التعليل  
بما لا يطلع على حكمته  
ويثبت الحكم فيما يقطع  
بانتفائها فيه للظنة في  
الأصح والأصح جواز  
التعليل بالقاصرة لكونها  
محل الحكم أو جزءه أو  
وصفه الخاص ومن  
فوائدها معرفة المناسبة  
وتقوية النص وباسم لقب

بول ما يؤكل لجه بأنه بول كبول الأدمى وقيل لا يجوز لأننا نفعل بالضرورة أنه لا أثر في حرمة الحجر لقسميته  
خبراً بخلاف مسماه من كونه مخاصراً للعقل فإنه تعليل بالوصف (و) الأصح جواز التعليل (بالمشتق)  
المأخوذ من فعل كالسارق في قوله تعالى - والسارق والسارقة - الآية أو من صفة كأبيض فإنه مأخوذ  
من البياض وقيل يمنع فيهما وزعم الأصل الاتفاق على الجواز في الأول والتعليل بالثاني من باب الشبه  
الصورى كقياس الخيل على البغال في عدم وجوب الزكاة وسيأتى الخلاف فيه (و) الأصح جواز التعليل  
شرعاً وعقلاً للحكم الواحد الشخصى (بعلل شرعية) فثنتين فأكثر مطلقاً لأنها علامات ولامانع من  
اجتماع علامات على شئ واحد (وهو واقع) كافي للأس والسن والبول الموجب كل منها للحدث وقيل  
يجوز ذلك في العلل المنصوصة دون المستنبطة لأن الأوصاف المستنبطة الصالح كل منها للعلية يجوز أن يكون  
مجموعها العلة عند الشارع فلا يتعين استقلال كل منها بالعلية بخلاف مانص على استقلالها بها . وأجيب بأنه  
يتعين الاستقلال بالاستنباط أيضاً وقيل يمنع شرعاً مطلقاً لوجاز شرعاً للواقع لكنه لم يقع . قلنا بتقدير تسليم  
اللزوم لا نسلم عدم وقوعه لما مر من علل الحدث وقيل يمنع عقلاً وهو الذى صححه الأصل وقيل يجوز  
في التعاقب دون المعية للزوم المحال الآتى لها بخلاف التعاقب لأن الذى يوجد فيه بالثانية مثلاً مثل الأول  
لا عينه وعلى منع التعدد فما يذكره المجيز من التعدد إما أن يقال فيه العلة مجموع الأمور أو أحدها لا بعينه  
أو يقال فيه الحكم متعدد بمعنى أن الحكم المستند إلى واحد منها غير المستند إلى آخر وان اتفقا نوعاً كما  
قيل بكل من ذلك أما العلة العقلية فيمتنع تعددها مطلقاً للزوم المحال منه كالجعل بين النقيضين فإن الشئ  
بإستناده إلى كل منها يستغنى عن الباقي فيلزم أن يكون مستغنياً عن كل منها وغير مستغن عنه وذلك جمع  
بين النقيضين ويلزم في التعاقب محال آخر وهو تحصيل الحاصل حيث يوجد بماعدا الأولى عين ما وجد بها  
وفارقت العلة العقلية الشرعية على الأصح بأن المحال المذكور إنما يلزم فيها لأفادتها وجود الماعول بخلاف  
الشرعية التى هى معارف فأنما تفيد العلم به سواء أفسر الماعول بما يحصل به التعريف أم بما من شأنه  
التعريف (وعكسه) وهو تعليل أحكام بعلة (جائز وواقع) جزماً بناء على الأصح من تفسير العلة بالمعروف  
(اثباتاً كالسرقة) فأنها علة لوجوب القطع ولوجوب الغرم أن تلف المسروق (ونفياً كالحيض) فإنه علة  
لعدم جواز الصوم والصلاة وغيرهما أما على تفسير العلة بالبائع فكذلك على الأصح وقيل يمنع تعليلها  
بعلة بناء على اشتراط المناسبة فيها لأن مناسبتها لحكم يحصل المقصود منها بترتيب الحكم عليها فلولا سبب  
آخر لزم تحصيل الحاصل . قلنا لا نسلم ذلك لجواز تعدد المقصود كافي السرقة المرتب عليها القطع زجراً عنها  
والغرم جبراً لما تلف من المال وقيل يمنع ذلك أن تضاد الأحكام كالتأبيد لصحة البيع وبطلان الإجارة  
لأن الشئ الواحد لا يناسب المتضادات (و) شرط (للحاق) بالعلة (أن لا يكون ثبوتها متأخراً عن ثبوت  
حكم الأصل في الأصح) سواء أفسرت بالبائع أم بالمعروف لأن البائع على الشئ أو المعروف له لا يتأخر عنه  
وقيل يجوز تأخر ثبوتها بناء على تفسيرها بالمعروف كما يقال عرق الكلب نجس كعابه لأنه مستقدر لأن  
استقداره إنما ثبت بعد ثبوت نجاسته . قلنا قوله بناء على تفسيرها بالمعروف إنما يتم بتفسير المعروف بما من  
شأنه التعريف لا بتفسيره بما يحصل به التعريف الذى هو المراد لئلا يلزم عليه تعريف المعروف وعلى تفسيره  
بالأول فتعريف المتأخر لمتقدم جائز وواقع إذ الحادث يعرف القديم كالعالم لوجود الصانع تعالى (و) شرط  
اللاحق بالعلة (أن لا تعود على الأصل) الذى استنبطت منه (بالإبطال) لحكمه لأنه منشؤها فإبطالها  
لإبطالها كتعليل الحنفية وجوب الشاة في الزكاة بدفع حاجة الفقير فإنه يجوز لاخراج قيمة الشاة مفض  
إلى عدم وجوبها عينا بالتخير بينها وبين قيمتها (و يجوز عودها) على الأصل (بالتخصيص) له (في  
الأصح غالباً) فلا يشترط عدمه كتعليل الحكم في آية - أولاً مستم النساء - بأن اللبس مظنة التمتع أى التلذذ

وبالمشتق و بعلل شرعية  
وهو واقع وعكسه جائز  
وواقع اثباتاً كالسرقة ونفياً  
كالحيض واللاحق أن  
لا يكون ثبوتها متأخراً  
عن ثبوت حكم الأصل  
في الأصح وأن لا تعود  
على الأصل بالإبطال  
ويجوز عودها بالتخصيص  
في الأصح غالباً

فانه يخرج من النساء المحارم فلا ينقض لمسهن الوضوء وقيل لا يجوز ذلك فيشترط عدم التخصيص  
فينقض لمس المحارم الوضوء ههنا بالعموم والتصحيح من زيادتي وخرج بالتخصيص التعميم فيجوز العود  
به قطعاً كتعليل الحكم في خبر الصحيحين لا يحكم أحد بين اثنين وهو غضبان بقشويش الفسرك فانه  
يشمل غير الغضب أيضاً وبزيادتي غالباً تعليل نحو الحكم في خبر النهي عن بيع اللحم بالحيوان بأنه بيع  
ربوي بأصله فانه يقتضي جواز البيع بغير الجنس من مأكول وغيره كما هو أحد قولي الشافعي لكن أظهرهما  
المنع نظراً للعموم (و) شرط للخلق بالعلة (أن لا تكون) العلة (المستنبطة معارضة بمناف) لمقتضاها  
(موجود في الأصل) إذ لا عمل لمسامع وجوده إلا بمرجح ومثله بقول الحنفي في نفي وجوب التبييت في  
صوم رمضان صوم عين فيتأدى بالنية قبل الزوال كالنفل فيعارضه الشافعي بأنه صوم فرض فيحتاج فيه  
بخلاف النفل وهو مثال للمعارض في الجملة وليس منافياً ولا موجوداً في الأصل وخرج بالأصل الفرع فلا  
يشترط انتفاء وجود ذلك فيه لصحة العلة وقيل يشترط أيضاً ومثله بقولنا في مسح الرأس ركن في الوضوء  
فيسن تثليثه كفصل الوجه فيعارضه الخصم بقوله مسح فلا يسن تثليثه كالسح على الخفين وهو مثال  
للمعارض في الجملة وليس منافياً وإنما ضعف هذا الشرط وإن لم يثبت الحكم في الفرع عند انتفائه لأن  
الكلام في شروط العلة وهذا شرط لثبوت الحكم في الفرع لاللة التي الكلام فيها وإنما قيد المعارض  
بالمنافي لأنه قد لا ينافي كما سيأتي فلا يشترط انتفاؤه ويجوز أن يكون هو علة أيضاً بناء على جواز التعليل  
بعلل (و) شرط للخلق بالعلة (أن لا تخالف نصاً أو إجماعاً) لتقدمهما على القياس فخالفة النص كقول  
الحنفي المرأة مالكة لبضعها فيصح نكاحها بغير إذن وليها قياساً على بيع سلعها فانه يخالف لخبر أبي داود  
وغيره أيما امرأة نكحت نفسها بغير إذن وليها فنكاحها باطل ومخالفة الإجماع كقياس صلاة المسافر  
على صومه في عدم الوجوب بجماع السفر الشاق فانه يخالف الإجماع على وجوب أدائها عليه (و) أن (لا  
تضمن) العلة (المستنبطة زيادة عليه) أي على النص أو الإجماع (منافية مقتضاه) بأن يدل النص مثلاً  
على عليه وصف يزيد الاستنباط قيداً فيه منافياً للنص فلا يعمل بالاستنباط لتقدم النص عليه والتقيد  
بالمستنبطة من زيادتي (و) شرط للخلق بالعلة (أن تتعين) في الأصح فلا تنكفي المبهمة لأن العلة منشأ  
التعدي المحققة للقياس الذي هو الدليل ومن شأن الدليل أن يكون معيناً فكذلك منشأ المحقق له وقيل يكفي  
المبهمة من أمرين فأكثر المشتركة بين المقيس والمقيس عليه (لأن لا تكون) العلة (وصفاً مقدراً)  
فلا يشترط في الأصح كتعليل جواز التصرف بالملك الذي هو معنى مقدر شرعي في محل التصرف وقيل  
يشترط ذلك ورجحه الأصل تبعاً للإمام الرازي (ولا أن لا يشمل دليلها حكم الفرع لعمومه أو خصوصه)  
فلا يشترط في الأصح لجواز تعدد الأدلة وقيل يشترط ذلك للاستغناء حيثئذ عن القياس بذلك  
الدليل ورجحه الأصل مثال الدليل في العموم خبر مسلم بالطعام بالطعام مثلاً بمثل فانه دال على  
علية الطعام فلا حاجة على هذا القول في اثبات ربوية التفاح مثلاً إلى قياسه على البر بجماع الطعم  
للاستغناء عنه بعموم الخبر ومثاله في الخصوص خبر من قاء أو رصف فليتوضاً فانه دال على عليه  
الخارج المجس في نقض الوضوء فلا حاجة للحنفي إلى قياس النقي أو الرعاف على الخارج من  
السيلين في نقض الوضوء بجماع الخارج النجس للاستغناء عنه بخصوص الخبر (ولا القطع في)  
صورة العلة (المستنبطة بحكم الأصل) بأن يكون دليله قطعياً من كتاب أو سنة متواترة أو إجماع  
قطعي (ولا القطع بوجودها في الفرع ولا انتفاء مخالفتها مذهب الصحابي) فلا تشترط في الأصح  
بل يكفي الظن بدينك لأنه غاية الاجتهاد فيما يقصد به العمل وقيل يشترط القطع بهما لأن الظن  
يضعف بكثرة المقدمات فربما يزول وأما مذهب الصحابي فليس بحجة فلا يشترط انتفاء

وأن لا تكون المستنبطة  
معارضة بمناف موجود في  
الأصل وأن لا تخالف  
نصاً أو إجماعاً ولا تتضمن  
المستنبطة زيادة عليه  
منافية مقتضاه وأن تتعين  
لأن لا تكون وصفاً مقدراً  
ولأن لا يشمل دليلها حكم  
الفرع لعمومه أو خصوصه  
ولا القطع في المستنبطة بحكم  
الأصل ولا القطع بوجودها  
في الفرع ولا انتفاء مخالفتها  
مذهب الصحابي

مخالفة العلة له وقيل يشترط لأن الظاهر اسقناده الى النص الذي استنبطت منه العلة (ولا انتفاء المعارض لها) في الأصل فلا يشترط (في الأصح) بناء على جواز تعدد العلل كما هو رأى الجمهور وقيل يشترط بناء على منع ذلك ولأنه لا عمل للعلة حينئذ لا يرجح والتقييد بالمستبعدة في الآخر من زياتي (والمعارض هنا) بخلافه فيما رحيث وصف بالمنافي (وصف صالح للعلية كصلاحية المعارض) بفتح الراء لها (ومفص للاختلاف) بين المتناظرين (في الفرع) كالطعم مع الكيل في البر) فكل منهما صالح للعلية فيه مفص للاختلاف بين المتناظرين (في التفاح) مثلاً فعندنا روى كالب بعلة الطعم وعند الخصم المعارض بأن العلة الكيل ليس بر بوى لا انتفاء الكيل فيه وكل منهما يحتاج الى ترجيح وصفه على وصف الآخر (والأصح) أنه (لا يلزم) المعارض في وصفه (أى بيان انتفائه (عن الفرع) مطلقاً لحصول مقصوده من هدم ما جعله المستدل العلة بمجرد المعارضة وقيل يلزمه ذلك مطلقاً ليفيد انتفاء الحكم عن الفرع الذي هو المقصود وقيل يلزمه إن صرح بالفرق بين الأصل والفرع في الحكم فقال مثلاً لا ربا في التفاح بخلاف البر وعارض عليه العلم فيه لانه بتصريحه بالفرق التزمه (و) أنه (لا) يلزمه (ابداء أصل) يشهد لوصفه بالاعتبار لما مر وقيل يلزمه ذلك حتى تقبل معارضته كأن يقول العلة في البر الطعم دون القوت بدليل الملح فالتفاح مثلاً ر بوى (وللستدل الدفع) أى دفع المعارضة بأوجه ثلاثة وان عدها الأصل أربعة (بالمنع) أى منع وجوب الوصف المعارض به في الأصل ولو بالقدرح كأن يقول في دفع معارضة العلم بالكيل في الجوز مثلاً لانسلم أنه مكيل لأن العبارة بعادة زمن النبي ﷺ وكان إذ ذاك موزوناً أو معدوداً وكأن يقدر في عليه الوصف ببيان خفائه أو عدم انضباطه أو غير ذلك من مفسدات العلة (و ببيان استقلال وصفه) أى المستدل (في صورة ولو) كان البيان (بظاهر عام) كما يكون بالاجاع أو بالنص القاطع أو بالظاهر الخاص (ان لم يتعرض) أى المستدل (للتعميم) كأن يبين استقلال العلم المعارض بالكيل في صورة بخبر مسلم الطعام بالطعام مثلاً بمثل والمستقل مقدم على غيره فان تعرض للتعميم كقوله فثبت ر بوى كل مطعوم خرج عن اثبات الحكم بالقياس الذي هو بصدد الدفع عنه الى اثباته بالنص وتبقى المعارضة سالمة من القدح فلا يتم القياس (و بالمطالبة) للمعارض (بالتأثير) لوصفه ان كان مناسباً (أو الشبه) ان كان غير مناسب هذا (ان لم يكن) دليل المستدل على العلية (سبباً) بأن كان مناسباً أو شبهها لتحصل معارضته بمثله فان كان سبباً لا مطالبة له بذلك إذ مجرد الاحتمال قاذح فيه (ولو قال) المستدل للمعارض (ثبت الحكم) في هذه الصورة (مع انتفاء وصفك) الذي عارضت به وصفي عنها (لم يكف) في الدفع (وان وجد) ولو بفرض المتناظرين (معه) أى مع انتفاء وصف المعارض عنها (وصفه) أى وصف المستدل فيها لاستوائهما في انتفاء وصفيهما ان لم يوجد مع ما ذكر وصف المستدل وبناء على جواز تعدد العلل مطلقاً وقيل يكفي في الشق الثاني بناء على امتناع تعدد العلل بخلافه في الأول لا يكفي لاستوائها فيما مر وهذا روجه الأصل ثم ذكر في انتفاء وصف المستدل زيادة على عدم الاكتفاء مبنية على ما صححه من امتناع التعليل بعلمتين . وحاصلها مع الايضاح أن المستدل ينقطع بما قاله لاعترافه فيه بالغاء وصفه حيث ساوى وصف المعارض فيما قدح هو به فيه (ولو أبدى المعارض) في الصورة التي ألقى وصفه فيها المستدل (ما) أى وصفاً (يتخلف الملقى سمي) بما أبداه (تعدد الوضع) لتعدد ما وضع أى بنى عليه الحكم عنده من وصف بعد آخر (وزالت) بما أبداه (فائدة الالغاء) وهى سلامة وصف المستدل عن القدح فيه (مالم يبلغ المستدل الخلف بغير دعوى قصوره أو) دعوى (ضعف معنى المظنة) العلل بها أى ضعف المعنى الذي اعتبرت المظنة له (وسلم) المستدل (أن الخلف مظنة) وذلك بان لم يتعرض المستدل لالغاء الخلف أو تعرض له بدعوى قصوره أو بدعوى ضعف

ولا انتفاء المعارض لها في الأصح والمعارض هنا وصف صالح للعلية كصلاحية المعارض ومفص للاختلاف في الفرع كالطعم مع الكيل في البر في التفاح والأصح لا يلزم المعارض في وصفه عن الفرع ولا ابداء أصل وللستدل الدفع بالمنع وبيان استقلال وصفه في صورة ولو بظاهر عام ان لم يتعرض للتعميم وبالمطالبة بالتأثير أو الشبه ان لم يكن سبباً ولو قال ثبت الحكم مع انتفاء وصفك لم يكف وان وجد معه وصفه ولو أبدى المعارض ما يتخلف الملقى سمي تعدد الوضع وزالت فائدة الالغاء مالم يبلغ المستدل الخلف بغير دعوى قصوره أو ضعف معنى المظنة وسلم أن الخلف مظنة



معنى المظنة فيه وسلم ما ذكر بخلاف ما اذا ألغاه بغير الدعوتين أو بالثانية ولم يسلم ما ذكر فلا تزول فائدة إلغائه (وقيل دعواهما) أي القصور وضعف معنى المظنة مع التسليم (الغاء) للخلف أيضا بنافي الأولى على امتناع التعليل بالقاصرة وفي الثانية على تأخير ضعف المعنى في المظنة فلا تزول فيهما فائدة الالغاء الأول مثال تعدد الوضع ما يأتي فيما يقال يصح أمان العبد للعربي كالحرب بجامع الاسلام والتسكيف فانهما مظنتاظهار مصلحة الايمان من بذل الأمان فيعترض الحنفى باعتبار الحرية معهما فانها مظنة فراغ القلب للنظر بخلاف الرقية لاشتغال الرقيق بخدمة سيده فيلغى الشافعي الحرية بثبوت الأمان بدونها في العبد المأذون له في القتال انفا فيوجب الحنفى بأن الاذن له خلف الحرية لأنه مظنة بذل وسعه في النظر في مصلحة القتال والايمان (ولا يكفي) في دفع المعارضة (رجحان وصف المستدل) على وصفها بمرجح ككونه أنسب أو أشبه من وصفها بناء على جواز تعدد العلل فيجوز أن يكون كل من الوصفين علة وقيل يكفي بناء على منع التعدد ورجحه الأصل (وقد يعترض) على المستدل (باختلاف جنس الحكمة) في الفرع والأصل (وان اتحد الجامع) بين الفرع والأصل كما يأتي فيما يقال يحدد اللانط كالزاني بجامع إيلاج فرج في فرج مشتهى طبعاً محرم شرعاً فيعترض بأن الحكمة في حرمة اللواط الصيانة عن رذيلته وفي حرمة الزنا دفع اختلاط الأنساب المؤدى هو اليه وهما مختلفتان فيجوز أن يختلف حكمهما بأن يقصر الحد على الزنا فيكون خصوصه معتبراً في علة الحد (فيجاب) عن الاعتراض (بحدف خصوص الأصل عن الاعتبار) في العلة بطريق من طرق ابطالها فيسلم أن العلة هي القدر المشترك فقط كما مر في المثال لا مع خصوص الزنا فيه (والعلة اذا كانت وجود مانع) من الحكم كأبوة القاتل المانعة من وجوب قتله بولده (أو انتفاء شرط) كعدم احصان الزاني المشروط لوجوب رجه (لا تستلزم وجود مقتضى في الأصح) وقيل تستلزمه والا كان انتفاء الحكم لا انتفاء المقتضى لا المفروض من وجود مانع أو انتفاء شرط . قلنا يجوز أن يكون انتفاؤه لم يفرض أيضاً لجواز تعدد العلل

(مسالك العلة)

أي هذا مبحث العلة على علية الشيء (الأول الاجماع) كالاجماع على أن العلة في خبر الصحيحين لا يحكم أحد بين اثنين وهو غضبان تشويش الغضب للفكر فيقاس بالغضب غيره مما يشوش الفكر نحو جوع وشبع مفرطين وكالاجماع على أن العلة في تقديم الأخ الشقيق في الارث على الأخ الأب اختلاط النسبين فيه فيقاس به تقديمه عليه في ولاية النكاح وصلاة الجنازة ونحوهما (الثاني) من مسالك العلة (النص الصريح) بأن لا يحتمل غير العلية (كعلة كذا فلسبب) كذا (فن أجل) كذا (فمنحوكي) التعليلية (واذن) كقوله تعالى من أجل ذلك كتبنا على بنى إسرائيل ، كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم اذا أذناك ضعف الحياة وضعف الممات وفيما عطف بالفاء هنا وفيما يأتي إشارة الى أنه دون ما قبله رتبة بخلاف ما عطف بالواو (و) النص (الظاهر) بأن يحتمل غير العلية احتمالاً مرجوحاً (كاللام ظاهرة) نحو كتاب أنزلناه إليك لتخرج الناس من الظلمات الى النور (فقدرة) نحو ولا تطع كل حلاف إلى قوله أن كان ذا مال وبنين أى لئن (فالباء) نحو فبها رجة من الله أى لأجلها لنت لهم (فالفاء في كلام الشارع) وتكون فيه في الحكم كقوله تعالى والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما وفي الوصف كخبر الصحيحين في المحرم الذي وقسته ناقته لا تمسوه طيباً ولا تخمروا رأسه فإنه يبعث يوم القيامة ملبياً (ففي كلام (الراوى الفقيه ف) في كلام الراوى (غيره) أى غير الفقيه وتكون فيهما في الحكم فقط وقال بعض المحققين في الوصف فقط لأن الراوى يحكى ما في الوجود وذلك كقول عمران بن حصين سها رسول الله صلى الله عليه وسلم

وقيل دعواهما الغاء ولا  
يكفى رجحان وصف المستدل  
وقد يعترض باختلاف  
جنس الحكمة وان اتحد  
الجامع فيجاب بحدف  
خصوص الأصل عن  
الاعتبار والعلة اذا كانت  
وجود مانع أو انتفاء شرط  
لا تستلزم وجود المقتضى  
في الأصح .

(مسالك العلة)

الأول الاجماع الثاني  
النص الصريح كعلة كذا  
فلسبب فن أجل فمنحوكي  
واذن والظاهر كاللام  
ظاهرة فقدرة فالباء فالغاء  
في كلام الشارح فالراوى  
الفقيه فغيره

فسجد رواء أبو داود وغيره وكل من القولين صحيح وان كان الأول أظهر معنى والثاني أدق كما بينته في الحاشية (فان) المكسورة المشددة كقوله تعالى - رب لا تذر على الأرض من الكافرين - الآية وتعبيري بالفاء في الأخيرة من زيادتي (واذ) نحو ضربت العبد إذ أساء أي لاسأته (ومامر في) مبحث (الحروف) مما يرد للتعليل غير المذكور هنا وهو بيد وحتي وعلى وفي ومن فلتراجع وانما لم تكن المذكورات من الصريح لحيثها لغير التعليل كالعاقبة في اللام والتعدي في الباء وبمجرد العطف في الفاء وبمجرد التأكيد في ان والبدل في إذ كما مر في مبحث الحروف (الثالث) من مسالك العلة (الاياء وهو) لغة الإشارة الخفية واصطلاحاً (اقتران وصف ملفوظ بحكم ولو) كان الحكم (مستنبطاً) كما يكون ملفوظاً (لوم يمكن للتعليل هو) أي الوصف (أو نظيره) لنظير الحكم حيث يشار بالوصف والحكم إلى نظيرهما أي لوم يكن ذلك من حيث اقترانه بالحكم لتعليل الحكم به (كان) ذلك الاقتران (بعيدا) من الشارع لا يليق بفصاحته واتيانه بالألفاظ في محالها والاياء (كحكمه) أي الشارع (بعد سماع وصف) كما في خبر الأعرابي واقفت أهلي في نهار رمضان فقال النبي ﷺ أعتق رقبة إلى آخره رواء ابن ماجه بمعناه وأصله في الصحيحين فأمره بالاعتاق عند ذكر الوقاع يدل على أنه علة له والا خلا السؤال عن الجواب وذلك بعيد فيقدر السؤال في الجواب فسكانه قال واقفت فأعتق (وذكره في حكم وصفا لوم يكن علة) له (لم يفد) ذكره كقوله ﷺ لا يحكم أحد بين اثنين وهو غضبان فتقيده المنع من الحكم بحالة الغضب المشوش للفكر يدل على أنه علة له والا خلا ذكره عن الفائدة وذلك بعيد (وتفريقه بين حكمين بصفة) اما (مع ذكرهما) كخبر الصحيحين أنه ﷺ جعل للفارس سهمين وللرجل أي صاحبه سهماً فتفريقه بين هذين الحكمين بهاتين الصفتين لوم يكن لعلية كل منهما لكان بعيداً (أو) مع (ذكر أحدهما) فقط كخبر الترمذي القائل لا يرث أي بخلاف غيره المعلوم ارثه فالتفريق بين عدم الارث المذكور والارث المعلوم بصفة القتل في الأول لوم يكن لعليته له لكان بعيداً (أو) تفريقه بين حكمين إما (بشرط) كخبر مسلم الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والشعير بالشعير والتمر بالتمر والملح بالملح مثلاً بمثل سواء بسواء يدا بيد فاذا اختلفت هذه الأجناس فبيعوا كيف شئتم إذا كان يدا بيد فالتفريق بين منع البيع في هذه الأشياء متفاضلاً وجوازه عند اختلاف الجنس لوم يكن لعلية الاختلاف للجواز لكان بعيداً (أو غاية) كقوله تعالى ولا تقر بهن حتى يظهن أي فاذا تطهرن فلا منع من قربانهن كما صرح به عقبه بقوله فاذا تطهرن فأتوهن فتفريقه بين المنع من قربانهن في الحيض وجوازه في الطهر لوم يكن لعلية الطهر للجواز لكان بعيداً (أو استثناء) كقوله تعالى فنصف ما فرضتم إلا أن يعفون أي الزوجات هن النصف فلا شيء لمن فتفريقه بين ثبوت النصف لمن وانتفائه عند عفوهن عنه لوم يكن لعلية العفو للانتفاء لكان بعيداً (أو استدراك) كقوله تعالى لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم إلى آخره فتفريقه بين عدم المؤاخذة بالإيمان والمؤاخذة بها عند تعقدها لوم يكن لعلية التعقيد للمؤاخذة لكان بعيداً (وترتيب حكم على وصف) كأكرم العلماء فترتيب الأكرام على العلم لوم يكن لعلية العلم له لكان بعيداً (ومنعه) أي الشارع (مما قد يفوت المطلب) كقوله تعالى - فاسعوا إلى ذكر الله وذروا البيع فالمنع من البيع وقت نداء الجمعة الذي قد يفوتها لوم يكن لمظنة تفويتها لكان بعيداً وهذه الأمثلة أسلم ما اتفق على أنه إيماء وهو أن يكون الوصف والحكم ملفوظين وخرج بالملفوظ أي فعلاً أو قوة الوصف المستنبط فليس اقترانه بالحكم إيماء قطعاً ان كان الحكم مستنبطاً

فان واذا ومامر في الحروف  
الثالث الايماء وهو اقتران  
وصف ملفوظ بحكم ولو  
مستنبطاً لوم يكن للتعليل  
هو أو نظيره كان بعيداً  
كحكمه بعد سماع وصف  
وذكره في حكم وصفا لوم  
يكن علة لم يفد وتفريقه  
بين حكمين بصفة مع  
ذكرهما أو ذكر أحدهما  
أو بشرط أو غاية أو استثناء  
أو استدراك وترتيب حكم  
على وصف ومنعه مما قد  
يفوت المطلب

أيضا والا فليس بإيماء في الأصح بخلاف عكسه وهو الوصف الملفوظ والحكم المستنبط فانه كما علم  
إيماء في الأصح تنزيلا للمستنبط منزلة الملفوظ وفارق ما قبله باستلزام الوصف الحكم فيه بخلاف ما قبله  
لجواز كون الوصف أهم مثاله قوله تعالى - وأحل الله البيع - فله مستلزم لصحته ومثال ما قبله  
تعليل حكم الرويات بالطعم أو غيره والنزاع كما قال العبد لفظي مبنى على تفسير الإيماء وأما مثال  
النظر فكخبر الصحيحين ان امرأة قالت يا رسول الله ان أمي ماتت وعليها صوم نذر أفأصوم  
عنها فقال أرأيت لو كان على أمك دين فقضيته أكأن يؤدي ذلك عنها قالت نعم قال فصومي عن أمك  
أي فانه يؤدي عنها سألته عن دين الله على الميت وجواز قضائه عنه فذكر لها دين الآدمي عليه  
وأقرها على جواز قضائه عنه وهما نظيران فلولم يكن جواز القضاء فيهما لعلية الدين له لكان بعيدا  
( ولا تشترط ) في الإيماء ( مناسبة ) الوصف ( الموحى اليه ) للحكم ( في الأصح ) بناء على أن  
العلة بمعنى المعرف وقيل تشترط بناء على أنها بمعنى الباعث وقيل وهو مختار ابن الحاجب تشترط  
إن فهم التعليل منها كقوله صلى الله عليه وسلم لا يقضى القاضى وهو غضبان لأن عدم المناسبة فيها شرط  
فيه المناسبة تناقض بخلاف ما إذا لم يفهم منها لأن التعليل يفهم من غيرها قال المصنف في شرح المختصر  
تبعا للعقد والمراد من المناسبة ظهورها وأما نفسها فلا بد منها في العلة الباعثة دون الأمانة المجردة  
ومرادهما بالعلة الباعثة العلة المشتبهة على حكمة ثبت على الامتثال . ( الرابع ) من مسائل العلة  
( السبر ) وهو لغة الاختبار ( والتقسيم ) وهو اظهار الشيء الواحد على وجوه مختلفة ( وهو )  
أى ما ذكر من السبر والتقسيم اصطلاحا ( حصر أوصاف الأصل ) المقيس عليه ( وإبطال ما لا يصلح )  
منها للعلية ( فيتعين الباقي ) لها كأن يحصر أوصاف البر في قياس الذرة عليه في العلم وغيره ويبتل  
ماعد الطعم بطريقه فيتعين الطعم للعلية ( ويحصى ) في دفع منع المعارض حصر الأوصاف التي  
ذكرها المستدل ( قول المستدل ) في المناظرة في حصرها ( بحث فلم أجده ) غيرها لعداته مع  
أهلية النظر ( والأصل عدم غيرها ) فيندفع عنه بذلك منع الحصر وتعبيرى بأو كافي  
مختصر ابن الحاجب وبعض نسخ الأصل أولى من تعبيره في أكثرها بالواو ( والناظر ) لنفسه  
( يرجع ) في حصر الأوصاف ( الى ظنه ) فيأخذه ولا يكابر نفسه ( فان كان الحصر والإبطال )  
أى كل منهما ( قطعيا ) هذا الملاك ( قطعى والا ) بأن كان كل منهما ظنيا أو أحدهما قطعيا  
والآخر ظنيا ( فظنى وهو ) أى الظنى ( حجة ) للناظر لنفسه والمناظر غيره ( في الأصح )  
لوجوب العمل بالظن وقيل ليس بحجة مطلقا لجواز بطلان الباقي وقيل حجة لهما ان أجمع على تعليل  
ذلك الحكم في الأصل حذرا من أداء بطلان الباقي الى خطأ المجمعين وقيل حجة للناظر دون المناظر  
لأن ظنه لا يقوم حجة على خصمه ( فان أبدى المعارض ) على الحصر الظنى ( وصفا زائدا ) على  
الأوصاف ( لم يكف ببيان صلاحية للتعليل ) لأن بطلان الحصر بإبدائه كاف في الاعتراض  
فعلى المستدل دفعه بإبطال التعليل به ( ولا ينقطع المستدل ) بإبدائه ( حتى يهجز عن إبطاله في الأصح )  
لأنه لم يتبع القطع في الحصر فغاية إبداء الوصف منع لمقدمة من الدليل والمستدل لا ينقطع بالمنع  
لكن يلزمه دفعه ليم دليله فيلزمه إبطال الوصف المبدى عن أن يكون علة فان عجز عن إبطاله  
انقطع وقيل ينقطع بإبدائه لأنه ادعى حصرا وقد أظهر المعارض بطلانه . قلنا لا يظهر الا بالهجز عن  
دفعه وذكر الخلاف من زيادتي ( فان اتفقا ) أى المتناظران ( على إبطال غير وصفين ) من أوصاف  
الأصل واختلفا في أيهما العلة ( كفاه ) أى المستدل ( الترديد بينهما ) من غير احتياج الى ضم

ولا تشترط مناسبة الموحى  
اليه في الأصح . الرابع  
السبر والتقسيم وهو حصر  
أوصاف الأصل وإبطال  
ما لا يصلح فيتعين الباقي  
ويكفى قول المستدل بحث  
فلم أجده والأصل عدم  
غيرها والناظر يرجع الى  
ظنه فان كان الحصر  
والإبطال قطعيا فقط  
والا فظنى وهو حجة  
في الأصح فان أبدى المعارض  
وصفا زائدا لم يكف ببيان  
صلاحية للتعليل ولا ينقطع  
المستدل حتى يهجز عن  
إبطاله في الأصح فان اتفقا  
على إبطال غير وصفين  
كفاه الترديد بينهما

غيرهما اليهما في التردد لاتفاهما على ابطاله فيقول العلة إما هذا أو ذاك لاجاز أن تكون ذلك  
لكذا فتعين أن تكون هذا (ومن طرق الابطال) لعلية الوصف (بيان أن الوصف طردى) أى من  
جنس ما هم من الخارج الغاؤه إما مطلقا (كالطول) والقصر فى الأشخاص فانهما لم يعتبرا فى شيء من  
الأحكام فلا يعلل بهما حكم (و) إما مقيدا بذلك الحكم (كالذكورة) والاثوثة (فى العتق) فانهما  
لم يعتبرا فيه فلا يعلل بهما شيء من أحكامه الدنيوية وإن اعتبرنا فى الشهادة والقضاء والارث وغيرها  
وفى العتق بالنظر لأحكامه الأخروية فقد روى الترمذى من أعتق عبدا مسلما أعتقه الله من النار ومن  
أعتق أميتين مسلمتين أعتقه الله من النار وتعبيرى هنا وفيما يأتى فى السادس بالطردى أولى من تعبيره  
فيهما بالطرد لأن الطرد من مسالك العلة على رأى كاسياتى (و) من طرق الابطال (أن لاتظهر مناسبة)  
الوصف (المحدوف) أى الذى حذفه المستدل عن الاعتبار للحكم بعد بحثه عنها لاتفاء مثبت العلية  
بخلافه فى الإيعاء (ويكنى) فى عدم ظهور مناسبة (قول المستدل بحث فلم أجد) فيه (موهوم مناسبة)  
أى ما يوهوم مناسبة لعدالته مع أهلية النظر (فان ادعى المعارض أن) الوصف (المبقى) أى الذى بقاء المستدل  
(كذلك) أى لم تظهر مناسبة (فليس للمستدل بيان مناسبتها) لأنه انتقال من طريق السبر الى طريق  
المناسبة وذلك يؤدى الى الانتشار المحدور (لكن له ترجيح سبره) على سبر المعارض الثانى لعلية  
المبقى كغيره (بموافقة التعدية) لسبره حيث يكون المبقى متعديا اذ تعدية الحكم محله أفيد من قصوره  
عليه. (الخامس) من مسالك العلة (المناسبة) وهى لغة الملايمة واصطلاحا ملائمة الوصف المعين للحكم  
أوما يعلم من تعريف المناسب الآتى ويسمى هذا المسلك بالاحالة أيضا كاذكره الأصل سمي بهذا لأن  
بمناسبتها الوصف يخال أى يظن أن الوصف علة ويسمى بالمصلحة وبلاستدلال وبرعاية المقاصد أيضا  
(ويسمى استخراجها) أى العلة المناسبة (تخرج المناط) لأنه ابداء ما ينطبق به الحكم فالمناط من النوط  
وهو التعليق أما تنقيح المناط وتحقيقه فسيأتيان (وهو) أى تخرج المناط (تعيين العلة بابداء)  
أى اظهار (مناسبة) بين العلة المعينة والحكم (مع الاقتران بينهما كالاسكار) فى خبر مسلم كل  
مسكر حرام فهو لازالة العقل المطلوب حفظه مناسب للحرمة وقد اقترن بها وخروج بابداء المناسبة  
ترتيب الحكم على الوصف الذى هو من أقسام الإيعاء وغير ذلك كالطرد والشبه والاقتران ابداء  
المناسبة فى المسبق فى السبر (ويحقق) بالبناء للفعول (استقلال الوصف) المناسب فى العلية (بعدم  
غيره) من الأوصاف (بالسبر) لا بقول المستدل بحث فلم أجد غيره والأصل عدمه بخلافه فى السبر  
لأنه لا طر يق له ثم سواء ولأن المقصود هنا اثبات استقلال وصف صالح للعلية وثم نفي ما يصلح لها  
(والمناسب) (المأخوذ من المناسبة المتقدمة) (وصف) ولو حكمة (ظاهر منضبط يحصل عقلا من ترتيب  
الحكم عليه ما يصلح كونه مقصودا للشارع) فى شرعية ذلك الحكم (من حصول مصلحة أو دفع

ومن طرق الابطال بيان  
أن الوصف طردى كالطول  
وكالذكورة فى العتق وأن  
لا تظهر مناسبة المحدوف  
ويكنى قول المستدل بحث  
فلم أجد موهوم مناسبة فان  
ادعى المعارض أن المبقى  
كذلك فليس للمستدل  
بيان مناسبتها لكن له  
ترجيح سبره بموافقة  
التعدية. الخامس المنا-  
بسة يسمى استخراجها  
تخرج المناط وهو تعيين  
العلة بابداء مناسبة مع  
الاقتران بينهما كالاسكار  
ويحقق استقلال الوصف  
بعدم غيره بالسبر والمناسب  
وصف ظاهر منضبط يحصل  
عقلا من ترتيب الحكم  
عليه ما يصلح كونه  
مقصودا للشارع من  
حصول مصلحة أو دفع

(قوله الملايمة) أى الموافقة كما فى نهاية ابن الأثير وعبارته فيها مانصه وفى حديث ابن أم مكتوم ولى  
قائد لا يلاومنى كذا جاء فى رواية بالواو وأصله الحمز من الملايمة وهى الموافقة يقال هو يلائمى بالهمز  
ثم يخفف فيضرب ياء وأما الواو فلا وجه لها إلا أن يكون يفاعلى من اللوم ولا معنى له فى هذا الحديث  
اتمنى بالحرف وبهامش هذه النسخة أيضا ما صورته قوله الملايمة قال فى القاموس المناسبة المشاكاة  
وينسب بينهما نسبة أقبل وأدبر بالنيمة وغيرها وقال فى فصل اللام من باب الميم ولأمله ملائمة وافقه  
وسهم لأم أى عليه ريش أوام أى يلائم بعضها بعضا أو هو لئيمه ولئامه بكسرهما أى مثله وشبهه  
وجعهما لآم ولئام إلى أن قال واللثم بالكسر الصلح والاتفاق والفتح الشخص واسم واللؤام  
كنز لب الحاجة الخ وظاهره أن الملايمة بالهمز فليراجع وليحرر انتهى شيخنا محمد الجوهري .

مفسدة) والوصف فيه شامل للعلة اذا كانت حكما شرعيا لأنه وصف للفعل القائم هو به وشامل للحكمة فيكون  
 للحكمة اذا علل بها حكمة كحفظ النفس فانه حكمة الانزجار الذي هو حكمة لترتب وجوب القصاص على  
 القتل عدوانا وان جاز أن يكونا حكمتين له وخرج به حصول الخ الوصف المبق في السبر والمدافى الدوران  
 وغيرهما من الأوصاف التي تصلح للعلة ولا يحصل عقلا من ترتب الحكم عليهما ما ذكره قيل هو الملائم لأفعال  
 العقلاء عادة واختاره الأصل وقيل هو ما يجلب نفعاً أو يدفع ضرراً وقيل هو ما لو عرض على العقول لتلقته  
 بالقبول وهذه الأقوال مقاربة للأول وانما اخترته على ما اختاره الأصل لأنه قول المحققين ولأنه أنسب  
 بقولي كغيري (فان كان الوصف خفياً أو غير منضبط اعتبر ملازمه) الذي هو ظاهر منضبط (وهو  
 المظنة) له فيكون هو العلة كالوطء مظنة لشغل الرحم المرتب عليه وجوب العدة في الأصل حفظاً للنسب  
 لكنه لما خفي نيط وجوبها بمظنته وكالسفر مظنة للشقة المرتب عليها الترخص في الأصل لكنها لما لم  
 تنضبط نيط الترخص بمظنتها (وحصول المقصود من شرع الحكم قد يكون يقيناً كالمالك في البيع) لأنه  
 المقصود من شرع البيع ويحصل منه يقيناً (و) قد يكون (ظناً كالانزجار في القصاص) لأنه المقصود من  
 شرع القصاص ويحصل منه ظناً فان المتنعين عنه أكثر من المتقدمين عليه (و) قد يكون (محملاً)  
 كاحتمال انتفائه اما (سواء كالانزجار في حد الخمر) على تناولها لأنه المقصود من شرع الحد عليه وحصول  
 الانزجار منه وانتفاؤه متساويان بتساوي المتنعين من تناولها والمقدمين عليه فيما يظهر لنا (أو مرجوحاً)  
 لأرجحية انتفائه (كالتوالد في نكاح الأمة) لأنه هو المقصود من شرع النكاح وانتفاؤه في نكاحها  
 أرجح من حصوله (والأصح جواز التعاليل بالآخرين) من الأربعة أى بالمقصود المتساوي الحصول  
 والانتفاء والمقصود المرجوح الحصول نظراً الى حصولها في الجلة وقياساً على السفر في جواز القصر  
 للترفع في سفره المنتفى فيه المشقة التي هي حكمة الترخص نظراً الى حصولها في الجلة وقيل لا يجوز التعليل  
 بهما لأن أولهما مشكوك الحصول وثانيهما مرجوحه أما أول الأربعة وثانيها فيجوز التعليل بهما  
 قطعاً (فان فات) المقصود من شرع الحكم (قطعاً) في بعض الصور (فالأصح) أنه (لا يعتبر) فيه  
 المقصود للقطع بانتفائه وقالت الحنفية يعتبر حتى يثبت فيه الحكم وما يترتب عليه كما سيظهر (سواء) في  
 الاعتبار وعدمه (ما) أى الحكم الذي (فيه) تعبد كاستبراء أمة اشتراها بأقمارها (لرجل منه) (في المحاسن)  
 أى مجلس البيع فالمقصود من استبراء الأمة المشتراة من رجل وهو معرفة براءة رجها منه المسبوبة  
 بالجهل بها ثابت قطعاً في هذه الصورة لانتفاء الجهل فيها قطعاً وقد اعتبره الحنفية فيها تقديراً حتى  
 يثبت فيها الاستبراء وغيرهم لم يعتبره وقال بالاستبراء فيها تعبداً كما في المشتراة من امرأة لأن الاستبراء  
 فيه نوع تعبد كما علم في محله (وما) أى والحكم الذي (لا) تعبد فيه (كالحقوق نسب ولد المفرية  
 بالمشرق) عند الحنفية حيث قالوا من تزوج بالمشرق امرأة وهي بالمغرب فأنت بولد يلحقه فالمقصود  
 من التزويج وهو حصول النطفة في الرحم ليحصل العلق فيلحق النسب فأنت قطعاً في هذه الصورة  
 للقطع عادة بعدم تلاقى الزوجين وقد اعتبره الحنفية فيها لوجود مظنته وهو التزويج حتى يثبت  
 اللحق وغيرهم لم يعتبره وقال لا عبرة بمظنته مع القطع بانتفائه وعدم التعبد فيه فلا حقوق (والمناسب)  
 من حيث شرع الحكم له ثلاثة أقسام (ضروري) فحاجي فتحسيني) قطعاً مع ما يأتي في أقسام الضروري  
 بإلغاء ليفيد أن كلامها دون ما قبله في الرتبة (والضروري) وهو ما اتصل الحاجة اليه الى حد  
 الضرورة (حفظ الدين) المشروع له قتل الكفار (فالنفس) أى حفظها المشروع له القود (فالأقرب)  
 أى حفظه المشروع له حد السكر (فالنسب) أى حفظه المشروع له حد الزنا (فالمال) أى حفظه  
 المشروع له حد السرقة وحد قطع الطريق (فالعرض) أى حفظه المشروع له عقوبة القذف والسب

مفسدة فان كان الوصف  
 خفياً أو غير منضبط اعتبر  
 ملازمه وهو المظنة  
 وحصول المقصود من  
 شرع الحكم قد يكون  
 يقيناً كالمالك في البيع وظناً  
 كالانزجار في القصاص  
 ومحتملاً سواء كالانزجار  
 في حد الخمر أو مرجوحاً  
 كالتوالد في نكاح الأمة  
 والأصح جواز التعاليل  
 بالآخرين فان فات قطعاً  
 فلا يصح لا يعتبر سواء ما  
 فيه تعبد كاستبراء أمة  
 اشتراها بانعها في المجلس  
 ومالا كالحقوق نسب ولد  
 المفرية بالمشرق والمناسب  
 ضروري فحاجي فتحسيني  
 والضروري حفظ الدين  
 فالنفس فالعقل فالنسب  
 فالمال فالعرض

وهذا زاده الأصل كالطوفى على الخسة السابقة المسماة بالمقاصد والكيلات التى قالوا فيها انها لم تبغ فى ملة  
من الملل والمراد مجموعها والا فالتحرر أبيضحت فى صدر الاسلام وعطى للعرض بالقاء أولى من عطف الأصل  
كالطوفى له بالواو (ومثله) أى الضرورى (مكمله) فيكون فى رتبته (كالحد بد) تناول (قليل المسكر)  
اذ قليله يدعو الى كثيره المفوت لحفظ العقل فبولغ فى حفظه بالنوع من القليل والحد عليه كالكثير وكعقوبة  
الداعين الى البدع لأنها تدعو الى الكفر المفوت لحفظ الدين وكالتقود فى الأطراف لأن إزالتها تدعو  
الى القتل المفوت لحفظ النفس (والحاجى) وهو ما يحتاج اليه ولا يصل الى حد الضرورة (كالبيع  
فالاجارة) المشروعين لملك المحتاج اليه ولا يفوت بفواته لولم يشرع عاشر من الضروريات السابقة وعطفت  
الاجارة بالقاء لأن الحاجة اليها دون الحاجة الى البيع (وقد يكون) الحاجى (ضروريا) فى بعض  
صوره (كالاجارة لتربية الطفل) فان ملك المنفعة فيها وهى تربيته يفوت بفواته لولم تشرع الاجارة  
حفظ نفس الطفل (و) مثل الحاجى (مكمله) اختيار البيع) المشروع للتروى كمل به البيع ليسلم عن  
الغبى (والتحسينى) وهو ما استحسن عادة من غير احتياج اليه قسما (معارض للقواعد) الشرعية  
أى لشيء منها (كالكتابة) فانها غير محتاج اليها اذ لو منعت ماضر لكنها مستحسنة عادة للتوسل  
بها الى فك الرقة من الرق وهى خاتمة لقاعدة امتناع بيع الشخص بعض ماله ببعض آخر اذ ما يحصله  
المكاتب فى قوة ملك السيد له بتجيزه نفسه (وغيره) أى وغير المعارض لشيء من القواعد (كسلب  
العبد أهلية الشهادة) فانه غير محتاج اليه اذ لو ثبت للعبد الأهلية ماضر لكنه مستحسن عادة لنقص  
الريقى عن هذا المنصب الشريف الملتزم للحقوق بخلاف الرواية (ثم المناسب) من حيث اعتباره  
وجودا وعندما أربعة أقسام مؤثر وملثم وغريب ومرسل لأنه (ان اعتبر عينه فى عين الحكم بنص  
أو اجماع فال مؤثر) لظهور تأثيره بما اعتبر به والمراد بالعين النوع لا الشخص منه فالاعتبار بالنص  
كتعليل نقض الوضوء بمس الذكركر فانه مستفاد من خبر الترمذى وغيره من مس ذكره فليتوضأ والاعتبار  
بالاجماع كتعليل ولاية المال على الصغير بالصغر فانه يجمع عليه (أو) اعتبر عينه فى عين الحكم  
(بترتيب الحكم على وقفه) حيث ثبت الحكم معه بأن أورده الشرع على وقفه لا بأن نص على العلة  
أو أومى إليها والالم تكن العلة مستفادة من المناسبة (فان اعتبر) بنص أو اجماع (العين فى الجنس  
أو عكسه أو الجنس فى الجنس) وكل منهما أعلى مما بعده (فاللائم) للمائمة للحكم (والا) أى وان لم  
يعتبر بما ذكر شيء من ذلك (فالغريب) وهذا من زيادى تبعاً لابن الحاجب ومثله بتعليل تورث  
المبتوتة فى مرض الموت بالفعل المحرم لغرض فاسد وهو الطلاق البائن لغرض عدم الارث قياسا على  
قاتل مورثه حيث لم يرثه بجامع ارتكاب فعل محرم وفى ترتيب الحكم عليه تحصيل مصلحة وهو نهيمها عن  
الفعل الحرام لكن لم يشهد له أصل بالاعتبار بنص أو اجماع ومثال الأول من أقسام الملائم تعليل ولاية  
النكاح بالصغر حيث ثبتت معه وان اختلف فى أنها له أو لبسكاره أو لهما وقد اعتبر فى جنس الولاية حيث  
اعتبر فى ولاية المال بالاجماع كامر ومثال الثانى تعليل جواز الجمع حالة المطر فى الحضر بالخروج حيث  
اعتبر معه وقد اعتبر جنسه فى جوازه فى السفر بالنص اذ الحرج جامع لحرج السفر والمطر ومثال الثالث  
تعليل النود فى القتل بمقتل بالقتل العمد العدوان حيث ثبتت معه وقد اعتبر جنسه فى جنس القود حيث  
اعتبر فى القتل بمحدد بالاجماع اذ القتل العمد العدوان جامع للقتل بمقتل ومحدد والقود جامع للقود  
بالمقتل وبالمحدد (وان لم يعتبر) أى المناسب (فان دل دليل على الغائى) فهو ملغى (فلا يعمل به) قطعاً كما  
فى جاع ملكه نهار رمضان فان حاله يناسب التكفير ابتداء بالصوم ليرتدع به دون الاعتاق اذ يسهل عليه  
بذل المال فى شهوة الفرج وقد أفنى يحيى بن يحيى بن كثير الليثى المغربى المالكي ملكا بالمغرب جامع

ومثله مدمله كالحمد بقليل  
المسكر والحاجى كالبيع  
فالاجارة وقد يكون ضروريا  
كالاجارة لتربية الطفل  
ومكمله تختيار البيع  
والتحسينى معارض للقواعد  
كالكتابة وغيره كسلب  
العبد أهلية الشهادة ثم  
المناسب ان اعتبر عينه فى  
عين الحكم بنص أو  
اجماع فال مؤثر أو بترتيب  
الحكم على وقفه فان  
اعتبر العين فى الجنس  
أو عكسه أو الجنس فى  
الجنس فاللائم والألغريب  
وان لم يعتبر فان دل دليل  
على الغائى فلا يعمل به



في نهار رمضان بصوم شهرين متتابعين نظرا الى ذلك لكن الشارع ألغاه بإيجابه الاعتاق ابتداء من غير  
تفرقة بين ملك وغيره وفي الحاشية زيادة على ذلك و يسمى هذا القسم بالغريب لبعده عن الاعتبار (والا)  
أى وان لم يدل دليل على الغائه كما لم يدل على اعتباره (فالمرسل) لارساله أى اطلاقه مما يدل على  
اعتباره أو الغائه ويبر عنه بالمصالح المرسله وبلاستصلاح وبالمناصب المرسل (ورده الأكثر) من  
العلماء مطلقا لعدم ما يدل على اعتباره وقبله الامام مالك مطلقا رعاية لمصلحة حتى يجوز ضرب  
المتهم بالسرقة ليقرب وعورض بأنه قد يكون بريئا وترك الضرب للذنب أهون من ضرب برىء ورده  
قوم في العبادات إذ لا نظرفيها للمصلحة بخلاف غيرها كالبيع والنكاح والحد ومحل الخلاف المذكور  
إذا علم اعتبار العين في الجنس أو عكسه أو الجنس في الجنس والافهوه مردود قطعاً كذا ذكره العضد تبعاً  
لابن الحاجب (وليس منه) أى من المناسب المرسل (مصلحة ضرورية كلية) أى متعلقة بكل  
الامة (قطعية أو ظنية قريبة منها) لدلالة الدليل على اعتبارها (فهى حق كلى قطعاً) واشترطها  
الغزالي للقطع بالقول بالمناصب المرسل لا لأصيل القول به فجعلها منه مع القطع بقبولها مثاليها رعى  
السكفار المتترسين بأسرانا في الحرب المؤدى الى قتل الترس معهم اذا قطع أوطن ظناً قريباً من القطع  
بأنهم ان لم يرموا استأصلونا بالقتل الترس وغيره وبأنهم ان رموا سلم غير الترس فيجوز رميهم لحفظ  
باقى الامة بخلاف رعى أهل قلعة ترسو باسمين لأن فتحها ليس ضروريا ورمى بعضنا من سفينة في بحر  
لنجاة الباقيين لأن نجاتهم ليست كليا ورمى المتترسين في الحرب اذا لم يقطع أو لم يظن ظناً قريباً من القطع  
باستئصالهم لنا فلا يجوز الرعى في شئ من الثلاث وان أقرع في الثانية لأن القرعة لأصل لها شرعاً في ذلك  
(والمناسبة تنخرم) أى تبطل (بمفسدة تلزم) الحكم (راجحة) على مصلحته (أو مساوية لها  
في الأصح) لأن درء المفسد مقدم على جلب المصالح وقال الامام الرازى ومتابعوه لا تنخرم بها مع  
موافقتهم على انتفاء الحكم فهو عندهم لوجود المانع وعلى الأول لا انتفاء المقتضى فالخلف لفظى. (السادس)  
من مسائل العلة (الشبه وهو مشابهة وصف للمناصب والطردى) وهذا التفسير من زيادتى (ويسمى  
الوصف بالشبه أيضاً وهو منزلة) أى ذو منزلة (بين منزلتيهما) أى منزلتى المناسب والطردى (في  
الأصح) لأنه يشبه الطردى من حيث انه غير مناسب بالذات ويشبه المناسب بالذات من حيث التفتات  
الشرع اليه في الجلة كالذكورة والأنوثة في القضاء والشهادة وقيل هو المناسب بالتبع كالطهارة  
لاشترائط النية فانها إنما تناسبه بواسطة أنها عبادة بخلاف المناسب بالذات كالاسكار لحزمة الحجر  
(ولا يصار اليه) بأن يصار الى قياسه (ان أمكن قياس العلة) المشتمل على المناسب بالذات (والا)  
بأن تعذر العلة بتعذر المناسب بالذات بأن لم يوجد غير قياس الشبه (فهو حجة في غير) الشبه  
(الصورى في الأصح) نظراً للشبه بالمناصب وقد احتج به الشافعى في مواضع منها قوله في إيجاب النية  
في الوضوء كالتييم طهارتان أتى تفرقان وقيل مردود نظراً للشبه بالطردى (وأعلاه) أى قياس الشبه  
(قياساً) أى شبه (له أصل واحد) كأن يقول في إزالة الخبث هى طهارة للصلاة فيتعين الماء كطهارة  
الحدث كطهارة الخبث تشبه الطردى من حيث عدم ظهور المناسبة بينهما وبين تعين الماء وتشبه المناسب بالذات  
من حيث ان الشرع اعتبر طهارة الحدث بالماء في الصلاة وغيرها (ف) قياس (غلبة الأشباه في  
الحكم والصفة) وهو إلحاق فرع متردد بين أصليين بأحدهما الغالب شبهه به في الحكم والصفة على  
شبهه بالآخر فيهما كإلحاق العبد بالماء في إيجاب القيمة بقتله بالغة ما بلغت لأن شبهه بالمال في الحكم  
والصفة أكثر من شبهه بالحرف فيهما أما الحكم فلكونه يباع ويؤجر ويعار ويودع ويثبت عليه اليد  
وأما الصفة فلتفاوت قيمته بحسب تفاوت أوصافه جودة ورداءة وتعلق الزكاة بقيمته اذا انجر فيه

والا فالمرسل ورده الأكثر  
وليس منه مصلحة ضرورية  
كلية قطعية أو ظنية قريبة  
منها فهى حق كلى قطعاً  
والمناسبة تنخرم بمفسدة  
تلزم راجحة أو مساوية لها  
في الأصح. السادس الشبه  
وهو مشابهة وصف للمناصب  
والطردى ويسمى الوصف  
بالشبه أيضاً وهو منزلة بين  
منزلتيهما فى الأصح ولا يصار  
اليه ان أمكن قياس العلة  
والافهوه حجة في غير الصورى  
فى الأصح وأعلاه قياس  
ماله أصل واحد فغلبة  
الأشياء فى الحكم والصفة

(٥) قياس غلبة الأشياء في (الحكمة) قياس غلبتها في (الصفة) وهذان مع الأول ومع الترجيح والتقييد بغير الصوري من زيادتي أما الصوري ~~ف~~ قياس الخيل على البغال والخير في عدم وجوب الزكاة للشبه الصوري بينهما فليس بحجة في الأصح. (السابع) من مسالك العلة (الدوران بأن يوجد الحكم) أي تعلقه (عند وجود وصف وعدمه) هو أولى من قوله وينعدم (عند عدمه) والوصف يسمى مدارا والحكم دائرة (وهو) أي الدوران (يفيد) العلية (ظنا في الأصح) وقيل لا يفيدها لجواز أن يكون الوصف ملازما لها لا نفسها كرامة المسكر المخصوصة فانها دائرة مع الاسكار وجودا وعدمه بأن يصير المسكر خلا وليس علة وقيل يفيدها قطعاً وكأن قائل ذلك قاله عند مناسبة الوصف كالاسكار لحرمة الخمر (ولا يلزم المستدل به بيان انتفاء ماهو أولى منه) بإفادة العلية بل يصح الاستدلال به مع إمكان الاستدلال بما هو أولى منه بخلاف ما مر في الشبه (ويترجح جانبه) أي المستدل (بالتعددية) لوصفه على جانب المعارض حيث يكون وصفه قاصراً (ان أبدى المعارض وصفاً آخر) أي غير المدار (والأصح) أنه (ان تعدى وصفه) أي المعارض (إلى الفرع) المتنازع فيه بقيد زدته بقولي (واحد مقتضى وصفيهما) أي المستدل والمعارض (أو إلى فرع آخر لم يطلب ترجيح) بناء على جواز تعدد العلل وقيل يطلب الترجيح بناء على منعه وبه جزم الأصل في الثاني بناء على مارجحه من منع تعدد العلل أما إذا اختلف مقتضى وصفيهما كأن اقتضى أحدهما الحل والآخر الحرمة فيطلب الترجيح. (الثامن) من مسالك العلة (الطرد بأن يقارن الحكم الوصف بلامناسبة) لالافات ولا بالتبع كقول بعضهم في الحل مانع لا تبني القنطرة على جنسه فلا تزال به النجاسة كالدهن أي بخلاف الماء فبناء القنطرة وعدمه لامناسبة فهما للحكم وان كان مطردا لا نقض عليه وقولي بلامناسبة من زيادتي وخرج به بقية المسالك (ورده الأكثر) من العلماء لا انتفاء المناسبة منه قال علماءنا قياس المعنى مناسب لاشتراكه على الوصف المناسب وقياس الشبه تقريبا وقياس الطرد تحكما فلا يفيد وقيل يفيد المناظر دون الناظر لنفسه لأن الأول دافع والثاني مثبت وقيل ان قارنه فيما عدا صورة النزاع أفاد العلية فيفيد الحكم في صورة النزاع وقيل تسكنى مقارنته له في صورة واحدة غير صورة النزاع. (التاسع) من مسالك العلة (تنقيح المناط بأن يدل نص ظاهر على التعليل) لحكم (بوصف فيحذف خصوصه عن الاعتبار) بالاجتهاد ويناط بالأعم) كما حذف أبو حنيفة ومالك من خبر الأعرابي الذي واقع زوجته في نهار رمضان خصوص الوقاع عن الاعتبار وأناط الكفارة بمطلق الإفطار (أو) بأن (تسكن) في محل الحكم (أوصاف فيحذف بعضها) عن الاعتبار بالاجتهاد (ويناط) بالحكم (بباقية) كما حذف الشافعي في الخبر المذكور غير الوقاع من أوصاف المحل ككون الواطئ أعرابيا وكون الموطوءة زوجة وكون الوطء في القبل عن الاعتبار وأناط الكفارة بالوقاع ولا ينافي التمثيل بالخبر لما هنا التمثيل به فيما مر للإيماء لاختلاف الجهة إذا التمثيل للإيماء بالنظر لا قتران الوصف بالحكم ولما هنا بالنظر للاجتهاد في الحذف (وتحقيق المناط اثبات العلة في صورة) خفي وجودها فيها (كاثبات أن النباش) وهو من ينبش القبور ويأخذ الألفان (سارق) بأنه وجد منه أخذ المال خفية من حوز مثله وهو السرقة فيقطع خلافا للحنفية (وتخريجه) أي المناط (مر) بيانه في مبحث المناسبة وقرنت كالأصل بين الثلاثة كعادة الجدلين ويعرف من تعاريفها الفرق بينها. (العاشر) من مسالك العلة (الغاء الفارق) بأن يبين عدم تأثيره في الفرق بين الأصل والفرع فيثبت الحكم لما اشتركا فيه سواء أكان الإلغاء قاعليا كالحاق صب البول في الماء الراكد بالبول فيه في الكراهة الثابتة بخبر لا يبولن أحدكم في الماء الراكد أم ظنيا (كالحاق الأئمة بالعبد في السراية) الثابتة

فالحكم فالصفة . السابع  
الدوران بأن يوجد الحكم  
عند وجود وصف وعدمه  
عند عدمه وهو يفيد ظنا  
في الأصح ولا يلزم المستدل  
به بيان انتفاء ماهو أولى  
منه ويترجح جانبه بالتعددية  
ان أبدى المعارض وصفا  
آخر والأصح ان تعدى  
وصفه إلى الفرع واتحد  
مقتضى وصفيهما أو إلى فرع  
آخر لم يطلب ترجيح .  
الثامن الطرد بأن يقارن  
الحكم الوصف بلامناسبة  
ورده الأكثر . التاسع  
تنقيح المناط بأن يدل نص  
ظاهر على التعليل بوصف  
فيحذف خصوصه عن  
الاعتبار بالاجتهاد ويناط  
بالأعم أو تسكون أوصاف  
فيحذف بعضها ويناط  
بباقية وتحقيق المناط اثبات  
العلة في صورة كاثبات أن  
النباش سارق وتخريجه  
مر . العاشر الغاء الفارق  
كالحاق الأئمة بالعبد في  
السراية

نجبر من أعتق شركا له في عبد فكان له مال يباغ بمن العبد قوم عليه قيمة عدل فأعطى شركاءه حصصهم  
وهتق عليه العبد والافقد عتق عليه ما هتق فالفاروق في الأول الصب من غير فرج وفي الثاني الأتونة  
ولأثر لهما في منع الكراهة والسراية فتشبتان لما يشارك فيه الأصل والفرع وإنما كان الثاني  
ظنيا لأنه قد يتخيل فيه احتمال اعتبار الشارع في هتق العبد استقلاله في جهاد وجمة وغيرهما مما  
لادخل للأنتى فيه وقوله في الخبر بمن العبد أي بمن لا يملكه المعتق منه (وهو) أي إلغاء الفارق (والدوران  
والطرد) على القول به (ترجع) ثلاثها (الضرب شبه) للعلة لاعلة حقيقة لأنها تحصل الظن في الجلة  
ولانعين جهة المصلحة المقصودة من شرع الحكم لأنها لا تدرك بواحد منها بخلاف بقية المسالك  
(خاتمة) في نفى مسلكين ضعيفين (ليس تأتي القياس بعلة وصف ولا الهجز عن افساده دليلها  
في الأصح) فيهما وقيل نعم فيهما أما الأول فلأن القياس مأثور به بقوله تعالى فاهتبروا وبتقدير  
عليه الوصف يخرج بقياسه عن عهدة الأمر فيكون الوصف علة . قلنا انما يتعين هليته لولم يخرج  
عن عهدة الأمر إلا بقياسه وليس كذلك وأما الثاني فكما في المجزأة فانها انما دلت على صدق الرسول  
للججز عن معارضتها . قلنا الفرق أن الججز ثم من الخلق وهنا من الخصم .

### القواعد

أى هذا مبحثها وهي ما يقدح في الدليل علة كان الدليل أو غيرها (منها تخلف الحكم عن العلة المستنبطة)  
ان كان التخلف (بلامانع أو فقد شرط في الأصح) بأن وجدت في بعض صور بدون الحكم لأنها لو كانت علة  
للحكم لثبت حينئذ بخلاف المنصوصة إذ لا نقض معها كايقتضيه في الحاشية وبخلاف ما إذا كان التخلف  
لما نفع أو فقد شرط لأن العلة عند التخلف تجماع كلا منهما وهذا ما اختاره ابن الحاجب وغيره  
من المحققين وعليه يحمل إطلاق الشافعي القدح بالتخلف وقيل يقدح مطلقا ويرجعه الأصل اذ لو صححت  
العلة مع التخلف للزم الحكم في صورة التخلف ضرورة استلزام العلة لعلوها وقيل لا يقدح مطلقا  
وقال به أكثر الحنفية وسموه تخصيص العلة وقيل يقدح في العلة المستنبطة دون المنصوصة وقيل  
عكسه وقيل يقدح إلا أن يكون لما نفع أو فقد شرط وعليه أكثر فقهاءنا وقيل غير ذلك (والخلف) في القدح  
(معنوى) خلافا لابن الحاجب ومن تبعه في قولهم انه لفظى مبنى على تفسير العلة ان فسرت بالمؤثر  
وهو ما يستلزم وجوده وجود الحكم فالتخلف قادح أو بالباءث أو بالمعترف فلا (ومن فروعه) أى  
فروع أن الخلف معنوى (الانقطاع) للمستدل فيحصل ان قدح التخلف والا فلا يحصل ويسمع  
قوله أردت العلة في غير ما حصل فيه التخلف (واخترام المناسبة بمفسدة) فيحصل ان قدح التخلف  
والا فلا لكن ينفى الحكم لوجود المانع (وغيرهما) بالرفع أى غير المذكورين كتخصيص العلة  
فيمتنع ان قدح التخلف والا فلا (وجوابه) أى التخلف على القول بأنه قادح (منع وجود العلة)  
فيما اعترض به (أو) منع (انتفاء الحكم) في ذلك (ان لم يكن انتفاؤه مذهب المستدل) والا فلا  
يتأتى الجواب (أو بيان المانع أو) بيان (فقد الشرط) مثال ذلك يجب القود بالقتل بمثل كالقتل  
بمحدد فان نقض بقتل الأصل فرعه حيث تخلف الحكم فيه عن العلة لجوابه منع وجود العلة  
في ذلك إذ يعتبر فيها عدم أصلية القاتل أو أن التخلف لما نفع وهو أن الأصل كان سببا لايجاد فرعه  
فلا يكون هو سببا لاعداد أصله (وليس للمعترض) بالتخلف (استدلال على وجود العلة)  
فيما اعترض به (عند الأكثر) من النظر ولو بعد منع المستدل وجودها (لانتقاله) من  
الاعتراض الى الاستدلال المؤدى الى الانتشار وقيل له ذلك ليم مطلوبه من إبطال العلة وقيل له  
ذلك ان لم يكن ثم دليل أولى من التخلف بالقدح والا فلا وقيل له ذلك ما لم تكن العلة حكما  
شرعيا (ولودل) المستدل (على وجودها) أى العلة فيما عدا حكمه بها (ب) دليل (موجود في

وهو والدوران والطرد  
ترجع الى ضرب شبه  
(خاتمة)  
ليس تأتي القياس بعلة  
وصف ولا الهجز عن  
افساده دليلها في الأصح

### القواعد

منها تخلف الحكم عن  
العلة المستنبطة بلامانع أو  
فقد شرط في الأصح  
والخلف معنوى ومن  
فروعه لانقطاع واخترام  
المناسبة بمفسدة وغيرهما  
وجوابه منع وجود العلة أو  
انتفاء الحكم ان لم يكن  
انتفاؤه مذهب المستدل  
أو بيان المانع أو فقد  
الشرط وليس للمعترض  
استدلال على وجود العلة  
عند الأكثر لانتقاله ولو  
دل على وجودها بموجود في

محل النقض ثم منع وجودها ( في ذلك المحل ( فقال ) له المعارض ( ينتقض دليلك ) الذي أفتته على وجودها حيث وجد في محل النقض دونها على مقتضى منعك وجودها فيه ( لم يسمع ) قول المعارض ( لا تنقله من نقضها إلى نقض دليلها ) والانتقال ممتنع قال ابن الحاجب وفيه نظر لأن القدر في الدليل قدح في المدلول بمعنى أن القدرح فيه يحوج إلى الانتقال إلى إثبات المدلول بدليل آخر والا كان قولاً بلا دليل فلا يمتنع الانتقال إليه فإن رد بين الأمرين فقال يلزمك انتقاض العلة أو انتقاض دليلها الدال على وجودها في الفرع فلا تثبت علمك سمع قوله اتفاقاً إذ لا انتقال ( وليس له ) أي للمعارض ( استدلال على تخلف الحكم ) فيما اعترض به ولو بعدم منع المستدل تخلفه ( في الأصح ) لما مر من الانتقال من الاعتراض إلى الاستدلال المؤدى إلى الانتشار وقيل له ذلك ليم مطلوبه من إبطال العلة وقيل له ذلك إن لم يكن ثم طريق أولى من التخلف بالقدح والافلا ( ويجب الاحتراز منه ) أي من التخلف بأن يذكر في الدليل ما يخرج محله ليسلم من الاعتراض ( على المناظر مطلقاً ) عن الاستثناء الآتي ( وعلى الناظر ) لنفسه ( إلا فيما اشتهر من المستثنيات ) كالمرأى لأنه شهرته كالمذكور فلا يجب الاحتراز منه وقيل يجب عليه ذلك مطلقاً وغير المذكور ليس كالمذكور وقيل يجب عليه ذلك إلا في المستثنيات ولو كانت غير مشهورة فلا يجب ذلك لعدم العلم بأنها غير مرادة وقيل لا يجب مطلقاً واختاره ابن الحاجب وغيره ( وأثبت صورة ) معينة أو مهمة ( أو نفيها ) ينتقض بالنفي أو الإثبات العامين ) يعني السالبة والموجبة السكيتين ( و بالعكس ) أي النفي العام أو الإثبات العام ينتقض باثبات صورة معينة أو مهمة أو بنفيها فمحوز يد كاتب أو إنسان ما كاتب يناقضه لاشئ من الإنسان بكاتب ومحوز يد ليس بكاتب أو إنسان ما ليس بكاتب يناقضه كل إنسان كاتب أما الأولى بشقيها فلتحقق المناقضة بين الموجبة الجزئية والسالبة السككية وأما الثانية كذلك فلتحقق المناقضة بين السالبة الجزئية والموجبة السككية ( ومنها ) أي من القوادح ( الكسر ) فإنه قادح ( في الأصح ) لما يعلم من تعريفه الآتي وقيل ليس بقادح ( وهو ) أي الكسر و يسمى بنقض المعنى أي المعلل به ( الفناء بعض العلة ) بوجود الحكم عند انتفائه أما ( مع ابداله ) أي البعض بغيره ( أولاً ) مع ابداله ( ونقض باقيها ) أي العلة والتصریح بأولاً الخ من زيادتي ( كما يقال في ) إثبات صلاة ( الخوف ) هي ( صلاة يجب قضاؤها ) لولم تفعل ( فيجب أدائها كالأمن ) فإن الصلاة فيه كما يجب قضاؤها لولم تفعل يجب أدائها ( فيعترض ) بأن حصول الصلاة مانع بأن يقال الحج يجب أدائها لقضائه ( فليبدل ) خصوص الصلاة ( بالعبادة ) ليندفع الاعتراض وكأنه قيل عبادة الخ ( ثم ينتقض ) هذا القول ( بصوم الخائف ) فإنه عبادة يجب قضاؤها ولا يجب أدائها بل يحرم ( أو لا يبدل ) خصوص الصلاة ( فلا يبقى ) للمستدل علة ( إلا ) قوله ( يجب قضاؤها ) فيجب أدائها كالأمن ( ثم ينتقض بما مر ) بأن يقال ليس كل ما يجب قضاؤه يؤدي بدليل صوم الخائف فإنه يجب عليها قضاؤه دون أدائه وعبر ابن الحاجب عن هذا القادح بالنقض المكسور وعرف الكسر قيل به بما لزم منه أن الراجع أنه لا يقدر وفي محل آخر بما يقتضي أنه تخلف الحكم عن العلة فعنده أن الكسر مشترك لفظي وبما تقرر أولاً علم أن الكسر لا يكون إلا في العلة المركبة وأن مفاده تخلف الحكم عن العلة فهو قسم من أقسام القادح السابق ( ومنها ) أي من القوادح ( عدم العكس ) بأن يوجد الحكم بدون العلة وإنما يقدر ( عند مانع تعدد العلل ) بخلاف محوره لجواز أن يكون وجود الحكم لعلة أخرى ومثاله يعلم من القادح الآتي ( والعكس انتفاء الحكم ) لا بمعنى انتفائه نفسه بل ( بمعنى انتفاء العلم أو الظن به لانتفاء العلم ) فإن ثبت مقابله أي مقابل العكس وهو الطرد أي ثبوت

محل النقض ثم منع وجودها فقال ينتقض دليلك لم يسمع لا تنقله من نقضها إلى نقض دليلها وليس له استدلال على تخلف الحكم في الأصح ويجب الاحتراز منه على المناظر مطلقاً وعلى الناظر إلا فيما اشتهر من المستثنيات وإثبات صورة أو نفيها ينتقض بالنفي أو الإثبات العامين و بالعكس ومنها الكسر في الأصح وهو الفناء بعض العلة مع ابداله أولاً ونقض باقيها كما يقال في الخوف صلاة يجب قضاؤها فيجب أدائها كالأمن فيعترض فليبدل بالعبادة ثم ينتقض بصوم الخائف أو لا يبدل فلا يبقى الا يجب قضاؤها ثم ينتقض بما مر ومنها عدم العكس عند مانع تعدد العلل والعكس انتفاء الحكم بمعنى انتفاء العلم أو الظن به لانتفاء العلة فإن ثبت مقابله

فأبلغ وشاهده قوله صلى الله عليه وسلم أرأيتم لو وضعها في حرام أكان عليه وزر فكذلك إذا وضعها في الحلال كان له أجر في جواب أيأتي أحدنا شهوته وله فيها أجر ومنها عدم التأثير أي نفي مناسبة الوصف فيختص بقياس معنى علته مستنبطة مختلف فيها وهو أربعة في الوصف بكونه طريدا أو شبها وفي الأصل على مرجوح مثل مبيع غير مرئي فلا يصح كالطير في الهواء فيقول لا أثر لكونه غير مرئي إذ الحجز عن التسليم كاف وفي الحكم وهو أضرب مالا فائدة لذكره كقولهم في المرتدين مشركون أتلّفوا مالا بدار الحرب فلا ضمان كالخربي فدار الحرب عندهم طردى فلا فائدة لذكره فيرجع للأول وماله على الأصح فائدة ضروية كقول معتبر العدد في الاستحجار عبادة متعاقبة بالأحجار لم يتقدمها معصية فاعتبر فيها العدد كالجار فقول لم يتقدمها معصية هديم التأثير لكنه مضطر لذكره لثلايته تقض ماعل به بالرجم أو غير ضرورة مثل الجمعة صلاة مفروضة فلم تقتقر إلى إذن الامام كالظهر فإن مفروضة حشو إذ لو حذف

لم ينقض

الحكم لثبوت العلة أبدا (فأبلغ) في العكسية مما لم يثبت مقابله بأن يثبت الحكم مع انتفاء العلة في بعض الصور لأنه في الأول عكس لجميع الصور وفي الثاني لبعضها (وشاهده) أي العكس في صحة الاستدلال بانتفاء العلة فيه على انتفاء الحكم (قوله صلى الله عليه وسلم) لبعض أصحابه في خبر مسلم للماعد وجوه البر بقوله وفي بضع أحدكم صدقة الخ (أرأيتم لو وضعها) أي الشهوة (في حرام أكان عليه وزر) فكأنهم قالوا نعم فقال (فكذلك) إذا وضعها في الحلال كان له أجر في جواب قولهم (أيأتي أحدنا شهوته وله فيها أجر) استنتج من ثبوت الحكم أي الوزر في الوطء الحرام انتفاءه في الوطء الحلال الصادق بحصول الأجر حيث عدل بوضع الشهوة عن الحرام إلى الحلال لتعاكس حكميهما في العلة وهو كون هذا مباحا وذاك حراما وهذا الاستنتاج يسمى قياس العكس الآتي في الكتاب الخامس وانما ذكرهنا مع العكس وإن كان المبحث في القدح بعدمه أما العكس فلتوقف معرفة عدمه على معرفته وأما قياسه فلكونه شاهدا له (ومنها) أي من القوادح (عدم التأثير أي نفي مناسبة الوصف) الذاتية للحكم (فيختص) القدح به (بقياس معنى علته مستنبطة مختلف فيها) لاشتماله على المناسب بخلاف غيره كالشبه بقياس المعنى الذي علته منصوصة أو مستنبطة يجمع عليها فلا يأتي فيه ذلك (وهو) أقسام (أربعة) القسم الأول عدم التأثير (في الوصف بكونه طريدا أو شبها) والمعنى عدم تأثيره أصلا كقول الحنفية في الصبح صلاة لا تقصر فلا يقدم أذانها كالغرب فعدم القصر بالنسبة لعدم تقديم الأذان طردى لا مناسبة فيه ولا شبه وعدم التقييد موجود فيما يقصر وكقول المستدل بقياس المعنى في الوضوء طهارة تفتقر إلى النية كالتي يمّم بالطهارة بالنسبة لافتقار الوضوء إلى النية شبه المناسبة فيه بالذات إذا المناسبة الذاتية له كون الوضوء عبادة . وحاصل هذا القسم طلب مناسبة علية الوصف وقول أو شبهه من زيادتي (و) الثاني عدم التأثير (في الأصل) بإبداء علة لحكمه (على مرجوح) وهو منع تعدد العلل (مثل) أن يقال في بيع الغائب (مبيع غير مرئي) فلا يصح كالطير في الهواء فيقول المعارض (لا أثر لكونه غير مرئي) في الأصل (إذ الحجز عن التسليم) فيه (كاف) في عدم الصحة وعدمها موجود مع الرؤية . وحاصله معارضة في الأصل بإبداء غير ماعل به وزدت على مرجوح ليوافق ما اعتمدته من جواز تعدد العلل (و) الثالث عدم التأثير (في الحكم وهو أضرب) ثلاثة أحدها (ما) أي وصف اشتملت عليه العلة (لا فائدة لذكره كقولهم) أي الخصوم الحنفية (في المرتدين) المتلفين مالا بدار الحرب حيث استدلووا على نفي الضمان عنهم في ذلك (مشركون أتلّفوا مالا بدار الحرب فلا ضمان) عليهم (كالخربي) المتلف مالا (فدار الحرب عندهم) أي الخصوم كما هو عندنا وصف (طردى) فلا فائدة لذكره لأن من نفي الضمان في اتلاف المرتد مال المسلم كالحنفية نفاه وإن لم يكن الاتلاف بدار الحرب ومن أثبتته كالشافعية أثبتته وإن لم يكن الاتلاف بدار الحرب (فيرجم) الاعتراض في ذلك (للاول) من الأقسام لأن المعارض يطالب المستدل بتأثير كون الاتلاف بدار الحرب لا بغيرها (و) الضرب الثاني (ما) أي وصف اشتملت عليه العلة (له) أي لذكره (على الأصح فائدة ضرورية كقول معتبر العدد في الاستحجار) بالأحجار (عبادة متعلقة بالأحجار لم يتقدمها معصية فاعتبر فيها العدد كالجار) أي كرمها (فقوله لم يتقدمها معصية عديم التأثير) في حكم الأصل والفرع (لكنه) أي معتبر العدد (مضطر لذكره لثلايته تقض ماعل به) لولم يذكر فيه (بالرجم) للحصن فانه عبادة متعلقة بالأحجار ولم يعتبر فيها العدد والضرب الثالث ما ذكرته بقول (أو غير ضرورية) أي أو ماله على الأصح فائدة غير ضرورية (مثل) أن يقال (الجمعة صلاة مفروضة فلم يقتقر في إقامتها) إلى إذن الامام (الأعظم) كالظهر فإن قولهم (مفروضة حشاو لو حذف) ماعل به (لم ينتقض) أي (قوله على مرجوح) بل وعلى الراجح أيضا كما صرح به المحلى على الأصل .

الباقى منه بشئ اذ النقل كالفرض في ذلك (لكنه ذكر لتقريب الفرع) وهو الجمعة (من الأصل) وهو الظاهر (بتقوية الشبهة بينهما اذ الفرض بالفرض أشبه) به من غيره وقيل عدم التأثير لا يكون قادما فيماله فائدة بقسميها وقيل يكون قادما في ثانيهما دون أولهما (و) القسم الرابع عدم التأثير (في الفرع) على مراحوج يعلم من قولى بعد في الفرض والأصح جوازه (مثل) أن يقال في تزويج المرأة نفسها (زوجت نفسها غير كفاء فلا يصح) التزويج (كما لو زوجت) بالبناء للفعول أى زوجها ولها له (وهو) أى الرابع (كالثاني) في أنه ابداء علة وهى في هذا المثال تزويج المرأة نفسها لا تزويجها من غير كفاء (اذ لا أثر فيه للتقييد بغير الكفاء) فانه وان ناسب البطلان لكنه غير مطرد في جميع صور المدعى وهو أن تزويجها نفسها لا يصح مطلقا كالأثر للتقييد في مثال الثاني بكونه غير مرئى وان كان في الأثر هنا بالنسبة الى الفرع وثم بالنسبة الى الأصل (ويرجع) هذا القسم (الى المناقشة في الفرض وهو) أى الفرض (تخصيص بعض صور النزاع بالحجاج) كما فعل في المثال المدعى فيه منع تزويجها نفسها مطلقا والاحتجاج على منعه من غير كفاء (والأصح جوازه) أى الفرض مطلقا فقد لا يساعده الدليل في كل الصور أولا يتقدر على دفع الاعتراض في بعضها فيستفيد بالفرض غرضا صحيحا وقيل لا يجوز لأن جوازه لا يدفع اعتراض الخصم وقيل يجوز بشرط بناء غير محل الفرض على عمله كأن يقاس عليه بجماع بينهما أو يقال ثبت الحكم في بعض الصور فليثبت في باقيها اذ لا قائل بالفرق وقد قال به الحنفية في المثال حيث جوزوا تزويجها نفسها من غير كفاء (ومنها) أى من القوادح (القلب) وهو نوعان خاص بالقياس وعرفوه بأن يربط المعارض خلاف قول المستدل على علة الحاقا بالأصل الذى جعله مقياسا عليه وعلم يعترض به على القياس وغيره من الأدلة (وهو في الأصح دعوى) المعارض (أن ما استدلت به) المستدل (وصح) دلائل (عليه) أى على المستدل وان دل له باختيار آخر فتعيرى بذلك أولى من قوله عليه لاه (في المسئلة) المتنازع فيها لافى مسئلة أخرى وقول الأصل على ذلك الوجه لاحاجة اليه كما بينته في الحاشية وتقديعى عليه على ما بعده أولى من تأخير الأصل له عنه (ف) بسبب التقييد بصحة ما استدلت به (يمكن معه) أى مع القلب (تسليم محته) وقيل القلب تسليم محته مطلقا سواء أكان ما استدلت به صحيحا أم لا وقيل هو افساده مطلقا لأن الغالب من حيث جعله على المستدل مسلم لصحته وان لم يكن صحيحا ومن حيث لم يجعله له مفسده وان كان صحيحا وعلى كلا القولين لا يذكروا في الحد قيد الصحة وانما ذكر في الأول لأن عدم ذكره فيه يخل بموضوعه امام صحيحا لمذهب المعارض أو مطلقا لمذهب المستدل كإسقاطى فهو قيد للاحتراز عن الفساد اذ لا يحصل به شئ من ذلك وعلى الأصح من إمكان التسليم مع القلب (فهو) أى القلب (مقبول في الأصح) وهو اما (معارضة عند التسليم) لصحة دليل المستدل فلا يكون القلب حينئذ قادحا بل يجاب عنه بالترجيح وإما اعتراض (قادح عند عدمه) أى عدم تسليم الصحة وقيل هو شاهد زور يشهد على الغالب وله حيث سلم فيه الدليل واستدل به على خلاف دعوى المستدل فلا يقبل (وهو) أى القلب باعتبار آخر (قسيان) القسم (الأول) القلب (لتصحيح مذهب المعارض) في المسئلة وابطال مذهب المستدل فيها سواء أكان مذهب المستدل مصرح به في الاستدلال أم لا فالأول (كما يقال) من جانب المستدل كالشافعى في بيع الفضولى (عقد بلا ولاية) عليه (فلا يصح كالشراء) أى كشراء الفضولى فلا يصح لمن سماه (فيقال) من جانب المعارض كالحنفى (عقد فيصح كالشراء) أى كشراء الفضولى فيصح له وبلغوا تسميته لغيره وهو أحد وجهين عندنا إذا لم يشتر بعين مال من عقده ولم يصف العقد الى ذمته (و) الثاني (مثل) أن يقول الحنفى المشترط للصوم في الاعتكاف (لث فلا يكون بنفسه قرينة كوقوف عرفه) فانه قرينة بضميمة الاحرام فكذا الاعتكاف يكون قرينة بضميمة

لكنه ذكر لتقريب الفرع من الأصل بتقوية الشبهة بينهما اذ الفرض بالفرض أشبه وفي الفرع مثل زوجت نفسها غير كفاء فلا يصح كالزوجت وهو كالثاني اذ لا أثر فيه للتقييد بغير الكفاء ويرجع الى المناقشة في الفرض وهو تخصيص بعض صور النزاع بالحجاج والأصح جوازه ومنها القلب وهو في الأصح دعوى أن ما استدلت به وصح عليه في المسئلة فيمكن معه تسليم محته فهو مقبول في الأصح معارضة عند عدمها وهو قسيان . الأول لتصحيح مذهب المعارض وابطال مذهب المستدل كما يقال عقد بلا ولاية فلا يصح كالشراء فيقال عقد فيصح كالشراء ومثل لث فلا يكون بنفسه قرينة كوقوف عرفه



عبادة اليه وهي الصوم لأنه المتنازع فيه (فيقال) من جانب المعارض كالشافعي الاعتكاف (ليث فلا يشترط فيه الصوم كعرفة) لا يشترط الصوم في وقوفها ففي هذا إبطال لمذهب الخصم الذي هو اشتراط الصوم ولم يصرح به في الدليل . القسم (الثاني) القلب (لابطال مذهب المستدل) وإبطاله اما (بصرحة كأن يقول الحنفي في مسح الرأس (عضو وضوء فلا يكفي) في مسحه (أقل ما ينطلق عليه الاسم كالوجه) لا يكفي في غسله ذلك (فيقال) من جانب المعارض كالشافعي عضو وضوء (فلا يقدر بالربع كالوجه) لا يتقدر غسله بالربع (أو بالترام) كأن يقول الحنفي في بيع الغائب (عقد معاوضة فيصح مع الجهل بالمعوض كالنكاح) يصح مع الجهل بالزوجة أى عدم رؤيتها (فيقال) من جانب المعارض كالشافعي (فلا يثبت) فيه (خيار الرؤية كالنكاح) ففي الثبوت يلزمه نفي الصحة اذا القائل بها قائل بالثبوت وقولى فلا يثبت أولى من قوله فلا يشترط لأن اللازم للصحة عند القائل بها ثبوت ما ذكر لا اشتراطه (ومنه) أى من القلب لا بطلان لمذهب المستدل بالاتزام (قلب المساواة فيقبل في الأصح) وهو أن يكون في جهة الأصل حكمان أحدهما منتف عن جهة الفرع باتفاق الخصمين والآخر متنازع فيه بينهما فاذا أثبتته المستدل في الفرع قياسا على الأصل يقول المعارض فيجب التسوية بين الحكيمين في جهة الفرع كإني جهة الأصل (مثل) قول الحنفي في الوضوء والغسل كل منهما (طهر بمائع فلا تجب فيه النية كالنجاسة) أى إزالتها لا يجب فيها النية بخلاف التيمم يجب فيه النية (فيقال) من جانب المعارض كالشافعي (يستوى جامده ومائعه) أى الطهر (كالنجاسة) يستوى جامد طهرها ومائعه في جميع أحكامها وقد وجبت النية في التيمم فتجب في الوضوء والغسل وقيل لا يقبل قلب المساواة لأن التسوية في جهة الفرع غيرها في جهة الأصل وأجاب الأكثر بأن هذا الاختلاف لا يضر في القياس لأنه غير منافي لأصل الاستواء في الوصف الذي جعل جامعاً وهو الطهارة (ومنها) أى من القواعد (القول بالموجب) بفتح الحيم أى بما اقتضاه الدليل ولا يختص بالقياس وشاهده قوله تعالى - ولله العزة ولرسوله - في جواب ليخرجن الأعز منها الأذل المحكي عن المناققين أى صحيح ذلك لكنهم الأذل والله ورسوله الأعز وقد أخرجهم الله ورسوله (وهو تسليم) مقتضى (الدليل مع بقاء النزاع) بأن يظهر عدم استلزام الدليل محل النزاع وورد ذلك على ثلاثة أنواع . أحدها أن يستفتح المستدل من دليله ما يتوهم أنه محل النزاع أو ملازم له ولا يكون كذلك . والثاني أن يستنتج منه إبطال أمر يتوهم أنه مأخذ لمذهب الخصم والخصم يمنع أنه مأخذه . والثالث أن يسكت عن مقدمة صغرى غير مشهورة . فالأول (كما يقال في) القود بقتل (المثقل) من جانب المستدل كالشافعي (قتل بما يقتل غالباً فلا ينافى القود كالأحراق) بالنار لا ينافى القود (فيقال) من جانب المعارض كالحنفي (سلمنا عدم المنافاة) بين القتل بالمثل وبين القود (لكن لم قلت) ان القتل بالمثل (يقتضيه) أى القود وذلك محل النزاع ولم يستلزمه الدليل . (و) الثاني (كما يقال) في القود بالمثل (بالمثقل أيضاً) (التفاوت في الوسيلة) من آلات القتل وغيره (لا يمنع القود كالتوسل اليه) من قتل وقطع وغيرها لا يمنع تفاوته القود (فيقال) من جانب المعارض (مسلم) ان التفاوت في الوسيلة لا يمنع القود فلا يكون مانعاً منه (لكن لا يلزم من إبطال مانع انتفاء الموانع ووجود الشرائط والمقتضى) وثبوت القود متوقف على جميعها (والختار تصديق المعارض في قوله) للمستدل (ليس هذا) الذي عينته باستدلالك تعرّضاً بي من منع التفاوت في الوسيلة للقود (مأخذى) في نفي القود لأن عدالته تمنعه من الكذب في ذلك ولأنه أعلم بمذهبه وقيل لا يصدق الا ببيان مأخذ آخر لأنه قد يعاند بما قاله . والثالث ما ذكرته بقولى (وربما سكت المستدل عن مقدمة غير مشهورة مخافة المنع) لها لو صرح بها (فريد) بسكوته عنها (القول بالموجب) كما يقال في اشتراط النية في الوضوء والغسل ما هو قرينة

فيقال ليث فلا يشترط فيه الصوم كعرفة . الثاني لا بطلان لمذهب المستدل بصراحة عضو وضوء فلا يكفي أقل ما ينطلق عليه الاسم كالوجه فيقال فلا يقدر بالربع كالوجه أو بالترام عقد معاوضة فيصح مع الجهل بالمعوض كالنكاح عقد معاوضة فيصح مع الجهل بالمعوض كالنكاح فيقال فلا يثبت خيار الرؤية كالنكاح ومنه قلب المساواة فيقبل في الأصح مثل طهر بمائع فلا تجب فيه النية كالنجاسة فيقال يستوى جامده ومائعه كالنجاسة يستوى جامد طهرها ومائعه في جميع أحكامها وقد وجبت النية في التيمم فتجب في الوضوء والغسل وقيل لا يقبل قلب المساواة لأن التسوية في جهة الفرع غيرها في جهة الأصل وأجاب الأكثر بأن هذا الاختلاف لا يضر في القياس لأنه غير منافي لأصل الاستواء في الوصف الذي جعل جامعاً وهو الطهارة (ومنها) أى من القواعد (القول بالموجب) بفتح الحيم أى بما اقتضاه الدليل ولا يختص بالقياس وشاهده قوله تعالى - ولله العزة ولرسوله - في جواب ليخرجن الأعز منها الأذل المحكي عن المناققين أى صحيح ذلك لكنهم الأذل والله ورسوله الأعز وقد أخرجهم الله ورسوله (وهو تسليم) مقتضى (الدليل مع بقاء النزاع) بأن يظهر عدم استلزام الدليل محل النزاع وورد ذلك على ثلاثة أنواع . أحدها أن يستفتح المستدل من دليله ما يتوهم أنه محل النزاع أو ملازم له ولا يكون كذلك . والثاني أن يستنتج منه إبطال أمر يتوهم أنه مأخذ لمذهب الخصم والخصم يمنع أنه مأخذه . والثالث أن يسكت عن مقدمة صغرى غير مشهورة . فالأول (كما يقال في) القود بقتل (المثقل) من جانب المستدل كالشافعي (قتل بما يقتل غالباً فلا ينافى القود كالأحراق) بالنار لا ينافى القود (فيقال) من جانب المعارض كالحنفي (سلمنا عدم المنافاة) بين القتل بالمثل وبين القود (لكن لم قلت) ان القتل بالمثل (يقتضيه) أى القود وذلك محل النزاع ولم يستلزمه الدليل . (و) الثاني (كما يقال) في القود بالمثل (بالمثقل أيضاً) (التفاوت في الوسيلة) من آلات القتل وغيره (لا يمنع القود كالتوسل اليه) من قتل وقطع وغيرها لا يمنع تفاوته القود (فيقال) من جانب المعارض (مسلم) ان التفاوت في الوسيلة لا يمنع القود فلا يكون مانعاً منه (لكن لا يلزم من إبطال مانع انتفاء الموانع ووجود الشرائط والمقتضى) وثبوت القود متوقف على جميعها (والختار تصديق المعارض في قوله) للمستدل (ليس هذا) الذي عينته باستدلالك تعرّضاً بي من منع التفاوت في الوسيلة للقود (مأخذى) في نفي القود لأن عدالته تمنعه من الكذب في ذلك ولأنه أعلم بمذهبه وقيل لا يصدق الا ببيان مأخذ آخر لأنه قد يعاند بما قاله . والثالث ما ذكرته بقولى (وربما سكت المستدل عن مقدمة غير مشهورة مخافة المنع) لها لو صرح بها (فريد) بسكوته عنها (القول بالموجب) كما يقال في اشتراط النية في الوضوء والغسل ما هو قرينة

يشترط فيه النية كالصلاة ويسكت عن الصغرى وهي الوضوء والغسل قربة فيقول المعترض مسلم أن ما هو قربة يشترط فيه النية لكن لا يلزم اشتراطها في الوضوء والغسل فإن صرح المستدل بأنهم قربة ورد عليه منع ذلك وخرج عن القول بالموجب أما المشهورة فكالمد كورة فلا يتأتى فيها القول بالموجب (ومنها) أى من القوادح (القدح في المناسبة) الوصف المعلن به الحكم (وفي صلاحية إفضاء الحكم إلى المقصود) من شرعه (وفي الانضباط) للوصف المذكور (وفي الظهور) له بأن ينفي كلامنا من الأربعة بأن يبدى في أولها مفسدة راجعة أو مساوية لما مر من أنها تنخرم بذلك وبيّن في ثانيها عدم الصلاحية للإفضاء وفي ثالثها عدم الانضباط وفي رابعها عدم الظهور (وجوابه) أى القدح بشيء منها (بالبیان) له الأول ببيان رجحان المصلحة على المفسدة كأن يقال التخلي للعبادة أفضل من التكاسل لما فيه من تزكية النفس فيعترض بأن تلك المصلحة تفوت أضعافها كإيجاد الولد وكف النظر وكسر الشهوة فيجيب بأن تلك المصلحة أرجح مما ذكر لأنها لحفظ الدين وما ذكر لحفظ النسل والثاني ببيان إفضاء الحكم إلى المقصود كأن يقال تحريم المحرم بالمصاهرة مؤبد صالح لأن يفضى إلى عدم الفجور بها المقصود من شرع التحريم فيعترض بأنه ليس صالحاً لذلك بل الإفضاء إلى الفجور لأن النفس مائلة إلى الممنوع فيجيب بأن تحريمها المؤبد لست باب الطمع فيها بحيث تصير غير مشتهة كالأم والثالث ببيان انضباط الوصف بنفسه أو بوصف معه يضبطه كالسفر للشقة والرابع ببيان ظهوره بأن يبينه بصفة ظاهرة كأن يعلل في القود بالرضا فيعترض بأن الرضا أمر خفي فلا يعلل به فيجيب ببيان ظهوره بصفة ظاهرة تدل عليه وهي الصيغة (ومنها) أى من القوادح (الفرق) بين الأصل والفرع (والأصح أنه معارضة بأبداء قيد في عليه) حكم (الأصل أو) إبداء (مانع في الفرع) يمنع من ثبوت حكم الأصل فيه (أو بهما) أى بالأبداءين معا وقيل هو الثالث فقط مثاله على الشق الأول أن يقول الشافعي تجب النية في الوضوء كالتيتم بمجامع الطهارة عن حدث فيعترض الحنفي بأن العلة في الأصل الطهارة بالتراب وعلى الثاني أن يقول الحنفي يقاد المسلم بالذم كغير المسلم بجامع القتل العمد العدوان فيعترض الشافعي بأن الاسلام في الفرع مانع من القود وعلى الثالث أن يعارض بالأبداءين وما عرفت به الفرق أولى من تعريف الأصل له بأنه راجع إلى المعارضة في الأصل أو الفرع وقيل إلهما لأنه أحاله على ما لم يذكره مع إيهام أن المعارضة بالأبداءين ليست فرقا مطلقا وليس كذلك (و) الأصح (أنه) أى الفرق (قادح) وإن قيل أنه الثالث أو بالضعيف سؤالان أو قلنا بجواز تعدد العلة لأنه يؤثر في جميع المستدل ولأنه لو لم يقادح لم يمتنع التحكم واللازم باطل وقيل ليس بقادح وقيل كذلك على القول بأنه الثالث سؤالان لسؤال واحد إذ جمع الاسئلة المختلفة غير مقبول ومعنى كونه سؤالاً واحداً اتحاد المقصود منه وهو قطع الجمع ومعنى كونه سؤالين اشتغاله على معارضة علة الأصل بعلة وعلى معارضة الفرع بأخرى مستنبطة (وجوابه) أى الفرق (بالمنع) كأن يمنع كون المبدى في الأصل جزءاً من العلة وفي الفرع مانعاً من الحكم وهذا من زيادتي (و) الأصح (أنه يجوز تعدد الأصول) لفرع واحد بأن يقاس عليها لقوة الظن به ومصححه ابن الحاجب وغيره وهو الموافق لجواز تعدد العلة وقيل يمتنع تعددها وإن جوز تعدد العلة لا ينتشر البحث في ذلك مع إمكان حصول المقصود بواحد منها ومصححه الأصل (فلو فرق بين الفرع وأصل منها كفى) في القدح فيها (في الأصح) لأنه يبطل جمعها المقصود وقيل لا يكفي لاستقلال كل منها وقيل يكفي أن قصد اللاحق بمجموعها لأنه يبطله بخلاف ما إذا قصد بكل منها (وفي إقتصار المستدل على جواب أصل) واحد منها وقد فرق المعترض بين جميعها (قولان) أحدهما يكفي لحصول المقصود بالدفع عن واحد منها والثاني لا يكفي لأنه ألزم الجميع فلزمه الدفع عنه وهذا هو الوجه الموافق للأصح قبله (ومنها) أى من القوادح

ومنها القدح في المناسبة  
وفي صلاحية إفضاء الحكم  
إلى المقصود وفي الانضباط  
وفي الظهور وجوابه بالبيان  
ومنها الفرق والأصح أنه  
معارضة بأبداء قيد في عليه  
الأصل أو مانع في الفرع  
أو بهما وأنه قادح وجوابه  
بالمنع وأنه يجوز تعدد  
الأصول فلوفرّق بين الفرع  
وأصل منها كفى في الأصح  
وفي إقتصار المستدل على  
جواب أصل قولان .  
ومنها

(فساد الوضع بأن لا يكون الدليل صالحا لترتيب الحكم) عليه كأن يكون صالحا لضد ذلك الحكم أو نقيضه (كتلقي) أى استنتاج (التخفيف من التغليظ والتوسيع من التضييق والاثبات من النفي) وعكسه (وثبوت اعتبار الجامع) فى قياس المستدل (نص أو إجماع فى نقيض الحكم) أوضده فى ذلك القياس فالأول كقول الحنفية القتل عمدا جناية عظيمة لا يجب له كفارة كالردة فعظم الجناية يناسب تغليظ الحكم لتخفيفه بعدم وجوب الكفارة والثانى كقولهم الزكاة وجبت على وجه الارتفاق لدفع الحاجة فكانت على التراخي كالدية على العاقلة فالتراخي الموسع لا يناسب دفع الحاجة المضيق والثالث كأن يقال فى المعاطاة فى غير المحقر لم يوجد فيها مع الرضا صيغة فينعقد بها البيع كفى المحقر على القول بانعقاده بها فيه فعدم الصيغة يناسب عدم الانعقاد والانعقاد والرابع كأن يقال فى المعاطاة فى المحقر وجد فيها الرضا فقط فلا ينعقد بها بيع كغير المحقر فالرضا الذى هو مناط البيع يحتاج إلى انعقاد لعدمه والخامس فى الجامع ذى النص قول الحنفية الهرة سبع ذنوب فسوره نجس كالكب فيقال السبعية اعتبرها الشارع علة للطهارة حيث دعى إلى دار فيها كب فامتنع وإلى أخرى فيها سنور فأجاب فقيل له فقال السنور سبع رواه الإمام أحمد وغيره وفى الجامع ذى الإجماع قول الشافعية فى مسح الرأس فى الوضوء مسح فيسن تكراره كالاستجمار حيث يسن الإيتار فيه فيقال المسح فى الخف لا يسن تكراره إجماعا فما قيل (وجوابه) أى فساد الوضع (بتقرير نفيه) عن الدليل بأن يقرر كونه صالحا لترتيب الحكم عليه كأن يكون له جهران يناسب باحداهما التوسيع وبالأخرى التضييق فينظر المستدل فيه من احداهما والمعارض من الأخرى كالارتفاق ودفع الحاجة فى مسألة الزكاة ويجاب على الكفارة فى القتل بأنه غلط فيه بالقود فلا يغلظ فيه بالكفارة وعن المعاطاة فى الثالث بأن الانعقاد به امرتب على الرضا لا على عدم الصيغة وعن المعاطاة فى الرابع بأن عدم الانعقاد بها مرتب على عدم الصيغة لا على الرضا وعن ثبوت اعتبار الجامع بقسميه فى نقيض الحكم بثبوت اعتباره فى ذلك الحكم ويكون تخلفه عنه بأن وجد مع نقيضه لمانع فى أصل المعارض كفى مسح الخف فان تكراره يفسده كفسله (ومنها) أى من القواعد (فساد الاعتبار بأن يخالف) الدليل (نصا) من كتاب أو سنة (أو إجماعا) كأن يقال فى أداء الصوم الواجب صوم واجب فلا يصح نيته من النهار كقضائه فيعترض بأنه مخالف لقوله تعالى - والصائمين والصائمات - الخ فإنه رتب فيه الأجور العظيم على الصوم كغيره من خير تعرض للتبئيت فيه وذلك مستلزم لصحته بدونه وكأن يقال لا يصح قرض الحيوان لعدم انقباطه كالتخلطات فيعترض بأنه مخالف لخبر مسلم عن أبى رافع أنه ﷺ استسلف بكروردة رابعيا وقال ان خيار الناس أحسنهم قضاء والبكر بفتح الباء الصغير من اذبل والراعى بفتح الراء ما دخل فى السنة السابعة وكأن يقال لا يجوز للرجل أن يفسل زوجته الميتة لحمة النظر اليها كالأجنبية فيعترض بأنه مخالف للإجماع السكوتي فى تفصيل على فاطمة رضى الله عنها (وهو) أى فساد الاعتبار (أعم من فساد الوضع) من وجه لصدقه فقط بأن يكون الدليل صالحا لترتيب الحكم عليه وصدق فساد الوضع فقط بأن لا يكون الدليل كذلك ولا يعارضه نص ولا إجماع وصدقهما معا بأن لا يكون الدليل كذلك مع معارضة نص أو إجماع له (وله) أى للمعارض بفساد الاعتبار (تقديمه على المنوعات) فى المقدمات (وتأخيرها عنها) لمجمعة لها من غير مانع من تقديمه وتأخيرها (وجوابه كالطعن فى سنده) أى سند النص أو الإجماع بإرسال أو غيره (والمعارضة) للنص بنص آخر فيفسا قاطن ويسلم دليل المستدل (ومنع الظهور) له فى مقصد المعارض (والتأويل) له بدليل وزدت الكاف لدفع توهم حصر الجواب فيما ذكر فإنه لا ينحصر فيه إذ منه غيره كالقول بالموجب كما بينته فى الحاشية (ومنها) أى من القواعد (منع عليه الوصف)

فساد الوضع بأن لا يكون  
الدليل صالحا لترتيب الحكم  
كتلقي التخفيف من  
التغليظ والتوسيع من  
التضييق والاثبات من  
النفي وثبوت اعتبار الجامع  
بنص أو إجماع فى نقيض  
الحكم وجوابه بتقرير  
نفيه ومنها فساد الاعتبار  
بأن يخالف نصا أو إجماعا  
وهو أعم من فساد الوضع  
وله تقديمه على المنوعات  
وتأخيرها عنها وجوابه  
كالطعن فى سنده والمعارضة  
ومنع الظهور والتأويل .  
ومنها منع عليه الوصف

أى منع كونه العلة (وتسمى المطالبة) أى بتصحيح العلة المتبادر عند اطلاق المطالبة (والأصح قبوله) واللاذى الحال الى تمسك المستدل بما شاء من الأوصاف لأمنه المنع وقيل لا يقبل لأدائه الى الانتشار بمنع كل ما يدعى عليه (وجوابه باثباتها) أى العلية بمسلك من مسالك العلة المتقدمة (ومن المنع) المطلق (منع وصف العلة) أى منع اعتباره فيها وهو مقبول جزماً (كقولنا فى افساد الصوم بغير جوع) كأكل من غير كفارة (الكفارة) شرعت (للزجر عن الجماع المحذور فى الصوم فوجب اختصاصها به كالحد) فانه شرع للزجر عن الجماع زناً وهو مختص بذلك (فيقال) لانسل أنها شرعت للزجر عن الجماع بخصوصه (بل عن الافطار المحذور فيه) أى فى الصوم بجماع أو غيره (وجوابه ببيان اعتبار الخصوصية) أى خصوصية الوصف فى العلة كأن يبين اعتبار الجماع فى الكفارة بأن الشارع رتبها عليه حيث أجاب بها من سألته عن جماعة كاسر (وكان المعارض) بهذا الاعتراض (ينقح المناط) بحذف خصوص الوصف عن اعتباره فى العلة (والمستدل يحققه) ببيان اعتبار خصوصية الوصف فيقدم لرجحان تحقيق المناط فانه يرفع النزاع (و) من المنع المطلق (منع حكم الأصل والأصح أنه مسموع) كنكح وصف العلة كأن يقول الحنفى الاجارة عقد على منفعة فتبطل بالموت كالنكاح فيقال له لانسل حكم الأصل إذ النكاح لا يبطل بالموت بل ينتهى به وقيل غير مسموع لأنه لم يعترض المقصود (و) الأصح (أن المستدل لا ينقطع به) أى بمنع الحكم لأنه منع مقدمة من مقدمات القياس فله اثباته كسائر المقدمات وقيل ينقطع للانتقال عن اثبات حكم الفرع الذى هو بصدده الى غيره وقيل ينقطع به ان كان ظاهراً يعرفه أكثر الفقهاء ولم يقل المستدل فى استدلاله ان سلمت حكم الأصل والانتقال الكلام اليه بخلاف ما لا يعرفه الا خواصهم أو قال المستدل ذلك وقيل غير ذلك (و) الأصح (أنه) أى المستدل (ان دل) أى استدلى (عليه) أى على حكم الأصل بدليل (لم ينقطع المعارض) بمجرد ذلك (بل له أن يعترض) ثانياً بالدليل لأنه قد لا يكون صحيحاً وقيل ينقطع فليس له أن يعترض لخروجه باعتراضه عن المقصود (وقد يقال) من طرف المعارض فى الاتيان بمنوع مترتبة (لانسل حكم الأصل سلمناه) (ولانسل أنه مما يقاس فيه) لجواز كونه مما اختلف فى جواز القياس فيه والمستدل لا يراه (سلمناه) ذلك (ولا نسل أنه معلل) لجواز كونه تعديداً (سلمناه) ذلك (ولا نسل أن هذا الوصف علته) لجواز كونها غيره (سلمناه) ذلك (ولا نسل وجوده فيه) أى وجود الوصف فى الأصل (سلمناه) ذلك (ولا نسل أنه) أى الوصف (متعد) لجواز كونه قاصراً (سلمناه) ذلك (ولا نسل وجوده بالفرع) فهذه سبعة منوع تتعلق الثلاثة الأولى منها بحكم الأصل والأربعة الباقية بالعلة مع الأصل والفرع فى بعضها وقد بينت ذلك فى الحاشية (فيجيب) عنها (بالدفع) لها على ترتيبها السابق (بما عرف من الطرق) المذكورة فى دفعها ان أريد ذلك والافيكفى الاقتصار على دفع الأخير منها (ف) بسبب جواز تعدد المنوع (بجواز ايراد اعتراضات) هو أولى من قوله معارضات (من نوع) كالنقض أو المعارضات فى الأصل أو الفرع لأنها كسؤال واحد مترتبة كانت أولاً (وكذا) يجوز ايراد اعتراضات (من أنواع فى الأصح) كالنقض وهدم التأثير والمعارضة (وان كانت مترتبة) أى يستدعى تأليها تسليم تلوه وذلك لأن تسليمه تقديرى لتحقيق وقيل لا يجوز من أنواع للانتشار وقيل يجوز فى غير المترتبة دون المترتبة لأن ما قبل الأخير فى المترتبة مسلم فذكره ضائع ورد بأن تسليمه تقديرى لا تحقيقى كما مر مثال النوع فى الاعتراضات المترتبة أن يقال ماذا كره أنه علة منقوض بكذا ولئن سلم فهو منقوض بكذا ومثاله فى غير المترتبة أن يقال ماذا كره أنه علة منقوض بكذا ومنقوض بكذا ومثال الأنواع مترتبة أن يقال ماذا كره من الوصف غير موجود فى الأصل ولئن سلم فهو معارض بكذا ومثاله غير مترتبة أن يقال هذا الوصف

وتسمى المطالبة والأصح قبوله وجوابه باثباتها ومن المنع وصف العلة كقولنا فى افساد الصوم بغير جوع الكفارة للزجر عن الجماع المحذور فى الصوم فوجب اختصاصها به كالحد فيقال بل عن الافطار المحذور فيه وجوابه ببيان اعتبار الخصوصية وكأن المعارض ينقح المناط والمستدل يحققه ومنع حكم الأصل والأصح أنه مسموع وأن المستدل لا ينقطع به وأنه ان دل عليه لم ينقطع المعارض بل له أن يعترض وقد يقال لانسل حكم الأصل سلمناه ولا نسل أنه مما يقاس فيه سلمناه ولا نسل أنه معلل سلمناه ولا نسل أن هذا الوصف علته سلمناه ولا نسل وجوده فيه سلمناه ولا نسل أنه متعد سلمناه ولا نسل وجوده بالفرع فيجيب بالدفع بما عرف من الطرق فيجوز ايراد اعتراضات من نوع وكذا من أنواع فى الأصح وان كانت مترتبة

منقوض بكذا أو غير مؤثر لكذا (ومنها) أى من القواعد (اختلاف ضابطي الأصل والفرع) أى اختلاف على حكمهما بدعوى المعارض وإنما كان اختلافهما قادما لعدم الثقة فيه بالجامع وجودا ومساواة كمان يقال فى شهود الزور بالقتل تسببوا فى القتل فعليه القود كما لم يكره غيره على القتل فيعترض بأن الضابط فى الأصل الاكراه وفى الفرع الشهادة فأين الجامع بينهما وإن اشتركا فى الإفضاء إلى المقصود فأين مساواة ضابط الفرع لضابط الأصل فى ذلك (وجوابه) أى جواب الاعتراض باختلاف الضابط (بأنه) أى الجامع بينهما (القدر المشترك) بين الضابطين كالسبب فى القتل فيما مر وهو منضبط عرفا (أو بأن الإفضاء) أى إفضاء الضابط فى الفرع إلى المقصود (سواء) أى مساو لإفضاء الضابط فى الأصل إلى المقصود كحفظ النفس فيما مر وكالمساوى لذلك الأرجح منه كما فهم بالاولى (لإلغاء التفاوت) بين الضابطين بأن يقال التفاوت بينهما منتهى فى الحكم فلا يحصل الجواب به لأن التفاوت قد يلقى كفى العالم يقتل بالجاهل وقد لا يلقى كما فى الحر لا يقتل بالعبد (ومنها) أى من القواعد (التقسيم) هو راجع للاستفسار مع منع المعارض أن أحد احتمالى اللفظ العلة (وهو ترديد اللفظ) المورد فى الدليل (بين أمرين) مثلاً على السواء (أحدهما ممنوع) دون الآخر المراد مثاله أن يقال فى مثال الاستفسار للأجبال فيما يأتى الوضوء النظافة أو الأفعال المخصوصة الأول ممنوع أنه قرينة والثانى مسلم أنه قرينة لكنه لا يفيد الغرض من وجوب النية (والمختار قبوله) لعدم تمام الدليل معه وقيل لا لأنه لم يعترض المراد (وجوابه) أن اللفظ موضوع (فى المراد) ولو عرفا) كما يكون لغة (أو) أنه (ظاهر) ولو بقرينة (فى المراد) كما يكون طاهرا بغيرها وبين الوضع والظهور (والاعتراضات) كلها (راجعة إلى المنع) قال كثير أو المعارضة لأن غرض المستدل من إثبات مدعاه بدليله صحة مقدماته ليصلح للشهادة له وسلامته من المعارض لتنفيذ شهادته وغرض المعارض من هدم ذلك القدح فى صحة الدليل بمنع مقدمة منه أو معارضته بما يقاومه والأصل كبعضهم رأى أن المعارضة منع للعلة عن الجريان فاقصر عليه وتبعته فيه (ومقدمها) بكسر الدال ويجوز فتحها كما مر أى المتقدم أو المقدم على الاعتراضات (الاستفسار) فهو طليعة لها كطليعة الجيش (وهو طلب ذكر معنى اللفظ لغزابة أو اجبال) فيه (وبيناهما) أى الغزابة والاجبال (على المعارض فى الأصح) لأن الأصل عدمهما وقيل على المستدل بيان عدمهما ليظهر دليله (ولا يكلف) المعارض بالاجبال (بيان تساوى المحامل) المحقق للاجبال لعسر ذلك عليه (ويكفيه) فى بيان ذلك أن أراد التبرع به أن يقول (الأصل) بمعنى الراجع (عدم تفاوتها) أى المحامل وإن عارضه المستدل بأن الأصل عدم الاجبال (فبين المستدل عدمهما) أى عدم الغزابة والاجبال حيث تم الاعتراض عليه بهما بأن يبين ظهور اللفظ فى مقصوده بنقل عن لغة أو عرف شرعى أو غيره أو بقرينة كما إذا اعترض عليه فى قوله الوضوء قرينة فلتجب فيه النية بأن الوضوء يطلق على النظافة وعلى الأفعال المخصوصة فيقول حقيقته الشرعية الثانى (أو يفسر اللفظ بمحتمل) منه بفتح الميم الثانية (قيل وبغيره) أى بغير محتمل منه إذ غاية الأمر أنه ناطق بلغة جديدة ولا محذور فى ذلك بناء على أن اللغة اصطلاحية وردت بأن فيه فتح باب لا يستد (والمختار) أنه (لا يقبل) من المستدل إذا وفق المعارض باجبال اللفظ على عدم ظهوره فى غير مقصوده (دعواه الظهور) له (فى مقصوده) بكسر الصاد (بلا نقل) عن لغة أو عرف (أو قرينة) كأن يقول يلزم ظهوره فى مقصدى لأنه غير ظاهر فى الآخر اتفاقا فلو لم (قوله لا يستد) بسين ثم تاء فوقية وعبرة المحلى ينسد بنون ثم سين وهما بمعنى واحد قال فى القاموس واستدت عيون الخرز انسدت فليُنظر وجه عدول الشارح إلى هذا دون عبارة أصله مع محافظته عليها كما ذكره أولا اه جوهرى .

ومنها اختلاف ضابطي الأصل والفرع وجوابه بأنه القدر المشترك أو بأن الإفضاء سواء لا بإلغاء التفاوت . ومنها التقسيم وهو ترديد اللفظ بين أمرين أحدهما ممنوع والمختار قبوله وجوابه أن اللفظ موضوع ولو عرفا أو ظاهر فى المراد والاعتراضات راجعة إلى المنع ومقدمها الاستفسار وهو طلب ذكر معنى اللفظ لغزابة أو اجبال وبيناهما على المعارض فى الأصح ولا يكلف بيان تساوى المحامل ويكفيه الأصل عدم تفاوتها فبين المستدل عدمهما أو يفسر اللفظ بمحتمل قيل وبغيره والمختار لا يقبل دعواه الظهور فى مقصوده بلا نقل أو قرينة .

يكن ظاهرا في مقصدي لزوم الاجال وانما لم تقبل لانه لا أثر لها بعد بيان المعترض الاجال وقيل تقبل دفعا للاجال الذي هو خلاف الأصل ومجمله اذ لم يشتهر اللفظ بالاجال فان اشتهر به كالعين والقرء لم يقبل ذلك جزما وترجيح عدم القبول من زيادتي وهو ما اعتمدته شيخنا السكال بن الهمام وغيره وقولي بلا نقل أو قرينة أظهر في المراد من قوله دفعا للاجال (ثم المنع) أي الاعتراض بمنع أو غيره (لا يأتي في الحكاية) أي حكاية المستدل للاتقوال في المسئلة المبحوث فيها حتى يختار منها قولاً ولا يستدل عليه (بل) يأتي (في الدليل) اما (قبل تمامه) وانما يأتي في مقدمة معينة منه (أو بعده) أي بعد تمامه (والأول) وهو المنع قبل تمام (اما) منع (مجرد أو) منع (مع السند) وهو ما ينبغي عليه المنع والمنع مع السند (كلا نسلم كذا ولم لا يكون) الأمر (كذا أو) لا يسلم كذا و (انما يلزم كذا لو كان) الأمر (كذا وهو) أي الأول بقسميه من المنع المجرد والمنع مع السند (الناقضة) أي يسمى بها ويسمى بالنقض التفصيلي (فان احتج) المانع (لانتفاء المقدمة) التي منعها (فغصب) أي فاحتجاجة لذلك يسمى غصبا لأنه غصب لمنصب المستدل (لا يسمعه المحققون) من النظر لاستلزامه الخط فلا يستحق جواباً وقيل يسمع فيستحقه. (والثاني) وهو المنع بعد تمام الدليل (اما يمنع الدليل) بمنع مقدمة معينة أو مبهمه (تختلف حكمه فالتنقض التفصيلي) أي يسمى به ان كان المنع لمعينة كما يسمى مناقضة (أو) النقض (الاجالي) أي يسمى به ان كان لمبهمه أو لجملة الدليل كأن يقال في صورته ما ذكر من الدليل غير صحيح لتختلف الحكم عنه في كذا ووصف بالاجالي لأن جهة المنع فيه غير معينة بخلاف التفصيلي وذكر التفصيلي في الثاني من زيادتي (أو بقسليمه) أي الدليل (مع) منع المدلول و (الاستدلال بما ينافي ثبوت المدلول فالمعارضة) أي يسمى بها (فيقول) في صورتها المعترض للمستدل (ما ذكرت) من الدليل (وان دل) على ما ذكرته (فعندي ما ينفيه) أي ما ذكرته ويذكره (وينقلب) المعترض بها (مستدلاً) والمستدل معترضاً أمالومنع الدليل لا للتخلف أو المدلول ولم يستدل بما ينافي ثبوته فالمنع مكابرة (وعلى المستدل الدفع) لما اعترض به عليه (بدليل) ليسم دليله الأصلي ولا يكفيه المنع (فان منع) أي الدليل الثاني بأن منعه المعترض (فكما مر) من المنع قبل تمام الدليل و بعد تمامه الخ (وهكذا) أي المنع ثالثاً ورابعاً مع الدفع وهلم (الى اخامه) أي المستدل بأن انقطع بالمنوع (أو الزام المانع) بأن انتهى الى ضروري أو يقيني مشهور من جانب المستدل .

(خاتمة) لكتاب القياس (الأصح أن القياس من الدين) لأنه مأمور به لقوله تعالى - فاعترفوا بأولي الأبصار وقيل ليس منه لأن اسم الدين انما يقع على ما هو ثابت مستمر والقياس ليس كذلك لأنه قد لا يحتاج اليه وقيل منه ان تعين بأن لم يكن للمسئلة دليل غير بخلاف ما اذالم يتبين لعدم الحاجة اليه (و) الأصح (أنه) أي القياس (من أصول الفقه) كما عرف من حده وقيل ليس منه وانما يبين في كتبه لتوقف غرض الأصولي من اثبات حججه المتوقف عليها الفقه على بيانه (وحكم المقيس يقال) فيه (انه دين الله) وشرعه (ولا) يقال فيه (قاله الله ولا نبهه) لأنه مستنبط لا منصوص وقولي ولا نبهه من زيادتي (ثم القياس فرض كفاية على المجتهدين (ويتعين) أي يصير فرض عين (على مجتهد احتاج اليه) بأن لم يجد غيره في واقعة (وهو) أي القياس بالنظر الى قوته وضعفه قسمان (جلي) وهو (ما قطع فيه بنى الفارق) أي بالغائه (أو) ما (قرب منه) بأن كان ثبوت الفارق أي تأثيره فيه ضعيفا بعيدا كل البعد كقياس الأمة على العبد في تقويم حصة الشريك على شريكه المعتق الموسر وعنتها عليه ككافر وكقياس العمياء على العوراء في المنع من التضحية الثابت بخبر أربع لا تجوز في الأصحاب العوراء البين عورها الخ (وخفي) وهو (بخلافه) أي بخلاف الجلي فهو ما كان احتمال تأثير الفارق فيه اما قوي او احتمال نفي الفارق أقوى منه واما ضعيفا وليس بعيدا كل البعد كقياس القتل بمقتل على القتل بمحدد في وجوب القود وقد قال أبو حنيفة بعدم وجوبه في المقتل

ثم المنع لا يأتي في الحكاية بل في الدليل قبل تمامه أو بعده والأول اما مجرد أو مع السند كلا نسلم كذا ولم لا يكون كذا أو انما يلزم كذا لو كان كذا وهو المناقضة فان احتج لاتقاء المقدمة فغصب لا يسمعه المحققون ، والثاني اما يمنع الدليل لتختلف حكمه فالتنقض التفصيلي أو الاجالي أو بقسليمه مع الاستدلال بما ينافي ثبوت المدلول فالمعارضة فيقول ما ذكرت وان دل فعندي ما ينفيه وينقلب مستدلاً وعلى المستدل الدفع بدليل فان منع فكما مر ~~وهكذا~~ الى اخامه أو الزام المانع (خاتمة)

الأصح أن القياس من الدين وأنه من أصول الفقه وحكم المقيس يقال انه دين الله لا قاله الله ولا نبهه ثم القياس فرض كفاية ويتعين على مجتهد احتاج اليه وهو جلي ما قطع فيه بنى الفارق أو قرب منه وخفي بخلافه



(وقيل فيهما) أي الجلي والخفي (غير ذلك) فليل الجلي ما ذكر في تعريفه والخفي بالشبه والواضح بينهما  
وقيل الجلي القياس الأول كقياس الضرب على التأفيف في التحريم والواضح المساوي كقياس إحراق  
مال اليتيم على كله في التحريم والخفي لا دون كقياس التفاح على البر في الربا ثم الجلي على الأولين يصدق  
بالأولى كالمساوي (و) ينقسم القياس باعتبار علته ثلاثة أقسام (قياس العلة) وهو (ما صرح فيه بها)  
بأن كان الجامع فيه نفسها كأن يقال يحرم النبيذ كالخمر للاسكار (وقياس الدلالة) وهو (ما جمع فيه بلازمها  
فأثرها فحكمها) الضائر للعلّة وكل من الثلاثة يدل عليها وكل من الأخيرين منها دون ما قبله بدلالة الفاء .  
فالأول كأن يقال النبيذ حرام كالخمر بجامع الرائحة المشتدة وهي لازمة للاسكار . والثاني كأن يقال القتل  
بمقتل يوجب القود كالقتل بمحدد بجامع الامم وهو أثر العلة وهي القتل العمد العدوان . والثالث كأن يقال  
يقطع الجذاعة بالواحد كما يقتلون به بجامع وجوب الذية عليهم بذلك حيث كان غير عمد وهو حكم العلة التي هي  
القطع منهم في المقيس والقتل منهم في المقيس عليه . وحاصل ذلك استدلال بأحد موجبي الجناية من القود  
والذية الفارق بينهما العمد على الآخر (والقياس في معنى الأصل) وهو (الجمع بنى الفارق) ويسمى بالجلي  
بكامرو بالغاء الفارق وبتنقيح المناط كقياس البول في إناء وصبه في الماء الراكد على البول فيه في المنع بجامع  
أن لا فارق بينهما في مقصود المنع الثابت بخبر مسلم عن جابر بن عبد الله عن النبي ﷺ عن أن يبال في الماء الراكد  
(الكتاب الخامس : في الاستدلال)

وقيل فيهما غير ذلك  
وقياس العلة ما صرح فيه  
بها وقياس الدلالة ما جمع فيه  
بلازمها فأثرها فحكمها  
والقياس في معنى الأصل  
الجمع بنى الفارق .

### الكتاب الخامس في الاستدلال

وهو دليل ليس بنص ولا  
إجماع ولا قياس شرعي  
فدخل قطعا الاقتراني  
والاستثنائي وقولهم الدليل  
يقضي أن لا يكون كذا  
خولف في كذا المعنى مفقود  
في صورة النزاع فتبقى على  
الأصل وفي الأصح قياس  
العكس وعدم وجدان  
دليل الحكم كقولنا الحكم  
يستدعي دليلا والا لزم  
تكليف الغافل ولا دليل  
بالسبر أو الأصل لا لقولهم  
وجد المقتضى أو المانع  
أو فقد الشرط

(وهو دليل ليس بنص) من كتاب أو سنة (ولا إجماع ولا قياس شرعي) وقد تقدمت فلا يقال التعريف  
المشتمل عليها تعريف بالمجهول (فدخل) فيه (قطعا) القياس (الاقتراني و) القياس (الاستثنائي) وهما  
نوعا القياس المنطقي وهو قول مؤلف من قضايامتي سلمت لزم عنه لذاته قول آخر وهو النتيجة فإن كان  
اللازم أو نقيضه مذكورا فيه بالفعل فهو الاستثنائي والا فلا اقتراني فالاستثنائي نحو أن كان النبيذ مسكرا فهو  
حرام لكنه مسكر ينتج فهو حرام أو أن كان النبيذ مباحا فهو ليس بمسكر لكنه مسكر ينتج فهو ليس بمباح  
والاقتراني نحو كل نبيذ مسكر وكل مسكر حرام ينتج كل نبيذ حرام وهو مذكور فيه بالقوة لا بالفعل وسمى  
القياس استثنائيا لاشتماله على حرف الاستثناء لغة وهو لكن واقترانيا لاقتران أجزائه (و) دخل فيه قطعا  
(قولهم) أي العلماء (الدليل يقتضي أن لا يكون) الأمر (كذا خولف) الدليل (في كذا) أي في صورة  
مثلا (لعمري مفقود في صورة النزاع فتبقى) هي (على الأصل) الذي اقتضاه الدليل كأن يقال الدليل  
يقضي امتناع تزويج المرأة مطلقا وهو ما فيه من إدلالها بالوطء وغيره الذي تاباه الإنسانية لشرعها خولف  
هذا الدليل في تزويج الولي لها بخلاف كمال عقله وهذا المعنى مفقود فيها فيبقى تزويجها نفسها الذي هو محل  
النزاع على ما اقتضاه الدليل من الامتناع (و) دخل فيه (في الأصح قياس العكس) وهو اثبات عكس حكم  
شيء لثبوتها كسبها في العلة كما مر في خبر أبي أيوب أحدنا شهوته وله فيها أجر قال أرايت لو وضعها في حرام أكان  
عليه وزر وقيل ليس بدليل كما حكى عن أصحابنا وذكر الخلاف في هذا من زيادتي (و) دخل فيه في الأصح  
(عدم وجدان دليل الحكم) هو أولى من قوله انتفاء الحكم لانتهاء مدركه وذلك بأن لم يجد الدليل المجتهد  
بعد الفحص الشديد فهو دليل على انتفاء الحكم وقيل ليس بدليل إلا يلزم من عدم وجدان الدليل عدمه  
وذلك (كقولنا) للخصم في إبطال الحكم الذي ذكره في مسألة (الحكم يستدعي دليلا والا لزم تكليف  
الغافل) حيث وجد الحكم بدون دليل مفيد له (ولا دليل) على حكمك (بالسبر) فانا سبرنا الأدلة فلم نجد  
ما يدل عليه (أو الأصل) فإن الأصل المستصحب عدم الدليل عليه فيبقى هو أيضا ودخل فيه الاستقراء  
والاستصحاب والاستحسان وقول الصحابي والإلهام الآتية وانما أفرد كل منها بالترجمة بمسألة لمافية من  
التفصيل وقوة الخلاف مع طول بعضه (لا لقولهم) أي الفقهاء (وجد المقتضى أو المانع أو فقد الشرط)

فلا يدخل في الاستدلال حالة كونه (مجملا) في الأصح ولا يكون دليلا بل دعوى دليل وإنما يكون دليلا إذا عين المقتضى والمانع والشرط وبين وجود الأولين ولا حاجة الى بيان فقد الثالث لأنه على وفق الأصل وقيل يدخل في الاستدلال ورجحه الأصل فيكون دليلا على وجود الحكم بالنسبة الى المقتضى وعلى انتفاءه بالنسبة الى الآخرين وقيل دليل وليس باستدلال ان ثبت بنص أو إجماع أو قياس والافهوا استدلال وقد بينت ما فيه في الحاشية وخرج يزاد في مجمل ما لو كان معينا فيكون استدلالا ودليلا كما علم مما مر

(مسئلة : الاستقراء بالجزئى على الكلى) بأن يقتبع جزئيات كلى ليثبت حكمها له (ان كان تاما) بأن كان بكل الجزئيات الصورة النزاع (ف) هو دليل (قطعى) فى اثبات الحكم فى صورة النزاع (عند الأكثر) من العلماء وقال الأقل منهم ليس بقطعى لاحتمال مخالفة تلك الصورة لغيرها على بعد . قلنا هو منزل منزلة العدم (أو) كان (ناقصا) بأن كان بأكثر الجزئيات الخالى عن صورة النزاع (فظنى) فيها لا قطعى لاحتمال مخالفتها للاستقراء (ويسمى) هذا عند الفقهاء (الحاق الفرد) النادر (بالأغلب) الأعم ويختلف فيه الظن باختلاف الجزئيات فكما كان استقراء فيها أكثر كان أقوى ظنا .

مجملا .

(مسئلة)

الاستقراء بالجزئى على الكلى ان كان تاما فقطعى عند الأكثر أو ناقصا فظنى ويسمى الحاق الفرد بالأغلب .

(مسئلة)

الأصح أن استصحاب العدم الأصيل والعموم أو النص ومادل الشرع على ثبوته لوجود سببه الى ورود المغير حجة الا ان عارضه ظاهر غالب ذو سبب ظن أنه أقوى فيقدم كبول وقع فى ماء كثير فوجد متغيرا واحتمل تغيره به وقرب العهد ولا يحتاج باستصحاب حال الاجماع فى محل الخلاف فالاستصحاب ثبوت أمر فى الثانى لثبوته فى الأول لفقد ما يصلح للتغير إما ثبوته فى الأول فقلوب

(مسئلة) فى الاستصحاب وقد اشتهر أنه حجة عندنا دون الحنفية بأقسامه الآتية على خلاف عندنا فى الأخير منها وعند غيرنا فى الأولين أيضا (الأصح أن استصحاب العدم الأصيل) وهو نفي ما نفاه العقل ولم يثبت الشرع كوجوب صوم رجب (و) استصحاب (العموم أو النص) استصحاب (مادل الشرع على ثبوته لوجود سببه) كشبوت الملك بالشراء (الى ورود المغير) لها من اثبات الشرع ما نفاه العقل ومن مخصص أو ناسخ أو سبب عدم مادل الشرع على ثبوته أى كل من المذكورات (حجة) مطلقا فيعمل به الى ورود المغير وقيل ليس بحجة مطلقا وقيل الأخير منها حجة فى الدفع به عما ثبت دون الرفق به لما ثبت كاستصحاب حياة المفقود قبل الحكم بموته فانه دافع للارث منه وليس برافع لعدم الارث من غيره للشك فى حياته فلا يثبت استصحابها له ملكا جديدا اذا الأصل عدمه وقيل هو حجة ان يعارضه ظاهر والا قدم الظاهر وقيل فيه غير ذلك والأصح الأول فيقدم الأصل على الظاهر (الا إن عارضه ظاهر غالب ذو سبب ظن أنه أقوى) من الأصل (فيقدم) عليه (كبول وقع فى ماء كثير فوجد متغيرا واحتمل تغيره به) وتغيره بغيره مما لا يضر كطول المسكن (وقرب العهد) بعدم تغيره فان استصحاب طهارته التى هى الأصل عارضته نجاسته الظاهرة الغالبة ذات السبب التى ظن أنها أقوى فقدمت على الطهارة لا بالظاهر بخلاف ما لم يظن أنه أقوى بأن بعد العهد فى المثال بعدم التغير قبل وقوع البول أو لم يكن عهد وتأخيرى الغاية عن المذكورات أولى من تقديمه لما على الأخير وذكر الخلاف فى الأولين مع التصريح بقولى ظن أنه أقوى من زيادى (و) الأصح أنه (لا يحتاج باستصحاب حال الاجماع فى محل الخلاف) أى اذا أجمع على حكم فى حال ثم اختلف فيه فى حال آخر فلا يحتاج باستصحاب ذلك الحال فى هذا الحال وقيل يحتاج مثاله الخارج النجس من غير السبيلين لا ينقض الوضوء عندنا استصحابا لما قبل الخروج من بقائه المجمع عليه (فالاستصحاب) الشامل لأنواع السابقة وينصرف الاسم إليه (ثبوت أمر فى) الزمن (الثانى لثبوته فى الأول لفقد ما يصلح للتغير) من الأول الى الثانى فلازكاة عندنا فالحال عليه الحول من عشرين دينارا ناقصة تزوج رواج الكماله بالاستصحاب (أما ثبوته) أى الأمر (فى الأول) لثبوته فى الثانى (ف) استصحاب (مقابل) كأن يقال فى المكىال الموجود الآن كان على عهده <sup>مضى</sup> بالاستصحاب الحال فى الماضى اذا الأصل موافقة الماضى للحال والاستدلال به خفى حتى قال السبكي انه لم يقل به الأصحاب الا فيما من اشترى شيئا فادعاه غيره وأخذ به بحجة مطلقة فيثبت له الرجوع بالثمن على البائع عملا باستصحاب الملك الذى ثبت الآن فيما قبل ذلك لأن البيئة لا توجد الملك بل تظهره فيجب أن يكون سابقا على إقامتها ويقدر له لحظة لطيفة ومن المحتمل انتقال الملك من

وقد يقال فيه لو لم يكن  
الثابت اليوم ثابتا أمس  
لكان غير ثابت فيقضي  
استصحاب أمس بأنه  
اليوم غير ثابت وليس  
كذلك فدل على أنه ثابت

### (مسئلة)

المختار أن الثاني يطالب  
بدليل أن لم يعلم الشيء  
ضرورة والا فلا وأنه لا  
يجب الأخذ بالأخف ولا  
بالأثقل .

### (مسئلة)

المختار أنه صلى الله عليه  
وسلم كان متعبدا قبل  
البعثة بشرع والوقف  
عن تعيينه وبعدها المنع  
وأن أصل المنافع الحل  
والمضار التحريم .

### (مسئلة)

المختار أن الاستحسان  
ليس دليلا وفسر بدليل  
ينقدح في نفس المجتهد  
تقصيره عبارته ورد بأنه  
ان تحقق فعتبر وبعول  
عن قياس الى أقوى ولا  
خلاف فيه أو عن الدليل  
الى العادة ورد بأنه ان  
ثبت أنها حق فقد قام  
دليلها والاردت فان تحقق  
استحسان مختلف فيه فن  
قال به فقد شرع وليس  
منه .

المشتري إلى المدعى ولسكنهم استصحبوا مقولوا وهو عدم الانتقال منه على أن في هذه الصورة وجهها مشهورا  
بعد الرجوع واعتمده البلقيني وقال انه الصواب المتعين والمذهب الذي لا يجوز غيره (وقد يقال فيه) أي  
في الاستصحاب المقلوب ليظهر الاستدلال به لرجوعه في المعنى الى الاستصحاب المستقيم (ولم يكن  
الثابت اليوم ثابتا أمس لكان غير ثابت) أمس إذ لا واسطة بين الثبوت وعدمه ( فيقضي  
استصحاب أمس) الخالي عن الثبوت فيه (بأنه اليوم غير ثابت وليس كذلك) لأنه مفروض  
الثبوت اليوم (فدل) ذلك (على أنه ثابت) أمس أيضا .

(مسئلة: المختار أن الثاني) لشيء (يطالب بدليل) على انتفاء (أن لم يعلم الشيء) (ضرورة) بأن  
علم نظرا أو ظنا لأن غير الضروري قد يشبهه فيطلب دليله لينظر فيه وقيل لا يطالب به وقيل يطالب به في  
العقليات لا الشرعيات (والا) أي وان علم انتفاؤه ضرورة (فلا) يطالب بدليل على انتفائه لأن الضرورى  
لا يشبهه حتى يطلب دليله لينظر فيه وتعبيرى بما ذكر أولى مما عبر به كأيئته في الحاشية (و) المختار (أنه لا  
يجب الأخذ بالأخف ولا بالأثقل) في شيء بل يجوز كل منهما لأن الأصل عدم الوجوب وقيل يجب الأخذ  
بالأخف لقوله تعالى - يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر - وقيل يجب الأخذ بالأثقل لأنه أكثر ثوبا  
وأحوط والترجيح من زيادتي وتقدم في الاجماع ما يؤخذ منه أنه يجب الأخذ بأقل ما قيل .

(مسئلة: المختار) كقَالَ ابْنُ الْحَاجِب وغيره (أنه) صلى الله عليه وسلم كان متعبدا (بفتح الباء وكسرهما أي مكلفا ومكلفا  
نفسه بالعبادة (قبل البعثة بشرع) لما في الأخبار من أنه كان يتعبد كان يصلى كان يطوف وتلك أعمال  
شرعية يعلم من مارسها قصد موافقة أمر الشرع ولا يتصور من غير تعبد فان العقل بمجرد لا يحسنه وقيل  
لم يكن متعبدا وقيل بالوقف وهو ما اختاره الأصل (و) المختار (الوقف عن تعيينه) أي تعيين الشرع  
بتعيين من نسب اليه وقيل هو آدم وقيل نوح وقيل ابراهيم وقيل موسى وقيل عيسى وقيل ما ثبت أنه  
شرع من غير تعيين لنبي (و) المختار (بعدها) أي بعد البعثة (المنع) من تعبد بشرع من قبله لأن  
له شرعا يخصه وقيل تعبد بما لم ينسخ من شرع من قبله أي ولم يرد فيه وحى له استصحابا لتعبد به قبل البعثة  
(و) المختار بعد البعثة (أن أصل المنافع الحل والمضار التحريم) قال تعالى - خلق لكم ما في الأرض  
جميعا - ذكره في معرض الامتنان ولا يمتن الا بالجازز وقال صلى الله عليه وسلم لا ضرر ولا ضرار رواه ابن ماجه  
 وغيره وزاد الطبراني في الاسلام وقيل الأصل في الأشياء الحل وقيل الأصل فيها التحريم أما حكم المنافع  
والمضار قبل البعثة فتقدم أوائل الكتاب حيث قيل لاحكم قبل الشرع بل الأصل موقوف الى وروده

(مسئلة: المختار أن الاستحسان ليس دليلا) إذ لا دليل يدل عليه وقيل هو دليل لقوله تعالى - وانبعوا أحسن  
 ما أنزل اليكم - قلنا المراد بالأحسن الأظهر والأولى لا الاستحسان (و) فسر أيضا (بعول عن قياس الى أقوى ولا  
تقصيره عبارته ورد بأنه) أي هذا الدليل (ان تحقق) بفتح التاء عند المجتهد (معتبر) ولا يضر قصور  
عبارته عنه قطعا وان لم يتحقق عنده فردود قطعا (و) فسر أيضا (بعول عن قياس الى) قياس  
(أقوى) منه (ولا خلاف فيه) بهذا المعنى اذ أقوى القياسين مقدم على الآخر قطعا (أو) بعول  
(عن الدليل الى العادة) لمصلحة كدخول الحمام بلا تعيين أجرة وزمن مكث فيه وقدر ماء وكشرب  
الماء من السقاء بلا تعيين قدره مع اختلاف أحوال الناس في استعمال الماء (ورد بأنه ان ثبت أنها)  
أي العادة (حق) لجريانها في زمنه صلى الله عليه وسلم أو بعده بلا انكار ولا من الأئمة (فقد قام دليلها) من السنة  
أو الاجماع فيعمل بها قطعا (والا) أي وان لم يثبت حقيتها (ردت) قطعا لم يتحقق بما ذكر استحسان  
مختلف فيه (فان تحقق استحسان مختلف فيه فن قال به فقد شرع) بالتخفيف وقيل بالتشديد أي وضع  
شرعا من قبل نفسه وليس له ذلك لأنه كافر أو كبيرة (وليس منه) أي من الاستحسان المختلف فيه أن تحقق

(استحسن الشافعي التحليف بالمصحف والخط في الكتابة) لشي من نجومها (ونحوهما) كاستحسانه في المئة ثلاثين درهما وانما قال ذلك لأدلة فقهية مينة في محالها ولا ينكر التعبير به عن حكم ثبت بدليل (مسئلة: قول الصحابي) المجتهد (غير حجة على) صحابي (آخر وفاقا) على (غيره) كتابي (في الأصح) لأن قول الصحابي ليس حجة في نفسه والاحتجاج به في الحكم التعبدى من حيث انه من قبيل المرفوع لظهور أن مستنده فيه التوقيف لأن حيث انه قول صحابي وقيل قوله على غير الصحابي حجة فوق القياس حتى يقدم عليه عند التعارض وقيل حجة دون القياس فيقدم القياس عليه وقيل حجة ان انتشر من غير ظهور مخالف له لسكنه حينئذ اجماع سكوتي فاحتجاج الفقهاء به من حيث انه اجماع سكوتي لأن حيث انه قول صحابي كما لو وقع من مجتهد غير صحابي قول باجتهاد وسكت عليه الباقيون وقيل حجة ان خالف القياس وقيل قول الشيخين أبي بكر وعمر حجة بخلاف غيرهما وقيل غير ذلك وعلى القول بأنه حجة لو اختلف صحابيان في مسئلة فقولاهما كدليلين فيرجح أحدهما بمرجح (والأصح) ما عليه المحققون (أنه) أى الصحابي (لا يقلد) بفتح اللام أى ليس لغيره أن يقلده لأنه لا يوثق بمذهبه اذ لم يدون بخلاف مذهب غيره من الأئمة الأربعة وقيل يقلد بناء على جواز الانتقال في المذاهب والتصريح بالترجيح من زيادتي (أما وفاق الشافعي زيادا في الفرائض) حتى تردد حيث تردد (فدليل لا تقليدا) لزيد بأن وافق اجتهاده اجتهاده .

(مسئلة: الأصح أن الالهام وهو) لغة إيقاع شيء في القلب (يطمئن له الصدر يخص به الله تعالى) بعض أضيائه غير حجة ان ظهر (من غير معصوم) لعدم الثقة بخواطره لأنه لا يأمن دسيسة الشيطان فيها وقيل هو حجة في حقه فقط وقيل مطلقا لأدلة لا تجدى امام من المعصوم كالنبي ﷺ فهو حجة في حقه وحق غيره اذا تعلق بهم كالوحي (خاتمة : للاستدلال)

(مبنى الفقه على) أربعة أمور وان لم يرجع أحسنه اليها الابتكاف (أن اليقين لا يرفع) من حيث استصحاب حكمه (بالشك) بمعنى مطلق التردد ومن مسائله من تيقن الطهر وشك في الحدث يأخذ بالطهر (و) أن (الضرر يزال) وجوبا ومن مسائله وجوب رد المصوب وضمانه بالتلف (و) أن (المشقة تجلب التيسير) ومن مسائله جواز القصر والجمع والفطر في السفر بشرطه (و) أن (العادة محكمة) بفتح الكاف المشددة أى المعمول بها شرعا ومن مسائله أقل الحيض وأكثره وزاد بعضهم على الأربعة أن الأمور بمقاصدها ومن مسائله وجوب النية في الطهر ورجعه صاحب الأصل في قواعده الى الأول فان الشيء اذا لم يقصد اليقين عدم حصوله .

#### (الكتاب السادس : في التعادل والتراجيح)

بين الأدلة عند تعارضها وسيأتي بيانها . (يمتنع تعادل قاطعين) أى تقابلهما بأن يدل كل منهما على منافي ما يدل عليه الآخر اذ لو جاز ذلك لثبت مدلولهما فيجتمع المتنافيات فلا وجود لقاطعين متنافيين عقليين أو قلبيين أو عقلين وتقلي والكلام في التقليين حيث لا نسخ كما يعلم بماسيأتى (لا) تعادل (قطعى وظنى تقليين) فلا يمتنع لبقاء دالتيهما وان اتنى الظن عند القطع بالنيقض لتقدم القطعى حينئذ وخرج بالتقليين غيرهما كأن ظن أن زيد فى الدار لكون مركبه وخدمه يباها ثم شوهد خارجها فيمتنع تعادلهما لا تنفاء دالة الظنى حينئذ وعليه يحمل قول ابن الحاجب لا تعارض بين قطعى وظنى (وكذا أمارتان) لا يمتنع تعادلهما ولو بلا مرجع لاحدهما (في الواقع في الأصح) اذ لو امتنع لكان لدليل والأصل عدمه وهذا ما عليه ابن الحاجب تبعه الجمهور وان لم يصرحوا بقيد الواقع وقيل يمتنع بلا مرجع ورجعه الأصل حذرا من التعارض في كلام الشارع وأجاب الأول بأنه لا محذور في ذلك أمان تعارضهما في ذهن المجتهد فواقع قطعاه هو منشأ تردده وعلى

استحسن الشافعي التحليف بالمصحف والخط في الكتابة ونحوهما .

#### (مسئلة)

قول الصحابي غير حجة على آخر وفاقا وغيره في الأصح والأصح أنه لا يقلد أما وفاق الشافعي زيادا في الفرائض فللدليل لا تقليدا .

#### (مسئلة)

الأصح أن الالهام وهو يطمئن له الصدر يخص به الله بعض أضيائه غير حجة من غير معصوم

#### (خاتمة)

مبنى الفقه على أن اليقين لا يرفع بالشك والضرر يزال والمشقة تجلب التيسير والعادة محكمة .

#### (الكتاب السادس في

#### التعادل والتراجيح)

يمتنع تعادل قاطعين لا قطعى وظنى تقليين وكذا أمارتان في الواقع في الأصح

الأول (فان تعادلتا) ولا مرجح (فالمختار التساقط) كافي تعارض البينتين وقيل يخير بينهما في العمل وقيل يوقف عن العمل بواحدة منهما وقيل يخير بينهما في الواجبات ويتساقطان في غيرها والترجيح من زياتي (وان قل عن مجتهد قولان فان تعاقبا فالتأخر) منهما (قوله) المستمر والمتقدم مرجوع عنه (والا) أي وان لم يتعاقبا بأن قالهما معا (فبا) أي فقوله المستمر منهما ما (ذكر فيه) المجتهد (مشعرا بترجيحه) على الآخر كقوله هذا أشبه وكسفر يعه عليه (والا) أي وان لم يذ كر ذلك (فهو متردد) بينهما فلا ينسب اليه ترجيح أحدهما وفي معنى ذلك ما لو جهل تعاقبهما أو علم وجهل التأخر أو نسي (ووقع) هذا التردد (للشافعي) رضى الله عنه (في بضعة عشر مكانا) ستة عشر أو سبعة عشر كما تردد فيه القاضي أبو حامد المروزي (ثم قيل) أي قال الشيخ أبو حامد الاسفراييني في ترجيح أحد قولي الشافعي المتردد بينهما (مخالف أبي حنيفة) منهما (أرجح من موافقه) فان الشافعي انما خالفه لدليل (وقيل عكسه) أي موافقه أرجح وهو قول البقال ومحمده النووي لقوته بتعدد قائله ورد بأن القوة انما تنشأ من الدليل فلذلك قلت كالأصل (والأصح الترجيح بالنظر) فما اقتضى ترجيحه منهما فهو الراجح (فان وقف) عن الترجيح (فالوقف) عن الحكم برجحان واحد منهما (وان لم يعرف للمجتهد قول في مسألة لكن) يعرف له قول (في نظيرها فهو) أي قوله في نظيرها (قوله المخرج فيها في الأصح) أي خرجه الأصحاب فيها إلحاقها بنظيرها وقيل ليس قول له فيها لاحتمال أن يذكر فرقا بين المسئلتين لو روجع في ذلك (والأصح) على الأول (لا ينسب) القول فيها (إليه مطلقا بل) ينسب اليه (مقيدا) بأنه مخرج حتى لا يلتبس بالمصوص وقيل لاحاجة إلى تقييده لأنه جعل قوله (ومن معارضة نص آخر للنظر) أي لنص في نظير المسئلة (تنشأ الطرق) وهي اختلاف الأصحاب في نقل المذهب في المسئلتين فمنهم من يقرر النصين فيهما ويفرق بينهما ومنهم من يخرج نص كل منهما في الأخرى فيحكي في كل قولين منصوبا ومخرجا وعلى هذا فتارة يرجح في كل منهما نصها ويفرق بينهما وتارة يرجح في أحدهما نصها وفي الأخرى المخرج ويذكر ما يرجحه على نصها (والترجيح تقوية أحد الدليلين) بوجه من وجوه الترجيح الآتي بعضها فيكون راجحا وتعييرى بالدليلين أولى من تعبيره بالطريقين (والعمل بالراجح واجب) وبالمرجوح ممتنع سواء أكان الراجحان قطعيان أم ظنيا (في الأصح) وقيل لا يجب ان كان الراجحان ظنيا فلا يعمل بواحد منهما لفقد المرجح القطعي وقيل يخير بينهما في العمل ان كان الراجحان ظنيا (ولترجيح في القطعيات) إذ لا تعارض بينهما والا لاجتمع المتنافيان كما مر وكذا لا ترجيح في القطعي مع الظني غير الثقيلين أخذا مما مر (والتأخر) من النصين المتعارضين (ناسخ) للتقدم منهما ان قبلا النسخ آتين كانا أو خبرين أو آية وخبرا (وإن قل) التأخر (بالآحاد) فانه ناسخ فيعمل به لأن دوامه بأن لا يعارض مظنون ول بعضهم احتمال بالمنع لأن الجواز يؤدي الى اسقاط المتواتر بالآحاد في بعض الصور (والأصح أن العمل بالمعارضين ولو من وجه) أو كان أحدهما سنة والآخر كتابا (أولى من إلغاء أحدهما) بترجيح الآخر عليه وقيل لا فيصير الى الترجيح مثاله خبر أيما إهاب دبغ فقد طهر مع خبر لا تنفعوا من الميتة بإهاب ولا عصب الشامل للإهاب المدبوغ وغيره فحملناه على غير المدبوغ الخاص به عند كثير جماع بين الدليلين وتقدم بيان بسط الجمل في آخر مبحث التخصيص (و) (الأصح أنه لا يقدم) في ذلك (الكتاب على السنة ولا عكسه) أي ولا السنة على الكتاب وقيل يقدم الكتاب (قوله المروزي) بفتح الميم والواو الأولى و بضم الراء الثانية المشددة آخره معجمة نسبة الى مروء والروذ أشهر مدن خراسان اه أنساب السيوطي .

فان تعادلتا فالمختار التساقط وإن قل عن مجتهد قولان فان تعاقبا فالتأخر قوله والا فما ذكر فيه مشعرا بترجيحه والا فهو متردد ووقع للشافعي في بضعة عشر مكانا ثم قيل مخالف أبي حنيفة أرجح من موافقه وقيل عكسه والأصح الترجيح بالنظر فان وقف فالوقف وان لم يعرف للمجتهد قول في مسألة لكن في نظيرها فهو قوله المخرج فيها في الأصح والأصح لا ينسب اليه مطلقا بل مقيدا ومن معارضة نص آخر للنظر تنشأ الطرق والترجيح تقوية أحد الدليلين والعمل بالراجح واجب في الأصح ولا ترجيح في القطعيات والمتأخر ناسخ وان قل بالآحاد والأصح أن العمل بالمعارضين ولو من وجه أولى من إلغاء أحدهما وأنه لا يقدم الكتاب على السنة ولا عكسه



لخبر معاذ المشتمل على أنه يقضى بكتاب الله فان لم يجد فبسنة رسول الله ورضى رسول الله بذلك وقيل  
يقدم السنة لقوله تعالى لتبين للناس مثاله قوله ﷺ في البحر هو الطهور ماؤه الحل ميتته مع قوله  
تعالى قل لا أجد فيما أوحى الى محرمات الى قوله أو لحم خنزير وكل منهما يشمل خنزير البحر فحملنا  
الآية على خنزير البر المتبادر الى الأذهان جمعاً بين الدليلين (فان تعذر العمل) بالتعارضين بأن لم يمكن  
بينهما جمع (فان علم المتأخر) منهما في الواقع أى ولم ينس (فناسخ) لا تقدم منهما (والا) أى وان  
لم يعلم ذلك بأن تقارنا أوجهل التأخر أو المتأخر أو علم ونسى (رجع إلى مرجح فان تعذر فان لم يتقارنا  
وقبلا للنسخ طلب) الناظر (غيرهما) لتعذر العمل بواحد منهما فان لم يجد غيرهما توقف (والا)  
بأن تقارنا ولم يقبل للنسخ (يخير) الناظر بينهما في العمل (ان تعذر الترجيح) فان لم يتعذر طلب  
مرجحا والتقييد بقبول النسخ في صورتى جهل المتأخر ونسيانه من زيادى .

**مسئلة :** يرجح بكثرة الأدلة و **بكثرة (الرواة في الأصح)** لأن كثرة كل منهما تفيد القوة وقيل لا كالبينتين  
وفرق بأن مقصود الشهادة فصل الخصومة لثلاث طول فضبطت بنصاب خاص بخلاف الدليل فان مقصوده ظن  
الحكم والمجتهد في مهلة النظر وكما كان الظن أقوى كان اعتباره أولى (و بعلم الاسناد) في الاخبار  
أى قلة الوسائط بين الراوى للمجتهد وبين النبي ﷺ (وفقه الراوى ولقته ونحوه) لقلة احتمال الخطأ  
مع واحد من الأربعة بالنسبة الى مقابلاتها (وورعه وضبطه وفطنته وان روى) الخبر (المرجوح  
باللفظ) والراجع بواحد عما ذكر بالمعنى (ويقظته وعدم بدعته وشهرة عدالته) اشدة الوثوق به  
مع واحد من الستة بالنسبة الى مقابلاتها (وكونه منكر بالاختبار) من المجتهد فيرجح على المزكى  
عنده بالاخبار لأن العيان أقوى من الخبر (أو) كونه (أكثر منكرين ومعروف النسب قيل  
ومشهوره) لشدة الوثوق به والشهرة زيادة في المعرفة والأصح لاترجيح بها وقال الزركشى الأقوى  
الأول لأن من ليس مشهور النسب قد يشاركه ضعيف في الاسم (وصريح التزكية على الحكم  
بشهادته والعمل بروايته) فيرجح خبر من صرح بتزكيته على خبر من حكم بشهادته وخبر من عمل  
برويته في الجملة لأن الحكم والعمل قدينيان على الظاهر بالاتزكية (وحفظ المروى) فيرجح مروى  
الحافظ له على مروى غيره الراوى له بنحو تلقين لاعتناء الأول برويه (وذكر السبب) فيرجح  
الخبر المشتمل على سببه على ما لم يشتمل عليه لاهتمام راوى الأول به وعمله في الخاصين بقرينة ما يأتى  
في العامين (والتعويل على الحفظ دون الكتابة) فيرجح خبر المعول على الحفظ فيما يرويه على خبر  
المعول على الكتابة لاحتمال أن يزداد في كتابه أو ينقص منه واحتمال النسيان والاشتباه في الحافظ  
كالعدم (وظهور طريق روايته) كالسمع بالنسبة الى الاجازة فيرجح المسموع على المجاز وقدم ريبان طرق

(قوله مسئلة يرجح الخ) هذا أول الشروع في الترجيحات وهى أنواع أولها الترجيح بحسب  
السند وأفراد هذا النوع سبعة وعشرون والثاني بحسب المتن أى بحسب حال المروى وهو من قوله  
والقول فالقول الى قوله وقيل عكسه والثالث الترجيح بحسب المعلول وهو من قوله والناقل على  
الأصل الى قوله والوضعى على التكليف والرابع الترجيح بالأمور الخارجية وهى من قوله والموافق  
دليلا آخر الى قوله فعلى والخامس تراجيح الاجاعات الى قوله ويرجح القياس والسادس تراجيح  
الاقيسة الى قوله ويرجح الوصف الحقيقي فالعرفى والسابع تراجيح العلل وهو من قوله وكذاذات  
أصلين الى قوله في الأصح والثامن الترجيح في الحدود وهو من قوله ومن الحدود التسمية الأعرف على الأخفى  
الى آخر الكتاب وهذان النوعان أسقطهما العلامة الشارح في حاشيته على الجلال والعلامة الكمال وكأنهما  
أدخلهما في السادس تغليبا وذكرهما العلامة خالد انتهى من املاء شيخنا العلامة محمد الجوهري .

فان تعذر العمل فان علم  
التأخر فناسخ والا رجح  
إلى مرجح فان تعذر  
فان لم يتقاربا وقبلنا للنسخ  
طلب غيرهما والايخير إن  
تعذر الترجيح .

**مسئلة :**

يرجح بكثرة الأدلة والرواة  
في الأصح و بعلم الاسناد  
وفقه الراوى ولقته ونحوه  
وورعه وضبطه وفطنته  
وان روى المرجوح باللفظ  
ويقظته وعدم بدعته  
وشهرة عدالته وكونه  
منكر بالاختبار أو أكثر  
منكرين ومعروف النسب  
قيل ومشهوره وصريح  
التزكية على الحكم  
بشهادته والعمل بروايته  
وحفظ المروى وذكر  
السبب والتعويل على  
الحفظ دون الكتابة  
وظهور طريق روايته



الرواية ومرايتها آخر الكتاب الثاني (وسماعه بالاحجاب) ويرجع المسموع بالاحجاب على المسموع من وراء حجاب لأن الأول من تطرق الخلل في الثاني (وكونه ذكر أحواف الأصح) فيهما يرجح خبر كل منهما على خبر غيره لأن الذكر أضبط من غيره في الجملة والحر لشرف منصبه يحترز عما لا يحترز عنه غيره وقيل يرجح خبر الذكر في غير أحكام النساء بخلاف أحكامهن لأنهن أضبط فيها وقيل لا ترجيح بالذكورية ولا بالحرية وصوبه الزركشي في الأولى والبرماوى فيهما ونقله عن ابن السمعاني فيهما ونقله عن غيره الاتفاق عليه في الأولى وذكر الخلاف في الثانية من زيادتي (و) كونه (من أكابر الصحابة) أي رؤسائهم فيرجح خبر أحدهم على خبر غيره لشدة دياتهم وقربهم مجلسا من النبي ﷺ (و) كونه (متأخر الإسلام) فيرجح خبره على خبر متقدم الإسلام (في الأصح) لظهور تأخر خبره وقيل عكسه لأن متقدم الإسلام لأصالته فيه أشد تحرزا من متأخره (و) كونه (متحملا بعد التكليف) ولو حال الكفر لأنه أضبط من المتحمل قبل التكليف (وغير مدلس) لأن الوثوق به أقوى منه بالمدلس المقبول وتقدم بيانه في الكتاب الثاني (وغير ذي اسمين) لأن صاحبهما يتطرق إليه الخلل بأن يشاركه ضعيف في أحدهما (ومباشرا) لمرويه (وصاحب الواقعة) الروية لأن كلا منهما أعرف بالحال من غيره فالأول تخبر الترمذي عن أبي رافع أنه ﷺ تزوج ميمونة حلالا قال وكنت الرسول بينهما مع خبر الصحيحين عن ابن عباس أنه ﷺ تزوج ميمونة وهو محرم والثاني تخبر أبي داود عن ميمونة تزوجني النبي ﷺ ونحن حلالان بسرف مع خبر ابن عباس المذكور (ورأوا باللفظ) سلامة المروي باللفظ من تطرق الخلل في المروي بالمعنى (و) كون الخبر (لم ينكره) الراوى (الأصل) فيرجح خبر الفرع الذي لم ينكره أصله بأن قال مرويته لأن الظن الحاصل من الأول أقوى وتعبيري بما ذكر أوضح من قوله ولم ينكره راوى الأصل (و) كونه (في الصحيحين) أو في أحدهما لأنه أقوى من الصحيح في غيرهما وإن كان على شرطهما لتلقي الأئمة لهما بالقبول (والقول فافعل فالتقرير) فيرجح الخبر الناقل لقول النبي على الناقل لفعله والناقل لفعله على الناقل لتقريره لأن القول أقوى في الدلالة على التشريع من الفعل لأن الفعل محتمل للتخصيص به ﷺ وهو أقوى من التقرير لأنه وجودي محض والتقرير محتمل لما لا يحتمله الفعل (ويرجع الفصيح) على غيره لتطرق الخلل إلى غيره باحتمال أن يكون مرويا بالمعنى (وكذا زائد الفصاحة) على الفصيح (في قول) مرجوح لأنه ﷺ أفصح العرب فيبعد نطقه بغير الأفصح فيكون مرويا بالمعنى فيتطرق إليه الخلل والأصح لأنه ﷺ ينطق بالأفصح والفصيح لاسما إذا خاطبه من لا يعرف غيره وقد كان يخاطب العرب بلغاتهم (و) يرجح (المشتمل على زيادة) على غيره (في الأصح) لما فيه من زيادة العلم وقيل يرجح الأقل ذبه أخذ الحنفية لاتفاق الدليلين عليه تخبر التكبير في العيد سبعا مع خبر التكبير فيه أربعا رواهما أبو داود والأولى منه عندهم الافتتاح وذكر الخلاف في هذه من زيادتي (والوارد بلغة قریش) لأن الوارد بغيرها محتمل أن يكون مرويا بالمعنى فيتطرق إليه الخلل (والمدني) على المسكي لتأخره عنه والمدني ماورد بعد الهجرة والمسكي قبلها وهذا أولى من القول بأن المدني مانزل بالمدينة والمسكي مانزل بمكة (والشعر بعلو شأن النبي ﷺ) لتأخره عما لم يشعر بذلك (وما) ذكر (فيه الحكم مع العلة) على ما فيه الحكم فقط لأن الأول أقوى في الاهتمام بالحكم من الثاني تخبر البخاري من بدل دينه فاقتلوه مع خبر الصحيحين أنه ﷺ نهى

(قوله والقول الخ) هذا هو النوع الثاني وهو الترجيح بحسب المتن انتهى .

وسماعه بالاحجاب وكونه  
ذكرا وحواف الأصح ومن  
أكابر الصحابة ومتأخر  
الإسلام في الأصح  
ومتحملا بعد التكليف  
وغير مدلس وغير ذي  
اسمين ومباشرا وصاحب  
الواقعة ورأوا باللفظ ولم  
ينكره الأصل وفي  
الصحيحين والقول فافعل  
فالتقرير ويرجع الفصيح  
وكذا زائد الفصاحة في  
قول والمشتمل على زيادة  
في الأصح والوارد بلغة  
قریش والمدني والشعر  
بعلو شأن النبي صلى الله  
عليه وسلم وما فيه الحكم  
مع العلة .

عن قتل النساء والصبيان نيط الحكم في الأول بوصف الردة المناسب ولا وصف في الثاني فحملنا النساء فيه على الحريات (وما قدم فيه ذكرها عليه) أى ذكر العلة على الحكم على عكسه (في الأصح) لأنه أدل على ارتباط الحكم بالعلة من عكسه وقيل عكسه لأن الحكم اذا تقدم تطلب نفس السامع العلة فاذا سمعها ركنت ولم تطلب غيرها والوصف اذا تقدم تطلب النفس الحكم فاذا سمعته قد تسكتني في علته بالوصف المتقدم اذا كان شديد المناسبة كافي والسارق الآية وقد لا تسكتني به بل تطلب علة غيره كجاني اذا قمت الى الصلاة فاغسلوا الآية فيقال تعظيما للعبود (وما فيه تهديد أو تأكيد) على الخالي عن ذلك فالأول تخبر البخاري عن عمار من صام يوم الشك فقد عصى أبا القاسم عليه السلام فيرجع على الأخبار المرغبة في صوم النفل والثاني تخبر أبي داود أيما امرأة نسكحت نفسها بغير إذن وليها فنكاحها باطل فنكاحها باطل فنكاحها باطل مع خبر مسلم الأئمة أحق بنفسها من وليها (والعام) عموما (مطلقا على) العام (ذو السبب إلا في السبب) لأن الثاني باحتمال ارادة قصره على السبب كما قيل بذلك دون المطلق في القوة الا في صورة السبب فهو فيها أقوى لأنها قطعية الدخول على الأصح كما مر (والعام الشرطي) كمن وما الشرطيتين (على النكرة المنفية في الأصح) لافادته التعليل دونها وقيل العكس لبعد التخصيص فيها بقوة همومها دونه ويؤخذ من ذلك ترجيح النكرة الواقعة في سياق الشرط على الواقعة في سياق النفي (وهي على الباقي) من صيغ العموم كالعرف باللام أو الاضافة لأنها أقوى منه في العموم لأنها تدل عليه بالوضع في الأصح كما مر وهو انما يدل عليه بالقرينة اتفاقا (والجمع المعرف) باللام أو الاضافة (على من وما) غير الشرطيتين كالاستفهاميتين لأنه أقوى منهما في العموم لامتناع أن يخص الى الواحد دونهما على الأصح في كل منهما كما مر (وكلاهما) أى الجمع المعرف ومن وما (على الجنس المعرف) باللام أو الاضافة لاحتماله العهد بخلاف من وما فلا يحتملانه وبخلاف الجمع المعرف فيبعد احتماله له (وما لم يخص) على ما خص لضعف الثاني بالخلاف في حجتيه بخلاف الأول ولأن الثاني مجاز والأول حقيقة وهي مقدمة عليه قطعا وقال الأصل كالصفي الهندي وعندى عكسه لأن ما خص من العام هو الغالب والغالب أولى من غيره (والأقل تخصيصا) على الأقل تخصيصا لأن الضعف في الأقل دونه في الأقل كثر (والاقتضاء فالإيماء فالإشارة) لأن المدلول عليه بالأول مقصود يتوقف عليه الصدق أو الصحة والثاني مقصود لا يتوقف عليه ذلك وبالثالث غير مقصود كما علم ذلك من محله فيكون كل منها أقوى دلالة مما بعده وترجيح الثاني على الثالث من زيادتي (ويرجحان) أى الإيماء والإشارة (على المفهومين) أى الموافقة والمخالفة لأن دلالة الأولين في محل النطق بخلاف المفهومين (وكذا الموافقة على المخالفة) في الأصح لضعف الثاني بالخلاف في حجتيه بخلاف الأول وقيل عكسه لأن الثاني يفيد تأسيسا بخلاف الأول (و) كذا (الناقل عن الأصل) أى البراءة الأصلية على المقرر له في الأصح لأن الأول فيه زيادة على الأصل بخلاف الثاني وقيل عكسه بأن بقدر تأخر المقرر للأصل ليفيد تأسيسا كما أفاده الناقل فيكون ناسخه مثال ذلك خبر الترمذي من مس ذكره فليتوضأ مع خبره أنه عليه السلام سأل رجل مس ذكره أعليه وضوء قال لا نعماهو بضعة منك (و) كذا (المثبت) على الثاني (في الأصح) لما مر وقيل عكسه وقيل هما سواء وقيل غير ذلك (والجبر) المتضمن للتكليف على الانشاء لأن الطلب به لتحقيق وقوع معناه أقوى من الانشاء فان اتفق الدليلان خبرا أو انشاء (فالخطر) على الإيجاب لأنه لدفع المفسدة والإيجاب جلب المصلحة والاعتناء بدفع المفسدة أشد (فالإيجاب) على (قوله تأسيسا) وهو اثبات شيء غير موجود اه (قوله وكذا الناقل الخ) هذا هو النوع الثالث وهو الترجيح بحسب المدلول انتهى جوهرى .

وما قدم فيه ذكرها عليه في الأصح وما فيه تهديد وتأكيد والعام مطلقا على ذي السبب إلا في السبب والعام الشرطي على النكرة المنفية في الأصح وهي على الباقي والجمع المعرف على من وما وكلاهما على الجنس المعرف وما لم يخص والأقل تخصيصا والاقتضاء فالإيماء فالإشارة ويرجحان على المفهومين وكذا الموافقة على المخالفة والناقل عن الأصل والمثبت في الأصح والخبر فالخطر فلا يجاب

السكرامة للاحتياط ( فالسكرامة ) على التنب لرفع اللوم ( فالندب ) على الاباحة للاحتياط بالطلب  
 ( فالاباحة في الأصح في بعضها ) وهو تقديم كل من الحظر والايجاب والندب على الاباحة وقيل العكس  
 في الثالث لاعتضاد الاباحة بالأصل وقيل هما سواء في الأولى والقياس محييه في الباقيتين ويحتمل خلافه  
 وذ كر الخلاف في الثانية مع تقديم الايجاب على السكرامة من زيادتي ( و ) الخبر ( المعقول معناه )  
 على ما لم يعقل معناه لأن الأول أدعى للاقتياد وأفيد بالقياس عليه ( وكذا نافي العقوبة ) هو أعم من  
 قوله ونافي الحد على الموجب لها في الأصح لما في الأول من اليسر وعدم الحرج الموافق لقوله تعالى  
 - يريد الله بكم اليسر - ما جعل عليكم في الدين من حرج - وقيل عكسه لافادة الموجب التأسيس  
 بخلاف النافي ( و ) كذا الحكم ( الوضعي ) أى مثبتة ( على ) مثبت ( التكليفي في الأصح ) لأن الأول  
 لا يتوقف على الفهم والتمسك من الفعل بخلاف الثاني وقيل عكسه لترتب الثواب على التكليفي دون  
 الوضعي ( و ) الدليل ( الموافق دليلا آخر ) على ما لم يوافق له لأن الظن في الموافق أقوى ( وكذا )  
 الموافق ( مرسل أو محاييا أو أهل المدينة أو الأكثر ) من العلماء على ما لم يوافق واحدا بما ذكر  
 ( في الأصح ) لذلك وقيل لا يرجح بواحد من ذلك لأنه ليس بحجة وقيل انما يرجح بموافق الصحابي  
 ان كان الصحابي قد ميزه نص فيما فيه الموافقة من أبواب الفقه كزيد في الفرائض وقيل غير ذلك  
 ( ويرجح ) كما قال الشافعي فيما اذا وافق كل من الدليلين محاييا وقدميز النص أحد الصحابين فيما ذكر  
 ( موافق زيد في الفرائض فعاد ) فيها ( فعلى ) فيها ( ومعاذ في أحكام غير الفرائض فعلى ) في تلك  
 الأحكام فالمعارضان في مسألة في الفرائض يرجح منهما الموافق لزيد فان لم يكن له فيها قول فالموافق  
 لمعاذ فان لم يكن له فيها قول فالموافق لعلى والمعارضان في مسألة في غير الفرائض يرجح منهما الموافق لمعاذ فان  
 لم يكن له فيها قول فالموافق لعلى وذلك لخبر أفرضكم زيد وأعلمكم بالحلال والحرام معاذ وأقضاكم  
 على فقوله أفرضكم زيد على عموميه وقوله وأعلمكم بالحلال والحرام معاذ يعنى في غير الفرائض وكذا  
 قوله وأقضاكم على واللفظ في معاذ أصرح منه في على فقدم عليه مطلقا ( والاجماع على النص ) لأنه  
 يؤمن فيه النسخ بخلاف النص ( واجماع السابقين ) على إجماع غيرهم فيرجح اجماع الصحابة على  
 اجماع من بعدهم من التابعين وغيرهم واجماع التابعين على اجماع من بعدهم وهكذا لشرف  
 السابقين لقربهم من النبي ﷺ ولخبر خبر القرون قرفى ثم الذين يلونهم وتعييرى كالبرماوى بالسابقين  
 أعم من تعبير الأصل بالصحابة ( واجماع الكل ) الشامل للعوام ( على ماخالف فيه العوام ) لضعف  
 الثاني بالخلاف في حجتيه على ما حكاه الأمدى ( و ) الاجماع ( المقرض عصره على غيره ) لضعف  
 الثاني بالخلاف في حجتيه ( وكذا ما ) أى الاجماع الذى ( لم يسبق بخلاف ) على غيره ( في الأصح ) لذلك  
 وقيل عكسه لزيادة اطلاع المجمعين في الثاني على المأخذ وقيل هما سواء ( والأصح تساوى المتواترين  
 من كتاب وسنة ) وقيل يرجح الكتاب عليها لأنه أشرف منها وقيل ترجح السنة عليه لقوله تعالى  
 - لتبين للناس ما نزل إليهم - أما المتواتران من السنة فتساويان قطعاً كالآيتين ( ويرجح القياس )  
 على قياس آخر ( بقوة دليل حكم الأصل ) كأن يدل في أحد القياسين بالمنطوق وفي الآخر بالمفهوم أو  
 يكون في أحدهما قطعياً وفي الآخر ظنياً لقوة الظن بقوة الدليل ( وكونه ) أنه القياس ( على سنن القياس  
 أى فرعه من جنس أصله ) فيرجح على قياس ليس كذلك لأن الجنس بالجنس أشبه بقياسنا ما دون  
 ( قوله والدليل الموافق ) هذا هو النوع الرابع وهو الترجيح بحسب الأمور الخارجية كما مررت الإشارة إليه  
 بالهامش ( قوله والاجماع على النص ) هذا هو النوع الخامس وهو الترجيح بالاجاعات كما مررت الإشارة  
 إليه أيضا ( قوله ويرجح القياس ) هذا هو النوع السادس وهو الترجيح بالآيسة كما مررت الإشارة إليه آنفاً

فالسكرامة فالندب فالاباحة  
 في الأصح في بعضها  
 والمعقول معناه وكذا نافي  
 العقوبة والوضعي على  
 التكليفي في الأصح  
 والموافق دليلا آخر وكذا  
 مرسل أو محاييا أو أهل  
 المدينة أو الأكثر في الأصح  
 ويرجح موافق زيد في  
 الفرائض فعاد فعلى ومعاذ  
 في أحكام غير الفرائض  
 فعلى والاجماع على النص  
 واجماع السابقين واجماع  
 الكل على ماخالف فيه  
 العوام والمقرض عصره  
 على غيره وكذا ما لم يسبق  
 بخلاف في الأصح والأصح  
 تساوى المتواترين من  
 كتاب وسنة ويرجح  
 القياس بقوة دليل حكم  
 الأصل وكونه على سنن  
 القياس أى فرعه من  
 جنس أصله .

أرشد الموضح على أرشها حتى تحمله العاقلة مقدم على قياس الحنفية له على غرامات الأموال حتى لا تتحمل (وكذا) ترجيح علة (ذات أصلين) مثلاً بأن عللاً بها (على ذات أصل) في الأصح وقيل لا كالخلاف في الترجيح بكثره الأدلة مثاله وجوب الضمان بيد المستام علته بأنه أخذ العين لفرضه بلا استحقاق كالحمل به وجوب الضمان بيد الغاصب ويد المستعير وعلله الحنفية بأنه أخذها لئلا يتسللها ولم يعلل به نظير ذلك (و) كذا ترجيح علة (ذاتية) للمحل كالطعم والاسكار (على) علة (حكمية) كالحرمة والنجاسة في الأصح لأن الذاتية ألزم وقيل عكسه لأن الحكم بالحكم أشبه (و) كذا (كونها أقل أوصافاً في الأصح) لأن القليلة أسلم وقيل عكسه لأن الكثرة أكثر شبيهاً (و) ترجيح (المقتضية احتياطاً في فرض) لأنها أنسب به مما لا تقتضيه وذكر الفرض لأنه محل الاحتياط اذ لا يحتاط في الندب وإن احتيط به كإمرا هذا مع أن الاحتياط قد يجري في غير الفرض كما إذا شك هل غسل وجهه في الوضوء ثلاثاً أو اثنتين فإنه يسر له غسله أخرى وإن احتمل كونها رابعة احتياطاً (وعامة الأصل) بأن يوجد في جميع جزئياته لأنها أكثر فائدة مما لا يعم كالطعم الذي هو علة عندنا في باب الربا فإنه موجود في البر مثلاً قليلاً وكثيره بخلاف القوت الذي هو علة عند الحنفية فلا يوجد في قليله فجوزوا بيع الحفنة منه بالحفتين (و) ترجيح العلة (المتفق على تعليل أصلها) المأخوذة منه لضعف مقابله بالخلاف فيه (و) العلة (الموافقة لأصول) شرعية (على الموافقة لواحد) لأن الأولى أقوى بكثر ما يشهد لها (وكذا) ترجيح العلة (الموافقة لعدة أخرى) في الأصح وقيل لا كالخلاف في الترجيح بكثر الأدلة والترجيح من زيادتي (وما) أي وكذا القياس الذي (ثبتت علة باجتماع فنص قطعيين فظنيين) أي باجتماع قطعي فنص قطعي فاجتماع ظني فنص ظني (في الأصح) لأن النص يقبل النسخ بخلاف الاجماع وقيل عكسه لأن النص أصل للاجماع لأن حجتيه إنما ثبتت به (فايماء فمبر فماسبة فشبه فدوران وقيل دوران فماسبة) وما قبلها وما بعدها كما مر فكل من المعطوفات دون ما قبله ورجحان كل من الايماء والماسبة على ما يليه ظاهر من تعاريفها السابقة ورجحان السبر على المناسبة بما فيه من إبطال ما لا يصلح للعلية والشبه على الدوران بقربه من المناسبة ومن رجح الدوران عليها قال لأنه يفيد اطراد العلة وانعكاسها بخلاف المناسبة ورجحان الدوران أو الشبه على بقية المسالك يؤخذ من تعاريفها وما ذكر هنا يعني عما صرح به الأصل من الترجيح بالقطع بالعدة والظن الأغلب ويكون مسلكتها أقوى (و) يرجح (قياس المعنى على) قياس (الدلالة) لاشتمال الأول على المعنى المناسب والثاني على لازمه أو أثره أو حكمه كما علم ذلك في مبحث الطرد وفي خاتمة القياس (وكذا) يرجح (غير المركب عليه) أي على المركب (في الأصح أن قبل) أي المركب لضعفه بالخلاف في قبوله المذكور في مبحث حكم الأصل وقيل عكسه لقوة المركب باتفاق الخصمين على حكم الأصل فيه (و) يرجح (الوصف الحقيقي فالعرفي فالشرعي) لأن الحقيقي لا يتوقف على شيء بخلاف العرفي والعرفي متفق عليه بخلاف الشرعي كما مر (الوجودي) مما ذكر (فالعدمي قطعاً البسيط) منه (فالركب في الأصح) لضعف العدمي والركب بالخلاف فيهما وقيل المركب بالبسيط وقيل هما سواء وذكر

وكذا ذات أصلين على ذات أصل وذاتية على حكمية وكونها أقل أوصافاً في الأصح والمقتضية احتياطاً في فرض وعامة الأصل والمتفق على تعليل أصلها والموافقة لأصول على الموافقة لواحد وكذا الموافقة لعدة أخرى وما ثبتت علة باجتماع فنص قطعيين فظنيين في الأصح فإيماء فمبر فماسبة فشبه فدوران وقيل دوران فماسبة وقياس المعنى على الدلالة وكذا غير المركب عليه في الأصل أن قبل والوصف الحقيقي فالعرفي فالشرعي الوجودي فالعدمي قطعاً البسيط فالركب في الأصح

أهـ شيخنا (قوله وكذا ذات أصلين) هذا هو النوع السابع وهو الترجيح في العلل كما تقدم اهـ (قوله وما أي وكذا القياس الخ) كان المناسب تقديم هذا على قوله وكذا ذات أصلين لأنه من ترجيح الاقيسة وما قبله من ترجيح العلل وعلله يمنع ذلك بناءً منه على دخول ترجيح العلل في ترجيح الاقيسة أو أن المقصود من ذلك ترجيح العلة فلي تأمل اهـ شيخنا (قوله ويرجح الوصف الحقيقي الخ) هذا هو ترجيح العلل باعتبار أنواعها الخاصة وهو من جهة النوع السابع المتقدم.

الخلاف من زيادتي (والباعثة على الأمارة) فالطردة المنعكسة) على المطردة فقط لضعف الثانية بالخلاف فيها (فالمطردة) فقط (على المنعكسة) فقط لأن ضعف الثانية بعدم الاطراد أشد من ضعف الأولى بعدم الانعكاس (وكذا) ترجح (المتعدي) على القاصرة في الأصح لأنها أفيد باللاحق بها وقيل عكسه لأن الخطأ في القاصرة أقل وقيل هما سواء لتساويهما فيما ينفردان به من اللاحق في المتعدي وعدمه في القاصرة (و) كذا يرجح (الأكثر فروعا) من المتعديتين على الأقل فروعا (في الأصح) وقيل عكسه كما في المتعدي والقاصرة ولا يأتي التساوي هنا لاتقاء علته والترجيح في المسئلتين من زيادتي (و) يرجح (من الحدود السمعية) أي الشرعية (الأعرف على الأخفى) منها لأن الأول أفضى إلى مقصود التعريف من الثاني (والذاتي على العرضي) لأن التعريف بالأول يفيد كنه الحقيقة بخلاف الثاني (والصريح) من اللفظ على غيره بتجوز أو اشتراك لتطرق الخلل إلى التعريف بالثاني (وكذا) يرجح (الأعم) على الأخص مطلقا (في الأصح) لأن التعريف بالأعم أفيد لكثرة المسمى فيه وقيل عكسه أخذا بالمحقق في الحدود وذكر الخلاف من زيادتي أما الأعم والأخص من وجه فالظاهر فيهما التساوي (و) يرجح (موافق نقل السمع واللغة) لأن التعريف بما يتخالفهما إنما يكون لنقل عنهما والأصل عدمه (و) يرجح (ما) أي الحد الذي (طريق اكتسابه أرجح) من طريق اكتساب حد آخر لأن الظن بصحته أقوى منه بصحة الآخر إذا الحدود السمعية مأخوذة من النقل وطرق النقل قبل القوة والضعف (والمرجح) لا تنحصر (فيما ذكر هنا) ومشارها غلبة الظن أي قوته وسبق كثير منها منه تقديم بعض مفاهيم المخالفة على بعض وبعض ما يحل بالفهم على بعض كالحجاز على الاشتراك وتقديم المعنى الشرعي على العرفي والعرفي على اللغوي في خطاب الشارع ومن غيره أرجحية ما يرجح به من التقديم بالتركية بالحكم بشهادة الراوي على التركية بالعمل بروايته وتقديم من علم أنه عمل برواية نفسه على من علم أنه لم يعمل أولم يعلم أنه عمل .

الكتاب السابع : في الاجتهاد المراد عند الإطلاق أعني الاجتهاد في الفروع (وما معه) من التقليد وأدب الفقيه وعلم الكلام المفتوح بمسئلة التقليد في أصول الدين المحتتم بما يناسبه من خاتمة التصوف (الاجتهاد) لغة افتعال من الجهد بالفتح والضم وهو الطاقة والمشقة واصطلاحا (استفراغ الفقيه الوسع) بأن يبذل تمام طاقته في نظره في الأدلة (لتحصيل الظن بالحكم) أي من حيث أنه فقيه فلا حاجة إلى قول ابن الحاجب شرعي نخرج استفراغ غير الفقيه واستفراغ الفقيه لتحصيل قطع بحكم عقلي والفقيه في الحد بمعنى المنهى للفقه مجازا شائعا ويكون بما يحصله فقيها حقيقة ولذا قلت كالأصل (والمجتهد الفقيه) كما قالوا الفقيه المجتهد لأن ما صدقهما واحد (وهو) أي المجتهد أو الفقيه الصادق به (البالغ) لأن غير لم يكمل عقله حتى يعتبر قوله (العاقل) لأن غيره لا يتميز به لما يقوله حتى يعتبر (أي ذو ملكة) أي هيئة راسخة في النفس (يدرك بها العلوم) أي ما من شأنه أن يعلم (فالعقل) هو هذه (الملكة في الأصح) وقيل هو نفس العلم أي الإدراك ضروري كان أو نظريا وقيل هو العلم الضروري فقط وبعضهم عبر ببعض العلوم الضرورية وهو الأولى لللا يلزم أن من فقد العلم بمدرك لعدم الإدراك غير عاقل (فقيه النفس) أي شديد الفهم بالطبع لمقاصد الكلام لأن غيره لا يأتي منه الاستنباط المقصود بالاجتهاد (وان أنكر القياس) فلا يخرج بانكاره عن فقهه النفس وقيل يخرج فلا يعتبر قوله وقيل لا يخرج الإجمالي فيخرج بانكاره لظهور جوده (العارف بالدليل العقلي) أي البراءة الأصلية والتكليف به في الحجية كما مر أن استصحاب (قوله ويرجح من الحدود السمعية الخ) هذا هو النوع الثامن وهو الترجيح في الحدود كما تقدم

والباعثة على الأمارة  
المطردة المنعكسة فالطردة  
على المنعكسة وكذا المتعدي  
والأكثر فروعا في الأصح  
ومن الحدود السمعية  
الأعرف على الأخفى  
والذاتي على العرضي  
والصريح وكذا الأعم  
في الأصح وموافق نقل  
السمع واللغة وما طريق  
اكتسابه أرجح والمرجح  
لا تنحصر ومشارها غلبة  
الظن .

الكتاب السابع  
في الاجتهاد وما معه  
الاجتهاد استفراغ الفقيه  
الوسع لتحصيل الظن  
بالحكم والمجتهد الفقيه وهو  
البالغ العاقل أي ذو ملكة  
يدرك بها العلوم فالعقل  
الملكة في الأصح فقيه  
النفس وان أنكر القياس  
العارف بالدليل العقلي

العدم الأصلي حجة فيتمسك به إلى أن يصرف عنه دليل شرعي (قوال السراجة الوسطى عريية) من لغة ونحو  
 وصرف ومعان وبيان وإن كان أقسام العربية أكثر من ذلك كما ينتهي في حاشية المطول أعاني الله على  
 اكملها (وأصولا) للفقه (ومتعلقا للأحكام) بفتح اللام أي متعلق هي به بدلالته عليها (من كتاب  
 وسنة وإن لم يحفظ) أي المتوسط في هذه العلوم (متناها) وذلك ليتأتى له الاستنباط المقصود بالاجتهاد  
 أما علمه بآيات الأحكام وأخبارها أي مواقعها وإن لم يحفظها فلا تنها المستنبط منه وأما علمه بالأصول فلا ينعرف  
 به كيفية الاستنباط وغيرها مما يحتاج إليه فيه وأما علمه بالباقي فلا ينعرفه لا يفهم المراد من المستنبط منه إلا به  
 لأنه عربي بليغ وبالغ التقى السبكي فلم يكتف بالتوسط في تلك العلوم حيث قال كآله الأصل عنه المجتهد من  
 هذه العلوم ملكة له وأحاط بعظم قواعد الشرع ومارسها بحيث اكتسب قوة يفهم بها مقصود الشارع  
 (ويعتبر للاجتهاد) لا ليكون صفة للمجتهد (كونه خيرا بمواقع الاجماع) والا فقد يخرقه بخلافته  
 وخرقه حرام كما مر لا عبرة به ولا يشترط حفظ مواقع بل يكفي أن يعرف أن ما استنبطه ليس مخالفا للاجماع  
 بأن يعلم موافقته لعالم أو يظن أن واقعه حادثة لم يسبق فيها لأحد من العلماء كلام (والناسخ والمنسوخ)  
 لتقدم الأول على الثاني لأنه إذا لم يكن خيرا بهما قد يعكس (وأسباب النزول) إذا خيرة بهاترشد إلى فهم  
 المراد (والتواتر والآحاد) لتقدم الأول على الثاني لأنه إذا لم يكن خيرا بهما قد يعكس وتعيرى بذلك  
 أولى من قوله وشرط التواتر والآحاد كما ينتهي في الحاشية (والصحيح وغيره) من حسن وضعيف ليقدّم  
 كلا من الأولين على ما بعده لأنه إذا لم يكن خيرا بذلك قد يعكس (وحال الرواة) في القبول والرد ليقدّم  
 المقبول على المردود مطلقا والأكثر والأعلم من الصحابة على غيرهما في معارضين لأنه إذا لم يكن خيرا  
 بذلك قد يعكس (ويكفي) في الخبرة بحال الرواة (في زمننا الرجوع لأئمة ذلك) من المحدثين كالأمام  
 أحمد والبخاري ومسلم فيعتمد عليهم في التعديل والتجريح لتعذرهما في زمننا إلا بواسطة وهم أولى من  
 غيرهم والمراد بخبرته بالمذكورات خبرته بها في الواقعة المجتهد فيها لا في جميع الوقائع (ولا يعتبر) لا في  
 الاجتهاد ولا في المجتهد (علم السلام) لا مكان استنباط من يحزم بعقيدة الاسلام تقليدا كما يعلم مما ساقى  
 (و) لا (تفريع الفقه) لأنها إنما يمكن بعد الاجتهاد فكيف تعتبر فيه (و) لا (الذكورة والحرية)  
 لجواز أن يكون للنساء قوة الاجتهاد وإن كنّ ناقصات عقل وكذا العبيد بأن ينظروا حال التعرّف من خدمة  
 السادة (وكذا العدالة) لا تعتبر فيه (في الأصح) لجواز أن يكون للفاسق قوة الاجتهاد وقيل يعتبر  
 ليعتمد على قوله وتعب بأنه لا يخالف بين القولين إذا اعتبار العدالة لا عماد قوله لا ينافي عدم اعتبارها للاجتهاده  
 إذا الفاسق يعمل باجتهاد نفسه وإن لم يعتمد قوله اتفاقا ويحجب بأنها اعتبرت بالنسبة غيره أما المفتي فيعتبر  
 فيه العدالة لأنه أخص فشرطه أغلظ (وليبحث عن المعارض) كالمخصص والمقيد والناسخ والقرينة  
 الصارفة للفظ عن ظاهره ليس ما يستنبطه من تطرق الخدش إليه لولم يبحث وهذا أولى لا واجب ليوافق  
 ما مر من أنه يتمسك بالعام قبل البحث عن المخصص على الأصح ومن أنه يجب اعتقاد الوجوب بصيغة أفعّل  
 قبل البحث عما يصرفها عنه وزعم الزركشي ومن تبعه أنه واجب وأنه لا يخالف ما مر لأن ذاك في  
 جواز التمسك بالظاهر المجرد عن القرائن والكلام هنا في اشتراط معرفة المعارض بعد ثبوته عنده  
 بقرينة (ودونه) أي دون المجتهد المتقدم وهو المجتهد المطلق (مجتهد المذهب وهو المتمكن من تخرج  
 الوجه) التي يبيدها (على نصوص امامه) في المسائل (ودونه) أي دون مجتهد المذهب (مجتهد  
 الفتيا وهو المتبحر) في مذهب امامه (المتمكن من ترجيح قول) له (على آخر) أطلقهما  
 (والأصح جواز تجزى الاجتهاد) بأن يحصل لبعض الناس قوة الاجتهاد (في بعض الأبواب)  
 كالقراض بأن يعلم أدلته وينظر فيها وقيل يمتنع لاحتمال أن يكون فيما لم يعلمه من الأدلة

قوال السراجة الوسطى عريية  
 وأصولا ومتعلقا للأحكام  
 من كتاب وسنة وإن  
 لم يحفظ متناها ويعتبر  
 للاجتهاد كونه خيرا  
 بمواقع الاجماع والناسخ  
 والمنسوخ وأسباب النزول  
 والتواتر والآحاد والصحيح  
 وغيره وحال الرواة ويكفي  
 في زمننا الرجوع لأئمة ذلك  
 ولا يعتبر علم السلام  
 وتفريع الفقه والذكورة  
 والحرية وكذا العدالة في  
 الأصح وليبحث عن  
 المعارض ودونه مجتهد  
 المذهب وهو المتمكن من  
 تخرج الوجه على نصوص  
 امامه ودونه مجتهد الفتيا  
 وهو المتبحر المتمكن من  
 ترجيح قول على آخر  
 والأصح جواز تجزى  
 الاجتهاد في بعض الأبواب



معارض لمعامله بخلاف من أحاط بالكل ونظر فيه ورد بأن هذا الاحتمال فيه بعيد (و) الأصح (جواز الاجتهاد للنبي صلى الله عليه وسلم ووقوعه) لقوله تعالى - ما كان لنبي أن يكون له أسرى حتى يشخن في الأرض - عفا الله عنك لم أذنت لهم - عوتب على استبقاء أسرى بدر بالقداء وعلى الاذن لمن ظهر نفاقهم في التخلف عن غزوة تبوك والعتاب لا يصحكون فيما صدر عن وحى فيكون عن اجتهاد وقيل غير جائز له لقدرته على اليقين بالتأني من الوحى بأن ينتظره ورد بأن انزال الوحى ليس في قدرته وقيل جائز له وواقع في الآراء والحروب دون غيرها جمعاً بين الأدلة السابقة (و) الأصح (أن اجتهاده) صلى الله عليه وسلم (لا يخطئ) تنزيهاً لمنصب النبوة عن الخطأ في الاجتهاد وقيل قد يخطئ لكن بنبه عليه سريعاً لما سر في الآيتين ويحجب بأن التفتيه فيهما ليس على خطأ بل على ترك الأولى إذ ذاك (و) الأصح (أن الاجتهاد جائز في عصره) صلى الله عليه وسلم وقيل لا للقدرة على اليقين في الحكم بتلقيه منه صلى الله عليه وسلم ورد بأنه لو كان عنده وحى في ذلك لبلغه للناس وقيل جائز باذنه وقيل جائز للبعيد عنه دون القريب لسهولة مراجعته وقيل جائز للولاء حفظاً لمنصبتهم عن استنكاس الرعية لهم لولم يجوز لهم بأن يراجعوا النبي صلى الله عليه وسلم فيما وقع لهم بخلاف غيرهم (و) الأصح على الجواز (أنه وقع) لأنه صلى الله عليه وسلم حكم سعد بن معاذ في بنى قريظة فقال قتل مقاتلتهم وتسبي ذريتهم فقال صلى الله عليه وسلم لقد حكمت بحكم الله رواه الشيخان وقيل لم يقع للحاضر في قطره صلى الله عليه وسلم بخلاف غيره وقيل بالوقف عن القول بالوقوع وعدمه .

### ﴿مسئلة﴾

المصيب في العقليات واحد والمخطئ آثم بل كافران نفي الاسلام والمصيب في عقليات فيها لا طاع واحد قطعاً وقيل على الخلاف الآتي والأصح أنه ولا قطع واحد وأن الله فيها حكماً معيناً قبل الاجتهاد وأن عليه أمانة وأنه مكلف بأصابته وأن المخطئ لا يأثم بل يؤجر ومتى قصر مجتهد آثم

### ﴿مسئلة﴾

لا ينقض الحكم في الاجتهادات فان خالف نصاً أو اجماً أو قياساً جلياً أو حكم بخلاف اجتهاده أو بخلاف نص امامه ولم يقلد غيره أو لم يجوز نقض

﴿مسئلة : المصيب﴾ من المختلفين (في العقليات واحد) وهو من صادف الحق فيها لتعيينه في الواقع كحدوث العالم ووجود الباري وصفاته وبعثة الرسل (والمخطئ) فيها (آثم) اجماعاً ولائاً لم يصادف الحق فيها (بل كافر) أيضاً (ان نفي الاسلام) كله أو بعضه كنفى بعثة محمد ﷺ فالقول بأن كل مجتهد في العقليات مصيب أو أن المخطئ غير آثم خارق للاجماع والنصرح باعتماد تأني المخطئ في غير نفي الاسلام من زيادتي (والمصيب في نقليات فيها طاع) من نص أو اجماع واختلاف فيها لعدم الوقوف عليه (واحد) قطعاً وقيل على الخلاف الآتي (فيما لا قطع فيها) (والأصح أنه) أي المصيب في النقليات (ولا قطع) فيها (واحد) وقيل كل مجتهد فيها مصيب (و) الأصح (أن الله فيها حكماً معيناً قبل الاجتهاد) وقيل حكم الله تعالى تابع لظن المجتهد فيما ظنه فيها من الحكم فهو حكم الله في حقه وحق مقلده وقيل فيها شيء لو حكم الله فيها لم يحكم الا بذلك الشيء قيل وهذا حكم على النبي ور بما عبر عن هذا اذ لم يصادف المجتهد ذلك الشيء بأنه أصاب فيه اجتهاداً وابتداء وأخطأ فيه حكماً وانتهاء (و) الأصح (أن عليه) أي الحكم (أمانة) أي دليلاً ظنياً وقيل عليه دليل قطعي وقيل لا ولا بل هو كدفين يصادفه من شاء الله (و) الأصح (أنه) أي المجتهد (مكلف بأصابته) أي الحكم لا مكانها وقيل لا لعمومه (وأن المخطئ) في النقليات بقسميها (لا يأثم بل يؤجر) لبذله وسعه في طلبه وقيل يأثم لعدم اصابته المكلف بها وذ كر الأجر في القسم الأول من زيادتي ويدل لذلك في القسمين خبر اذا اجتهد الحاكم فأصاب فله أجران وان أخطأ فله أجر واحد (ومتى قصر مجتهد في اجتهاده) (آثم) لتقصيره بتركه الواجب عليه من بذله وسعه فيه .

﴿مسئلة : لا ينقض الحكم في الاجتهادات﴾ لامن الحاكم به ولا من غيره إذ لو جاز نقضه لجاز نقض النقص وهم فيفوت مصلحة نصب الحاكم من فصل الخصومات (فان خالف) الحكم (نصاً أو اجماً أو قياساً جلياً) نقض لمخالفته الدليل المذكور (أو حكم) حاكم (بخلاف اجتهاده) بأن قلده غيره نقض لمخالفته اجتهاده وامتناع تقليده فيما اجتهد فيه (أو) حكم حاكم (بخلاف نص امامه ولم يقلد غيره) من الاثمة (أو) قلده (لم يجوز) لقلده امام تقليد غيره وسيأتي بيان ذلك (نقض) حكمه لمخالفته

نص امامه الذي هو في حقه لا التزامه تقليده كالدليل في حق المجتهد فان قلده في حكمه غير امامه وجازله تقليده لم ينقض حكمه لانه لعدالة الحكم به لرجحانه عنده ونقض الحكم مجاز عن اظهار بطلانه اذ لا حكم في الحقيقة حتى ينقض (ولو نكح) امرأة (غير ولي) باجتهاد منه أو من مقلده يصحح نكاحه (ثم تغير اجتهاده أو اجتهاد مقلده) الى بطلانه (فالأصح تحريمها) عليه لظنه أو ظن امامه حينئذ البطلان وقيل لا يحرم إذا حكم حاكم بالصحة لثلا يؤدي الى نقض الحكم بالاجتهاد وهو ممتنع ويرد بأنه ممتنع إذا نقض من أصله وليس مراداً هنا (ومن تغير في اجتهاده) بعد افتائه (أعلم) وجوباً (المستفتى) بتغيره (ليكيف) عن العمل ان لم يكن عمل (ولا ينقض معموله) ان عمل لأن الاجتهاد لا ينقض بالاجتهاد لما مر (ولا يضمن) المجتهد (المتلف) بافتائه باتلافه (ان تغير) اجتهاده الى عدم اتلافه (لا لقاطع) لانه معذور بخلاف ماذا تغير لقاطع كنص قاطع فانه ينقض معموله ويضمن متلفه المنفى لتقصيره

﴿مسئلة: المختار أنه يجوز أن يقال﴾ من قبل الله تعالى (لنبي أو عالم) على لسان نبي (احكم بما تشاء) في الواقع من غير دليل (فهو حق) أي موافق للحكمي بأن يلهمه إياه إذ لا مانع من هذا الجواز (ويكون) أي هذا القول (مدر كاشريعاً ويسمى التفويض) لدلالته عليه وقيل لا يجوز ذلك مطلقاً وقيل يجوز للنبي دون العالم لأن رتبته لا تبلغ أن يقال له ذلك والمختار بعد جوازه (أنه لم يقع) وقيل وقع لخبر الصحيحين لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة أي لأوجبته عليهم . قلنا هذا لا يدل على المدعى لجواز أن يكون خير فيه أي خير في إيجاب السواك وعدمه أو يكون ذلك القول بوحى لا من تلقاء نفسه (وأنه يجوز تعليق الأمر باختيار المأمور) نحو افعل كذا ان شئت أي فله وقيل لا يجوز لما بين طلب الفعل والتخير فيه من التناقض . قلنا لا تنافي إذ التخير قرينة على أن الطلب غير جازم والترجيح في هذا من زيادتي .

﴿مسئلة: التقليد أخذ قول الغير﴾ بمعنى الرأي والاعتقاد الدال عليهما القول اللفظي أو الفعل أو التقرير (من غير معرفة دليله) فخرج أخذ قول لا يختص بالغير كالمعلوم من الدين بالضرورة وأخذ قول الغير مع معرفة دليله فليس بتقليد بل هو اجتهاد وافق اجتهاد القائل لأن معرفة الدليل من الوجه الذي باعتباره يفيد الحكم لا يكون الا للمجتهد وعرف ابن الحاجب وغيره التقليد بالعمل بقول الغير من غير حجة وقد بينت التفاوت بين التعريفين في الحاشية ومع ذلك فلا مشاحة في الاصطلاح (ويلزم غير المجتهد) المطلق عامياً كان أو غيره أي يلزمه بقيد زدته بقولي (في غير العقائد) التقليد للمجتهد (في الأصح) الآية - فاسألوا أهل الذكر - وقيل يلزمه بشرط أن يقين له صحة اجتهاد المجتهد بان يقين له مستنده ليسلم من لزوم اتباعه في الخطأ الجائز عليه وقيل لا يجوز في القواطع وقيل لا يجوز للعالم أن يقلد لأن له صلاحية أخذ الحكم من الدليل بخلاف العايم أما التقليد في العقائد فيمتنع على المختار وان صح مع الجزم كما سيأتي وقضية كلام الأصل هنا لزومه فيها أيضاً (ويحرم) أي التقليد (على ظان الحكم باجتهاده) لمخالفته به وجوب اتباع اجتهاده (وكذا) يحرم (على المجتهد) أي من هو بصفات الاجتهاد التقليد فيما يقع له (في الأصح) لتمكنه من الاجتهاد فيه الذي هو أصل للتقليد ولا يجوز العدول عن الأصل الممكن الى بدله كما في الوضوء والتيمم وقيل يجوز له التقليد فيه لعدم علمه به الآن وقيل يجوز للقاضي لحاجته الى فصل الخصومة المطلوب نجاهه بخلاف غيره وقيل يجوز تقليد من هو أعلم منه وقيل يجوز عند ضيق الوقت لما يسأل عنه وقيل يجوز له فيما يخصه دون ما يفتى به غيره .

﴿مسئلة: الأصح أنه لو تكررت واقعة لمجتهد لم يذكر الدليل وجب تجديد النظر﴾ الأول (وجب تجديد النظر) سواء أتجدد له ما يقتضي الرجوع عما ظنه فيها أم لا إذ لو أخذ بالأول من غير نظر لكان أخذاً بشئ من غير

ولو نكح بغير ولي ثم تغير اجتهاده أو اجتهاد مقلده فالأصح تحريمها ومن تغير في اجتهاده أعلم المستفتى ليكيف ولا ينقض معموله ولا يضمن المتلف ان تغير لا لقاطع .

﴿مسئلة﴾

المختار أنه يجوز أن يقال لنبي أو عالم احكم بما تشاء فهو حق ويكون مدر كاشريعاً ويسمى التفويض وأنه لم يقع وأنه يجوز تعليق الأمر باختيار المأمور .

﴿مسئلة﴾

التقليد أخذ قول الغير من غير معرفة دليله ويلزم غير المجتهد في غير العقائد في الأصح ويحرم على ظان الحكم باجتهاده وكذا على المجتهد في الأصح .

﴿مسئلة﴾

الأصح أنه لو تكررت واقعة لمجتهد لم يذكر الدليل وجب تجديد النظر

دليل يدل له والدليل الأول لعدم تذكره لاثقة ببقاء الظن منه وقيل لا يجب تجديده بناء على قوة الظن السابق فيعمل به لأن الأصل عدم رجحان غيره أما إذا كان ذا كرا للدليل فلا يجب تجديده النظر إذا لاحت الحاجة إليه (أو) أي والأصح أنه لو تكررت واقعة (لعامى استفتى علما) فيها (وجب إعادة الاستفتاء) لمن أفتاه (ولو كان) العالم (مقلد ميت) بناء على جواز تقليد الميت وأفتاء المقلد كالميت إذا لو أخذ بجواب السؤال الأول من غير إعادة لسكان أخذنا بشئ من غير دليل وهو في حقه قول المفتي وقوله الأول لاثقة ببقائه عليه لاحتمال مخالفته له بأطلاعه على ما يخالفه من دليل أن كان مجتهدا ونص لإمامه أن كان مقلدا وقيل لا يجب وذكر الخلاف في الصورتين من زيادتي وقول الأصل في الشق الأول من الأولى قطعا أي عند أصحابنا لا عند الأصوليين ومحل الخلاف في الثانية إذا عرف أن الجواب عن رأي أو قياس أو شك والمفتي حي فإن عرف أنه عن نص أو إجماع أو موات المفتي فلا حاجة للسؤال ثانيا كما جزم به الرافعي والنووي (مسئلة: المختار جواز تقليد المفضول) من المجتهدين (لمعتقده غير مفضول) بأن اعتقده أفضل من غيره أو مساويا له بخلاف من اعتقده مفضولا عملا باعتقاده وجعا بين الدليلين الآتين وقيل يجوز مطلقا ورجحه ابن الحاجب لوقوعه في زمن الصحابة وغيرهم مشتهرا متكررا من غير انكار وقيل لا يجوز مطلقا لأن أقوال المجتهدين في حق المقلد كالادلة في حق المجتهد فكما يجب الأخذ بالراجح من الأدلة يجب الأخذ بالراجح من الأقوال والراجح منها قول الفاضل وإذا جاز تقليد المفضول لمن ذكر (فلا يجب البحث عن الأرجح) من المجتهدين لعدم تعيينه بخلاف من لم يجوز مطلقا وبما ذكره علم ماصرح به الأصل من أن العامي إذا اعتقد رجحان واحد منهم تعين لأن يقلده وإن كان مرجوحا في الواقع عملا باعتقاده (و) المختار (أن الراجح علم) في الاعتقاد (فوق الراجح ورعا) فيه لأن لزيادة العلم تأثيرا في الاجتهاد بخلاف زيادة الورع وقيل العكس لأن لزيادة الورع تأثيرا في الثبوت في الاجتهاد وغيره بخلاف زيادة العلم ويحتمل التساوي لأن لكل مرجعا (و) المختار جواز (تقليد الميت) لبقاء قوله كما قال الشافعي رضي الله عنه المذاهب لا تموت بموت أربابها وقيل لا يجوز لأنه لا بقاء لقول الميت بدليل انعقاد الإجماع بعد موت المخالف وعورض بحجية الإجماع بعد موت المجمعين وقيل يجوز أن فقد الحجة للحاجة بخلاف ما إذا لم يفقد (و) المختار جواز (استفتاء من عرفت أهليته) للافتاء بأشتهاره بالعلم والعدالة (أو ظنت) باتصافه والناس مستفتون له (ولو) كان (قاضيا) وقيل القاضي لا يفتي في المعاملات للاستفتاء بقضائه فيها عن الافتاء (فإن جهلت) أهليته علما أو عدالة (فالمختار الاكتفاء باستفاضة علمه و بظهور عدالته) وقيل يجب البحث عنهما بأن يسأل الناس عنهما وعليه فالأصح الاكتفاء بخبر الواحد عنهما وقيل لا بد من اثنين وما اخترته من الاكتفاء باستفاضة علمه هو ما نقله في الروضة عن الأصحاب خلاف ما صححه الأصل من وجوب البحث عنه (وللعامى سؤاله) أي المفتي (عن مأخذه) فيما أفتاه به (استرشادا) أي طلبا لارشاد نفسه بأن يدعن للقبول ببيان المأخذ لاعتنا (ثم عليه) أي المفتي ندبا لأجوبا (بيانه) أي المأخذ لسائله المذكور تحصيل لارشاده (إن لم يخف) عليه فإن خفي عليه بحيث يقصر فهمه عنه فلا يبينه له صونا لنفسه من التعب فيما لا يفيد ويعتذر له بحفاء ذلك عليه .

(مسئلة: الأصح أنه يجوز لقلد قادر على الترجيح) وهو مجتهد الفتوى (الافتاء بمذهب امامه) مطلقا لوقوع ذلك في الأعصار متكررا شائعا من غير انكار بخلاف غيره فقد أنكر عليه وقيل لا يجوز له لانتفاء وصف الاجتهاد المطلق والتمسك من تخرج الوجوه على نصوص امامه عنه وقيل يجوز له عند عدم المجتهد المطلق والتمسك بما ذكر للحاجة اليه بخلاف ما إذا وجدا أو أحدهما وقيل يجوز للمقلد وإن لم يكن قادرا على الترجيح لأنه ناقل لما يفتي به عن امامه وإن لم يصرح بنقله عنه وهذا هو الواقع في الأعصار

أو لعامى استفتى علما وجب إعادة الاستفتاء ولو كان مقلد ميت .

(مسئلة)

المختار جواز تقليد المفضول لمعتقده غير مفضول فلا يجب البحث عن الأرجح وأن الراجح علما فوق الراجح ورعا وتقليد الميت واستفتاء من عرفت أهليته أو ظنت ولو قاضيا فإن جهلت فالمختار الاكتفاء باستفاضة علمه وبظهور عدالته وللعامى سؤاله عن مأخذه استرشادا ثم عليه بيانه إن لم يخف .

(مسئلة)

الأصح أنه يجوز لقلد قادر على الترجيح الافتاء بمذهب امامه .

المأخوذة أما التقدير على التخرج وهو مجتهد المذهب فيعجز له الافتاء قطعا كما ذكره الزركشي والبرماوى وغيرهما تبعا للمصنف في شرح المختصر وهو المتجه خلافا لما اقتضاه كلام الأمدى من أن الخلاف في مجتهد المذهب إذ قضية ذلك عدم جواز الافتاء لمجتهد الفتوى وهو بعيد جدا مخالف لما أفاده النووي في مجموعه (و) الأصح (أنه يجوز خلقا في الزمان عن مجتهد) بأن لا يبق فيه مجتهد وقيل لا يجوز مطلقا وقيل يجوز أن تدعى الزمان بتزول القواعد بأن أنت أشرط الساعة الكبرى كطلوع الشمس من مغربها (و) الأصح بعد جوازها (أنه يقع) خبر الصحيحين أن الله لا يقبض العلم انتزاعا ينتزعه من العباد ولكن يقبض العلم بقبض العلماء حتى إذا لم يبق عالم اتخذ الناس رؤساء جهالا فستلوا فأفتوا بغير علم فضلوا وأضلوا وفي خبر مسلم أن بين يدي الساعة أياما يرفع فيها العلم وينزل فيها الجهل ونحوه خبر البخارى أن من أشرط الساعة أن يرفع العلم أى بقبض أهله ويثبت الجهل وقيل لا يقع خبر الصحيحين أيضا بطرق لا تزال طائفة من أمته ظاهرين على الحق حتى يأتى أمر الله أى الساعة كما صرح بها في بعض الطرق قال البخارى وهم أهل العلم . وأجيب بأن المراد بالساعة في هذا ما قرب منها جمع بين الأدلة والترجيح من ز يادى وعبرة الأصل والمختار لم يثبت وقوعه وهو متردد بين الوقوع وعدمه (و) الأصح (أنه لو أفتى مجتهد عاميا في حادثة فله الرجوع عنه فيها ان لم يعمل ونم مفت آخر وأنه يلزم المقلد التزام مذهب معين يعتقد أرجح أو مساويا والأولى السعى في اعتقاده أرجح وأن له الخروج عنه وأنه يتمتع بتبع الرخص .

(مسألة)

المختار أنه يتمتع التقليد في أصول الدين

(مسألة) تتعلق بأصول الدين (المختار) قول الكثير (أنه يتمتع التقليد في أصول الدين) أى مسائل الاعتقاد كحدوث العالم ووجود الباري وما يجب له ويمتنع عليه وغير ذلك مما سياتى فيجب النظر فيه لأن المطلوب فيه اليقين قال تعالى لبيته فاعلم أنه لا إله إلا الله وقد علم ذلك وقال للناس - واتبعوه لعلمكم تهتدون - ويقاس بالوحدانية غيرها وقيل يجوز ولا يجب النظر اكتفاء بالعقد الجازم لأنه صلى الله عليه وسلم كان يكتبني في الإيمان من الأعراب وليسوا أهلا للنظر بالتلفظ بكلماتي الشهادة المنبئ عن العقد الجازم ويقاس بالإيمان غيره وقيل لا يجوز فيحرم النظر فيه لأنه حظنة الوقوع في الشبه والضلال لا خلاف الأذهان والأنظار ودليلا الثاني والثالث مدفوعان بأننا نعلم أن الأعراب ليسوا أهلا للنظر ولأن النظر

(قوله لا يقع) أى يبقى ويثبت فلا يرتفع

مظنة للوقوع في الشبه والضلال اذ المعتبر النظر على طريق العامة كما أجاب الأعرابي الأصمعي عن سؤاله بمعرفة ربك فقال البعرة تدل على البعير وأثر الأقدام على المسير فسماء ذات أبراج وأرض ذات فجاج وبحر ذو أمواج ألا تدل على اللطيف الخبير ولا يدعن أحد منهم أو من غيرهم للإيمان إلا بعد أن ينظر فيهندي له . أما النظر على طريق المتكلمين من تحرير الأدلة وتدقيقها ودفع الشكوك والشبه عنها ففرض كفاية في حق المتأهلين له يكفي قيام بعضهم بها أما غيرهم عن يحنى عليه من الخوض فيه الوقوع في الشبه والضلال فليس له الخوض فيه وهذا محمل نهى الشافعي وغيره من السلف عن الاشتغال بعلم الكلام وهو العلم بالعقائد الدينية عن الأدلة اليقينية والترجيح من زيادتي بل قضية كلامه في مسألة التقليد ترجيح لزومه هنا ثم محل الخلاف في وجوب النظر في غير معرفة الله تعالى أما النظر فيها فواجب إجاءا (و) المختار أنه (يصح) التقليد في ذلك (بجزم) أي معه على كل من الأقوال وإن أئتم بترك النظر على الأول فيصح "إيمان القلند وقيل لا يصح بل لابد لصحة الإيمان من النظر أما التقليد بلا جزم بأن كان مع احتمال شك أو وهم فلا يصح قطعاً إذ لا إيمان مع أدنى تردد فيه وعلى صحة التقليد الجازم فيما ذكر (فليجزم) أي المكلف (عقده بأن العالم) وهو ماسوى الله تعالى (حادث) لأنه متغير أى يعرض له التغير كما يشاهد وكل متغير حادث (وله محدث) ضرورة أن الحادث لابد له من محدث (وهو الله) أى الذات الواجب الوجود لأن مبدئى الممكنات لابد أن يكون واجبا إذ لو كان ممكنا لكان من جملة الممكنات فلم يكن مبدئاً لها (الواحد) إذ لو جاز كونه اثنين لجاز أن يريد أحدهما شيئاً والآخر ضده الذى لا ضد له غيره كحركة زيد وسكونه فيمتنع وقوع الرادين وعدم وقوعهما لامتناع ارتفاع الضدين المذكورين واجتماعهما فتعين وقوع أحدهما فيكون مريده هو الإله دون الآخر لعجزه فلا يكون الإله إلا واحداً (والواحد) الشيء (الذى لا ينقسم) بوجه (أولاً يشبهه) بفتح الباء المشددة أى به ولا بغيره أى لا يكون بينه وبين غيره شبه (بوجه) وهذان التفسيران معناهما موجود فيه تعالى فتعيرى بأولى من تعيره بالواو لايهامه أنهما تفسير واحد وموافق لقول إمام الحرمين فى الإرشاد الواحد معناه المتوحد المتعالى عن الانقسام وقيل معناه الذى لا مثل له فأفاد كلامه أنهما تفسيران لا تفسير واحد وإن تلازم معناهما هنا (والله تعالى قديم) أى لا ابتداء لوجوده إذ لو كان حادثاً لاحتاج الى محدث واحتاج محدثه الى محدث وتسلسل والتسلسل محال فالحدوث المستلزم له محال (حقيقته) تعالى (مخالفة لسائر الحقائق. قال المحققون ليست معلومة الآن) أى فى الدنيا للناس وقال كثيرانها معلومة لهم الآن لأنهم مكلفون بالعلم بوحانيته وهو متوقف على العلم بحقيقته . قلنا لانسلم أنه متوقف على العلم به بالحقيقة وإنما يتوقف على العلم به بوجه وهو بصغاته كما أجاب موسى عليه الصلاة والسلام فرعون السائل عنه تعالى كما قص علينا ذلك بقوله تعالى - قال فرعون وما رب العالمين - الخ (والمختار ولا يمكنه) علماً (فى الآخرة) لأن علمها يقتضى الاطاعة به تعالى وهى ممتنعة وقيل يمكنه العلم فيها لحصول الرؤية فيها كما سيأتى . قلنا الرؤية لا تفيد الحقيقة والترجيح من زيادتي (ليس) بجسم ولا جوهر ولا عرض) لأنه تعالى منزّه عن الحدوث وهذه الثلاثة حادثات لأنها أقسام العالم لأنه إما قائم بنفسه أو بغيره والثانى العرض والأول ويسمى بالعين وهو محل الثانى المقوم له إما مركب وهو الجسم أو غير مركب وهو الجوهر وقد يقيد بالفرد (لم يزل وحده ولا مكان ولا زمان) أى موجود قبلهما فهو منزّه عنهما (ثم أحدث هذا العالم) المشاهد من السموات والأرض بما فيها (بلا قوله والأول) مبتدأ وقوله ويسمى جملة معترضة وقوله وهو محل جملة ثانية وقوله اما مركب خبر الأول

ويصح بجزم فليجزم  
عقده بأن العالم حادث وله  
محدث وهو الله الواحد  
والواحد الذى لا ينقسم  
أو لا يشبه بوجه والله  
تعالى قديم حقيقته مخالفة  
لسائر الحقائق . قال  
المحققون ليست معلومة  
الآن والمختار ولا يمكنه  
فى الآخرة ليس بجسم  
ولا جوهر ولا عرض لم  
يزل وحده ولا مكان ولا  
زمان ثم أحدث هذا  
العالم بلا

احتياج) إليه (ولو شاء ما أحدثه) فهو فاعل بالاختيار لا بالذات (لم يحدث به) أى بأحدثائه (فى ذاته حادث) فليس كغيره محلا للحوادث وهو كما قال فى كتابه العزيز (فعال لما يريد ليس كمثل شئ) وهو السميع البصير - (القدر) وهو هنا ما يقع من العبد عما قدر فى الأزل (خيره وشره) كائن (منه) تعالى بخلق وإرادته (علمه شامل لكل معلوم) أى مامن شأنه أن يعلم ممكنا كان أو ممتعا جزئيا أو كليا . قال تعالى - أحاط بكل شئ علما - (وقدرته) شاملة لكل مقدور (أى مامن شأنه أن يقدر عليه وهو الممكن بخلاف الممتنع والواجب) ما علم أنه يوجد أراده (أى أراد وجوده) (ومالا) أى وما علم أنه لا يوجد (فلا) يريد وجوده فالأرادة تابعة للعلم (بقاؤه) تعالى (غير متناه) أى لا آخر له (لم يزل) تعالى موجودا (بأسمائه) أى بمعانيها وهى هنا مادل على الذات باعتبار صفة كالعالم والخالق (وصفات ذاته) وهى (ما دل عليها فعله) لتوفقه عليها (من قدرة) وهى صفة تؤثر فى الشئ عند تعلقها به (وعلم) وهى صفة أزلية تتعلق بالشئ على وجه الإحاطة به على ما هو عليه (وحياة) وهى صفة تقتضى صحة العلم لموصوفها (وإرادة) وهى صفة تخصص أحد طرفى الشئ من الفعل والتترك بالوقوع (أو) مادل عليها (تنزيهه) تعالى (عن النقص من سمع وبصر) وهما صفتان أزليتان قائمتان بذاته تعالى زائدتان على العلم ليستا كسمع الخلق وبصرهم (وكلام) وهى صفة يعبر عنها بالنظم المعروف المسمى بكلام الله أيضا ويسميان بالقرآن أيضا (وبقاء) وهى استمرار الوجود أما صفات الأفعال كالخلق والرزق والاحياء والامانة فليست أزلية خلافا لما تخرى الحنفية بل هى حادثة لأنها اضافات تعرض للقدرة وهى تعلقاتها بوجودات القدورات لأوقات وجوداتها ولا محذور فى اتصاف البارئ تعالى بالاضافات ككونه قبل العالم ومعه وبعده وأزلية أسمائه الراجعة إلى صفات الأفعال كما مر فى جملة الأسماء من حيث رجوعها إلى القدرة لا الفعل فالخالق مثلا من شأنه الخلق أى هو الذى بالصفة التى بها يصح الخلق وهو القدرة كما يقال السيف فى الغمد قاطع أى هو بالصفة التى بها يحصل القطع عند ملاقاته المحل فان أريد بالخالق من صدر منه الخلق فليس صدره أزليا (وما صح فى الكتاب والسنة من الصفات نعتقد ظاهر معناه ونزاه الله عند سماع مشككه . ثم اختلف أئمتنا أنقول أم نقوض منزّهين له مع اتفاقهم على أن جهلنا بتفصيله لا يقدر . القرآن النفسى غير مخلوق مكتوب فى مصاحفنا محفوظ فى صدورنا مقروء بالسنتنا على الحقيقة

احتياج ولو شاء ما أحدثه  
لم يحدث به فى ذاته حادث  
فعال لما يريد ليس كمثل  
شئ . القدر خيره وشره  
منه علمه شامل لكل  
معلوم وقدرته لكل  
مقدور ما علم أنه يوجد  
أرادته ومالا فلا بقاؤه غير  
متناه لم يزل بأسمائه وصفات  
ذاته مادل عليها فعله من  
قدرة وعلم وحياة وإرادة  
أو تنزيهه عن النقص من  
سمع وبصر وكلام وبقاء  
وما صح فى الكتاب  
والسنة من الصفات نعتقد  
ظاهر معناه ونزاه الله عند  
سماع مشككه . ثم اختلف  
أئمتنا أنقول أم نقوض  
منزّهين له مع اتفاقهم  
على أن جهلنا بتفصيله  
لا يقدر . القرآن النفسى  
غير مخلوق مكتوب فى  
مصاحفنا محفوظ فى صدورنا  
مقروء بالسنتنا على الحقيقة



الكتابة فهي تدل على العبارة وهي على ما في الذهن وهو على ما في الخارج وخرج بالنفسى اللسانى  
فتعيرى به أولى من تعبيره بالكلام لأنه كالقرآن مشترك بين النفسى واللسانى فلا يخرج اللسانى  
(يثيب) الله تعالى عباده المكلفين (على الطاعة) فضلا (ويعاقبهم) (إلا أن يعفو ويغفر غير الشرك  
على العصية) عدلا لاخباره بذلك قال تعالى فأما من طغى وآثر الحياة الدنيا فإن الجحيم هي المأوى وأما من خاف  
مقامه ونهى النفس عن الهوى فإن الجنة هي المأوى إن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك  
لمن يشاء (وله) تعالى (إثابة العاصى وتعذيب المطيع وإيلام الدواب والأطفال) لأنهم ملكه يتصرف  
فيهم كيف يشاء لكن لا يقع منه ذلك لاخباره بإثابة المطيع وتعذيب العاصى كما مر ولم ير ديلام الآخرين  
في غير قود والأصل عدمه أما في القود فقال عليه السلام لتؤذن الحقوق إلى أهلها يوم القيامة حتى يقاد  
للشاة الجلحاء من الشاة القرناء رواه مسلم وقال يقتص للخلق بعضهم من بعض حتى للجماء من  
من القرناء وحتى للذرة من الذرة رواه الامام أحمد بسند صحيح وقضية الخبرين أن لا يتوقف القود يوم  
القيامة على التكليف فيقع الإيلام بالقود في الآخرين (ويستحيل وصفه) تعالى (بالظلم) لأنه  
مالك الأمور على الإطلاق يفعل ما يشاء فلا يظلم في التعذيب والإيلام المذكورين لو فرض وقوعهما  
(يراه) تعالى (المؤمنون في الآخرة) قبل دخول الجنة وبعده كما ثبت في أخبار الصحيحين الموافقة  
لقوله تعالى - وجوه يومئذ ناضرة إلى ربها ناظرة - والمحصصة لقوله تعالى - لا تتركه الأبصار - أى  
لا تراه منها خبر أبى هريرة أن الناس قالوا يا رسول الله هل نرى ربنا يوم القيامة فقال رسول الله ﷺ  
هل تضارون في القمر ليلة البدر قالوا لا يا رسول الله قال فانكم ترونه كذلك الخ وفيه أن ذلك قبل  
دخول الجنة وقوله تضارون بتشديد الراء من الضرار وتخفيفها من الضير أى الضرر وخبر صهيب  
في مسلم أنه صلى الله عليه وسلم قال إذا دخل أهل الجنة الجنة يقول الله تبارك وتعالى تريدون شيئا أزيدكم  
فيقولون ألم تبيض وجوهنا ألم تدخلنا الجنة وتنجنا من النار فيكشف الحجاب فما أعطوا شيئا أحب  
إليهم من النظر إلى ربهم وفي رواية ثم تلا هذه الآية للذين أحسنوا الحسنى وزيادة أى فالحسنى  
الجنة والزيادة النظر إليه تعالى بأن ينكشف لنا انكشافا تاما بأن يرى بنور الأعين زائدا على  
نور العلم أو بأن يخلق لنا علما به عند توجه الحاسة له عادة متزاهيا مع المبالغة والجهة والمكان أما الكفار  
فلا يرويه لقوله تعالى - كلا إنهم عن ربهم يومئذ لمحجوبون - الموافق لقوله لا تتركه الأبصار (والمختار  
جواز رؤيته) تعالى (في الدنيا) في اليقظة بالعين وفي المنام بالقلب أما في اليقظة فلا أن موسى عليه  
الصلاة والسلام طلبها بقوله - رب أرني أنظر إليك - وهو لا يحول ما يجوز ويمتنع على ربه تعالى  
وقيل لا يجوز لأن قومه طلبوها فسبقوا قال تعالى - فقالوا أرنا الله جهرة فأخذتهم الصاعقة بظلمهم -  
قلنا عقابهم لعنادهم وتمتعهم في طلبها لا لامتناعها وأما في المنام فنقل القاضى عياض الاتفاق عليه  
وقيل لا يجوز إذ المرئى فيه خيال ومثال وذلك على القديم محال قلنا لا استحالة لذلك في المنام والترجيح  
من زيادتي وأما وقوع الرؤية فيها فالجهور على عدمه في اليقظة لقوله تعالى - لا تتركه الأبصار - وقوله  
لموسى - لن ترانى - أى في الدنيا بقرينة السياق وقوله ﷺ لن يرى أحد منكم ربه حتى يموت رواه مسلم  
نعم الصحيح وقوعها للنبي ﷺ ليلة المعراج وإليه استند القائل بوقوعها لغيره وأما وقوعها في المنام فهو  
المختار فقد ذكر وقوعها فيه لكثير من السلف منهم الامام أحمد وعليه المعبرون للرؤية وقيل لا لما صرى المنع من

يثيب على الطاعة ويعاقب  
إلا أن يعفو ويغفر غير  
الشرك على العصية وله  
إثابة العاصى وتعذيب المطيع  
وإيلام الدواب والأطفال  
ويستحيل وصفه بالظلم  
يراه المؤمنون في الآخرة  
والمختار جواز رؤيته في الدنيا

(قوله انكشافا تاما) أى بقدر ما يصل إليه ادراك العبد لاجمعى الاحاطة اه زكريا

(قوله لا استحالة لذلك) أى للمثال والخيال لأن المرئى فيه حقيقة ليس ذات المرئى بل خيال ومثال

بحسب ما يقع في ذهن الرأى لا نفس الأمر إذ لا خيال له تعالى ولا مثال

جوازها (السعيد من كتب الله) أى علم (فى الأزل موته مؤمنا والشق عكسه) أى من كتب الله فى الأزل موته كافرا وتعيرى بما ذكر أولى مما عبر به لاشتراكه على المهور ظاهرا (ثم لا يتبدلان) أى المكتوبان فى الأزل بخلاف المكتوب فى غيره كاللوح المحفوظ - قال تعالى - يمحوا الله ما يشاء ويثبت وعنده أم الكتاب - أى أصله الذى لا يغير منه شيء كما قاله ابن عباس وغيره وإطلاق بعضهم أنهما يتبدلان محمول على هذا التفصيل (وأبو بكر) رضى الله عنه (ما زال يعين الرضامنه) تعالى وإن لم يتصف بالايمن قبل تصديقه النبي ﷺ اذ لم يثبت عنه حالة كفر كما ثبت عن غيره من آمن (والمختار أن الرضا والمحبة) من الله (غير المشيئة والارادة) منه إذ معنى الأولين المترادفين أخص من معنى الثانيين المترادفين إذ الرضا الارادة بلا اعتراض والأخص غير الاعمال بدليل قوله تعالى ولا يرضى لعباده الكفر مع وقوعه من بعضهم بمشيئته لقوله - ولو شاء ربك ما فعلوه - وقالت المعتزلة وقوم من الأشاعرة منهم الشيخ أبو اسحاق الرضا والمحبة نفس المشيئة والارادة وأجابوا عن قوله ولا يرضى لعباده الكفر بأنه لا يرضاه ديننا وشرا على يعاقب عليه وبأن المراد من وفق للإيمان ولهذا شرفهم بإصافتهم إليه فى قوله - إن عبادى ليس لك عليهم سلطان - وقوله عينا يشرب بها عباد الله وذكر الخلاف من زيادى (هو الرزاق) كما قال تعالى - إن الله هو الرزاق - بمعنى الرزاق أى فلا رزاق غيره وقالت المعتزلة من حصل له الرزق يتعب فهو الرزاق نفسه أو غير تعب فأنه هو الرزاق له (والرزق) بمعنى المرزوق عندنا (ما ينتفع به) فى التغذى وغيره (ولو) كان (حراما) وقالت المعتزلة لا يكون إلا حلالا لاستناده إلى الله فى الجملة والسند إليه لا تتفادى عباده بيقع أن يكون حراما يعاقبون عليه قلنا لا يقيح بالنسبة إليه تعالى فإن له أن يفعل ما يشاء وعقابهم على الحرام لسوء مباشرتهم أسبابه ويلزم المعتزلة أن التغذى بالحرام فقط طول عمره لم يرزقه الله وهو مخالف لقوله تعالى - وما من دابة فى الأرض إلا على الله رزقها - لأنه تعالى لا يترك ما أخبر بأنه عليه (بيده) تعالى (الهداية والاضلال) وهما (خلق الاهتداء) وهو الايمان (و) خلق (الضلال) وهو الكفر قال تعالى - ولو شاء الله لجمعكم أمة واحدة ولكن يضل من يشاء ويهدي من يشاء - من يشاء الله يضلله ومن يشاء يجعله على صراط مستقيم - وزعمت المعتزلة أنهما بيد العبد يهتدى بنفسه ويضلها بناء على قولهم انه يخلق أفعاله (والمختار أن اللطف خلق قدرة الطاعة) أى قدرة العبد على الطاعة وقال الأصل انه ما يقع عنده صلاح العبد آخره أى فى آخر عمره (و) أن (التوفيق كذلك) أى خلق قدرة الطاعة وقيل خلق الطاعة (واخذلان ضده) وهو خلق قدرة المعصية وقيل خلق المعصية (واختم والطبع والأكنة والاقفال) الواردة فى القرآن نحو ختم الله على قلوبهم طبع الله عليها بكفرهم - جعلنا على قلوبهم أكنة أن يفقهوه - أم على قلوب أقفالها - عبارات عن معنى واحد وهو (خلق الضلالة فى القلب) كالاضلال وأول المعتزلة هذه الألفاظ بما لا يلائم الآيات المشتملة عليها كما بين فى المطولات وذكر الاقفال من زيادى (والمجاهيات) الممكنات أى حقائقها (مجمولة) مطلقا (فى الأصح) أى كل ماهية يجعل الجاعل وقيل لا مطلقا بل كل ماهية متغيرة بذاتها وقيل مجمولة ان كانت مركبة بخلاف البسيطة (واخلف لفظى) من زيادى لأن الأول أراد جعلها متصفة بالوجود لا جعلها ذوات والثانى أراد أنها فى حد ذاتها لا يتعلق بها جعل جاعل وتأثير مؤثر والثالث أراد بالجعل التأليف والمركبة مؤلفة بخلاف البسيطة (أرسلن) الرب (تعالى رسلا) مؤيدن منه (بالمعجزات) الباهرات (وخص محمد صلى الله عليه وسلم) منهم (بأنه خاتم النبيين) كما قال تعالى ولكن رسول الله وخاتم النبيين (المبعوث إلى الخلق كافة) كما فى خبر مسلم وأرسلت إلى الخلق كافة وفسر بالانس والجن كما فسر بهما من بلغ فى قوله تعالى - وأوحى إلى هذا القرآن لأنذركم به ومن بلغ - أى بلغه القرآن والعالمين فى قوله - نزل الفرقان على عبده ليكون للعالمين نذيرا -

السعيد من كتب الله فى الأزل موته مؤمنا والشق عكسه ثم لا يتبدلان وأبو بكر ما زال يعين الرضا منه والمختار أن الرضا والمحبة غير المشيئة والارادة هو الرزاق والرزق ما ينتفع به ولو حراما بيده الهداية والاضلال خلق الاهتداء والاضلال والمختار أن اللطف خلق قدرة الطاعة والتوفيق كذلك واخذلان ضده واختم والطبع والأكنة والاقفال خلق الضلالة فى القلب والمجاهيات مجمولة فى الأصح واخلف لفظى أرسل تعالى رسلا بالمعجزات وخص محمد صلى الله عليه وسلم بأنه خاتم النبيين المبعوث إلى الخلق كافة

وصرح الحلبي والسيهني بأنه عليه السلام لم يرسل إلى الملائكة وفي تفسير الإمام الرازي والتسني حكاية الانجاع على ذلك لكن نقل بعضهم عن تفسير الرازي أنه أرسل إليهم أيضا وكأنه أخذه من بعض نسخه فان نسخه مختلفة (الفضل عليهم) أي على الخلق كافة من الأنبياء والملائكة وغيرهم فلا يشركه غيرهم من الأنبياء فيما ذكر (ثم) يفضل بعده (الأنبياء ثم خواص الملائكة) عليهم الصلاة والسلام خواص الملائكة أفضل من البشر غير الأنبياء وقولي خواص من زيادتي (والعجزة) المؤيد بها الرسل (أمر خارق للعادة) بأن يظهر على خلافها كاحياء ميت واعداد جيل واقبحار المياه من بين الأصابع (مقرون بالتحدي) منهم أي بطلهم الايمان بمثل ما أتوا به ولو بالاشارة كدعواهم الرسالة (مع عدم المعارضة) من الرسل إليهم بأن لا يظهر منهم مثل ذلك الخارق فخرج غير الخارق كطلوع الشمس كل يوم والخارق بلا تحد والخارق للتقدم على التحدي والمتاخر عنه بما يخرج عن المقارنة العرفية والسحر والشعبة فلا شيء منها بمعجزة كما أوضحته مع زيادة في الحاشية (والايمان تصديق القلب) بما علم بحجى الرسول به من عند الله ضرورة أي الاذعان والقبول له والتكليف بذلك مع أنه من الكيفيات النفسانية دون الأفعال الاختيارية بالتكليف بأسبابه كإلقاء الذهن وصرف النظر وتوجيه الحواس (ويعتبر فيه) أي في التصديق المذكور أي في الخروج به عندنا عن عهدة التكليف بالايمان (تلفظ القادر) على الشهادتين (بالشهادتين) لأنه علامة لنا على التصديق الحق عنا حتى يكون النافق مؤمنا عندنا كافر عند الله تعالى قال الله تعالى إن المنافقين في الدرك الأسفل من النار ولن تجد لهم نصيرا حالة كون التلفظ بذلك (شرطا) للايمان كما عليه جمهور المحققين يعني أنه شرط لأجراء أحكام المؤمنين في الدنيا من توارث ومناكحة وغيرها (لاشطرا) منه كما قيل به فمن صدق بقلبه ولم يتلفظ بالشهادتين مع تمكنه من التلفظ بهما ومع عدم مطالبته به كان مؤمنا عند الله على الأول دون الثاني كما ذكره السعد التفتازاني في شرح المقاصد وهو ظاهر كلام الغزالي تبعاً لظاهر كلام شيخه إمام الحرمين وما نقل عن الجمهور من أنه كافر عند الله كما هو كافر عندنا مفرع على الثاني وترجيح الشريعة من زيادتي (والاسلام) هو (التلفظ بذلك) وجرى الأصل على أنه أعمال الجوارح من الطاعات كالتلفظ بذلك والصلاة والزكاة أخذاً بظاهر الخبر الآتي المحمول فيه الاسلام عند المحققين على أحكامه المشروعة أو على الاسلام الكامل (ويعتبر فيه) أي في الاسلام أي في الخروج به عن عهدة التكليف به (الايمان) أي التصديق المذكور ولم يحك أحد خلافاً في أن الايمان شرط في الاسلام أو شطر (والاحسان أن تعبد الله كأنك تراه فان لم تكن تراه فانه يراك) كذا في خبر الصحيحين المشتمل على بيان الايمان بأن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر وتؤمن بالقدر خيره وشره وبيان الاسلام بالمعنى السابق بأن تشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله وتقيم الصلاة وتؤتي الزكاة وتصوم رمضان وتحج البيت إن استطعت إليه سبيلاً (والفسق) بأن يرتكب الكبيرة (لايزيل الايمان) خلافاً للمعتزلة في زعمهم أنه يزيله بمعنى أنه واسطة بين الايمان والكفر لزعمهم أن الأعمال جزء من الايمان لقوله تعالى إنما المؤمنون الذين إذا ذكر الله وجلت قلوبهم إلى قوله حقاً وخبر لايزني الزاني حين يزني وهو مؤمن وأجيب جمعا بين الأدلة بأن المراد بالايمان في الآية كماله وبالخبر التغليظ والمبالغة في الوعيد وبأنه معارض بخبر وإن زني وإن سرق (والبيت مؤمناً فاسقاً) بأن لم يتب (تحت المشيئة) إما (يعاقب) بادخاله النار لفسقه (ثم يدخل الجنة) لموته مؤمناً (أو يسامح) بأن لا يدخل النار بفضل فقط أو بفضل مع الشفاعة من النبي عليه السلام أو بمن يشاؤه الله وزعمت المعتزلة أنه يتخلف النار ولا يجوز العفو عنه ولا الشفاعة فيه لقوله تعالى ما للظالمين من جيم ولا شفيع يطاع . قلنا هذا مخصوص بالكفار جمعا بين الأدلة (وأول شافع وأولاه) يوم القيامة (نبينا محمد عليه السلام) قال عليه السلام أنا أول شافع وأول مشفع رواه الشيخان ولأنه أكرم عند الله من جميع العالمين وله شفاعات

الفضل عليهم ثم الأنبياء ثم خواص الملائكة . والمعجزة أمر خارق للعادة مقرون بالتحدي مع عدم المعارضة . والايمان تصديق القلب ويعتبر فيه تلفظ القادر بالشهادتين شرطا لاشطرا . والاسلام التلفظ بذلك ويعتبر فيه الايمان . والاحسان أن تعبد الله كأنك تراه فان لم تكن تراه فانه يراك . والفسق لا يزيل الايمان والبيت مؤمناً فاسقاً تحت المشيئة يعاقب ثم تدخل الجنة أو يسامح . وأول شافع وأولاه نبينا محمد صلى الله عليه وسلم

أعظمها في تعجيل الحساب والراحة من طول الوقوف وهي مختصة به الثانية في إدخال قوم الجنة بغير حساب قال النووي وهي مختصة به وتردد بعضهم في ذلك الثالثة فيمن استحق النار كما صرح الرابعة في إخراج من أدخل النار من الموحدين ويشاركه فيها الأنبياء والملائكة والمؤمنون الخامسة في زيادة الدرجات في الجنة لأهلها وجوز النووي اختصاصها به والكلام في العامة يوم القيامة فلا يراد نحو الشفاعة في تخفيف عذاب القبر ولا الشفاعة في تخفيف العذاب عن أي طالب (ولا يموت أحد إلا بأجله) وهو الوقت الذي كتب الله في الأزل انتهاء حياته فيه بقتل أو غيره وذلك بأن الله قد حكم بأجل العباد لا تتردد وبأنه إذا جاء أجلهم لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون وزعم كثير من المعتزلة أن القاتل قطع بقتله أجل المقتول وأنه لو لم يقتله لعاش أكثر من ذلك لخبر من أحب أن يسط له في رزقه وينسأ أي يزداد له في أثره فليصل رحمه قلنا لا نسلم أن الأثر هو الأجل ولو سلم فالخبر ظني لأنه من الأحاد وهو لا يعارض القطعي وأيضا الزيادة فيه مؤولة بالبركة في الأوقات بأن يصرف في الطاعات (والروح) وهي النفس (باقية بعد موت البدن) منعمة أو معذبة (والأصح أنها لا تنفني أبدا) لأن الأصل في بقائها بعد الموت استمراره وقيل تنفني عند النفخة الأولى كغيرها (كعجب الذنب) بفتح العين وسكون الجيم وموحدة على الأشهر وهو في أسفل الصلب يشبه في المحل محل أصل الذنب من ذوات الأربع فلا ينفي في الأصح خبر الصحيحين ليس شيء من الإنسان إلا يتلى إلا عظما واحدا وهو عجب الذنب منه يركب الخلق يوم القيامة وفي رواية مسلم كل ابن آدم يأكل التراب إلا عجب الذنب منه خلق ومنه يركب وقيل ينفي كغيره وصححه للزني وتأول الخبر المذكور بأنه لا يبلى بالتراب بل بلا تراب كما يميت الله ملك الموت بلامك الموت والترجيح من زيادتي (وحقيقتها) أي الروح (لم يتكلم عليها نبينا) محمد (ﷺ) وقد سئل عنها لعدم نزول الأمر ببيانها قال تعالى ويسألونك عن الروح قل الروح من أمر ربي (فمنسك) نحن (عنها) ولا يعبر عنها بأكثر من موجود كما قال الجنيد وغيره والخاضعون فيها اختلفوا فقال جمهور المتكلمين ونقله النووي في شرح مسلم عن تصحيح أصحابنا أنها جسم لطيف مشبك بالبدن اشتباك الماء بالعود الأخضر. وقال كثير منهم أنها عرض وهي الحياة التي صار البدن بوجودها حيا. وقال الفلاسفة وكثير من الصوفية أنها ليست بجسم ولا عرض بل جوهر مجرد قائم بنفسه غير متحيز متعلق بالبدن للتدبير والتحريك غير داخل فيه ولا خارج عنه واحتج الأول بوصفها في الأخبار بالمحيط والعروج والتردد في البرزخ (وكرامات الأولياء) وهم العارفون بالله تعالى الواظبون على الطاعات المجتنبون للمعاصي المعرضون عن الانهماك في اللذات والشهوات (حق) أي جائزة وواقعة له ولو باختيارهم وطلبهم كجريان النيل بكتاب عمر ورؤيته وهو على المنبر بالمدينة جيشه بنهالوند حتى قال لأمير الجيش ياسارية الجبل الجبل محذرا له من وراء الجبل لمكر العدو ثم وسماع سارية كلامه مع بعد المسافة وكالمشي على الماء وفي الهواء وغير ذلك مما وقع للصحابة وغيرهم (ولا تختص) الكرامات (بغير نحو ولد بلا والد) مما شمله قولهم ما جاز أن يكون معجزة لني جاز أن يكون كرامة لولي (خلافًا للقسري) وإن تبعه الأصل وغيره فالجمهور على خلافه وأنكروا على قائله حتى ولده أبو النصر في كتابه المرشد بل قال النووي إنه غلط من قائله وإنكار للحسن بل الصواب جريانها بقلب الأعيان ونحوه وقد بسطت الكلام على ذلك في الحاشية وقيل تختص بغير الخوارق كاجابة دعاء وموافاة ماء بمحل لا تتوقع فيه المياه (ولا نسكفرا أحدا من أهل القبلة) ببدعته كمنكرى صفات الله وخلق أفعال عباده وجواز رؤيته يوم القيامة (على المختار) وكفرهم بعض ورد بأن إنكار الصفة ليس إنكارا للموصوف أما من خرج ببدعته عن أهل القبلة كمنكرى حدوث العالم والبعث والحشر للأجسام والعلم بالجزئيات فلا نزاع في كفرهم لانكارهم بعض ما علم بحجى الرسول به ضرورة وذكر الخلاف من زيادتي (ونرى) أي نعتقد (أن عذاب القبر)

ولا يموت أحد إلا بأجله والروح باقية بعد موت البدن والأصح أنها لا تنفني أبدا كعجب الذنب وحقيقتها لم يتكلم عليها نبينا صلى الله عليه وسلم فتنسك عنها. وكرامات الأولياء حق ولا تختص بغير نحو ولد بلا والد خلافا للقسري ولا نسكفرا أحدا من أهل القبلة على المختار ونرى أن عذاب القبر

وهو للكافر والفاسق المراد تعذيبه بأن يرده الروح إلى الجسد أو ما بقي منه حق لخبري الصحيحين عذاب القبر حق وأنه عليه السلام مر على قبرين فقال إنهما ليعذبان (و) أن (سؤال الملكين) منكر ونكير المعقور بعد رده روحه إليه عن ربه ودينه ونبيه فيجيبهما بما يوافق ما مات عليه من إيمان أو كفر حق لخبر الصحيحين إن العبد إذا وضع في قبره وتولى عنه أصحابه أتاها ملكان فيقعدانه فيقولان له ما كنت تقول في هذا النبي محمد فأما المؤمن فيقول أشهد أنه عبد الله ورسوله وأما الكافر أو المنافق فيقول لا أدري الخ وفي رواية لأبي داود وغيره فيقولان له من ربك وما دينك وما هذا الرجل الذي بعث فيكم فيقول المؤمن ربي الله وديني الإسلام والرجل المبعوث رسول الله ويقول الكافر في الثلاث لا أدري وفي رواية البيهقي فيأتيه منكر ونكير (و) أن (المعاد الجسماني) حق قال تعالى - وهو الذي يبدأ الخلق ثم يعيده - كما بدأنا أول خلق نعيده وأنكرت الفلاسفة إعادة الأجسام قالوا وإنما تعاد الأرواح بمعنى أنها بعد موت البدن تعاد إلى ما كانت عليه من التجرد متلذذة بالكمال أو متألمة بالنقصان (وهو) أي المعاد الجسماني (إيجاد) لأجزاء الجسم الأصلية ولعوارضه (بعد فناء) لها (أو جمع بعد تفرق) لها مع إعادة الأرواح إليها فهم قولان (والحق التوقف) إذ لم يدل قاطع سمعي على تعيين أحدهما وإن كان كلام الأصل يميل إلى تصحيح الأول وصرح به شارحه الجلال المحلى وقد بسطت الكلام على ذلك في الحاشية (و) أن (الحشر) للخلق بأن يجمعهم الله للعرض والحساب بعد إحيائهم للسبوق بشنائهم حق ففي الصحيحين أخبار يحشر الناس حفاة مشاة عراة غرلا أي غير مختنئين (و) أن (الصراط) وهو جسر ممدود على ظهر جهنم أدق من الشعر وأحد من السيف يمر عليه جميع الخلائق فيجوزوه أهل الجنة وتزل به أقدام أهل النار حق ففي الصحيحين أخبار يضرب الصراط بين ظهري جهنم وممرور المؤمنين عليه متفاوتين وأنه منزلة أي تزل به أقدام أهل النار فيها (و) أن (الميزان) وهو جسم محسوس ذو لسان وكفتين يعرف بمقادير الأعمال بأن توزن به مصحفها أو هي بعد تجسمها (حق) لخبر البيهقي يؤتى بآدم فيوقف بين كفتي الميزان الخ (والجنة والنار مخلوقتان الآن) يعني قبل يوم الحزاء للنصوص الواردة في ذلك نحو أعدت للمتقين أعدت للكافرين وقصة آدم وحواء في إساكنهما الجنة وإخراجهما منها وزعم أكثر المعتزلة أنهما مخلوقتان يوم الحزاء لقوله تعالى - تلك الدار الآخرة نجعلها للذين لا يريدون علواً في الأرض ولا فساداً - قلنا نجعلها بمعنى نعطيها لا بمعنى يخلقها مع أنه يحتمل الحال والاستمرار (ويجب على الناس نصب إمام) يقوم بمصالحهم كسد الثغور وتجهيز الجيوش وقهر المتغلبة والمتلصصة لاجتماع الصحابة بعد وفاة النبي عليه السلام على نصبه حتى جعلوه أمم الواجبات وقدموه على دفنه عليه السلام ولم يزل الناس في كل عصر على ذلك (ولو) كان من ينصب (مفضولاً) فإن نصبه يكفي في الخروج عن عهدة النصب وقيل لا بل يتعين نصب الفاضل وزعمت الخوارج أنه لا يجب نصب إمام وبعضهم وجوبه عند ظهور الفتن دون وقت الأمن وبعضهم عكسه والامامية وجوبه على الله تعالى (ولا يجوز) نحن أيها الأشاعرة (الخروج عليه) أي على الإمام وجوزت المعتزلة الخروج على الجائر لانزاله بالجور عندهم (ولا يجب على الله تعالى شيء) لأنه خالق الخلق فكيف يجب لهم عليه شيء ولأنه لو وجب عليه شيء لكان لموجب ولا موجب غير الله ولا يجوز أن يكون بإيجابه على نفسه لأنه غير معقول وأما نحو - كتب ربكم على نفسه الرحمة - فليس من باب الإيجاب والإلزام بل من باب التفضل والاحسان وقالت المعتزلة (قوله بأن يرده) انظر ما معنى الباء لأنه لا يصح أن تكون سببية ولا يصح أن تكون للتصوير والظاهر أنها للملازمة اه (قوله حق) أي للنصوص الواردة في ذلك قال تعالى - وحشرناهم فلم نغادر منهم أحداً - ونضع الموازين القسط ليوم القيامة فلا تظلم نفس شيئاً اه .

وسؤال الملكين والميعاد الجسماني وهو إيجاد بعد فناء أو جمع بعد تفرق والحق التوقف والصراط والميزان حق والجنة والنار مخلوقتان الآن ويجب على الناس نصب إمام ولو مفضولاً ولا يجوز الخروج عليه ولا يجب على الله شيء

يجب عليه أشياء منها الجزاء على الطاعة والعقاب على العصية ومنها اللطف بأن يفعل في عبادته ما يقر بهم إلى الطاعة ويغدهم عن العصية بحيث لا يتنهن إلى حد الإلجاء ومنها الأصلح لهم في الدين من حيث الحكمة والتدبير (وزى) أى نعتقد (أن خير البشر بعد الأنبياء صلى الله عليهم وسلم أبو بكر) خليفة نبينا (فعمر فعثمان فعلى) أمراء المؤمنين (رضى الله عنهم) لاطباق السلف على خیرتهم عند الله بهذا الترتيب وقالت الشيعة وكثير من المعتزلة الأفضل بعد الأنبياء على وذكر خيرية الأربعة على أم غير نبينا من زيادتي (و) نرى (براءة عائشة) رضى الله عنها من كل ما قذفت به لنزول القرآن ببراءتها قال تعالى - إن الذين جاءوا بالإفك - الآيات (ونمسك عما جرى بين الصحابة) من المنازعات والمحابات التي قتل بسببها كثير منهم فلكل دماء طهر الله منها أيدينا فلا تلوث بها ألسنتنا ولأنه صلى الله عليه وسلم مدحهم وحذر عن التكلم فيما جرى بينهم فقال إياكم وما شجر بين أصحابي فلا تفتق أحدكم مثل أحد ذهباً ما بلغ مد أحدكم ولا نصيفه (ونراهم مأجورين) في ذلك لأنه مبنى على الاجتهاد في مسألة ظنية للمصيب فيها أجران على اجتهاده وواصلته ولم يخطئ. أجز على اجتهاده كما في خبر الصحيحين أن الحاكم إذا اجتهد فأصاب فله أجران وإذا اجتهد فأخطأ فله أجز (و) نرى (أن أئمة المذاهب) الأربعة (وسائر أئمة المسلمين) أى باقيهم (كالسفيانيين) الثوري وابن عيينة والأوزاعي وإسحاق ابن راهويه وداود الظاهري (على هدى من ربهم) في العقائد وغيرها ولا التفت لمن تكلم فيهم بما هم يزعمون منه (و) نرى (أن) أبا الحسن (الأشعري) وهو من ذرية أبي موسى الأشعري الصحابي (إمام في السنة) أى الطريقة المعتقده (مقدم) فيها على غيره ولا التفت لمن تكلم فيه بما هو يرى منه (و) نرى (أن طريق) الشيخ أبي القاسم (الجنيد) سيد الصوفية علما وعملا (طريق مقوم) أى مسدد لأنه خال من البدع دائر على التسليم والتفويض والتبرى من النفس ومن كلامه الطريق إلى الله تعالى مسدود على خلقه إلا على المقفين آثار رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان يتستر بالقبعة ويفى على مذهب شيخه أبي نور ولا التفت لمن رماه وأتباعه بالزندقة عند الخليفة السلطان أبي الفضل جعفر المقتدر (ومما لا يضر جهله) في العقيدة بخلاف ما قبله في الجلة (وتنفع معرفته) فيها ما يذكر إلى الخاتمة وهو (الأصح أن وجود الشيء) في الخارج واجبا كان أو ممكنا (عينه) أى ليس زائدا عليه وقيل غيره أى زائدا عليه بأن يقوم به من حيث هو أى من غير اعتبار الوجود والعدم وإن لم يخل عنهما وقيل عينه في الواجب وغيره في الممكن وعلى الأصح (فالمعدوم) الممكن الوجود (ليس) في الخارج (بشيء) ولا ذات ولا ثابت (أى لا حقيقة له في الخارج وإنما يتحقق بوجوده فيه) (و) الأصح (أنه) أى المعدوم المذكور (كذلك) أى ليس في الخارج بشيء ولا ذات ولا ثابت (على المرجوح) وقالت طائفة من المعتزلة انه شيء أى حقيقة متقررة (و) الأصح (أن الاسم) هو (المسمى) وقيل غيره كما هو المتبادر فلفظ التامثلا غيرها والمراد بالأول المنقول عن الأشعري في اسم الله وعن غيره مطلقا أن الاسم المدلول والمسمى في الجامد الذات من حيث هو وفي المشتق عند الأشعري الذات باعتبار الصفة وعند غيره هامة فالاسم في الجامد عند الأشعري وغيره هو المسمى فلا يفهم من اسم الله مثلا سواه وفي المشتق عند غيره أن كان صفة فعل كالخالق ولا عينه ولا غيره أن كان صفة ذات كالعالم وعند غيره هو المسمى كما في الجامد ولا يخفى أن الخلاف فيما ذكر لفظي (و) الأصح (أن أسماء الله توقيفية)

ونرى أن خير البشر بعد الأنبياء صلى الله عليهم وسلم أبو بكر فعمر فعثمان فعلى رضى الله عنهم وبراءة عائشة ونمسك عما جرى بين الصحابة ونراهم مأجورين وإن أئمة المذاهب وسائر أئمة المسلمين كالسفيانيين على هدى من ربهم وأن الأشعري إمام في السنة مقدم وأن طريق الجنيد طريق مقوم مما لا يضر جهله وتنفع معرفته . الأصح أن وجود الشيء عينه فالمعدوم ليس بشيء ولا ذات ولا ثابت وأنه كذلك على المرجوح وأن الاسم المسمى وأن أسماء الله توقيفية

(قوله أى ليس زائدا عليه) أى لا بمعنى أن مفهومه مفهوم الشيء بل بمعنى أنه عارض له لا يمتاز عنه في الخارج كامتياز السواد عن الجسم أفاده الشارح في حاشية الأصل

(قوله أى حقيقة متقررة) احتج القائل به بآية إنما أمرنا بشيء إذا أردناه بأن المعدوم معلوم متميز وكل متميز ثابت ورد الأول بأن إطلاق الشيء على ما ذكر بالنظر إلى ما يؤول إليه والثاني يمنع الكبرى إذ لا يلزم من التميز الثبوت والالزم ثبوت المحال لأنه يتميز عند العقل والاستحالة الحكم عليه أفاده الشارح في حاشية الأصل



أى لا يطلق عليه اسم الاتوقيف من المشرع وقالت المعتزلة ومن وافقهم يجوز أن يطلق عليه الأسماء اللاحقة  
معناها به وإن لم يرد بها الشرع (و) الأصح (أن للره أن يقول أنا مؤمن إن شاء الله) وإن اشتمل على  
التعليق خوفاً من سوء الخاتمة المجهولة وهو الموت على الكفر والعياذ بالله تعالى ودفعاً لتزكية النفس أو تبركاً  
بذكر الله تعالى أو تادباً وحالة للأمر على مشيئة الله تعالى فهو أعم من قوله يقول أنا مؤمن إن شاء الله خوفاً  
من سوء الخاتمة (لاشكاً في الحال) في الإيمان فانه في الحال متحقق له جازم باستمراره عليه إلى الخاتمة  
التي يرجو حسننها ومنع أبو حنيفة وغيره أن يقول ذلك لايهامه الشك المذكور ويرد بأن إيهام الشك لا يقتضى  
منع ذلك وإنما يقتضى أنه خلاف الأولى وهو كذلك إذا الأولى الجزم كاجزم به السعد التفتازانى كغيره أما  
إذا قاله شكاً في إيمانه فهو كافر (و) الأصح (أن تمتيع الكافر) أى تمتيع الله له بمتاع الدنيا (استدراج)  
من الله له حيث يمتعه مع علمه بأصراره على الكفر إلى الموت فهو تقمة عليه يزاد بها عذابه كالغسل المسموم  
وقالت المعتزلة انه نعمة يترتب عليها الشكر وتعيرى بتمتع أولى من تعبيره بملاذ لسلامته من النجوز في  
اطلاق الاستدراج على الملاذ لانه معنى وهى أعيان (و) الأصح (أن المشار اليه بأن الهيكمل المخصوص)  
المشتمل على النفس لأن كل عاقل إذا قيل له ما لانسان يشير إلى هذه البنية المخصوصة ولأن الخطاب متوجه  
اليها وقال أكثر المعتزلة وغيرهم هو النفس لأنها المدبرة وقيل بمجموع الهيكمل والنفس كما أن الكلام اسم  
لمجموع اللفظ والمعنى (و) الأصح (أن الجوهر الفرد وهو الجزء الذى لا يتجزأ ثابت) في الخارج وإن لم  
يرعاده إلا بانضمامه إلى غيره ونفاه الحكماء (و) الأصح (أنه لا حال أى لا واسطة بين الوجود والمعدوم)  
وقيل انها ثابتة كالعالية واللونية للسواد مثلاً وعلى الأول ذلك ونحوه من المعدوم لانه أمر اعتبارى  
والقائل بالثاني عرفها بأنها صفة لوجود لا توصف بوجود ولا عدم أى انها غير موجودة في الاثنيان ولا  
معدومة في الاذهان (و) الأصح (أن النسب والاضافات أمور اعتبارية) يعتبرها العقل لا وجود لها  
في الخارج كما هو عند أكثر المتكلمين قالوا الا الاثنى فوجود وسموه كونا وجعلوا أنواعه أربعة الحركة  
والسكون والاجتماع والافتراق وقال أقلهم والحكماء الاعراض النسبية موجودة في الخارج وهى سبعة  
الاثنى وهو حصول الجسم في المكان والتمت وهو حصول الجسم في الزمان والوضع وهو هيئة تعرض للجسم  
باعتبار نسبة أجزائه بعضها إلى بعض ونسبتها إلى الأمور الخارجة عنه كالقيام والاتكاس والملك وهو  
هيئة تعرض للجسم باعتبار ما يحيط به وينتقل بانتقاله كالتمصص والتعمم وأن الفعل وهو تأثير الشيء في غيره  
مادام يؤثر وأن يفعل وهو تأثير الشيء عن غيره مادام يتأثر كحال المسخن مادام يسخن والمتسخن مادام  
يتسخن والاضافة وهى نسبة تعرض للشيء بالقياس إلى نسبة أخرى كالأبوة والبنوة وهذه السبعة من جملة  
المقولات العشرة والثلاثة الباقية الجوهر والسكم والكيف وهى معروفة في الكتب الكلامية وبما تقرر  
علم أن قولى كغيرى والاضافات من عطف الخاص على العام وإنما لم أعبر عنها بالنسب لأن فيها كلاماً  
وأحيل على ذكرها هنا (و) الأصح (أن العرض لا يقوم بعرض) وإنما يقوم بالجوهر الفرد أو المركب  
أى الجسم كأمم وجوز الحكماء قيامه بالعرض إلا أنه بالآخرة تنتهى سلسلة الاعراض إلى جوهر  
أى جوزوا اختصاص العرض بالعرض اختصاص الثبت بالمنعوت كالسرعة والبطء للحركة وعلى الأول  
هما عارضان للجسم وليس باعرضين زائدين على الحركة لأنها أمر ممتد يتخلله سكنات أقل أو أكثر باعتبارها

(قوله كالقيام الخ) فالقيام عرض نسبي ويسمى بالوضع لانه هيئة عرضت للقائم باعتبار نسبة رأسه  
إلى قدميه مثلاً بنسبة رأسه إلى السماء ونسبة قدميه إلى الأرض وكل منهما خارجي عنه فلونكس  
القائم انعكس الحال اه تجارى .

وأن للره أن يقول أنا  
مؤمن إن شاء الله لا شكاً  
في الحال وأن تمتيع الكافر  
استدراج وأن المشار اليه  
بأن الهيكمل المخصوص وأن  
الجوهر الفرد وهو الجزء  
الذى لا يتجزأ ثابت وأنه  
لا حال أى لا واسطة بين  
الوجود والمعدوم وأن  
النسب والاضافات أمور  
اعتبارية وأن العرض  
لا يقوم بعرض .

تسمى الحركة سريعة وبطيئة (و) الأصح أن العرض (لا يبقى زمانين) بل ينقضى ويتجدد مثله بآرادته تعالى في الزمان الثاني وهكذا على التوالي حتى يتوهم من حيث المشاهدة أنه مستمر باق وقال الحكماء أنه يبقى الحركة والزمان والأصوات (و) الأصح أن العرض (لا يحل محلين) والا لا يمكن حلول الجسم الواحد في مكانين في حالة واحدة وهو محال وقال قدماء الفلاسفة القرب ونحوه مما يتعلق بطرفين يحل محلين وعلى الأول قرب أحد الطرفين مخالف لقرب الآخر بالشخص وان تشاركا في الحقيقة (و) الأصح (أن) العرضين (الثلاثين) بأن يكونا من نوع (لا يجتمعان) في محل واحد اذ لو قبلهما المحل لقبيل الضدين اذ القابل لشيء لا يتخلو عنه أو عن مثله أو عن ضده واللازم باطل وجوزت المعتزلة اجتماعهما محتجين بأن الجسم الغاموس في الصبح ليس سود يعرض له سواد ثم آخر فأخوالى أن يبلغ غاية السواد بالمشكك . قلنا عروض السواد آتله ليس على وجه الاجتماع بل على وجه البديل فيزول الأول ويخلفه الثاني وهكذا بناء على أن العرض لا يبقى زمانين كامر (كالضدين) فانهما لا يجتمعان كالسواد والبياض لا كاليابض والخضرة لأنهما ليسا في غاية الخلاف (بخلاف الخلافين) وهما أعم من الضدين فانهما يجتمعان كالسواد والحلاوة وفي كل من الأقسام يجوز ارتفاع الشبهتين نعم يتمتع في ضدين لا ثالث لهما (والنقيضان لا يجتمعان ولا يرتفعان) كالقيام وعدمه ودليل الحصر فيما ذكر أن المعلومين أن أمكن اجتماعهما فالخلافان والافان لم يمكن ارتفاعهما فالنقيضان أو الضدان اللذان لا ثالث لهما والافان اختلفت حقيقتهما فالضدان اللذان لهما ثالث والافان لثلاثان وفائدته أنه لا يخرج عن الأربعة شيء الامات فرد الله به لأنه تعالى ليس ضد الشيء ولا نقيضا ولا خلافا ولا مثلا (و) الأصح (أن) أحد طرفي الممكن (وهما الوجود والعدم) (ليس أولى به) من الآخر بل هما بالنظر الى ذاته جوهران كان أو عرضا على السواء وقيل العدم أولى به مطلقا لأنه أسهل وقوعا في الوجود لتحقيقه بانتفاء شيء من أجزاء العلة التامة للوجود المتفكر في تحققه الى تحقيق جميعها وقيل أولى به في الأعراض السببية كالحركة والزمان والصوت دون غيرها وقيل الوجود أولى به عند وجود العلة وانتفاء الشرط لوجود العلة وإن لم يوجد هو لا انتفاء الشرط (و) الأصح (أن) الممكن (الباقى محتاج) في بقائه (الى مؤثر) كما يحتاج اليه في ابتداء وجوده وقيل لا كما لا يحتاج بقاء البناء بعد بنائه الى فاعل (سواء) على الأول (قلنا ان) علة احتياج الاثر (أى الممكن في وجوده (الى المؤثر) (أى العلة التي لاحظها العقل في ذلك (الامكان) (أى استواء الطرفين بالنظر الى الذات (أو الحدوث) (أى الخروج من العدم الى الوجود) (أو محمل) على أنهما (جزأ علة أو الامكان بشرط الحدوث) وهى (أقوال) فيحتاج الممكن في بقائه الى مؤثر على الأول لأن الامكان لا ينفك عنه وعلى جميع بقيتها لأن شرط بقاء الجوهر العرض والعرض لا يبقى زمانين فيحتاج في كل زمان الى المؤثر (و) الأصح (أن المكان) الذى لا خفاء في أن الجسم ينتقل عنه واليه ويسكن فيه فيلاقيه بالمراساة أو النفوذ كما سيأتى معناه اصطلاحا (بعد مفروض) (أى مقدر) (ينفذ فيه بعد الجسم وهو) (أى هذا البعد) (الخلاء والخلاء جائز عندنا والمراد به كون الجسمين لا يتماسان ولا يكون بينهما ما يماسهما) فهذا السكون الجائز هو الخلاء الذى هو معنى البعد المفروض الذى هو معنى المكان فيكون خاليا عن الشاغل وقيل المكان السطح الباطن للحوارى المماس للسطح الظاهر من الحوى كالسطح الباطن للكوز المماس للسطح الظاهر من الماء الكائن فيه وقيل هو بعد موجود ينفذ فيه بعد الجسم بحيث ينطبق عليه وخروج بقيد النفوذ فيه بعد الجسم والتزجيج من زيادتي وعلى ما رجحته جمهور المتكلمين والقولان بعده للحكماء أو لهما لا رسطو وأتباعه وعليه بعض المتكلمين ومانهما لشيخه أفلاطون وأتباعه وخروج بزيادتي عند الحكماء فنعوا الخلاء أى خلق المكان بمعناه عندهم عن الشاغل الإبعاض قائل الثاني فجوزوه واحتج بجوز به أنه لو لم يكن في العالم خلاء بل

ولا يبقى زمانين ولا يحل محلين وأن الثلاثين لا يجتمعان كالضدين بخلاف الخلافين والنقيضان لا يجتمعان ولا يرتفعان وأن أحد طرفي الممكن ليس أولى به وأن الباقي محتاج الى مؤثر سواء قلنا ان علة احتياج الأثر الى المؤثر الاممكان أو الحدوث أو هما جزأ علة أو الامكان بشرط الحدوث أقوال وأن المكان بعد مفروض ينفذ فيه بعد الجسم وهو الخلاء والخلاء جائز عندنا والمراد به كون الجسمين لا يتماسان ولا بينهما ما يماسهما

كان العالم كله ملازم من تحرك بقية تدافع العالم بأسره وهو باطل واحتج مانعه بأن الماء اذا صب في اناء مشبك أعلاه فان الهواء يخرج عند صب الماء لمزاحة الهواء له حتى يسمع لهما صوت عند تراجعهما أما معنى المكان لغة فقال ابن جنى ما حاصله ما وجد فيه سكون أو حركة (و) الأصح (أن الزمان) معناه اصطلاحاً (مقارنة متجدد موهوم لتجدد معلوم) إزالة للايهام من الأول بمقارنته للثاني كافي آتيك عند طلوع الشمس وقيل هو جوهر ليس بجسم ولا جسماني أى داخل في الجسم فهو قائم بنفسه مجرد عن المادة وقيل فلك معدل النهار وهو جسم سميت دائرته أى منطقة البروج منه بمعدل النهار لتعادل الليل والنهار في جميع البقاع عند كون الشمس عليها وقيل عرض فقيط حركة معدل النهار وقيل مقدارها والقول الأصح قول المتكلمين والأقوال بعده للحكماء أما معناه لغة فالمدة من ليل أو نهار (و) يتمتع (تداخل الجواهر) هو أعم من قوله تداخل الأجسام أى دخول بعضها في بعض على وجه النفوذ فيه من غير زيادة في الحجم لمافيه من مساواة الشكل للجزء في العظم (و) يتمتع (خلق الجوهر) مفردا كان أو مركبا (عن كل الأعراض) بأن لا يقوم به واحد منها بل يجب أن يقوم به عند وجوده شيء منها لأنه لا يوجد بدون الشخص والشخص انما هو بالأعراض (والجسم غير مركب منها) لأنه يقوم بنفسه بخلافها (وأبعاده) أى الجسم من طول وعرض وعمق (متناهية) أى لها حدود تنتهى اليها وزعم بعضهم أن لها حدودا لانهاية لها وتعبيرى بالجسم أولى من تعبيره بالجوهر (والمعلول يعقب علته رتبة) اتفاقا (والأصح) ما قاله الأكثر ومصححه النووي في أصل الروضة (أنه يقارنها زمانا) عقلية كانت كحركة المفتاح بحركة اليد أو وضعية بوضع الشارع أو غيره كقولك لعبدك ان دخلت الدار فأنت حرّ وكقول النحلة الفاعلية علة للرفع وقيل يعقبها مطلقا واختاره الأصل تبعاً لوالده لأنه لو قال لغير موطوءة إذا طلقتك فأنت طالق ثم قال لها أنت طالق وقعت المنجزة دون المعللة فلو قارن المعلول علته لوقعت المعللة أيضا وقد ردت بأن عدم وقوعها تقدم المنجزة رتبة فلم يكن المحل قابلاً للطلاق وقيل يعقبها ان كانت وضعية لاعقلية (و) الأصح (أن اللذة) الدنيوية من حيث تعين مسماها وان كانت في نفسها بدنية (ارتياح) أى نشاط للنفس (عند إدراك) لما يلائم الارتياح (فالادراك ملزومها) أى ملزوم اللذة لانفسها وقيل هي الخلاص من الألم بأن تدفعه ورد بأنه قد يلدت بشئ من غير سبق ألم بضده كمن وقف على مسألة علم أو كنز مال جأزة وما من غير خطورها بالبال وألم الشوق اليها وقيل هي ادراك الملائم فادراك الخلاوة لذة تدرك بالناقطة وادراك الجمال لذة تدرك بالبصرة وادراك حسن الصوت لذة تدرك بالسامعة وقال الامام الرازى هي في الحقيقة ما يحصل بادراك المعارف العقلية قال وما يتوهم من لذة حسية كقضاء شهوة البطن والفرج أو خيالية كحب الاستعلاء والرئاسة فهو في الحقيقة دفع آلام فلذة الأكل والشرب والجماع دفع ألم الجوع والعطش ودغدغة المثني لأوعيته ولذة الاستعلاء والرئاسة دفع ألم القهر والغلبة (ويقابلها) أى اللذة (الألم) فهو على الأول اقتباس عند إدراك ما لا يلائم وعلى الثاني ما يحصل بما يؤلم وعلى الثالث إدراك غير الملائم وعلى الرابع ما يحصل عند عدم إدراك المعارف (وماتصوره العقل إما واجب أو ممتنع أو ممكن) لأن ذات المتصور اما أن تقتضى وجوده في الخارج أو عدمه أو لا تقتضى شيئا منهما بأن يوجد تارة ويعدم أخرى والأول الواجب والثاني الممتنع والثالث الممكن وكلّ منها لا ينقلب الى غيره لأن مقتضى الذات لازم لها لا يعقل انفكاكه عنها .

(خاتمة : فيما يذكر من مبادئ التصوف)

وهو تجريد القلب لله واحتقار ما سواه أى بالنسبة الى عظمتة تعالى ويقال ترك الاختيار ويقال الجد في السلوك الى ملك الملوك ويقال غير ذلك كما هو مذكور في شرحي لرسالة الامام العارف بالله تعالى أبى

وأن الزمان مقارنة متجدد موهوم لتجدد معلوم ويتمتع تداخل الجواهر وخلق الجوهر عن كل الأعراض والجسم غير مركب منها وأبعاده متناهية والمعلول يعقب علته رتبة والأصح أنه يقارنها زمانا وأن اللذة ارتياح عند ادراك فالادراك ملزومها ويقابلها الألم وما تصور العقل إما واجب أو ممتنع أو ممكن .

(خاتمة)

القاسم القسيري وكل منها ناظر الى مقام قائله بحسب ماغلب عليه فراءه الركن الأعظم فاقصر عليه كما في خبر الحج عرفة ولما كان مرجح التصوف عمل القلب والجوارح افتتحت كالأصل بأس العمل فقلت (أول الواجبات المعرفة) أي معرفة الله تعالى (في الأصح) لأنها مبنى سائر الواجبات إذ لا يصح بدونها واجب بل ولا مندوب وقيل أولها النظر المؤدى الى المعرفة لأنه مقدمتها وقيل أولها أول النظر لتوقف النظر على أول أجزائه وقيل أولها المقصد الى النظر لتوقف النظر على قصده والسكل صحيح ورجح الأول لأن المعرفة أول مقصود وماسواها بما ذكر أول وسيلة (ومن عرف ربه) بما يعرف به من صفاته (تصور تبعيده) لعبده باضلاله (وتقريبه) له بهدائه (خاف) من تبعيده عقابه (ورجا) بتقريبه ثوابه (فأصنى) حينئذ (إلى الأمر والنهي) منه تعالى (فارتكب) مأموره (واجتنب) منيّه (فأحبه) حينئذ (مولاه فكان) مولاه (سمعه وبصره) ويده واتخذها وليا ان سأله أعطاه وان استعاذ به أعاده) هذا مأخوذ من خبر البخاري وما يزال عبدى يتقرب إلى بالنوافل حتى أحبه فإذا أحببته كنت سمعه الذى يسمع به وبصره الذى يبصر به ويده التى يبطش بها ورجله التى يمشى بها وان سألنى أعطيت به وان استعذبنى لأعيذنه والمراد أنه تعالى يتولى محبوه في جميع أحواله فركانه وسكناته به تعالى كما أن أبوى الطفل لمحبتهما له يتوليان جميع أحواله فلا يأكل إلا بيد أحدهما ولا يمشى إلا برجله إلى غير ذلك (وعلى المهمة) بطلبه العلو الأخرى (يرفع نفسه) بالمجاهدة (عن سفاسف الأمور) أى دنيتها من الأخلاق المذمومة كالكبر والغضب والحقد والحسد وسوء الخلق وقلة الاحتمال (الى معاليها) من الأخلاق المحمودة كالنواضع والصبر وسلامة الباطن والزهد وحسن الخلق وكثرة الاحتمال وهذا مأخوذ من خبر البيهقي والطبراني ان الله يحب معالى الأمور ويكره سفاسفها (ودنى المهمة) بأن لا يرفع نفسه بالمجاهدة عن سفاسف الأمور (لا يبالى) بما تدعو نفسه اليه من المهالكات (فيجهل) أمر دينه (ويعرق من الدين فدونك) أيها المخاطب بعد أن عرفت حال على المهمة ودنيها (صالحا) لك بعملك الصالح (أو فسادا) لك بعملك السيئ (أو سعادة) لك برضا الله عليك باخلاصك (أو شقاوة) لك بسخط الله عليك بقصدك السيئ فأفاد دونك الاغراء بالنسبة إلى الصلاح والسعادة والتحذير بالنسبة إلى الفساد والشقاوة (واذا خطر لك شيء) أى أتى في قلبك (فزنه بالشرع) وحاله بالنسبة إليك من حيث الطلب اما مأموره أو منهي عنه أو مشكوك فيه (فان كان مأمورا) به (فبادر) الى فعله (فانه من الرجن) رجك حيث أخطره ببالك أى أراد لك الخير (فان خفت وقوعه) منك (على صفة منية) أى منهي عنها لجهل ورياء (بلا قصد لها فلا) بأس (عليك) في وقوعه عليها كذلك فاستغفر منه ندبا بخلاف وقوعه عليها بقصدها فعليك انهم ذلك فاستغفر منه وجوبا كما سيأتى وقولى فان خفت وقوعه الى آخره أولى مما عبر به لخلوه عن اعتبار القصد فى الإيقاع وعدمه فى الوقوع (واحتياج استغفارنا الى استغفار) لنقصه بغفلة قلوبنا معه بخلاف استغفار الخالص كرابعة العدوية رضى الله عنها وقد قالت استغفارنا يحتاج الى استغفار هضمها نفسها (لا يوجب تركه) أى الاستغفار من المأمور به بأن يكون الصمت خيرا منه بل نأتى به وان احتاج الى الاستغفار لأن اللسان إذا ألف ذكر أوشك أن يألف القلب فيوافقه فيه وإذا كان وقوع الشيء على صفة الى آخره لا بأس به واحتياج الاستغفار الى استغفار لا يوجب تركه (فاعمل وان خفت العجب) أو نحوه (مستغفرا منه) ندبا ان وقع بلا قصد ووجوبه بان وقع بقصد كما مر فان ترك العمل للخوف منه من مكاييد الشيطان (وان كان) الخاطر (منها) عنه (فاياك) أن تفعله (فانه من الشيطان فان ملت) الى فعله (فاستغفر) الله تعالى من هذا الميل (وحدث النفس) أى تردد هاتى فعل الخاطر المذكور

أول الواجبات المعرفة فى الأصح ومن عرف ربه تصور تبعيده وتقريبه خاف ورجا فأصنى الى الأمر والنهي فارتكب واجتنب فأحبه مولاه فكان سمعه وبصره ويده واتخذها وليا ان سأله أعطاه وان استعاذ به أعاده وعلى المهمة يرفع نفسه عن سفاسف الأمور الى معاليها ودنى المهمة لا يبالى فيجهل ويعرق من الدين فدونك صلاحا أو فسادا أو سعادة أو شقاوة وإذا خطر لك شيء فزنه بالشرع فان كان مأمورا فبادر فانه من الرجن فان خفت وقوعه على صفة منية بلا قصد لها فلا عليك واحتياج استغفارنا الى استغفار لا يوجب تركه فاعمل وان خفت العجب مستغفرا منه وان كان منها فاياك فانه من الشيطان فان ملت فاستغفر وحدث النفس

وتركه مما لم تتكلم أو تعمل به (والهمم) منها بفعله (مالم تتكلم أو تعمل به مغفور ان) قال عليه السلام ان الله عز وجل تجاوز لا مئى مما حدثت به أنفسها مالم تعمل أو تتكلم به رواه الشيخان وقال ومن هم بسيئة ولم يعملها لم تكتب أى عليه رواه مسلم وفي رواية له كتبها الله عنده حسنة كاملة وقضية ذلك أنه إذا تكلم كالغيبية أو عمل كشرب المسكر انضم إلى المؤاخذة بذلك مؤاخذة حديث النفس والهمم وهو كذلك كما أو نحتته في الحاشية وفهم من غفران حديث النفس والهمم وهو قصد الفعل غفران الهاجس والخطر المذكور بالأولى والهاجس ما يلقي في النفس والخطر ما يحول فيها بعد لقائه فيها وكل منها ينقسم إلى أقسام يفتتها في شرح رسالة القشيري وخرج بالأربعة العزم وهو الجزم بقصد الفعل فيؤاخذ به وان لم يتكلم ولم يعمل كاذ كرتة مع دليله في الحاشية والخمسة مترتبة الهاجس فالخطر فحديث النفس فالهمم فالعزم (وان لم تطعك) النفس (الأمانة) بالسوء على اجتناب فعل الخطر المذكور لحبها بالطبع انتهى عنه من الشهوات (فجاهدها) وجوبا لتطيعك في الاجتناب وبالغ في جهادها لأنها تقصد بذلك الهلاك الأبدى باستدراجها لك من معصية إلى أخرى حتى توقعك فيما يؤدي إلى ذلك (فان فعلت) الخطر المذكور لطلبية الأمانة عليك (فأقلع) على الفور وجوبا ليرتفع عنك إثم فعله بالتوبة الآتية بيانها وقد وعد الله بقبولها فضلا منه وخرج بالأمانة القوامية وهي التي تلوم نفسها وان اجتهدت في الاحسان والمطمئنة وهي الآمنة باستقامتها بالطاعة والروحانية وهي التي تميل إلى المباح كالنمرة وسماع الصوت الحسن والمأكل الطيب والأربعة ترجع إلى نفس واحدة لكنها تنشكل تارة مطمئنة وتارة أمانة وتارة قوامية وتارة روحانية والحكم فيها للغالب كالغالب الأربعة التي في الانسان السوداء والصفراء والخلط والبلغم (فان لم تقلع) أنت عن فعل الخطر المذكور (لاستلذاذ) به (أو كسل) عن الخروج منه (فأذكر) أى استحضرت (الموت وخفاته) الموفوة للتوبة وغيرهما من الطاعات فان ذلك باعث شديد على الاقلاع عما يستلذه أو يكسل عن الخروج منه قال عليه السلام أكثر ما من ذكرها ذم الذات بعنى الموت رواه الترمذي زاد ابن حبان فانه ما ذكره أحد في ضيق الاوسعه ولا ذكره في سعة الاضيقتها عليه وهاذم بالذال المججمة أى قاطع (أو) لم تقلع (لقنوط) من رحمة الله وعفوه مما فعلت لشدة أول استحضار رقمة الله (نخف مقت ربك) أى شدة عقاب مالك لا ضافتك إلى الذنب اليأس من الفعوعنه وقد قال تعالى إنه لا يأس من روح الله أى رحمة الا القوم الكافرون (واذكر سعة رحته) التي لا يحيط بها الا هو لترجع عن قنوطك وكيف تقنط وقد قال تعالى - قل يا عبادي الذين أسرفوا على أنفسهم لا تقنطوا من رحمة الله ان الله يغفر الذنوب جميعا أى غير الشرك لقوله ان الله لا يغفر أن يشرك به وقال عليه السلام والذي نفسي بيده لولم تذنبوا لذهب الله بكم ولجاء بقوم يذنبون فيستغفرون فيغفر لهم رواه مسلم (واعرض) على نفسك (التوبة) حيث ذكرت الموت وخفت مقت ربك وذكرت سعة رحته لتتوب عما فعلت فتقبل ويعفى عنك فضلا منه تعالى (وهي الندم) على الذنب من حيث انه ذنب فالندم على شرب الخمر لاضراره بالبدن ليس بتوبة ولا يجب استدامة الندم كل وقت بل يكفي استصحابه حكما بأن لا يقع ما ينافيه (وتتحقق) التوبة (بالاقلاع) عن الذنب (وعزم أن لا يعود) إليه (وتدارك ما يمكن تداركه) من حق نشأ عن الذنب كحق القذف فيتداركه بممكن مستحقه من القذوف أو وارثه ليستوفيه أو يرثه منه فان لم يمكن تداركه كأن لم يكن مستحقه موجودا سقط هذا الشرط كما يسقط في توبة ذنب لا ينشأ عنه حق الأدعى وكذا يسقط الاقلاع في توبة ذنب بعد الفراغ منه كشراب خمر فالمراد بتحقيق التوبة بهذه الشروط أنها لا تخرج فيما تحقق به عنها إلا أنه لا بد منها في كل توبة (والأصح محبتها) أى التوبة (عن ذنب ولو نقصت) بأن عاود التائب ذنبا تاب منه فهذه العاودة لا تبطل التوبة السابقة بل هي ذنب آخر يوجب التوبة وقيل لا تصح التوبة السابقة (أو) كانت التوبة (مع الاصرار على) ذنب (كبير) وقيل لا تصح (و) الاصح (وجوبها عن) ذنب (صغير)

والهمم مالم تتكلم أو تعمل به مغفور ان وان لم تطعك الأمانة فجاهدها فان فعلت فأقلع فان لم تقلع لاستلذاذ أو كسل فادكر الموت وخفاته أو لقنوط نخف مقت ربك واذكر سعة رحته واعرض التوبة وهي الندم وتتحقق بالاقلاع وعزم أن لا يعود وتدارك ما يمكن تداركه والأصح محبتها عن ذنب ولو نقصت أو مع الاصرار على كبير وجوبها عن صغير



لا يجب لتكفيره باجتناب الكبائر قال تعالى - ان تجنبوا كبائر ما تنهون عنه فمكفروا عنكم سيئاتكم  
 (وان شككت في الخاطر أمأمر) به (أم منهي) عنه (فأمسك) عنه حذرا من الوقوع في المنهي  
 عنه (ففي متوضي يشك) في (أن ما يفعله) غسلة (ثالثة) فتكون مأمورا بها (أو رابعة) فتكون  
 منها (قيل) أي قال الشيخ أبو محمد الجويني (لا يفضل) خوف الوقوع في المنهي عنه والأصح أنه  
 يفضل لأن التثليث مأمور به ولم يتحقق قبل هذه الفسلة ويأتي بها (وكل واقع) في الوجود ومنه الخاطر  
 وفعله وتركه كائن (بقدره الله وإرادته فهو) تعالى (خالق كسب العبد) أي فعله الذي هو كاسبه لخالقه  
 بأن (قدر) الله (له قدرة) هي استطاعته (تصلح للكسب لا للإيجاد) بخلاف قدرة الله فإنها للإيجاد  
 لا للكسب (فإنه) تعالى (خالق لا مكتسب) والعبد بعكسه أي مكتسب لخالق فيثاب ويعاقب على  
 مكتسبه الذي يخلقه الله عقب قصده له وهذا أي كون فعل العبد مكتسبا له مخلوقاته توسط بين قول المعتزلة ان  
 العبد خالق لفعله لأنه يثاب ويعاقب عليه وقول الجبرية إنه لا فعل للعبد أصلا وهو آلة محضة كالسكين بيد القاطع  
 وقد يقع في كلام بعض العارفين ما يورهم الجبر من نفهم الاختيار والفعل عن أنفسهم ومن ادعاهم عدم الملاحظة  
 لذلك لاستعراقهم في النظر إلى مامنه تعالى إلى ما منهم (والأصح أن قدرته) أي العبد وهي صفة يخلقه الله  
 عقب قصد الفعل بعد سلامة الأسباب والآلات (مع الفعل) لأنها عرض فلا تتقدم عليه والالزم وقوعه  
 بلا قدرة لا متناع بقاء الأعراض وقيل قبله لأن التكليف قبله فلم تكن القدرة قبله لزم تكليف العاجز ورد  
 بأن محبة التكليف تعتمد القدرة بمعنى سلامة الأسباب والآلات لا بالعنى السابق وهذا من زبادتي وإذا كان  
 العبد مكتسبا لخالقا لكون قدرته للكسب لا للإيجاد وكانت قدرته مع الفعل (ف) نقول (هي) أي  
 القدرة من العبد (لا تصلح للضدين) أي التعلق بهما وإنما تصلح للتعلق بأحدهما وهو ما يقصده العبد  
 إذ لو صلحت للتعلق بهما لزم اجتماعهما لوجوب مقارنتهما للقدرة المتعلقة بل قالوا إن القدرة الواحدة لا تتعلق  
 بمقدورين مطلقا سواء كانا متضادين أم متماثلين أم مختلفين لا معا ولا على البدل والقول بأنها تصلح للتعلق  
 بالضدين على البدل فتعلق بهذا بدلا عن تعلقها بالآخر بالعكس إنما يستقيم نفيها على أنها قبل الفعل لا معه  
 الذي الكلام فيه أما على القول بأن العبد خالق لفعله فقد رتبته كقدرة الله تعالى فتوجد قبل الفعل وتصلح للتعلق  
 بالضدين على البدل لا على الجمع لأن القدرة إنما تتعلق بالممكن واجتماع الضدين متمنع (و) (الأصح) (أن الجزر)  
 من العبد (صفة وجودية تقابل القدرة تقابل الضدين) وقيل هو عدم القدرة عجم من شأنه القدرة فتقابل  
 بينهما تقابل العدم والملكية كما أن الأمر كذلك على القول بأن العبد خالق لفعله فعلى الأول في الزمن معنى  
 لا يوجد في الممنوع من الفعل مع اشتراكهما في عدم التمكن من الفعل وعلى الثاني لا بل الزمن ليس بقادر  
 والممنوع قادر أي من شأنه القدرة بطريق جري العادة (و) (الأصح) (أن التفضيل بين التوكل والاكتساب  
 يختلف باختلاف الناس) فمن يكون في توكله لا يتسخط عند ضيق الرزق عليه ولا يتطلع لسؤال أحد من  
 الخلق فالتوكل في حقه أفضل لما فيه من الصبر والمجاهدة للنفس ومن يكون في توكله بخلاف ما ذكر  
 فالأكتساب في حقه أفضل حذرا من التسخط والتطلع وقيل الأفضل الاكتساب وإذا اختلف  
 الاكتساب والأعراض عن الأسباب اعتماد القلب على الله تعالى وقيل الأفضل الاكتساب وإذا اختلف  
 التفضيل بينهما باختلاف الناس (فأرادة التجريد) عما يشغل عن الله تعالى (مع داعية الأسباب) من الله في  
 مريد ذلك (شهوة خفية) من المريد (وساوك الأسباب) الشاغلة عن الله (مع داعية التجريد)  
 من الله في سالك ذلك (المحطاط) له (عن الرتبة العلية) إلى الرتبة الدنية فالأصلح لمن قدر الله فيه داعية  
 الأسباب سلوكها دون التجريد ولن قدر الله فيه داعية التجريد سلوكه دون الأسباب (وقدي يأتي  
 الشيطان) للانسان (باطراح جانب الله تعالى في صورة الأسباب أو بالكسل في صورة التوكل) كيدامنه

وان شككت في الخاطر  
 أمأمر أم منهي فأمسك  
 ففي متوضي يشك أن  
 ما يفعله ثالثة أو رابعة قيل  
 لا يفضل وكل واقع بقدرة  
 الله وإرادته فهو خالق كسب  
 العبد قدر له قدرة تصلح  
 للكسب لا للإيجاد فأنه  
 خالق لا مكتسب والعبد  
 بعكسه والأصح أن قدرته  
 مع الفعل فهي لا تصلح  
 للضدين وأن الجزر صفة  
 وجودية تقابل القدرة  
 تقابل الضدين وأن التفضيل  
 بين التوكل والاكتساب  
 يختلف باختلاف الناس  
 فأرادة التجريد مع داعية  
 الأسباب شهوة خفية  
 وسواك الأسباب مع داعية  
 التجريد المحطاط عن  
 الرتبة العلية وقد يأتي  
 الشيطان باطراح جانب الله  
 تعالى في صورة الأسباب  
 أو بالكسل في صورة  
 التوكل



كان يقول لسالك التجريد الذي سلوكه أصلح من تركه له إلى متى تترك الأسباب ألم تعلم أن تركها يطمع القلوب لما في أيدي الناس فاسلكها التسلم من ذلك وابتظر غيرك منك ما كنت تنتظره من غيرك ويقول لسالك الأسباب الذي سلوكها أصلح من تركها لئلا تتركها وسلكت التجريد فتوكلت على الله لصفاء قلبك وأتاك ما يكفيك من عند الله فتركها ليحصل لك ذلك فيؤدي تركها الذي هو غير أصلح له إلى الطلب من الخلق والاهتمام بالرزق (والموفق يبحث عنهما) أي عن هذين الأمرين اللذين يأتي بهما الشيطان في صورة غيرهما لعله أن يسلم منهما (ويعلم) مع بحثه عنهما (أنه لا يكون إلا ما يريد) الله كونه أي وجوده منهما أو من غيرهما .

(وقد تم الكتاب) أي لب الأصول (بحمد الله وعونه جعلنا الله به) لما أتمناه من كثرة الانتفاع به (مع الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين) أي أفاضل أصحاب النبيين لمباقتهم في الصدق والتصديق (والشهداء) أي القتلى في سبيل الله (والصالحين) غير من ذكر (وحسن أولئك رفيقا) أي رفقاء في الجنة بأن نستمتع فيها برؤيتهم وزيارتهم والحضور معهم وإن كان مقرهم في درجات عالية بالنسبة إلى غيرهم ومن فضل الله تعالى على غيرهم أنه قد رزق الرضا بحاله وذهب عنه اعتقاد أنه مفضول انتفاء للحسرة في الجنة التي تختلف المراتب فيها على قدر الأعمال وعلى قدر فضل الله على من يشاء من عباده وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وآله ومحبيه كلما ذكره الذاكرون وغفل عن ذكره الغافلون .

قال مؤلفه سيدنا ومولانا شيخ مشايخ الإسلام ملك العلماء الأعلام أبو يحيى زكريا الأنصاري الشافعي نور الله ضريحه ونقنعا والمسلمين ببركته . وكان الفراغ من تأليفه ثامن عشر شهر رمضان سنة ٩٠٢

وقال سيدي محمد الجوهري وكان الفراغ من إقراره على حسب الطاقة مع الإخوان في يوم الثلاثاء ٢٦ جمادى الآخرة سنة ١١٩٢ وذلك في ٩٦ درسا من أول نصف الحجة ثاني الأشهر الحرم إلى التاريخ المذكور على يد الفقير إليه تعالى عبده محمد أبو هادي الجوهري ابن العلامة سيدي أحمد الجوهري الخالدي .

تم بحمد الله تعالى طبع كتاب « غاية الوصول - شرح لب الأصول » مصححا بمعرفة

أحمد سعد علي

أحد علماء الأزهر الشريف ورئيس التصحيح

القاهرة في يوم الاثنين ٨ ذى الحجة سنة ١٣٥٤ هـ / الموافق ٢ مارس سنة ١٩٣٦ م

مدير المطبعة

ملاحظ المطبعة

رستم مصطفى الحلبي

محمد أمين عمران

# فهرس

صفحة	
٢	خطبة الكتاب
٤	المقدمات
٣٣	الكتاب الأول : في الكتاب ومباحث الأقوال
٣٦	المنطوق والمفهوم
٥٣	الحروف
٦٣	الأمر
٦٩	العام
٧٥	التخصيص
٨٢	المطلق والمقيد
٨٣	الظاهر والمؤول
٨٤	المجمل
٨٦	البيان
٨٧	النسخ
٩٠	خاتمة للنسخ
٩١	الكتاب الثاني : في السنة
٩٣	السلام في الأخبار
١٠٦	خاتمة في مراتب التحمل
١٠٧	الكتاب الثالث : في الاجماع
١١٠	خاتمة جاحد مجمع عليه الخ
١١٠	الكتاب الرابع : في القياس
١١٩	مسالك العلة
١٢٧	القوادح
١٣٦	خاتمة لكتاب القياس
١٣٧	الكتاب الخامس : في الاستدلال
١٤٠	خاتمة للاستدلال
١٤٠	الكتاب السادس : في التعادل والتراجيح
١٤٧	الكتاب السابع : في الاجتهاد
١٦٣	خاتمة : فيما يدكر من مبادئ التصوف